المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية

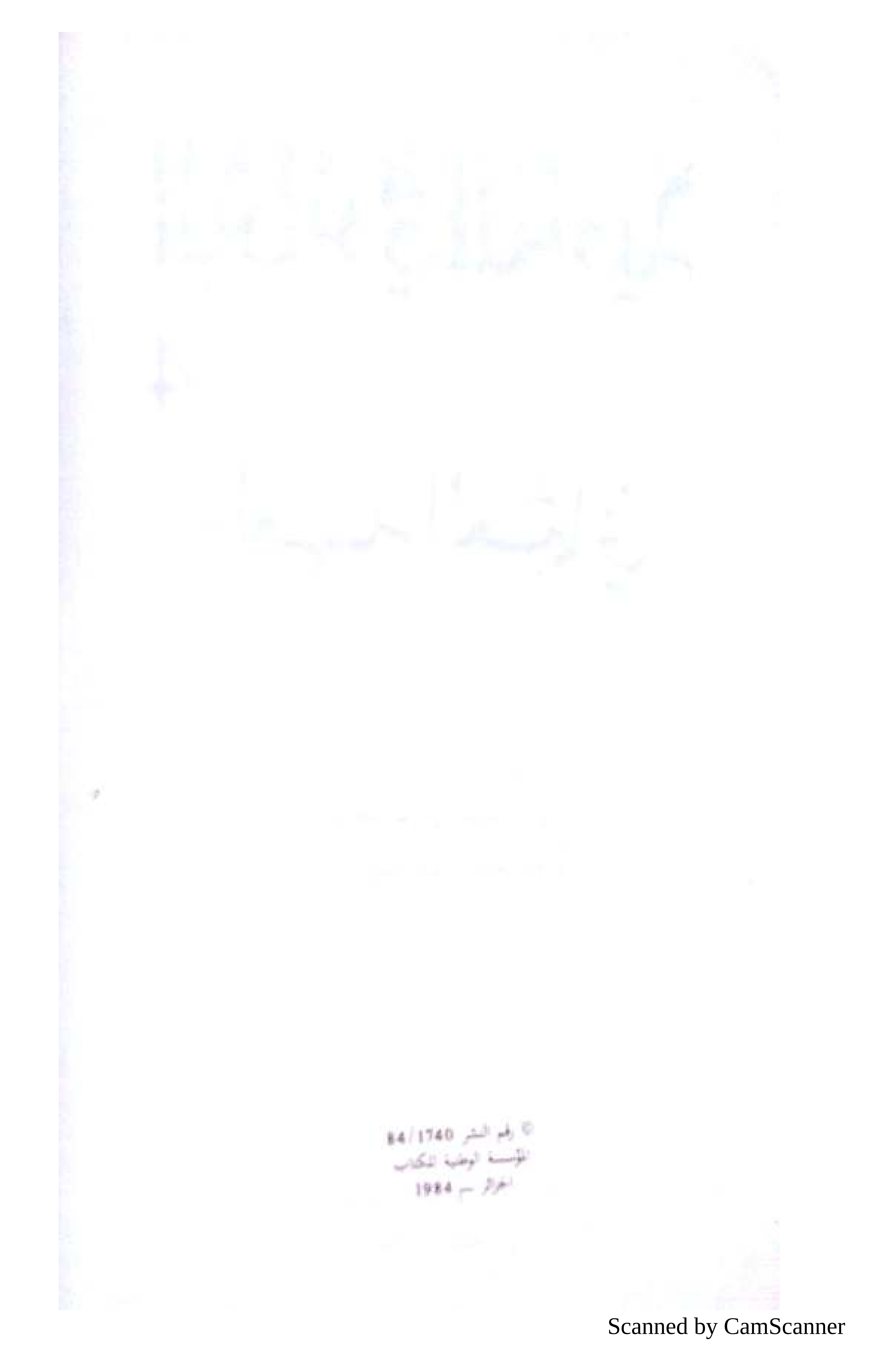
الجزائر في التاريخ

4

العهد العثماني

د. ناصر الدين سعيدوني
الشيخ المهدي بوعبدلي

وزارة الثقافة والسياحة
المؤسسة الوطنية للكتاب



© رقم النشر 84/1740
المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر — 1984

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

انجز هذا العمل بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية

84 — 54

الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني

د. ناصر الدين سعيدوني

تمهيد

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في العهد العثماني يعكس بصدق واقع البلاد الجزائرية ، وما كانت تمتاز به الأمة الجزائرية من كيان متميز ، وما كانت تتصف به حكومة الدايات من مقومات السيادة وشروط الاستقلال على امتداد التراب الوطني الجزائري بحدوده الحالية .

وسوف نحاول من خلال تعرضنا للعوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطرقنا الى نوعية النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية بالمدن والأرياف ، أن نثبت هذه الحقائق وأن ننفي تلك الصورة المشوهة التي ألصقها بها كثير من المؤرخين الغربيين ، ومن تأثر بهم من الكتاب الجزائريين ، والتي تتلخص في أن تاريخ الجزائر في العهد العثماني لا يتجاوز تاريخ مدينة الجزائر ، هذه المدينة التي وصفوها بأنها «مدينة ــ دولة» ذات حكم عسكري مرتبط بالخارج لا يهتم بأمور البلاد ولا يتأثر بأوضاع السكان ، وإنما يتطلع دوما الى ممارسة القرصنة للحصول على المزيد من الغنائم وبذلك تجاهلوا الواقع الاقتصادي والاجتماعي واكتفوا بإبراز المظهر الخارجي حسب النظرة الغربية التي لا تهتم الا بالقرصنة وما يتصل بها من قضية الاتاوات ، ومشاكل الاسرى وبذلك اعتمدوا على المصادر الأوربية ، ولم يحاولوا الرجوع الى المصادر المحلية التي تعكس الوضع الداخلي وتعطي صورة حقيقية على مدى انسجام الشعب الجزائري وطبيعة اهتمامات حكامه ، والدور الذي لعبته مدينة الجزائر باعتبارها مقر الحكم وقاعدة السلطة والتي نعتتها الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية آنذاك بأنها «دار جهاد ومقر الامارة العلية» ووصفها ابن مسايب بأبيات بليغة نقتطف منها هذين البيتين :

ادخل مزغنة يا صاح	عندهم تمتع وارتاح
بت زاهي واصبح مسرور	بين ماء ومنار وقصور

وعلى كل فإن هذا التناول الموضوعي لتاريخ الجزائر والتعرض لمتخلف الجوانب الداخلية لحياة المجتمع سواء من حيث الاقتصاد أو من خلال العلاقة الاجتماعية ، يفرض علينا أن نتعرف على جوانب الضعف وعوامل الانهيار التي تأثرت بها الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي أدت في آخر الأمر الى ضعف الحكومة الجزائرية آنذاك وعجزها عن مواجهة التحديات الأوربية ، قبل أن يضع الغزو الفرنسي نهاية مأسوية لها عام 1830 ، وذلك لأن معرفة أسباب الانكسارات والهزائم ، وعوامل الضعف والانكماش هي التي تظهر الوجه الحقيقي للأحداث وتكشف جوانب الأصالة ، ومظاهر العظمة في تاريخ الشعوب الحية التي تستفيد من دروس الماضي لتكتسب المناعة وتزداد حنكة في مواجهة الأخطار ، والتصدي للمحن والشدائد عبر تطورها التاريخي .

ومن خلال التقيد بهذه الملاحظات سنحاول في الفصول الثلاثة التالية إلقاء نظرة مجملة عن ماضي الجزائر مع إبراز علاقة الانسان الجزائري ببيئته الخاصة وتفاعله مع وسطه الاجتماعي وواقعه الاقتصادي في العهد العثماني ، هذا العهد الذي نعتبره حلقة الوصل بين واقعنا الحالي وتراثنا الحضاري ، كما نرى فيه المعبر الزمني الذي حقق أثناءه الشعب الجزائري انسجامه وتكامله في اطاره الجغرافي وبعده الحضاري وأصالته العربية الاسلامية .

ناصر الدين سعيدوني
في 20 جانفي 1982 .

الفصل الأول

العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي

تميزت الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر التي ابتدأت في الربع الأول من القرن السادس عشر (1516) بالتحرش الاسباني ، وانتهت في الربع الأول من القرن التاسع عشر (1830) بالاحتلال الفرنسي ، بوضع اجتماعي متميز ونشاط اقتصادي خاص تحكمت فيه عدة عوامل كان لها تأثير على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية نحاول استعراضها في النقاط التالية :

1) نظام الحكم :

اتصف نظام الحكم الذي عرفته البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة أولها فترة حكم الباي لاربای «باي البايات» 1518 — 1588 ، التي ابتدأت باستقرار الحكم التركي بفضل جهود الأخوين عروج وخير الدين بربروسة وانتهت بتنحية علج علي من مقاليد السلطة ، وثانيها فترة حكم الباشوات 1588 — 1659 ، الذين حددت مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات ، وثالثها فترة حكم الآغوات القصيرة (1659 — 1671) والتي عرفت فيها الجزائر اضطرابا في نظام الحكم وفوضى في شؤون الادارة ، أما المرحلة الرابعة والأخيرة ، فهي فترة حكم الدايات الطويلة التي استمرت بدون انقطاع من (1671 — 1830) وعرفت فيها الجزائر مقومات السياسة ، وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية .

ومما يلاحظ أن تعاقب أنظمة الحكم هذه ، وما صاحبها من تطور في المؤسسات الادارية ، وتحول في الجهاز الاقتصادي للجزائر جعل الدولة الجزائرية — لا سيما في الفترة الأخيرة من حكم الدايات — تتميز عن باقي أقاليم الامبراطورية العثمانية بكيانها المتميز بإدارة

منتظمة وعاصمة قارة وحدود معترف بها وروابط متفق عليها مع باقي الدول والأقطار بحيث أصبحت الجزائر دولة مكتملة السيادة لها كامل الصلاحيات في توقيع الاتفاقيات واقرار المعاهدات مع الدول الأوربية بدون الرجوع الى الباب العالي ، ومن المؤكد أن هذا التطور في نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني وانتهى بها الى الاستقلال عن الدولة العثمانية يعود الى الظروف الدولية والأوضاع المحلية التي كانت تعيشها البلاد الجزائرية ، فازدهار الغزو البحري وتكاثر الغنائم مكّن الباي لارباي أن يدعموا حكمهم ويتدخلوا في شؤون الاقطار المجاورة ، وهذا النفوذ المتزايد لهؤلاء الحكام الذين كانوا رياس بحر أكثر من كونهم رجالَ حكم هو الذي دفع الدولة العثمانية الى تعويضهم بالباشوات لاسيما بعد أن خفّ الصراع الاسباني ـ العثماني في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وركن السعديون بالمغرب الأقصى الى المهادنة والصلح ، كما أن طبيعة حكم الباشوات المؤقت وما أحدثه من عدم الاستقرار ، ومحاولة الكثير من الباشوات استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الغزو البحري ولو على حساب الوجاق وجماعة الرياس سمح لقادة الجيش «الأغوات» أن يتولوا شؤون الحكم وأن ينتهجوا سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية ، على أن هؤلاء القادة العسكريين لم يستطيعوا التخلص من منافسيهم ، ولم يحسنوا تسيير شؤون البلاد ، وكذلك استقر رأي أعضاء الديوان على اختيار نوع آخر من الحكم يعتمد على مبدأ الاختيار ذي الطابع الأوليقارشي ، وبذلك أصبح نظام حكم الايالة الجزائرية أشبه شيء بجمهورية عسكرية يتولى تسيير شؤونها حاكم منتخب هو «الداي» الذي له مطلق الصلاحية في التصرف في شؤون الايالة ، ولا يحد من نفوذه سوى وجود مجموعة من الموظفين الكبار والقادة العسكريين الذين كانوا يجتمعون عادة بالديوان لتقديم النصح والمشورة للداي .

وقد كان اختيار الدايات في أول الأمر (1671 ــ 1689) يتم من بين صفوف الرياس ، نظرا لنفوذهم وثرواتهم ومكانتهم في أوساط السكان ، ولكن بعد أن تناقصت ثرواتهم وقل نفوذهم إثر ضعف نشاط القرصنة أصبح الداي ، يختار من بين قادة الوجاق الذين ظلوا يتقلدون منصب الداي حتى نهاية العهد العثماني (1689 ــ 1830) .

وأثناء الفترة الأخيرة من حكم الدايات ضعفت روابط الجزائر بالسلطة العثمانية واقتصرت على تقديم فروض الطاعة للسلطان باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين وتبادل الهدايا وارسال الاعانات وجلب المتطوعين الأتراك للعمل في قرى الأرياف ، وهذا ما يجعل العلاقة بين الجزائر واستانبول لا تتعدى في حقيقة الأمر نطاق المصلحة المشتركة ، في وقت أصبحت فيه الدول الأوربية تتعامل مع الجزائر على اعتبارها كيانا سياسيا مستقلا عن الباب العالي ، وتعتبر حكامها (الدايات) على أنهم رؤساء دولة مستقلة .

ولعلّ أهم حدث يبرز لنا مدى تبلور الكيان الجزائري في فترة حكم الدايات الأخيرة نستخلصه من تمكن الدايات من التخلص من الباشا مبعوث السلطان الى الجزائر الذي اعتاد الباب العالي ارساله الى الجزائر تمثيله شخصيا لدى ديوان الجزائر في وقت كان فيه التنافس قائما بين طائفة الرياس التي كانت تعتمد على معاضدة العناصر اليونانية والألبانية «الأرناووط» التي بلغ عدد أفرادها في بعض الأحيان ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف رجل ، وبين جماعة الوجاق التي كانت تعاضدها العناصر التركية الوافدة من الأناضول للخدمة في الجيش الجزائري ، لكن تزايد نفوذ الوجاق مكن الداي علي شاوش من منع دخول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان الى الجزائر عام 1771 ، ممّا اضطر الباب العالي أخيرا الى الامتناع عن إرسال ممثل عنه واسناد لقب الباشا الى علي شاوش ، وبالتالي أصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي «الداي» واللقب الشرفي «الباشا» ويستحوذون على المهام التنفيذية لجهاز الحكم بالجزائر ، حتى أن بعض المؤرخين الغربيين لم يترددوا في وصفهم بأنهم كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها رغم بقائهم في نطاق الرابطة الاسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية .

2) النظام الاداري :

عرف الجهاز الاداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك منذ استقرار الحكم التركي بالجزائر ، وحتى أن استكمل تنظيماته واستقرت اجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر ، بحيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي الذي كان يساعده في أداء مهامه الادارية واصدار أوامره وتعليماته ديوان خاص يتشكل من موظفين سامين ، بينما كان يقوم بتنفيذ هذه الأوامر مجموعة كبيرة من الموظفين والضباط المتقاعدين الذين كانوا بدورهم يشكلون الديوان الكبير الذي يجتمع اعضاؤه في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية .

ونظرا لطبيعة اختيار الداي الذي كان يتم من طرف الوجاق في الفترة الأخيرة ، ويختار من بين كبار الموظفين والضباط المتقاعدين ، فإن مهامه كانت تتصل باقرار الأمن والمحافظة على النظام وتوفير المداخل الضرورية للانفاق على موظفي الدولة ، والسهر على رعاية مصالح الدولة ، وهذا ما سمح له أن يتخذ إجراءات ويصدر أوامر بدون الرجوع الى مساعديه ، الأمر الذي دفع أحد الرحالة الأوربيين الى وصفه بأنه مستبد وليس له حرية ، ارستقراطي ولكنه محروم من أرباح الفرصة .

أما مجموعة الموظفين الكبار الذين كانوا يساعدون الداي في أداء مهامه ، فيمكن ترتيبهم حسب أهمية الأعمال التي كانوا يقومون بها في أواخر العهد العثماني كالتالي :

ـ **الخزناجي** : أو المتصرف في خزينة الدولة ، كان يقوم بتسليم المداخيل ويشرف على الانفاق ويراقب أمور السكة ، يساعده في مهامه المالية أمين السكة وبعض من الموظفين من الحضر واليهود .

ـ **آغا العرب** : أو آغا العسكر ، قائد فرق الانكشارية ، «الوجاق» وجماعات فرسان المخزن «الصبائحية» يتلقى أمره من الداي مباشرة وأوكل إليه مراقبة قيادات متيجة والساحل وأوطان دار السلطان والمناطق الملحقة بها كسهول ساباو وعريب ، وتزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر بعد أن كلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة «الفحص» .

ـ **بيت المالجي** : ااـ ب الأملاك والثروات التي تعود للدولة نتيجة المصادرة أو انعدام الورثة ، كما يقوم بحفظ الودائع وتسيير أملاك الغائبين والتصرف فيها في حال شغورها وذلك ببيعها أو تسليمها لمستحقيها أو كرائها لفائدة البايليك بالاضافة الى قيامه ببعض الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات على المستحقين والتكفل بدفن الفقراء المعدمين .

ـ **خوجة الخيل** : ارتقى الى مرتبة الموظفين الكبار بعد أن أصبح يدير أملاك البايليك ويرعى مواشي الدولة ، ويتصل بفرسان المخزن وبالعشائر الحليفة أو المقيمة في أراضي البايليك بمناطق دار السلطان والتيطري للحصول على المواد الغذائية الضرورية لتموين الموظفين الأتراك والفرق العسكرية المعسكرة في مدينة الجزائر .

ـ **وكيل الحرج** : يراقب النشاط البحري ويشرف على أعمال الترسانة البحرية وينظر في توزيع الغنائم ، ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدول الأوربية .

ورغم أهمية وظيفة وكيل الحرج التي جعلته يهتم بالشؤون الخارجية ويشرف على أمور البحرية ، الّا أنه مالبث أن تضاءلت مكانته وتقلصت صلاحياته إثر ضعف القرصنة واشتداد الضغط الأوربي على الجزائر وتزايد نفوذ آغا العرب والخزناجي .

ـ **الكتاب الأربعة أو الخاجة باش لار** : تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة حتى أصبحوا يعتبرون من الموظفين الكبار ، وهم على التوالي :

الكاتب الأول أو المكتباجي أو المكاتارجي «المقاطعي» : كان يشرف على سجلات الدولة . الكاتب الثاني أو الدفتردار : كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم المتنوعة . الكاتب الثالث أو وكيل الحرج الصغير : كان يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري وضبط أمور الديوانة «القمارق» . الكاتب الرابع

أو الرقمجي : كانت مهامه تنحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية وهذا ما تطلب وضع ترجمان خاص تحت تصرفه .

وممّا يلاحظ أن هؤلاء الموظفين الكبار يشرفون بحكم مهامهم وصلاحياتهم على جماعات أخرى من الموظفين الصغار الذين انحصرت أعمالهم في القيام ببعض الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي ، والاقتصادي والتي أصبحت بمرور الوقت تؤدي حسب تقاليد وعادات متوارثة ، ومن أهم هؤلاء الموظفين الصغار :

ـ **مجموعة الخوجات** : الذين كثر عددهم وتنوعت مهامهم حتى بلغوا في بعض الأحيان ثمانين خوجة ، منهم خوجة القصر أو خوجة الباب الذي كان يتلقى الهدايا ويتوسط في اسناد المناصب وقضاء الحاجات ، وكذلك خوجة القُمرق «الديوانة» وخوجة الرحبة «المكاس» وخوجة مخزن الزرع ، وخوجة الملح ، وخوجة الجلد وخوجة الفحم وخوجة العيون وخوجة الوزن ، بالاضافة الى خوجات أبواب المدينة والمنازل والدكاكين وغيرها من المصالح العامة .

ـ **مجموعة القياد** : أغلبهم كانوا يتولون الاشراف على شؤون البوادي «الأوطان» ويقومون بإقرار الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف بالرجوع الى شيوخ الدواوير والأعراش والاستعانة بفرسان المخزن وفرق الحامية التركية ، والقليل منهم كان يشرف على سير الخدمات الاجتماعية داخل المدن ، مثل قائد العبيد وقائد الشوارع ، وقائد الزبل «القمامة» .

ـ **مجموعة الحكام** : يعود إليهم حكم المدن ، ويكلف البعض منهم بالقيام ببعض المهام مثل مراقبة جمع الضرائب بالاستعانة بالرؤساء المحليين وأمناء المهن والطوائف ، والسهر على اقرار الهدوء ، وتنفيذ الأحكام بالحواضر ، وقد توسعت صلاحيات بعض الحكام فأصبحوا يشرفون على شؤون كثير من العشائر مثل عشائر منطقة البرواقية ، وقد تزايدت الصلاحيات الادارية لهؤلاء الحكام في أواخر العهد العثماني حتى أصبحوا يعينون مباشرة من طرف الداي مثل حكام المدية ومليانة وتلمسان ، وأصبحت أمور النقابات المهنية والطوائف العرقية تعود اليهم مباشرة .

ـ **مجموعة الضباط المتقاعدين** : «معزول آغالار أو بلوك باشلار» : كانوا يشكلون مجلس الوجاق «الديوان الكبير» وعلى رأسهم الكيتخدا «الكاهية» أو البلوك باشي الذي يتولى منصبه الشرفي لمدة شهرين قمريين ممّا أكسبه لقب آغا الهلاَلْين ، ثم يصبح بعد هذه الفترة القصيرة معزول آغا ، وأثناء توليه لمنصبه المؤقت كان يقوم آغا الهلاَلْين بالاشراف على فرق الحامية التركية بمدينة الجزائر والموزعة على سبع ثكنات «قشلات» ويترأس مجلس

الضباط «الديوان» ويقوم بتوزيع الرواتب «العلوفات» ويحق له الجلوس مكان الداي أثناء توزيعه الجرايات على الجند ، كما يحق له معاقبة الأتراك عند صدور الأحكام بشأنهم في منزله الخاص بعيدا عن أنظار السكان الآخرين من غير الأتراك .

ونظرا لكون منصب آغا الملاليْن لا يسمح لصاحبه أن يستمر فيه أكثر من شهرين ، فإن كثيرا من الآغوات والبلوك باشيات والاودا باشيات ارتقوا الى هذا المنصب السامي ، حتى أصبحوا في عام 1161 هـ ــ 1748 م يعدّون بثلاثمائة معزول آغا .

ــ **مجموعة الخدم والشواش** : بلغ عددهم أواخر العهد العثماني اثنى عشر شاوشا وعرف كل واحد منهم بالعمل الذي يقوم به ، مثل أشجي باشي «كبير طباخي قصر الداي» الذي كان يحظى بثقة الداي وينال الهدايا المغرية ، والباش سيار المكلف بالبريد ، والباش سايس القائم على اصطبلات البايليك ، والسركجي المشرف على السجون وآغا العزرة الذي يتولى معاقبة الأتراك المحكوم عليهم من طرف الداي ، ويضاف الى هذه المجموعات العديدة من صغار الموظفين ، بعض القائمين على الخدمات الاجتماعية بالمدن مثل : شيخ البلد : يتصل بالطوائف السكانية بالمدن عن طريق أمنائها ويتصرف في النقابات المهنية باستخلاص ما يتوجب عليها من رسوم وعوائد ، ويبلغ أوامر البايليك الى مختلف الطوائف والجماعات العرقية والمهنية كالعلماء ، والحرفيين والوافدين على المدينة من سكان الأرياف .

ــ **الشيخ الناظر** : كان يشرف على الأحباس ويرجع اليه وكلاء الأوقاف في جميع ما يتعلق بالأملاك الموقوفة ، وبتوجيه منه يتم تسديد النفقات والمصاريف المترتبة على الأوقاف واستخلاص ما يعود منها الى بيت المال .

ــ **المحتسب أو صاحب الشرطة** : كان يراقب كل ما يباع في الأسواق والدكاكين من مأكول ومشروب وملبوس ومصنوع ، حسب أحكام القضاء والافتاء ، وغالبا ما يتجول في الأسواق وهو حامل الميزان لمعاينة نوعية وكمية المعروضات في الأسواق والتأكد من عدم تحايل التجار وتدليسهم ومن التزامهم بتحديد الأسعار وضبط المكاييل والموازين ، وينال مقابل عمله هذا نسبة معينة من ثمن البضائع الواردة الى السوق .

ــ **المزوار** : «الذي يعرف في قسنطينة بقائد القصبة» : يطبق العقوبات الجسدية وينفذ حكم الاعدام بأمر من الداي في غير الأتراك ، ويراقب أهل الدعارة ، ويسهر على أمن الشوارع في الليل والنهار ، ويراقب بعض السجون ، وعادة ما يساعده في عمله الشاق بعض الأعوان من الحرس مثل السركجي وقائد الفحص .

ــ **الدلّال والبرّاح** : الأول ينادي على البضائع في الأسواق مقابل درهم عن كل دينار والثاني يعلن عن أوامر وقرارات السلطة الحاكمة ، ويشهر بالمجرمين واللصوص والمحتالين .

وهذا النظام الاداري الذي تركز في مدينة الجزائر وإقليم دار السلطان ، كان يماثل النظام الاداري المعمول به في بقية المقاطعات الأخرى وهي : بايليك الشرق وعاصمته قسنطينة ، وبايليك الغرب ومركزه وهران منذ 1792 ، بعد أن انتقل مركزه من مازونة الى مستغانم ، ثم الى معسكر ، وبايليك التيطري ومركزه المدية .

إذ كان على رأس كل بايليك باي مطلق الصلاحية في مقاطعته يعيّن مباشرة بأمر من داي الجزائر وغالبا ما يكون الباي مقربا من بعض الموظفين الكبار ويحظى بسمعة في مجلس الديوان أو يكون قد شغل منصب خليفة الباي الذي سبقه ، والجدير بالذكر أن باي المدية انقصت صلاحياته في الفترة الأخيرة من الحكم التركي فاقتصرت سلطته على مقاطعة التيطري دون مدينة المدية مركز البايليك التي أوكل أمرها الى حاكم تركي ، يخضع مباشرة لآغا العرب المتصرف في دار السلطان ، وذلك للحد من نفوذ الباي والتقليل من قوته نظرا لقربه من مدينة الجزائر وسهولة اتصاله بدار السلطان واطلاعه على ما يحدث بالديوان .

هذا في حين أبقي التقسيم الاداري على ما هو عليه رغم محاولة بعض الحكام الأوائل احداث مقاطعات أخرى على شاكلة بايليك قسنطينة ووهران والمدية ودار السلطان ، مثل إقليم عنابة وتلمسان وساباو التي لم يكتب لها النجاح .

ورغم اختلاف أوضاع البايليكات الثلاث إلّا أن المناصب الادارية والصلاحيات التنفيذية كانت تتشابه ، فالباي في كل بايليك كان يقوم بالمحافظة على الأمن واقرار الهدوء والحيلولة دون انتفاضة وعصيان القبائل بالأرياف ، كما كان يتكفل بدفع أجور الحامية التركية الموجودة بمركز البايليك الذي يحكمه مع الاهتمام بالمرافق العامة بالمدن الكبرى التابعة له ، وتأمين الطرق وابقاء الاتصال بمركز السلطة بالجزائر ، بالاضافة الى حرصه البالغ على ضمان موارد قارة لخزينة البايليك وتوفير مبالغ ضخمة يبعث بها فصليا الى الجزائر مع خليفته « الدنوش الصغرى » أو يتوجه بها هو شخصيا ليسلمها للداي وحاشيته كل ثلاث سنوات « الدنوش الكبرى » .

أما الموظفون الآخرون بالبايليك والذين يتألف منهم الديوان المحلي للمقاطعة ، فهم :

1) **الخليفة** : الذي ينوب الباي وقد يخلفه عند غيابه ويقوم نيابة عنه بتقديم الدنوش الصغرى للجزائر كل فصلي خريف وربيع .

2) **الباش خزناجي** : يشرف على مصادر دخل البايليك ويتولى تسديد مختلف أوجه الانفاق بالبايليك ، ويعينه على ذلك كاتبان رئيسيان يعرف كل واحد منهما بالدفتردار .

3) **آغا الدائرة** : ويعرف في بعض المقاطعات بآغا العرب أو الباش آغا أو خوجة الخيل وهو قائد الحامية التركية المستقرة بمركز البايليك ، يتلقى أوامره مباشرة من الداي ويقوم

بعزل أو اعدام أو تعيين البايات الجدد عندما تصدر له الأوامر بذلك ، ويخضع لأوامره فرسان المخزن وهذا ما مكّنه من التصرف في الأرياف ومراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية .

4) **شيخ البلد أو قائد الدار** : يحافظ على أملاك الدولة ويوفر الخدمات الضرورية للحامية التركية ويشرف على شؤون البلد ويرعى مصالح الطوائف السكانية والحرفية بالمدينة .

ويلحق بهؤلاء الموظفين السامين بالبايليك كل من الباش كاتب وهو كاتب الباي الخاص وحافظ دفاتر الادارة المحلية بالمقاطعة ، وله اتصال بالخزناجي نظرا لتوليه المحاسبات المالية للباي ، وكذلك الباش سيار المكلف ببريد البايليك وحمل مراسلات الباي ، والباش سايس أو الباش سراج المتصرف في اصطبلات البايليك والقائم بتجهيز حصان الباي عند السفر ، وباش المكاحلية قائد الفرقة المسلحة بالبنادق التي تخرج بصحبة الباي والباش علام حامل شارات الحامية التركية بالبايليك .

وهناك مجموعة أخرى أقل أهمية من هؤلاء الموظفين لا يستدعون لحضور ديوان البايليك الّا عند الضرورة وعند التكليف بمهام معينة من طرف الباي كقياد المدن ، وشيوخ القبائل والشواش وحاملي الألوية والموسيقيين المصاحبين للجند والقائمين على بعض الخدمات الادارية مثل قائد الجبيرة أي حامل محفظة الباي وقائد المقصورة أي الحاجب الخاص بالباي وقائد السبسي أي حامل غليون الباي وقائد السيوانة أي حامل مظلة الباي وقائد الدريبة أي القائم على الباب الرئيسي للمدينة وقائد الطامة أي القائم بإحضار الآنية التي يستعملها الباي والباش فراش قهواجي وغيرهم .

وعلى كل فإن التنظيم الاداري للايالة الجزائرية كان يحمل في طياته تكوين دولة وطنية ، رغم ما كان يتصف به من مظاهر خاصة وجوانب سلبية وايجابية نوجزها في الملاحظات التالية :

1) كان النظام الاداري وسيلة فعالة مكنت الأقلية التركية من التصرف في مقدرات الجزائر ، وفي وقت أصبحت فيه الجزائر تتمتع فيه بكيان معترف به دوليا وتمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي قوامها المصلحة المتبادلة والروابط الروحية ، وهذا ما أوقع كثيرا من الكتاب في الخلط بين طبيعة الجهاز الاداري الذي كان في صالح الأقلية التركية وبين وضعية الجزائر الدولية ، فذهب بهم الأمر الى حد اعتبار الجزائر مستعمرة تركية وهذا خلاف الحقيقة والصواب .

2) كان النظام الاداري يعكس بصدق الوضع الاجتماعي ، فالمناصب ذات الدخل الوفير كانت محصورة في العنصر التركي ، والمناصب ذات الدخل المتوسط كان ينفرد بها جماعة الكراغلة ، والوظائف ذات المردود المتواضع كانت من نصيب الحضر ، بينما الخدمات

الشاقة العديمة الأهمية كانت توكل للجماعات الأخرى الموجودة بالمدينة والتي كانت تعرف بالبرانية ، ولعل أحسن دليل على ذلك أن مهنة المزوار الشائنة كانت مقتصرة على الحضر دون الأتراك رغم مردودها الكبير .

3) كانت التنظيمات الادارية للايالة الجزائرية تستند الى تقاليد محلية كانت متأصلة بالجزائر منذ الفترة الاسلامية السابقة ، وإن كان أغلبها يرجع الى عهد الموحدين مثل وظائف : المحتسب والقياد والشيوخ وشيخ البلد ، أو أنها كانت مقتبسة من المشرق العثماني ، لاسيما ما يتصل بالمجال العسكري من حيث الألقاب ونوعية الخدمات ، وكذلك في كيفية اسناد المناصب التي كانت تعطى عن طريق الالتزام ، فقياد المدن كانوا يشترون مناصبهم بمقدار مالي يتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثين ألف بوجو ، وخوجات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كانوا يحصلون على وظائفهم مقابل مقدار معين من المال يتسلمه المشرف على الخزينة كل شهرين ، مما جعل هذه المناصب قابلة للعزل والتجديد حسب المبالغ المدفوعة .

4) كان الجهاز الاداري يتصف بالمرونة والفاعلية فهو بسيط في تنظيماته عملي في إجراءاته يعتمد أساسا على توزيع صلاحيات الموظفين على مختلف المهام حسب ما تقتضيه الحاجة ، فحتى المناطق التي ظلت ممتنعة على نفوذ البايليك بقوة مسلحة من الفرسان المزودين بالبنادق «المزارقية» وبلفيف من فرسان القبائل الحليفة ، ومقابل تمتع هؤلاء الشيوخ بالامتيازات ونيلهم الترضيات واكتسابهم ثقة الحكام ، كانوا يقومون بتنفيذ أوامر الدايات أو البايات ويستخلصون الضرائب نيابة عنهم معتمدين على القوة العسكرية الموضوعة تحت تصرفهم ومن أشهر هذه القيادات التي تبرز طابع المرونة والفاعلية للجهاز الاداري للبايليك ، قيادات الأوراس وبلزمة والتامشة وقصر الطير وغيرها .

3) النظام القضائي :

كان للنظام القضائي للجزائر في العهد العثماني انعكاس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثير مباشر على موقف الأرياف من السلطة وصلة الحكام برجال الدين ، فرغم كون النظام القضائي كان يستمد تشريعاته ويعتمد في نصوصه على الشريعة الاسلامية ، الّا أنه كان يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية ، فهناك القاضي المالكي والقاضي الحنفي وهناك مفتي مالكي بجانب المفتي الأكبر الحنفي ، فإذا كان الأمر يتعلق بالأتراك والكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من المذهب الحنفي ، أما إذا كانت القضايا تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود في ذلك الى أحكام المذهب المالكي ، ومع قلة أتباع المذهب الحنفي فإن الأسبقية غالبا ما كانت تعطى للقاضي أو المفتي الحنفي الذي يعرف في الوثائق

الرسمية بشيخ الاسلام ويعتبر الشخصية الدينية الأولى بالبلاد ، وذلك لكون الطائفة التركية تنتسب الى هذا المذهب .

وتبرز ثنائية الهياكل القضائية أيضا في كون الجهاز القضائي المنظم والتابع للبايليك يكاد يقتصر على المدن وبعض المناطق الخاضعة ، بينما المناطق الجبلية والجهات النائية أو الممتنعة على الحكام يعود أمر القضاء فيها الى شيوخها ومرابطيها وأهل الرأي منها ، كما تنعكس هذه الثنائية في استقلال كل نحلة دينية أو طائفة مذهبية أو مهنية بمحاكمها الخاصة ، فاليهود يتولى أمر القضاء بينهم أحبارهم ومقدموهم ، والنصارى لهم محاكمهم الخاصة بهم ولا يعودون في أحكامهم الى القوانين المعمول بها في البلاد إلّا اذا تعلق الأمر بالمخالفات التي تحدث بينهم وبين المسلمين ، وهذا ما سمح للقناصل ورجال الدّين المسيحيين وبعض التجار الأوربيين بالتدخل في القضايا الخاصة بالبلاد وتأكيد الامتيازات التجارية وانتهت بهم في بعض الأحيان الى التحايل على تعليمات الدولة الجزائرية مثل اخفاء بعض الجزائريين والتستر عليهم حتى لا يتعرضوا لطائلة الأحكام القضائية الاسلامية ، ولعل تجاسر القنصل الانكليزي على فتح باب قنصليته لبعض الجزائريين المغضوب عليهم وتدخل الأسطول الانكليزي لتأكيد ذلك عام 1824 ، بقيادة الأميرال نيال ، لخير دليل على كون ثنائية النظام القضائي لم تعد تتماشى مع متطلبات السيادة الجزائرية ، وممّا يلاحظ على النظام القضائي وصلته بالمجتمع والاقتصاد أنه كان لا يتدخل في شؤون الحكم ولا ينظر في أمور الدولة ، الأمر الذي لم يسمح بإدخال تغييرات على الجهاز الاقتصادي والوضع الاجتماعي بل عمل على الابقاء على الوضعية الممتازة للعنصر التركي ، وحتى عند تطبيق الأحكام التي تتصل بالمخالفات نجد هناك تمييزا بين الأتراك وبقية السكان ، فالعقوبات الصادرة في حق الأتراك كانت تطبق سريا في دار آغا الانكشارية حفاظا على كرامتهم أن تهدر بينما اذا تعلق الأمر بغير الأتراك فإن العقوبات تنفذ أمام الملأ بعد أن يشهر البراح بها في الأسواق .

ونظرا لكون النظام القضائي كان يقتصر على المسائل الدينية والقضايا المدنية الصرفة ، فإن الحكام لم يروا مانعا من السماح لبعض الحضر والكراغلة بتولي المناصب القضائية التي لم يكونوا يتقاضون عليها أجورا محددة وهذا ما ساعد على انتشار الرشوة ودفع ببعض القضاة الى الانحراف في بعض الأحيان ، بعد أن ضاقت بهم سبل العيش ولم يلقوا العناية اللّائقة من الحكام مثل بقية الموظفين الآخرين ، فالقاضي لم يسمح له الا بأخذ موزونة واحدة مقابل كل وثيقة يصدرها والعدل لا ينال إلّا بدقة شبك واحدة نظير تحريره تلك الوثيقة وقد اضطرت هذه الوضعية التي كان يعيشها رجال القضاء آنذاك بعض القضاة الى مجاراة الحكام وإصدار أحكام تتماشى مع رغباتهم ، وبذلك لم يعملوا على الحد من مظالم الحكام وتخفيف المطالب المخزنية والأعباء المالية على الفقراء بل كانت أحكام بعض القضاة التي تتصف بشدة العقوبات

وبساطة المرافعات وسرعة التنفيذ ، تعكس رأي الحكام أكثر ممّا تظهر تشكي المحكوم ، ولعل موقفهم هذا هو الذي جعل أغلب القضاة يغضون الطرف عن وجود الخمارات بالمدن الكبرى ، وقد كانت ثلاث منها تابعة للبايليك في مدينة الجزائر ، ولا يرون مانعا من إمتهان عدد كبير من النساء الدعارة حيث تجاوز عددهن في بعض الأحيان ثلاثة آلاف إمرأة في مدينة الجزائر ، وذلك قبل أن يضع الداي علي باشا حدا لهذه الوضعية التي سارع حسين داي بعد توليه الحكم مرة أخرى بالسماح لها وذلك لابعاد فرق الجيش التركي المعسكرة في المدينة من التعدي على أعراض الناس وتزهيدهم في التزوج بنساء البلاد .

ولعل أهم ما يبرز لنا مدى تطور النظام القضائي في الجزائر العثمانية وتأثيره على الحياة الاقتصادية ما يتمثل في التنظيمات التي خضعت لها مؤسسة الأوقاف بعد أن تزايدت الأملاك الموقوفة التابعة لها في العهد العثماني وأصبحت في أواخر القرن الثامن عشر تستحوذ على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها ، قدرت نسبتها عند بعض المؤرخين بثلثي الأملاك الحضرية والريفية ، بالجزائر العاصمة ونواحيها ، فأوقاف الجامع الأعظم بالجزائر بلغ عددها مع نهاية العهد العثماني 543 وقفا ، بينما أصبحت أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي تناهز في نفس الفترة 82 وقفا ، ويعود تكاثر الأوقاف ونموها الى تزايد نفوذ الزوايا والطرق الدينية وانعدام الأمن وكثرة المصادرات والتغريم وتكرر المظالم وتعدد الهجمات الأوربية والكوارث الطبيعية ، في وقت رأى فيه الحكام الأتراك أن خير وسيلة لتأكيد نفوذهم واستمرار حكمهم تكمن في تعزيز الرابطة الروحية مع بقية السكان وذلك باظهار الورع وتخصيص الأوقاف تقربا الى الله ليصرف ريعها على الصالح العام لاسيما وأن أغلب أفراد الحامية التركية يعيشون حياة العزوبة ولا يتركون من يرث ثرواتهم .

ونظرا لكثرة الأوقاف وتعددها فإن القائمين على الجهاز القضائي بالايالة الجزائرية عملوا على تنظيم تلك الأوقاف وحفظ مواردها وتسجيل عائداتها وهذا ما حدث بالمدن الكبرى كتلمسان والجزائر وقسنطينة التي انتظمت ادارة الأوقاف بها عام 1190 هـ ــ 1776 م في عهد صالح باي ، وبذلك أصبحت شؤون الأوقاف في هذه المدن تخضع لأحكام المجلس العلمي الذي كان ينعقد مرة كل أسبوع في الجامع الرئيسي للمدينة بحضور الشخصيات الدينية كالمفتي الحنفي والمالكي والقاضي الحنفي والمالكي ووكيل الأوقاف وبعض الموظفين التابعين له كالشيخ الناظر وبعض الوكلاء ، والكتاب « الخوجات » والأعوان والشواش والحزابة « قراء القرآن الكريم » .

وبفضل هذه التنظيمات القضائية أصبح الشيخ الناظر أو المتولي أو الوكيل العام كما يعرف في بعض المدن ، الموظف الرئيسي بمصلحة الأوقاف فهو المسؤول عن الانفاق عليها ومراقبة دفاتر حساباتها وتقديم العروض عن نشاطها اعتمادا على ما يقدمه له الأعوان والشواش

من معلومات وغالبا ما ينظر في هذه القضايا بمحضر وكيل بيت المال وشيخ البلد والمزوار ، وذلك قبل أن يرفع تقريره النهائي الى المجلس العلمي .

وعلى كل فإن الأوقاف كانت تتوزع على عدة مؤسسات دينية لها إطار قضائي معترف به ، مثل مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ــ مكة المكرمة والمدينة المنورة ــ التي كانت الأوقاف التابعة لها يتراوح عددها ما بين 1357 ــ و 1558 وقفا حسب مختلف الاحصائيات في مدينة الجزائر وحدها ، وكان ريعها ينفق على بعض المساجد كمسجد مغرين ، ومسجد ميزو مورتو وجامع علي باشا ويرسل جزء منه الى الحرمين الشريفين مع ركب الحجاز ويصرف باقيه على القائمين على إدارته وبعض المحتاجين من السكان وهناك مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد المالكية الأخرى بمدينة الجزائر التي بلغ عددها في بداية القرن التاسع حوالي 92 مسجدا ، هذا وقد بلغ عدد أوقاف الجامع الأعظم فقط دون بقية المساجد المالكية قبل الاحتلال 550 وقفا .

أما المؤسسة الأخرى التابعة للأوقاف فهي مؤسسة سبل الخيرات المخصصة للانفاق على المساجد الحنفية والتي بلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية مساجد يعود إليها مردود 331 وقفا يخص جماعة الأتراك والكراغلة المنتسبين للمذهب الحنفي والذين يضعون أملاكهم وقفا على المساجد التابعة له ، وهناك أيضا مؤسسات أخرى تابعة للأوقاف مثل أوقاف الأولياء والأشراف وأهل الأندلس ، فأوقاف المرابطين تتوزع على ثمانية أضرحة أهمها ضريح سيدي عبد الرحمن الذي بلغ عدد الأوقاف المخصصة له 69 وقفا يناهز مردودها السنوي 6000 فرنك .

هذا بالاضافة الى أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة كالعيون والسواقي والحنايا والصهاريج والآثار ، وهي من الكثرة والضخامة بحيث أن وكيل أوقاف العيون بالجزائر كان دخله السنوي من عائدات الأوقاف التابعة له يقدر بـ 150.000 فرنك في السنوات الأولى للاحتلال .

أما أهمية هذه الأوقاف تكمن في ما كان لها من أثر على الحياة الاقتصادية والوضعية الاجتماعية ، فبفعل مردودها كان ينفق على رجال العلم والمدرسين والطلبة الذين لم يكن الحكام آنذاك يرون ضرورة لرعايتهم كما لم تكن الخزينة العامة ملزمة بالانفاق عليهم ، وبذلك كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية في أغلب المناطق الجزائرية ، فلولا ما كانت توفره الأوقاف من مبالغ مالية لما أمكن الانفاق على 106 مساجد بمدينة الجزائر و 100 مكان للعبادة بقسنطينة ، ولما كان في استطاعة رجال الدين انشاء مساجد ومدارس وزوايا جديدة مثل زاوية الجامع الأعظم بالجزائر التي بنيت من عائدات الأوقاف .

ولم يقتصر تأثير الأوقاف على الحياة الثقافية والدينية بل شمل عدة مجالات أخرى مثل الاحسان الى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين وتقديم العون وتوزيع الصدقات مثلما كان جار به العمل بمدينة الجزائر حيث يخصص كل أسبوع ما بين 15 و 20 ريال بوجو للتصدق على مائتي فقير ، وكذلك ساعدت الأوقاف على الحدّ من المظالم والأحكام التعسفية ومكنت العجزة والقصر والمطلقات والأرامل وغير الراشدات بفضل تشريعات الوقف من استغلال مصادر رزقهم باعتبارها وقفا أهليا لايباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة ، وانما يسمح فقط لصاحبه بكرائه مقابل عناء « كراء سنوي » محدد يقره المجلس العلمي بعد وضعه في المزاد العلني ، وهذا ما دفع حوالي اثنتين وعشرين امرأة في مدينة الجزائر الى وقف أملاكهن على الجامع الأعظم .

وزيادة على هذا فإن أحكام الوقف عملت على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة ، فلصاحب الوقف الأهلي الحق في التمتع بما أوقفه هو وعقبه حسب نص الوثيقة التي يسجل فيها الوقف ، فلا يصرف الحبس الأهلي للغاية التي أوقف من أجلها الا بعد انقراض العقب وانقضاء الورثة ، فضلا على أن تنظيمات الوقف وأحكامه القضائية ساهمت في رعاية وصيانة المرافق العامة كالعيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك التي خصت هي الأخرى بأوقاف عديدة ، وهذا ما مكن وكيل أوقاف عيون قسنطينة مثلا من انفاق 500 فرنك لنقل الماء من خارج المدينة الى الأحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة ، كما ساعد على صيانة مائة عين بمدينة الجزائر وضواحيها منذ أواسط القرن الثامن عشر .

4) النظام المالي :

كان النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الانفاق ، ويخضع لاجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة « بيت المال » التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالايالة الجزائرية .

ونظرا لأهمية القضايا المالية فقد اكتسب الخزناجي أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة ، وأوكل اليه التصرف في ودائع الخزينة ومراقبة سك العملة وتحديد قيمتها ووضع تحت تصرفه مجموعة من الموظفين والكتبة والمستخدمين كالمكتباجي صاحب سجلات الدولة والدفتردار أو وكيل الخرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الخزينة ووكيل الخرج الصغير الذي يعود اليه تسجيل غنائم البحر ورسوم الجمارك ، بالاضافة الى أمين السكة ومساعديه من اليهود وهما العيار والوزان .

والجدير بالذكر أن اصدار العملة كان يتم بأمر من الداي وباشراف من الخزناجي ، وقد امتازت العملة الجزائرية آنذاك بتنوع مادتها واختلاف قيمتها ، فهناك العملة الذهبية كالسلطاني أو سكة الجزائر ، وهناك العملة الفضية المتمثلة في زوج بوجو أو دورو الجزائر أو في ريال بوجو وربع بوجو وثمن بوجو ، بالاضافة الى الموزونة وزوج موزونة وريال درهم المعروف ببدقة شيك المستعمل في العمليات الحسابية ، ونصف بدقة شيك والصائمة ، أما النقود البرونزية والنحاسية فهي متنوعة وكثيرة التداول منها الخروبة ودراهم صغار «غرامس» وأسبر شيك ونصف دراهم صغار .

على أن هذه الأنواع من العملة تعرضت لصعوبات جمة بفعل مزاحمة النقود الأجنبية التي كان الحكام يسمحون بالتعامل بها ، مثل النقود الاسبانية التي شاع استعمالها اثر هجرة الأندلسيين واليهود الى الجزائر وبفعل الوجود الاسباني بوهران ، وأهم أنواعها الدبلون ، والدوكة ، والكرونة والدورو والقرش والدولار والريال والأسبر والبستول والكاتربيل التي أصبحت محل ثقة التجار والحكام على حد سواء ، هذا بالاضافة الى العملات الأوربية الأخرى ، كقرش ليفرون ، وسكة البندقية ، ولازور تسكانية ، وفرودار البرتغال وتالاري النمسا والريال واللويز والجنيه والفرنك الفرنسي ، فضلا عن نقود تونس كالسلطاني والريال والخروبة والفلس والدرهم الناصري ، ونقود المغرب الأقصى كالسلطاني والبندقي العشراوي والمثقال والدرهم والفلس والموزونة ، ونقود الدولة العثمانية بالمشرق كالمحبوب وزر محبوب والسلطاني وغيره .

ومن الصعوبات التي اعترضت العملة الجزائرية شيوع العملة المزورة التي كانت تجلب من الموانىء الأوربية أو تصنع محليا بمناطق جرجرة والتي بلغت نسبتها عام 1830 3% من صنف البدقة شيك و 4% من فئة الربع بوجو . وهذا ما أدى الى تناقص العملة الجيدة وشيوع المقايضة في العمليات التجارية حتى على المستوى الخارجي .

وحتى الاصلاحات المالية التي انتهجها بعض الدايات في الفترة الممتدة ما بين (1226 هـ ــ 1238 هـ) (1811 م ــ 1823 م) لم تسجل أية نتائج ايجابية بل أدت الى تناقص قيمة العملة الجزائرية وأظهرت بشكل أو بآخر عجز الحكام على انتهاج سياسة مالية تخدم مصالح الدولة وتنمي التبادل التجاري والانتاج الفلاحي والصناعي ، وتحد من تلاعب التجار الأوربيين واليهود الذين كانوا يسعون جاهدين الى استنزاف خيرات الجزائر ، نظير تصدير عملات رديئة يتم صنعها بموانىء البحر المتوسط .

أما ودائع الخزينة التي تتصل مباشرة بكمية العملة ونوعيتها فقد كانت تتصف بالضخامة بعد أن تضاعفت مع مرور الزمن ، وبعد أن انتهج الحكام سياسة تتصف بالتقليل من النفقات إلّا ما كانت تقتضيه الحاجة وتتطلبه الظروف الطارئة ، وقدر شاو (1732) ودائعها بأربعين مليون قرش وذكر قرسي (Guercy) أنها تتوفر على مائة مليون تورنوا وحدد

كميتها شالر (1822) بمائة وثلاثين مليون قرش مستعمل ، كما استنتج دوفل أنها لا تقل عن مائة وستين مليون فرنك ذهبي في الوقت الذي ذهب فيه دوبورمون الى أنها لا تزيد في حال من الأحوال على ثمانين مليون قرش إسباني .

ورغم التحايلات والاختلاسات التي تعرضت لها ودائع الخزينة عند وقوعها في أيدي الجيش الفرنسي في شهر جويلية عام 1830 ، فإن اللجنة التي شكلتها ادارة الاحتلال لتقدير ثروات الخزينة انتهت بعد الرجوع الى تقارير الضباط المتناقضة والتي تثير الشك والتساؤل بأن ثروات الخزينة الجزائرية التي تم الاستيلاء عليها من طرف الفرنسيين تقدر بـ : 48.684.527,94 فرنك .

أما مصادر هذه المقادير الضخمة من الأموال التي تجمعت في خزينة الجزائر طيلة العهد العثماني فهي متنوعة وتتوزع أساسا على مصادر الدخل التالية :

1 ــ غنائم العمليات الحربية وبالخصوص الجهاد البحري .

2 ــ مساهمة البايليكات السنوية والفصلية «الدنوش» .

3 ــ ضرائب القطاع الفلاحي وغرامات سكان الأرياف .

4 ــ رسوم سكان المدن وعوائد النقابات المهنية والطائفية ، وسوف نتناول المصدرين الأخيرين ضمن النظام الضرائبي ، ونتعرض للمصدرين الأولين اثر الاشارة الى وجوه الانفاق ومقارنتها بدخل الخزينة في السطور التالية :

ومما يلاحظ أن ودائع الخزينة العامة ومصادر دخل الايالة الجزائرية يحد منها ويتحكم فيها مقدار الأموال التي كان الحكام يخصصونها لتغطية وجوه الانفاق المختلفة ، مثل جرايات الجند وشراء العتاد وصيانة الأسطول وترميم المنشآت العسكرية .

وقد كانت هذه النفقات لا تزيد عن مصادر دخل الخزينة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، اذ كانت تقدر بـ : 450 ألف دونة طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم ما لبثت أن تزايدت مع مطلع القرن الثامن عشر ، حتى فاقت مصاريف وجوه الدخل في أوائل القرن التاسع عشر ، ففي سنة 1822 انخفضت المداخيل بالنسبة لوجوه الانفاق بما يعادل 673.500 قرش اسباني ورغم انتهاج سياسة مالية تعتمد أساسا على استخلاص الضرائب الثقيلة من الأرياف والمدن ، فإن هذا العجز المالي ظلت تعاني منه الخزينة عشية الاحتلال اذ قدّرت النفقات عام 1827 بـ : 2.947.000 فرنك ، بينما لم تزد مصادر الدخل في نفس العام عن 2.273.500 فرنك .

أما غنائم العمليات الحربية باعتبارها أحد مصادر دخل الخزينة الأساسية ، فهي تشمل ما كان يحصل عليه الحكام الأتراك في حملاتهم العسكرية داخل البلاد وخارجها بغرض

قمع الثورات واخضاع العصاة والقضاء على تدخل جيوش الأقطار المجاورة ومحاولة تنصيب حلفائهم بالمغرب وتونس ، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال أن سلطان المغرب مولاي اسماعيل أثناء مهاجمته الجهات الغربية من البلاد وانهزامه على يد الجيش الانكشاري عام 1694 ترك في ميدان المعركة كل ما كان يحمله من أموال وثروات ، وأن خزينة تونس وقعت في أيدي الجيش الجزائري الذي احتل مدينة تونس ونصب أحد الموالين له ، وقد قدّر بعض المؤرخين أن ما حمله الجزائريون من هذه الخزينة بلغت قيمته أربعة أو خمسة ملايين فرنك .

على أن المصدر الرئيسي لودائع الخزينة يتمثل أساسا في غنائم الجهاد البحري وما يتعلق بالنشاط البحري من فداء الأسرى وأخذ الأتاوات . والجهاد البحري ، أو كما يسميه المؤرخون الغربيون «القرصنة» والذي سوف نتطرق الى احداثه الحربية وعملياته العسكرية في نقطة أخرى ، كان يوفر للخزينة لاسيما أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر مداخيل طائلة . فالدولة كانت تحصل على كل العتاد الحربي الذي يستولي عليه البحارة الجزائريون ، وتأخذ من قيمة الغنائم الأخرى نسبة 12% وتنال نصيبا محددا من فداء الأسرى ، ولأخذ فكرة عن ضخامة هذه المداخيل نذكر أن عدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر كان يقدر في القرن السادس عشر بما لا يقل عن خمسة وعشرين ألفا ، وقد ذكرت بعض المصادر أن عدد الأسرى بلغ في بعض الفترات نسبة 25% من مجموع سكان مدينة الجزائر ، أي ما يقدر بـ : 35 ألف نسمة منهم 900 أسير كانوا في حوزة علي بتشني ، الذي استخدم 300 أسير منهم على ظهر السفن التابعة له .

هذا وقد تطلب فداء هؤلاء الأسرى أموالا ضخمة تحصلت عليها خزينة الجزائر من قناصل ومبعوثي الدول الأوربية ومن البعثات الدينية المسيحية ، فعلى سبيل المثال نذكر أن إسبانيا كانت ملزمة سنويا بدفع 60.000 قرشا ، مقابل اطلاق عدد من رعاياها المحتجزين بالجزائر ، يتراوح ما بين 200 و 300 أسير .

ومما يلاحظ أن النشاط البحري الجزائري ما لبث أن تناقص ، فلم يعد عدد الأسرى يتجاوز ألفي أسير في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وخمسمائة في نهاية هذا القرن ، كما أن غنائم البحر تضاءل مردودها ، فلم تعد تزيد حسب ما هو مسجل في دفاتر الغنائم الرسمية عن 581.580 فرنكا طيلة الفترة الممتدة من 1765 و 1792 ، ولم تتجاوز أرباحها طيلة تسع سنوات أثناء تلك الفترة مائة ألف فرنك .

لكن الظروف الدولية التي تميزت بها السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر والتي اشتغلت أثناءها الدول الأوربية بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون بونابارت ، ساعد على انتعاش نشاط البحرية الجزائرية ، فتضاعفت ارباح الجهاد البحري في الفترة الممتدة من 1792 الى 1800 ، ثلاث مرات ، وبلغت عوائدها

ثمانية ملايين فرنك ذهبي في السنوات الخمسة عشر الأولى من القرن التاسع عشر (1800 — 1815) ، ووصلت الى أعلى نسبة من الأرباح عام 1821 ، فقدرت الغنائم ب : 21.366,75 فرنك ، واعقب هذا الانتعاش المؤقت انهيار النشاط البحري ، فأرغمت الجزائر على إطلاق سراح 1642 أسيرا إثر هجوم اللور اكسموث وكبّدت خسائر باهظة ناهزت 1.015.625 جنيها استرلينيا عام 1816 .

وكاد ينعدم مردود الجهاد البحري اثر فرض الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية عام 1827 ، فلم يعد يوجد بالجزائر عند استيلاء الفرنسيين عليها سوى اثنين وعشرين أسيرا أوربيا أغلبهم من الاسبان .

ويتصل بغنائم الجهاد البحري ما كانت تتكفل به الدول الأوربية لخزينة الجزائر من أتاوات وهدايا الزامية مقابل السماح لها بالتجارة مع الجزائر ، والتمتع بالحماية في مياه المتوسط والحصول على التخفيضات الجمركية وقد كانت هذه الأتاوات والهدايا تتوزع على الدول الآتية حسب التواريخ المسجلة :

فرنسا قبل عام	1790	37.000 جنيه فرنسي
فرنسا بعد عام	1790	27.000 قرش أي ما يعادل 108.000 فرنك
فرنسا في عام	1816	200.000 فرنك
انكلترا عام	1807	267.500 فرنك
اسبانيا عام	1791	120.000 فرنك سنوي
البندقية عام	1747	2.200 سكة ذهبية
البندقية عام	1754	6.965 دوكة و 23 فلسا .
البندقية عام	1763	50.000 سكة ذهبية .
السويد عام	1729	25.000 ريال كل عشر سنوات و 6.000 عند تنصيب القنصل .
مجموع السويد ، فرنسا أواخر القرن 18		50.000.000 فرنك .
الدانمارك أواخر القرن 18		180.000 فرنك كل سنتين
الولايات المتحدة الامريكية	1795	مليون دولار منها 21.600 دولار في شكل عتاد .
الولايات المتحدة الامريكية	1825	125.000 دولار في الشهر .

هذا ويعود تضاؤل مصادر الغزو البحري وفداء الأسرى ومبالغ الأتاوات الى ضعف البحرية الجزائرية ، وتدخل الوسطاء اليهود والأوربيين في عقد الصفقات وابرام الاتفاقيات ، مما سمح لهم بالحصول على 40% من قيمتها ، وكذلك التجاء بعض الدايات الى مبادلة الأسرى المسيحيين بالمعتقلين المسلمين ، ولاسيما الجزائريين ببلاد النصارى ، مثلما حدث عام 1199 هـ ، الذي تمّ فيه تبادل الأسرى الاسبان بالأسرى الجزائريين . وكذلك تعود أسباب هذا الضعف أيضا الى امتناع كثير من الدول الأوربية من دفع ما يتوجب عليها من أتاوات كفرنسا وانكلترا ، والتجاء بعضها للتخلص من هذه المطالب المالية الى استعمال القوة والتوسط بالدول القوية والاتصال بالباب العالي ، كما فعلت كل من النمسا والسويد وبروسيا ، وهولندا .

أما المصدر الثاني للخزينة الجزائرية فيتمثل في المساهمة الفصلية والسنوية لبايليكات قسنطينة والمدية ووهران ، ومردود أوطان دار السلطان وقيادة سباو ، فقد كان كل بايليك ملزم بارسال مبالغ نقدية ومواد عينية يحملها خليفة الباي في فصلي الربيع والخريف ، وتعرف بالدنوش الصغرى ، كما كان الباي شخصيا مطالب بالحضور الى مركز السلطة ومعه مردود مقاطعته مرة كل ثلاث سنوات ، وتسمى هذه المطالب بالدنوش الكبرى .

وحسب الاحصاءات المتوفرة لدينا فإن دنوش قسنطينة كانت تبلغ في أوائل القرن السابع عشر حوالي 120 ألف ريال بوجو ، ودنوش وهران 100 ألف ريال ، ودنوش التيطري 50 ألف ريال ، وفي أواخر القرن الثامن عشر قدرت دنوش قسنطينة بـ : 228.000 قرش ودنوش وهران بـ : 237.000 قرش ، ودنوش التيطري بـ : 67.000 قرش ، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر أصبحت تعادل 60.000 قرش قود أو دولار اسباني ، بالنسبة الى بايليك الشرق و 75.000 قرش قود أو دولار اسباني بالنسبة لبايليك الغرب و 4.000 قرش قود أو دولار اسباني بالنسبة لبايليك التيطري . وعند الاحتلال قدر الفرنسيون هذه الدنوش بـ : 778.811 فرنك فيما يخص قسنطينة و 622.402 فرنك فيما يتعلق بوهران ، و 141.213 فرنك فيما يتصل ببايليك التيطري .

هذا وقد كانت مصادر دخل أوطان متيجة والساحل وقيادة سباو ، لا تقل في أي حال من الأحوال عن مداخل التيطري ، وأنها ناهزت في بعض الفترات مداخل بايليك الغرب .

5) النظام الضرائبي

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات سكان المدن ، وهي مع تنوعها

واختلاف تسمياتها كانت ترتبط بوضعية الأرض ونوعية حيازتها وكيفية استغلالها وطبيعة علاقة سكانها بالحكام .

فالملكيات الخاصة ، كانت تؤخذ عليها ضريبة العشور والزكاة التي كانت تحدد حسب عدد الجابدات أو الزويجات ، بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير . وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين ومقدار من الزبدة ، وبعض الدواجن كالدجاج . وقد كانت ضريبة العشر والزكاة التي تؤخذ من الشرق الجزائري تقدر بـ : 20.762 صاع من الحبوب نصفها من القمح ، ونصفها الآخر من الشعير ، وفي بايليك التيطري بلغت 1330 حمولة جمل .

أما أراضي الدولة «البايليك» فكان مردودها يختلف باختلاف نوعية استغلالها ، فكان يؤخذ منها محصول عيني اذا استغلت مباشرة باستخدام الخماسة (السخرة) وتسخير الرعية (التويزة) وقد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد (الحكور) قدر في الشرق الجزائري بعشر ريالات تسلم نقدا ، أي ما يقدر بـ : 137.547 ريال بوجو عن كل جابدة ، وفي بعض الأحيان تعطى كإقطاع لذوي النفوذ والمكانة مقابل دفع رسم سنوي لا يتجاوز 4 ريالات عن كل جابدة باعتباره عشورا أو كراء منخفضا كما هو الشأن بالنسبة للأراضي التي يقيم عليها قبائل المخزن التي كانت توفر لبايليك الشرق 2345 قيسة قمح ومثلها شعير .

ويضاف الى هذين النوعين من الضرائب نوع ثابت يؤخذ من الأراضي القبلية المشاعة (أراضي العرش أو السبيقة) التي تفرض عليها غرامة سنوية تعرف في بعض الأحيان باللزمة أو المعونة أو الخطية ، والتي بلغت ببايليك قسنطينة وحده حوالي 35.700 ريال بوجو .

هذا بالاضافة الى بعض الضرائب الاضافية التي كانت تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك باللجوء الى الحملات العسكرية واستعمال قبائل المخزن ، مثل ضرائب ضيفة الباي وضيفة الدنوش والفرح والبشارة وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر باشا والفرس .

ومما يلاحظ أن هذه الضرائب المفروضة على سكان الأرياف كانت غير قارة وليست محددة لا من حيث النوعية ، ولا من حيث الكمية ، فبعضها كما سبقت الاشارة الى ذلك ، يؤخذ عينا ، وبعضها الآخر يستخلص نقدا ، كما أنها كانت تتصف بالتعدد واختلاف التسميات بحيث اصبحت متداخلة لا تخضع لأي ترتيب أو تنظيم مثل الضرائب الاضافية «العوائد» التي ترتبط كميتها أساسا بقوة المحلة الفصلية وفعالية فرسان المخزن وبالفصل الذي تؤخذ فيه اذ كلما زادت قوة المحلة وبرهن فرسان المخزن على جديتهم ومهارتهم كلما زادت كميتها وتنوعت أصنافها ، كما حدث في السنوات الأخيرة للحكم التركي ببايليك التيطري الذي استخلص منه ما يناهز 248.000 ريال بوجو في شكل عوائد الزامية .

ولهذا يمكن أن نحكم على نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني الذي كان يشكل العمود الفقري للبناء الاقتصادي للجزائر ، انه غير عادل ولا يراعي القائمون عليه طبيعة الانتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم ، فهم لا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين ، وهذا ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين .

أما النوع الثاني من الضرائب فهو يتعلق بالضرائب والرسوم التي كانت تؤخذ من سكان المدن ، وهي مع تنوعها يمكن حصرها في المطالب المالية التالية :

1 ـــ **عوائد بيت المال** : التي تتألف من مردود الأوقاف وما يؤول الى الخزينة العامة من التركات والودائع والأملاك التي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي بالاضافة الى مردود بعض الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة ، وهذا ما سمح لصندوق بيت المال أن يزود الخزينة بأربعمائة بوجو شهريا عشية الاحتلال .

2 ـــ **رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية** : يتكفل شيخ البلد «قائد الدار» بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى ، وقد قدرت عام 1822 بما يعادل 3.000 دولار اسباني .

وكذلك كان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري ، قدر عشية الأحتلال بـ : 30 سنتيما عن كل دكان .

3 ـــ **رسوم الطوائف العرقية والاقليات الدينية** : كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية ، يتكفل كبيرهم «المقدم» تقديمها الى الخزناجي أو شيخ البلد ، وقد بلغت في مدينة الجزائر ما بين 500 و 1000 بدقة شيك ، اسبوعيا وفي مدينة قسنطينة التي كانت نسبة اليهود بها تعادل 10 % ، كان يتسلم منهم قائد الدار عشية الاحتلال 9000 فرنك .

أما الأندلسيون الذين استقروا في المدن الساحلية فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قدرت أثناء القرن السادس عشر بـ : 300 دوكة بشرشال و بـ : 800 زياني ذهب و 600 قيسة من الحبوب و 20 رطل زبدة و 70 بغلا للخدمة و 3 خيول للركوب في مدينة مستغانم .

وبغض النظر عن بقية الطوائف السكانية الأخرى ، فإن المجموعات السكانية بالمدن كانت ملزمة بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليها كضيفة دار الباي التي يدفعها سكان المدن التي ليس بها حاميات عسكرية تركية «النوبة» ، وهي تتراوح ما بين 800 و 2000 ريال بوجو حسب أهمية المدينة وعدد سكانها ، وضيفة دار السلطان التي يلزم بها سكان المدن التي تقيم بها الحاميات العسكرية ويقوم بتسليمها شيخ البلد لقائد الفرقة

العسكرية «الآغا» عند استبدال الحامية أو تجديدها أو عند حلول المواسم والأعياد الدينية ، وهي لا تقل عن 350 ولا تزيد عن 3000 ريال بوجو حسب غنى السكان وأهمية المدينة .

4 ـ رسوم المرسى وحقوق الديوانة :

حددت رسوم دخول المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا عن كل سفينة تدخل موانىء الجزائر ، أما بالنسبة للدولة المسالمة والمهادنة والتي تربطها معاهدة مع ديوان الجزائر ، فكان يستوجب عليها دفع أربعين قرشا مقابل بلوغها الموانىء الجزائرية ، بينما الدول التي هي في حالة نزاع وعداء مع الجزائر فتتمتع بالحماية اذا تمكنت من دخول المراسي الجزائرية وأفلتت من ملاحقة الأسطول الجزائري ، وعند ذلك تلزم بدفع رسم قدر بثمانين قرشا .

ويضاف الى هذه الرسوم ، أتاوات اضافية أخرى مثل حق الاسترشاد بالفنار المقدر باثني عشر فرنكا ، أو منحة المترجمين والرياس المصاحبين للسفن وهي 10 سكات للرياس و 3 سكات محبوب للمترجمين عن كل سفينة ، وكذلك حق البشماق الذي يتسلمه قائد المرسى عند زيارته للسفن وهو يقدر عادة بأربعة ريالات .

ويلحق برسوم المرسى حقوق الديوانة التي تفرض على البضائع المصدرة أو المستوردة ، وهي تختلف من وقت الى آخر ومن مرسى الى آخر ، وقد تصل الى 12,5 % على المستوردات وتنخفض الى 2 % على الصادرات .

5 ـ فوائد الاحتكار وحقوق اسناد المناصب :

كان الداي والبايات وكذلك بعض الموظفين الكبار يتقاضون مقابل اسناد المناصب أو تجديد الابقاء بها ، مبالغ نقدية يأخذون منها نسبة معينة مقابل توسطهم ، ويعود الجزء الأكبر منها لخزينة الدولة ، وهذا ما ادخل الاضطراب والفوضى في الجهاز الاداري والمالي للدولة الجزائرية ، فأصبحت جميع الوظائف والمهن يدفع مقابل الفوز بها مبالغ مالية ، حتى أن منصب الباي كان يدفع مقابل الحصول عليه في بعض الأحيان كميات ضخمة من الأموال ، فعلى سبيل المثال نذكر أن أحد الأغنياء وهو الحاج خليل ، تمكن من الفوز بمنصب بايليك الغرب بعد موت إبراهيم باي رغم أحقية خليفة الباي وهو محمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير ، الذي ظل محتفظا بمنصب الخليفة حتى سنحت له الفرصة للارتقاء الى منصب الباي فيما بعد .

والجدير بالذكر أن حقوق نيل المناصب أصبحت في أواخر العهد العثماني شبه محددة ومتعارف عليها ، حتى أن قائد المرسى كان يطلب منه دفع 800 قرش قود ، وخوجة الجلد كان يفرض عليه تسليم 4000 قرش قود دون زيادة أو نقصان أو ارجاء أو تهاون .

6 ـ المداخيل الاستثنائية :

التي تفرض على بعض المهام والنشاطات الاقتصادية التي يحظرها الشرع ، ولا تقر بها العادات المتعارف عليها وتلتجىء اليها الدولة تحت وطأة الحاجة وعند الضرورة ، مثل رسوم الحانات «الخمارات» المنتشرة في مدينة الجزائر ، وضريبة النساء المنحرفات التي يتولى المزوار استخلاصها ، وهي تبلغ في مدينة الجزائر وحدها ما يناهز 24.000 فرنك سنويا ، وكذلك ما تحصل عليه الدولة من عمليات العزل والمصادرة والتغريم التي يتعرض لها بعض الأغنياء من الحضر واليهود ، وكثير من موظفي الدولة ومستخدميها .

وقد تكررت عمليات المصادرة والتغريم طيلة العهد العثماني وأصبحت شائعة في السنوات الأخيرة للحكم التركي بعد شح مصادر الدخل الأخرى . ولاخذ فكرة على مدى ضخامة الثروات التي تمّ الاستحواذ عليها ووضعها في خزينة الدولة نذكر على سبيل المثال بعض المصادرات التي حدثت في الفترة الممتدة ما بين 1792 و 1805 .

ففي سنة 1792 ، صودرت ثروات صالح باي بقسنطينة اثر تمرده وقتله ، وقد بلغت من الضخامة ما جعلها تماثل ودائع خزينة الجزائر ، حتى أن بعض الكتاب قدرها بأكثر من 60 مليون فرنك .

وفي سنة 1797 ، تم تغريم صهر الوزناجي باي قسنطينة المعروف بمحمد الشاوش بما لا يقل عن 3000 ريال بوجو و 400 دينار و 500 محبوب .

وفي سنة 1800 ، تمّ حجز عصمان باي اثر عزله من بايليك الغرب ، وقد حملت كل ثرواته الى الجزائر بواسطة السفن من وهران ، وأرسل ما تبقى منها عن طريق البر ، وهو يتكون من 29 دابة نقل محملة بالهدايا والسلاح ، و 30 حصانا ومهرا معدا للركوب ، و 5 من الأسرى المسيحيين ، و 21 من العبيد منهم 5 نساء زنجيات .

وفي سنة 1801 ، اطلق سراح سي حسن باي التيطري مقابل التنازل عن ثرواته التي قدرت بـ : 102.000 سلطاني ذهب بالاضافة الى ما كان يمتلكه من جواهر وعبيد وملابس وأثاث .

وفي السنة الموالية 1802 ، لم ينج ولد عصمان باي من الموت المحقق الا بعد تقديمه ثلاثة صناديق تحتوي على مقدار من العملة الذهبية وكيسين من الفضة وأسلحة متنوعة ، وقد قدرت تلك الثروات بـ : 18.000 دينار ذهب ، بالاضافة الى نهب منزله .

وفي عام 1805 ، اثر الانتفاضة ضد الاحتكارات اليهودية التي قتل فيها كبير اليهود نفتالي ، تمت مصادرة ما عثر عليه من أموال بكرى وبوشناق .

6) سياسة الحكام وموقفهم من الأهالي :

تميزت سياسة الحكام الأتراك في الفترة الأولى التي استغرقت القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ، بعدم التدخل في شؤون السكان الداخلية ، والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا يقدمون نيابة عن السكان ما كان يفرضه البايليك من مطالب مخزنية وضرائب متنوعة مقابل تمتعهم بتأييد الحكام ، ونيلهم العطايا والترضيات ، ويعود السبب في تخفيف الضغط على الأرياف الى اعتماد الدولة في سد حاجياتها على ما يوفره الجهاد البحري من غنائم ويتطلبه من أتاوات ، لكن منذ أواخر القرن السابع عشر انتهج الحكام الأتراك سياسة ترمي الى مد نفوذ البايليك الى الجهات الداخلية واخضاع القبائل الممتنعة والمهيمنة على مقاليد القبائل الحليفة للبايليك وقد اتبعوا في ذلك اسلوبا يعتمد على القوة ، ويتصف بعدم مراعاة ظروف وأحوال الأهالي وتجاهل رأي رجال الدّين ، وهذا ما تسبب في حدوث الاضطرابات واندلاع الثورات وتجدد الانتفاضات في أغلب الجهات .

وهذا ما يدفعنا الى القول بأن تلك الثورات لم يكن لها أي طابع وطني أو هدف تحرري ، وانما كانت مجرد رد فعل على سياسة الحكام على المستوى المركزي أو على نطاق البايليكات ، عكس الثورات التي حدثت أثناء الفترة الاستعمارية والتي كان لها طابع وطني وهدف قومي ، رغم احداثها المحلية ، ومظاهرها الجهوية .

هذا وقد اتخذت سياسة الحكام الأتراك تجاه سكان الأرياف عدة مظاهر نتطرق الى بعضها في النقاط التالية :

1 ــ تجريد الحملات العسكرية :

بقصد استخلاص الضرائب ومعاقبة الممتنعين عن اداء المطالب المخزنية ، وقد جرت العادة أن تنطلق هذه الحملات العسكرية التي كانت تعرف بالمحلات من مركز البايليكات الثلاث : قسنطينة والمدية ومعسكر ووهران ، أثناء فصلي الربيع والخريف .

وتتشكل هذه المحلات من القوة التركية المقيمة بمراكز البايليكات ، ومن فرسان المخزن الذين يقدرون بـ : 500 الى 1000 فارس في كل محلة ، بالاضافة الى قوة عسكرية تركية يبعث بها آغا العرب من الجزائر ويقوم البايات بتقديم المؤونة لها وهي قليل من الزيت والخل والأرز والكسكس ، وهذه القوة غالبا ما كانت تتألف من 270 رجلا ، وقد تصل في بعض الأحيان الى 400 أو 600 رجل لكل بايليك ، وفي الظروف الصعبة والأوقات الحرجة ترتفع الى 1500 رجل موزعين على 60 خيمة ، كما هو الحال في بايليك الشرق الذي شهد اضطرابا خطيرا في أواخر العهد العثماني .

وتجوب المحلة الأرياف لمدة طويلة قد تصل الى 6 أو 7 شهور تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين ، فحملة بايليك الشرق كانت تنقسم الى فيلقين أحدهما بقيادة الباي ، يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي ، وقد يصل عدد القوة التركية المصاحبة له 1000 رجل ، والفيلق الآخر على رأسه خليفة الباي يتنقل من مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر ، ويعزز هذا الفيلق في بعض المرات 500 جندي تركي . أما محلة بايليك التيطري ، فهي تنطلق من عين الربط «ساحة أول ماي بالجزائر» وتلتحق بالبايليك عن طريق الأخضرية ووادي يسر ، ومن ثم تجتاح سهول عريب وتمر بسور الغزلان لتوقع العقاب بقبائل ديرة وأعراش التيطري الجنوبية ، وعندما تبلغ البرواقية يعود الجند التركي الى الجزائر بقيادة الآغا ويرجع جنود المحلة وفرسان المخزن الى المدية . ونفس المهمة تقوم بها محلة بايليك الغرب التي تنطلق من معسكر أو وهران ، وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السرسو ، وقد تصل في بعض المرات الى الجهات اليعقوبية «الهضاب العليا الوهرانية» .

ومما يلاحظ أن المحلة قد تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق القصد منها توسيع نفوذ البايليكات واخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية التي عرفت في فترات متعاقبة عدة حملات عسكرية منها حملة صالح رايس في شهر أكتوبر 1552 ، التي شارك فيها 3000 من المشاة و 1000 فارس مزودين بمدفعين ، وتمكن أثناءها من احتلال ورقلة ومحاصرة توغرت ، وحملة يوسف باشا عام 1649 ، لاخضاع ورقلة وتوغرت وتماسين ، وكذلك حملة صالح باي قسنطينة عام 1788 ، لاخضاع بني جلاب بتوغرت بعد أن حرضه على ذلك أحد أفراد هذه الأسرة ، وقد اضطر أمراء بني جلاب الى الخضوع لشروط صالح باي بعد محاصرة طويلة واثر تدمير جزء كبير من نخيل وادي ريغ . وتماثل هذه الحملة حملة محمد الكبير باي الغرب (1785) بنواحي الاغواط ، وعين ماضي وحملة أحمد المملوك باي قسنطينة ضد بني جلاب بتوغرت عام 1818 ، وحملة الباي حسان باي وهران ضد الطريقة التجانية بعين ماضي والأغواط .

ولأخذ فكرة على مدى التدمير الذي تتركه هذه الحملات في الأرياف ، نذكر أن الباي محمد الكبير تمكن في أحدى حملاته على الجنوب الوهراني من نهب 14 أو 15 دوارا ، والاستيلاء على 6700 خروف وعنزة و 5000 جمل و 650 بغلا و 720 بقرة وأسر 60 فردا أغلبهم من النساء ، كما نسجل أن الباي بومزراق باي التيطري استولى في حملته على قبيلة الارباع عام 1825 ، على 10700 جمل بيعت في مكانها للقبائل الحليفة وأحضر معه الى عاصمة البايليك 120 من أعيان تلك القبيلة كرهائن ، وفي السنة التالية (1826) غنم هذا الباي في احدى حملاته على أولاد مختار الشراقة على 500 جمل و 4000 خروف .

ونفس الآثار السلبية لهذه الحملات عرفها الشرق الجزائري فالباي أحمد المملوك سارع أثناء حملته على أولاد جلاب بتوغرت عام 1816 ، الى قطع 200 نخلة ولم يتوقف عن تخريب

الجهات القريبة من المدينة الا بعد استرضائه بـ 10.000 ريال بوجو ، كما أن الباي إبراهيم ابن علي ، تمكن في احدى حملاته على قبيلة النمامشة (عام 1822) من الاستيلاء على 40 ألف رأس غنم ، أما الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة (1826 — 1837) ، فانه أعطى لفرسان المخزن 30 ريالا «حوالي 60 فرنك» لكل فارس يستظهر برأس من رؤوس قبيلة أولاد عبد النور و 10 ريالات «20 فرنك» لكل من يغنم من تلك القبيلة بندقية مع السماح لهؤلاء الفرسان بالاحتفاظ بكل ما يتم الاستيلاء عليه من الأسلاب .

وقد تركت مثل هذه الحملات آثارا سلبية على اقتصاد البلاد وأدت الى تحول كثير من السكان الى نمط البداوة والتنقل ، وقد عبرت عن هذا الوضع المتدهور الذي تسببت فيه الحملات العسكرية ، وغارات فرسان المخزن ، الاشعار الشعبية التي نقتبس منها هذا البيت :

التل يخلى وتزول منه الذخائر وتصير النخلة برخلة

ولا شك تخلى الجزائر

2 — محاولة الحد من نفوذ رجال الدين :

بالاضافة الى عدم مراعاة ظروف السكان وتجريد الحملات ضدهم اتصفت كذلك سياسة الحكام الأتراك في الفترة الأخيرة من العهد العثماني بمعاداة رجال الدين ومحاولة اخضاعهم لنفوذ البايليك ، وهذا ما أدى الى احداث القطيعة بين الزوايا الدينية وجموع الأهالي المؤيدين لها وبين الحكام الأتراك والجهاز الاداري والعسكري الذي يمثلونه .

فبعد فترة طويلة استمرت الى أواخر القرن 17 م عرف فيها الحكام الأتراك كيف يكتسبون ودّ وتأييد رجال الدين وشيوخ الزوايا ، ويساعدهم على هذه السياسة طبيعة النزاع الاسباني العثماني الذي اتخذ صبغة دينية وتخوف المسلمين من تمكن الاسبان من توسيع مراكز نفوذهم بالداخل ونظرة الأعداد الضخمة من الأندلسيين الى الأتراك على أنهم منقذون أكثر من كونهم حكاما مستبدين زيادة عن بقاء النفوذ التركي الحقيقي منحصرا بالمدن والجهات القريبة منها ولا يهتم بأخذ مواده من داخل البلاد مادامت غنائم الجهاد البحري توفر له مصادر دخل شبه قارة تكفي حاجة الجيش والموظفين وينفق منها في بعض الأحيان على رجال الدين وشيوخ الزوايا ، ولهذه الأسباب لم تستطع حركة ابن القاضي الوقوف في وجه خير الدين والحيلولة دون استقرار الحكم التركي بالجزائر .

لكن الظروف الدولية والأوضاع المحلية ما لبثت أن تغيرت منذ بداية القرن الثامن عشر ، فبدأ الحكام الأتراك يتحولون بأنظارهم الى داخل البلاد لايجاد مصادر دخل قارة ، بعد أن قلت مغانم الجهاد البحري وتم ابعاد الخطر المسيحي ، الأمر الذي أحدث نوعا من

التوتر في علاقة الحكام الأتراك برجال الزوايا الذين ازداد التحامهم بأهالي الريف وأصبحوا في بعض الأحيان المتكلمين باسمهم والمعبرين عن موقفهم والمدافعين عن مصالحهم ، واستمرت علاقة الحكام بشيوخ الزوايا يعتريها نوع من الفتور ، والتوتر في بعض الأحيان ، حتى اتخذت صفة عداء سافر وصراع محتد مع نهاية القرن الثامن عشر ، وهذا ما نلمسه في علاقة شيوخ الزوايا ببعض الحكام ، كصالح باي قسنطينة ، الذي انتهى به الأمر الى ايقاع العقاب بهم وتتبعهم عندما وقفوا ضد سياسته الظالمة .

ولم يستهل القرن التاسع عشر ، حتى اتخذ عداء الطرق الدينية لسلطات البايليك شكل ثورات وطنية ، وانتفاضات شعبية اشتهرت منها ثورة درقاوة ، والتيجانية . ففي عهد الباي عصمان بن محمد باي قسنطينة اندلعت ثورة الشريف بن الاحرش الدرقاوي بالشمال القسنطيني ، وكلفت البايليك خسائر فادحة ، وأثناءها تمكن الثائرون من محاصرة قسنطينة وابادة القوة العسكرية المؤلفة من الجنود الأتراك وفرسان المخزن ، وقتل الباي عصمان بوادي زهور عام 1219 هـ ــ 1804 م ، ونفس الأحداث عرفتها الجهات الغربية من الجزائر ، حيث واجه خلفاء محمد الكبير ببايليك الغرب عداء مستحكما من طرف رجال الدين وثورة عارمة ضد نفوذه تزعمها محمد الشريف الدرقاوي ، واستمرت مدة طويلة (1805 ــ 1817) وتسببت في اضعاف قوة البايليك وانهاك الأرياف اقتصاديا ، ولم تنته هذه الثورة ، حتى اعلنت الطريقة التيجانية الثورة على الأتراك بالجنوب والغرب الجزائري ابتداء من عام 1818 م ، ووصلوا في غاراتهم نواحي غريس وجهات التل الوهراني .

ولأخذ فكرة على مدى الاضرار التي تسببت فيها هذه الثورات نقتبس احدى الفقرات التي أوردها العنتري عن ثورة ابن الاحرش بنواحي قسنطينة ، اذ يقول : «اتلفت فيها خزائن عثمان ... وانعدمت الحراثة ... وافتقدت الحبوب وقلّ من يأتي الى الأسواق ، فحصلت للناس شدة ومجاعة ... أشرف فيها الضعفاء على الهلاك ، خصوصا بعض جهات القبلة فانهم تشتتوا بسبب الهول في وطنهم» .

ومما يلاحظ أن تزعم رجال الدين للثورة ضد الحكام الأتراك لم يؤد الى تدمير نفوذ البايليك والحد من مظالم الحكام ، ولم ينتج عنه تعديل في سياسة واسلوب الحكام ، وذلك لتعدد الطرق الدينية ، وتباين ميولها وانحصار نفوذها في جهات دون أخرى وارتباط بعضها بأقطار خارجية ، فدرقاوة تركزت في الغرب الجزائري وعرفت بميولها المغربية ، والشاذلية ظلت محصورة في الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد ، وعلى اتصال بإيالة تونس ، أما التيجانية ، فبقيت معزولة في الجنوب ومتوجهة الى واحات الصحراء وأقطار السودان ، بينما اتخذت الطريقة الرحمانية المنتشرة في الجهات الوسطى والشرقية في أغلب الأحيان موقفا حياديا ولم يتول أمرها شيوخ معادون للحكم وسلطة البايليك .

3 ـ تفتيت التكتلات القبلية الكبرى ، وتشجيع روح العداء بين القبائل :

شجع الحكام الأتراك التنافس القبلي والصراع العشائري المعتمد على مبدأ الصف وروح العصبية في كثير من الجهات ، وذلك حتى تبقى الكلمة الأولى والأخيرة لممثلي البايليك ، كما هو الشأن في الهضاب العليا القسنطينية ، والأوراس ، والصحراء ، كما دأب الحكام الأتراك أيضا على تفتيت التجمعات القبلية الكبرى التي رأوا فيها قوة تهدد نفوذهم ، وذلك باخضاع تلك القبائل الكبرى وتنصيب شيوخ موالين لهم عليها ، واذا لم يتمكنوا من ادخالها في نفوذهم يعملون على الاستيلاء على أراضيها وترحيل بطون منها الى جهات بعيدة ، وهذا ما دفع كثيرا من القبائل المهمة الى الانتفاضة ضد الحكام واعلان التمرد ، مما تسبب في اضطراب اجتماعي وانهيار اقتصادي خطير فثورات سويد أضرت بمناطق الشلف ومينا ، وثورة ابن صخري تركت آثارا سلبية على الجهات الشرقية لبايليك قسنطينة ، وثورة فليسة التي تكررت مرارا طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر أدت الى انطواء الأرياف على نفسها وانقطاع طريق قسنطينة ، وفي بعض الأحيان تعرضت مدينة الجزائر الى الخطر وقطع عنها التموين ، كما حدث عام 1787 ، وكذلك ثورات الحراكتة والنمامشة عام 1797 ، التي وضع الباي الوزناجي حدا لها باتهاجه سياسة القمع وابعاد العشائر نحو الجنوب مما أضر بمناطق الهضاب العليا الشرقية ، هذا بالاضافة الى ثورة النمامشة 1803 ـ 1804 في عهد عصمان وثورات جرجرة أعوام 1800 و 1810 و 1823 . وثورات الأوراس والنمامشة وسوف ، طيلة الفترة الممتدة من 1818 الى 1823 .

7) الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي :

أ ـ اضطراب نظام الحكم :

يتمثل بالخصوص في كثرة تعاقب الحكام وحدوث الانتفاضات داخل الجيش والصراع المتجدد بين الكراغلة والأتراك ، وهذا ما أضر بالنشاط التجاري ، وأدى الى اضمحلال الصناعة وضعف الزراعة . .

فاذا استثنينا فترة الباي لارباي وعهد الباشوات فان أغلب حكام الجزائر العثمانية انتهت فترات حكمهم بالاغتيال والاعدام أو العزل لاسيما منذ أواخر القرن الثامن عشر ، حيث اغتيل ستة دايات من مجموعة ثمانية ، وهم : الداي مصطفى باشا (1805) والداي أحمد (1808) والداي علي الغسال (1809) والداي الحاج علي (1809) والداي محمد (1814) والداي عمر آغا (1817) . ولم يقتصر الامر على مدينة الجزائر ومركز السلطة ، بل عرفت باقي المقاطعات تكرر عمليات العزل والاعدام حتى لم تعد تتجاوز فترة حكم كثير منهم بضعة شهور ، فبايليك الشرق الذي هو من أهم المقاطعات تعاقب على حكمه سبعة عشر

بايا بعد مقتل صالح باي (1792) أعدم أغلبهم على يد الحامية التركية وبأمر شخصي من الداي بالجزائر العاصمة .

وصاحب هذا الاضطراب في مناصب السلطة حدوث قلاقل وانتفاضات في صفوف الجيش اتخذت في أول الأمر شكل عصيان ضد التبعية المطلقة للدولة العثمانية مثل اختيار أفراد الجيش الانكشاري بالجزائر لحسن قورصو حاكما للبلاد بعد موت صالح رايس ، ورفضهم استقبال الباشا مبعوث السلطان (1555 — 1556) ثم تحولت هذه الانتفاضات التي قام بها الجيش الى صراع مسلح بين العناصر التركية وجماعة الكراغلة وانتهى بابعادهم أي الكراغلة عام 1629 ، ثم ما لبث الصراع أن اشتد داخل الجيش بين جنود البحر «الرياس» وفرق المشاة «الوجاق» بعد أن رفض الرياس استخدام الانكشاريين في صفوفهم حتى لا يشاركونهم ثرواتهم ، بينما قرر الانكشاريون رفض التحاق الرياس بالقوة العسكرية العاملة داخل البلاد ، وانتهى النزاع بابعاد الرياس من منصب الداي والوظائف الكبرى ، وهيمنة الوجاق على مقاليد السلطة بالبلاد ، بعدها حدث تململ في صفوف الوجاق والحامية التركية الراغبين في المزيد من الامتيازات ، وقد حاول الدايات وضع حدّ لهذا الاضطراب الداخلي فأقروا قانونا للجيش وضعه الديوان وألزم أفراد الحامية التركية الخضوع له . وقد عرف هذا القانون بعهد الأمان ، ويعود تاريخ اصداره الى عام 1068 هـ — 1657 م ، في عهد إبراهيم باشا ، ثم اتفق مجلس الديوان الكبير على عهد أمان آخر إثر القضاء على ثورة تلمسان 1161 هـ — 1748 م ، وتمت الموافقة عليه عام 1162 هـ 1748 م بحضور 300 معزول آغا و 424 أوداباشي ، واحتفظ الداي محمد بكير باشا بنسخة منه وسلمت نسخة أخرى لآغا العسكر وأعطيت له الصلاحيات التي تم الاتفاق عليها وسجلت في هذا الميثاق ، وهي تقضي بانزال العقوبات كالطرد من الجيش والحكم بالاعدام على المشاغبين والمتسببين في الاضطرابات من مختلف الرتب كالكتيخدا (الكاهية) واليايا باشي وبلوك باشي وحتى بعض الباشوات والآغوات وبذلك حددت الرتب العسكرية لمختلف أفراد الجيش الانكشاري بالجزائر .

الا أن هذه الاجراءات لم تحل دون حدوث الاضطرابات في صفوف الجيش التركي بسبب سلوك بعض الحكام ، مثل مصطفى باشا الذي كانت معاملته لليهود وعلاقته بالأوساط المالية اليهودية سببا في اعلان العصيان من طرف الجيش التركي والقضاء على الداي ومستشاريه من اليهود عام 1805 ، كما كانت مساعي علي خوجة من اجل توطيد السلطة وتكوين قوة محلية عاملا على تمرد جموع الانكشارية عام 1816 ، التي بادر الداي الى القضاء عليها وترحيل بعض العناصر منها الى تركيا بمساعدة فرق زواوة وجموع الكراغلة والحضر .

ب — التهديد الخارجي :

تعرضت الايالة الجزائرية طيلة العهد العثماني الى هجمات متكررة وغارات متعاقبة شنتها أساطيل الدول الأوربية أو قامت بها جيوش الأقطار المجاورة كإيالية تونس وسلطنة المغرب .

النزاع مع إيالة تونس وسلطنة المغرب :

كان الصراع بين تونس والجزائر يعود في أساسه الى التنافس الحاد بين حكومتي البلدين ، وقد تمكن اثناء هذا التنافس والصراع بعض بايات قسنطينة ودايات الجزائر من تحقيق انتصارات حاسمة على بايات تونس ، مثل ما حدث عامي 1627 و 1694 م ، واستطاعوا في بعض الأحيان تنصيب حلفائهم على العرش التونسي مثل علي باشا الذي ارتقى العرش التونسي بمساعدة حسن باي قسنطينة عام 1735 ، وفي بعض المرات توصل الجزائريون الى فرض أتاوة مالية وضريبة عينية على حكومة تونس مقابل تقديم المساعدة والعون الى بعض المطالبين بالعرش التونسي ، كما حدث مع أبناء حسين باي عام 1756 م ، الذين تعهدوا بارسال حمولة سفينة من زيت كل سنة الى وجاق الجزائر .

لكن طموح بايات تونس للتخلص كلية من التبعية لدايات الجزائر ورغبتهم في تحقيق انتصارات على بايات قسنطينة ادت الى استمرار حالة العداء بين الايالتين ، ولاسيما بعد أن بادر مراد باي ، عام 1701 م بالهجوم على قسنطينة ومحاصرتها خمسة شهور بتأييد من الباي خليل حاكم طرابلس ، ولم يتراجع عنها الا بعد انهزامه بجوامع العلمة أمام محلة الجزائر ووقوع أغلب جيشه في الأسر واستيلاء باي قسنطينة على عتاده ومدافعه التي نصبها بسطح المنصورة لقبالة مدينة قسنطينة ، وهذا ما اضطر خلفه ابراهيم الشريف من عقد صلح مع حكام الجزائر عام 1702 م .

ولم يلبث الصراع أن تجدد بين الايالتين بسبب النزاع على جزيرة زنبرة التي رأى الباب العالي الحاقها بالجزائر ، فانهزم إبراهيم الشريف على يد مصطفى باشا بناحية الكاف ، وقد اكتفى مصطفى باشا بفرض غرامة على أهالي الكاف ، قدرت بمائة وخمسين ألف ريال ، بعد أن فشل في الاستيلاء على العاصمة التونسية ، وبعد هدوء نسبي استمر طيلة القرن الثامن عشر تجددت حالة التوتر عندما حاول صالح باي أن يضغط على حمودة باشا باي تونس سنتي 1783 — 1787 ، للتوصل الى فرض شروط مهينة بحجة هروب بعض الرعايا المعادين له الى تونس ، وهذا ما أدى الى تجدد الصراع عام 1806 ، فشنّ حمودة باشا هجوما على مدينة قسنطينة عام 1808 وحاصر المدينة سبعة عشر يوما ولم يتوصل في حملته هذه الى أية نتائج تحسم الخلاف ، كما لم تؤد غارات البحرية الجزائرية بقيادة الرايس حميدو على السفن والموانيء التونسية عام 1808 ، الى ارغام التونسيين على الخضوع . ولم تتمكن أيضا الفرق

الجزائرية من غزو تونس بسبب عصيان باي الغرب محمد الرقيق « بوكابوس » ورفضه المشاركة في الحملة على تونس عام 1813 ، وبذلك بقي النزاع محتدا بين البلدين الى أن وضع الباب العالي بفضل مساعيه الحميدة حدّا له عام 1817 م .

أما تدخلات المغاربة فكانت تندرج ضمن سياسة السعديين الرامية الى ابعاد الخطر التركي ، والتوسع على حسابه في نواحي تلمسان وقد انتهج هذه السياسة المعادية للوجود العثماني بالجزائر أيضا السلاطين العلويين ، ولم يكفوا عن تدخلاتهم الا بعد تيقنهم من استحالة تحقيق أي انتصار ضد القوة التركية بالجزائر .

وقد كانت هزيمة مولاي اسماعيل على يد الداي شعبان عام 1694 م نهاية متواضعة لطموحات هذا العاهل المغربي الذي لم يجد بدّا من توقيع معاهدة وجدة بعد أن تبدد جيشه المؤلف من 14.000 من المشاة و 8000 من الفرسان ، أما القوة التركية التي لم تكن تتجاوز 3000 صبايحي و 10.000 انكشاري من المشاة ، وعندما أعاد السلطان مولاى اسماعيل الكرة متشجعا بمخالفة باي تونس مراد باي ، فتكبد هزيمة أخرى على يد الداي مصطفى باشا عند وادي جديرة بنواحي آرزيو عام 1703 ، وقد كان الجيش المغربي في هذه المعركة يقدر بـ : 50.000 مقاتل أغلبهم من الفرسان ، بينما كان الجيش الجزائري يتكون من 1000 صبائحي « فارس » و 6000 من المشاة .

وكانت نتيجة المعركة حاسمة اذ قتل حسب بعض الروايات حوالي 3000 من الجند المغربي وتم الاستحواذ على غنائم وفيرة منها 5000 حصان ، منها حصان السلطان الشخصي ، وقد بقيت الغابة التي جرت بالقرب منها المعركة تحمل اسم مولاي اسماعيل الذي تراجع مسرعاً الى المغرب الأقصى ، وبذلك أحبط حكام الجزائر العثمانية الحلف المغربي التونسي بعد أن كلفهم خسائر حربية مضنية تركت آثارها السلبية على اقتصاد البلاد وحالة السكان .

8) الجهاد البحري والتحرشات الأوربية :

كان الجهاد البحري في الجزائر رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية التي اتخذت اثر سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي شكل حملة صليبية يباركها البابوات بروما وتزكيها الحكومات الأوربية وتتزعمها اسبانيا الكاثوليكية التي بدأت تتدخل في شؤون الزيانيين بتلمسان ، والحفصيين بتونس وتستولي على المدن الساحلية ، وتتدخل في الجهات المتاخمة لوهران .

فلولا تدخل الأخوين خير الدين وعروج بربروسة ومن ناصرهم من أتراك وأندلسيين وأهالي البلاد لتغير الطابع الحضاري لبلاد المغرب العربي ولنفذ الاسبان مخطط

«الريكونكيستا» ولعرفت الأقطار الاسلامية بشمال إفريقيا نفس مصير الأندلس . وفي هذا النطاق نعتبر بحق أن الجهاد البحري الجزائري أو كما يسميه الأوربيون «قرصنة» هو عمل شرعي وحق مشروع في الدفاع عن النفس .

وقد اتخذ هذا الصراع البحري منذ استقرار الأتراك بالجزائر أبعادا عالمية ، فاندرج في اطار النزاع بين القوتين العالميتين المتصارعتين للفوز بالسيادة على حوض البحر المتوسط ، الذي اصبح ميدانا للصدام بين القوة الاسلامية والقوة المسيحية ، وأثناء ذلك تمكن البحارة الجزائريون في الفترة الممتدة من 1528 الى 1584 من شن ثلاثة وثلاثين غارة بحرية ناجحة على السواحل الاسبانية أنقذوا أثناءها كثيرا من الأندلسيين المهددين بالتنصير أو الموت ، ومن أشهر هذه الغارات نذكر الغارة التي شنها ايدين رايس وصالح رايس سنة 1529 ، بأمر من خير الدين ، وتمكنا أثناءها من حمل 600 مسلم من نواحي بلنسية كانوا يتجمعون عند مصب نهر أوفيلا (Ovila)، ورغم اعتراض السفن الاسبانية لهم في مياه الجزر الشرقية ووقوع معركة بحرية ضارية ، استطاعوا العودة باللاجئين الأندلسيين الى الجزائر . وكذلك نشير الى العمليات الحربية التي قام بها كل من حسن فنزيانو ، ومراد رايس ، فقد نقل حسن فنزيانو عام 1584 حوالي ألفين من مسلمي الأندلس كانوا يتعرضون للاضطهاد في جهات أليكانت ، في الوقت الذي حمل فيه بحارة جزائريون آخرون سكان كولونيا على ظهر سفنهم الى الجزائر (1585) ، وتعرضت في نفس الفترة سواحل لورقة وضواحي قرطاجنة الى هجمات مباغتة من الرياس الجزائريين .

ومما ساعد على ازدياد نشاط البحرية الجزائرية التحاق كثير من البحارة الأتراك والأندلسيين بالجزائر للعمل في البحرية ، ومجيء جماعات من الأوربيين للمشاركة في الغارات البحرية قصد الحصول على الغنائم والأرباح وبعضهم وقع في الأسر واعتنق الاسلام واستقر بالجزائر ، وهم يتوزعون على أغلب الأمم الأوربية ، وإن كان أغلبهم من النابوليتانيين ، والكرسيكيين ، والسردانيين والمايورقيين ، والاغريق ، والقليل منهم من الفرنسيين والانكليز والهولنديين والاسبان .

ومما ساعد على نجاح البحرية الجزائرية في عملياتها ضد السواحل الأوربية استعمال البحارة الجزائريين لنوع من السفن الصغيرة التي تتميز بخفتها وسرعة حركتها وقدرتها على المناورة وهي من نوع القاليوطات والبريكات (Brigantins et Galiotes) والالتجاء الى استخدام السفن المستديرة المقدمة القادرة على الملاحة في أعالي البحار من صنف (Galères) وبفضل هذه الأنواع من السفن تمكن البحارة الجزائريين من عبور مضيق جبل طارق والوصول الى سواحل جزيرة ماديرة (Madère) عام 1617 ، والبلوغ الى شواطىء اسكتلندا عام (1616) وانكلترا عام (1631) .

وقد بلغ هذا النشاط البحري أوجه في منتصف القرن السابع عشر ، وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد ويقوم عليه النشاط الاقتصادي للسكان بحيث غدت مغانم الجهاد البحري وما يتصل بها من أسرى وأتاوات توفر مصادر الرزق ووسائل العيش لاغلب سكان المدن الساحلية ، وبذلك ضعفت الدوافع الروحية للجهاد البحري واكتسى النشاط البحري الجزائري صبغة سياسية وطابعا اقتصاديا يعتمد على مبدأ الربح المادي .

هذا وقد تعرض النشاط البحري الجزائري الى الضعف والانكماش منذ أواخر القرن السابع عشر ، وتزايد هذا الضعف حتى أدى الى تلاشي القوة البحرية للايالة الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وذلك نتيجة التقدم الصناعي والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوربية والجمود الاقتصادي والانهيار الديمغرافي الذي عرفته البلاد الجزائرية في الفترة الأخيرة للعهد العثماني .

ومما زاد في ضعف البحرية الجزائرية تكرر هجمات الأساطيل الأوربية على المدن الساحلية قصد القضاء على القرصنة واطلاق الأسرى والغاء الامتيازات ، وقد اضطرت الجزائر الى عقد اتفاقيات مجحفة مع بعض الدول الأوربية ، والتزمت بحرية التبادل وضمان سلامة السفن التجارية ، كما تنص على ذلك بنود معاهدات 1628 و 1666 و 1683 ، مع فرنسا ، ومعاهدة 1682 مع انكلترا واتفاق عام 1680 مع هولندا .

ولاخذ فكرة على مدى الاضرار التي لحقت بالمدن الجزائرية من جراء الغارات المفاجئة للاساطيل الأوربية ، نشير الى أن مدينة الجزائر تعرضت في الفترة الممتدة من 1634 الى 1789 ، الى عشر هجمات ، ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية ، وتسببت في خسائر بشرية وعمرانية باهضة ، وفي هذه الظروف تناقص عدد البحارة الجزائريين ، فلم يعودوا يتجاوزون 5300 بحار عام 1769 ، وانخفض عدد سفن الأسطول الحربية الى ست بواخر مسلحة عام 1738 .

هذا وقد تحسنت أوضاع البحرية بعض الشيء في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، والسنوات الخمسة عشر الأولى من القرن التاسع عشر ، نتيجة انشغال الدول الأوربية بأحداث الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون ، وظهور بعض البحارة المشهورين ، كأمثال الرايس حميدو ، فارتفع عدد قطع الأسطول الجزائري عام 1815 الى 41 قطعة بحرية مختلفة الأنواع منها 5 فرقطات و 4 قاليوطات ، وبريك واحد وبارجة واحدة و 30 زوجا مسلحا .

لكن هجوم اللورد اكسموث عام 1816 ، وضع حدا لهذا الانتعاش المؤقت للبحرية الجزائرية ، فأحرقت أغلب السفن ودمر جزء من مرسى الجزائر وقتل 1500 من السكان ، وأطلق سراح كل الاسرى .

وقد قدرت مجموع الخسائر الجزائرية في هذا الهجوم حسب رواية سلامة إبراهيم ، 1.015.625 جنيه استرليني ، ورغم محاولة دايات الجزائر تجديد الأسطول والوقوف في وجه السياسة الأوربية الرامية الى تصفية القوة الاسلامية في مياه المتوسط ، ومسارعة الدولة العثمانية الى تقديم الدعم والعتاد الضروري للجزائر فإن قوة البحرية الجزائرية ظلت متواضعة لم يزد عدد سفنها عام 1825 م على 14 قطعة ، منها 3 فرقطات و 5 قاليوطات وبولاكر واحد وشباك واحد و 2 حراقتين و 2 قليوطتين ، وبعض الزوارق الصغيرة . والجدير بالذكر أن هذه القوة البحرية الناشئة تحطمت من جديد في معركة نافرين عام 1827 ، أثناء الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827 ــ 1830) وبذلك لم يجد الفرنسيون عند استيلائهم على مدينة الجزائر 1830 سوى 35 قاربا صغيرا وثلاث قاليوطات على وشك الانتهاء من صنعها في الترسانة البحرية ، و 2500 بحار أغلبهم غير قادر على ركوب البحر والتصدي للسفن المعادية .

الفصل الثاني

نوعية النشاط الاقتصادي بالمدن والأرياف

عرف النشاط الاقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطورا ملحوظا ، واختص بعدة مميزات نحاول التعرض لها من خلال استعراض مختلف المنتوجات الزراعية والحرف الصناعية والمهن اليدوية والمبادلات التجارية ، التي مرت بعدة مراحل متعاقبة من الازدهار والانكماش .

فبعد فترة تقهقر اقتصادي عرفتها البلاد الجزائرية أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، تخربت أثناءها المدن وفقرت الأرياف من سكانها ، بحيث اصبحت بجاية عبارة عن كوم من الانقاض اثر تدمير النصارى لها ، وغدت دلس وهنين مجرد انقاض ، تحسنت أوضاع البلاد الجزائرية طيلة القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ، فكثر الانتاج الفلاحي وتعددت المصنوعات المحلية ونشطت التجارة ، وقد ساعد على هذا التطور الاقتصادي والازدهار العمراني قدوم اعداد كثيرة من مهاجري الأندلس واستقرارهم بالجهات الساحلية يستصلحون أراضيها ويعمرون مدنها وقراها ، وحتى غدت فحوص مدن الجزائر ودلس وتنس وشرشال والقليعة والبليدة وعنابة ووهران وتلمسان وآرزيو ومستغانم وقلعة بني راشد تشتهر بانتاجها الوفير من الخضر والفواكه ، وأصبحت بعض المدن كقلعة بني راشد ، ومازونة وتلمسان وقسنطينة والجزائر تعج بالصناع والحرفيين الذين كانوا يزاولون مختلف المهن والصناعات في ورشاتهم ومشاغلهم .

ولأخذ فكرة عن الوضع الاقتصادي في هذه الفترة نذكر أن مدينة الجزائر كانت تشحن اليها الحبوب والفواكه من شرشال ويجلب لها القمح والشعير من دلس ويأتي اليها سكان الأطلس البليدي ومتيجة بالعسل والشمع وغيره ، وأنها كانت تتوفر في الربع الأول من القرن السابع عشر (1623) على نحو 3000 تاجر و 1200 خياط و 600 مربي لدودة الحرير و 200 نساج و 180 سكاكا و 80 حدادا وعددا آخر من الصناع ، كما أن عدد الحرف الصناعية بتلمسان في نفس الفترة كان يناهز 500 مهنة تتوزع على صناعة النسيج

ومعالجة الجلد والخشب والحديد . أما دلس فانها كانت تصدر الشمع والقمح والعسل والصوف والجلود بكميات كبيرة الى المدن الكبرى كالجزائر ، وكان بها صيادون مهرة وصناع اشتهروا بأعمال الصباغة التي تستغل العيون والمجاري المائية القريبة منها ، وتماثلها من حيث النشاط التجاري مدينة جيجل التي كان تجارها يترددون على مدينتي الجزائر وتونس لتصدير انتاج اقليمها من الجلد والشمع والزيت ، وكذلك مدينة القل التي كانت تستقطب منتوجات قسنطينة وتتعامل مباشرة مع الموانيء الأوربية .

أما اذا انتقلنا الى داخل البلاد فنجد زمورة تشتهر بانتاجها الكثير من المواد الأولية ، وبمنسوجاتها من الأقمشة الصوفية والكتانية وكذلك بسكرة التي كان يحمل اليها منتوجات اقليم الزيبان ، وبريكة وقصر الطير التي تصدر عن طريقها منتوجات الحضنة والهضاب العليا .

بعد هذه المرحلة من الازدهار ، تعيش البلاد الجزائرية مرحلة ثانية تتميز بالركود والاستقرار في جميع المجالات الاقتصادية وتستمر طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر ، والنصف الأول من القرن الثامن عشر وأثناء هذه الفترة لم تعرف الايالة الجزائرية أي تطور في المهن والحرف ولم تشاهد أي تحسن في الانتاج الزراعي ، في الوقت الذي بدأ فيه الحكام يعتمدون على السلع الخارجية التي يتحصلون عليها بتصدير أرباح الجهاد البحري وبيع فائض المحصول الزراعي للمحتكرين الأجانب .

أما المرحلة الأخيرة التي أتت بعد هذه الفترة من الاستقرار ، فهي تغطي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وتستمر طيلة الثلاثين سنة الأخيرة من العهد العثماني ، التي اتصفت خاصة بالتقهقر والانكماش في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ففي الوقت الذي بدأت فيه أوربا تتجه الى ممارسة الزراعة المعتمدة على مبدإ الربح ووفرة الانتاج وخلق رأس مال مستثمر قادر على التحكم في التبادل التجاري ، وتعمل على تطوير العمل الصناعي كانت أوضاع الجزائر تتصف بالركود والكساد والانهيار الاقتصادي الذي لم تعرف الجزائر مثيلا له طيلة عدة قرون ، والذي يتضح لنا من خلال وصف أوضاع المدن التي سبق ذكرها أثناء الفترة الأولى للعهد العثماني مثل دلس وجيجل وبسكرة ، فدلس مثلا اقتصر نشاط سكانها القليلين على نقل البضائع المتواضعة الى مدينة الجزائر في قوارب صغيرة تسير بمحاذاة الساحل ، ومال غالبية سكانها الى امتهان اللصوصية ، بينما جيجل لم يعد يقيم بها سوى بعض التجار الذين يقنعون بما يبيعونه من كميات صغيرة من الجلد والشمع والزيت للتجار الأوربيين المستقرين بطبرقة والقالة ، أما بسكرة فقد هجرها أغلب سكانها الى الواحات الأخرى اثر اشتداد الفتن واستبداد الحامية التركية وهلاك كثير من السكان تحت وطأة الفقر والأمراض المعد...

هذا وسوف نستعرض مختلف الانشطة الاقتصادية مع محاولة تتبع الأسباب والعوامل التي أدت الى هذا الضعف والانكماش ، وساعدت على سوء الأحوال الاقتصادية ، لاسيما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني .

1) الزراعة :

تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض ، وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة ، نستعرضها قبل ذكر مختلف المحاصيل الزراعية .

أ ــ طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأرض الزراعية :

أهم أنواع الملكية التي كانت شائعة في العهد العثماني بالجزائر ، الملكيات الخاصة ، وملكيات الدولة والاراضي المشاعة والموقوفة .

فالملكيات الخاصة : كان يستغلها أصحابها مباشرة ، ولا يتوجب عليهم ازاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة ، وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لاحكام الوراثة والبيع والشراء ، ولتعرضها في كثير من الاحيان الى المصادرة والحيازة من طرف الحكام ولوقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتضة السكان ، أو بجوار المدن حيث يكثر الاقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة ، مثل الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك والكراغلة والحضر ، واشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران ، وملكية صالح باي بالقرب من عين سيدي محمد الغراب الغزيرة المياه .

وقد كانت الملكيات الخاصة تمتد على مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على 11.250 هكتارا يستغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب و 4000 هكتار لانتاج الفواكه والخضر . وكانت تأخذ منها الدولة 20.762 قيسة حبوب في شكل ضريبة العشر والزكاة ، كما كانت الملكيات الخاصة الواقعة ببايليك التيطري تمد البايليك سنويا بـ : 1330 حمولة جمل وهي كمية الزكاة والعشور المفروضة على مالكيها .

ملكيات البايليك : وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها ، وأغلبها تم الحاقه بسجلات البايليك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها ، عند امتناعهم عن دفع المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايليك .

وأغلب أراضي البايليك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة ، ففي اقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايليك ، وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة ، وتضم كل واحدة عددا من الحيوانات مثل الابقار التي يتراوح عددها في كل مزرعة « حوش » بين 60 و 80 زويجة ومنها تنقل كميات الزبدة والحليب والجبن الى مدينة الجزائر .

وفي نواحي وهران كانت ملكيات البايليك تقدر ب : 11.250 هكتارا ، أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر الدوائر والزمول ، التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال ، أو المتعاملة مع الاسبان كبني عامر وقليتة .

أما في الجهات الشرقية فكانت ملكيات البايليك تعرف بالعزل وتنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار ، يستغل منها 48 ألفا في زراعة الحبوب و 12 ألفا لانتاج الخضر والفواكه المختلفة ، وهي مقسمة على 8000 جابدة كل جابدة يستغل منها زراعيا 7,5 هكتارات ويترك 1,5 هكتارا لتعيش عليه الحيوانات التي يعتني الفلاح بتربيتها وهي 5 بقرات و 20 خروفا و 4 عنزات وحصان واحد . وقد وضع الفرنسيون يدهم عليها اثر الاحتلال وقدروا مساحتها عام 1841 م حسب احصاء وارني (Warnier) بـ : 112.351 هكتارا ، وعند اصدار السيناتوس كونسيلت (sénatus consulte) عام 1867 .م قدرت بما لايقل عن 146.693 هكتارا ، والتحقت بادارة الدومين .

أما استغلال أراضي البايليك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة « رتب البايليك » ، أو يلتجئون الى تسخير قبائل الرعية « التويزة » أو عندما يتعذر الاستغلال المباشر تعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل المرابطين وشيوخ القبائل الكبرى والعشائر المهمة المتعاملين مع البايليك وتعرف الاراضي المقطوعة في الشرق الجزائري بأراضي الجوابرية ، وفي بعض الأحيان تسلم أراضي الدولة الى عشائر المخزن لتستغلها وتقيم عليها مقابل خدمات عسكرية ومهام ادارية ولا تدفع عنها سوى فريضة العشر ، وهو صاع من القمح وصاع من الشعير للجابدة ، هذا وقد يلجأ الحكام الى كراء أراضي البايليك لسكان الدواوير المجاورة ويعرف هذا الكراء بالحكور ، وهو يبلغ في أغلب الأحيان 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير على الجابدة الواحدة أي حوالي 50 % من انتاج الأرض .

الأراضي المشاعة :

وهي تستغل جماعيا ، ويعود حق التصرف فيها الى سكان القبيلة أو الدوار ، وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش ، وفي بعض النواحي الغربية بأراضي السبيقة ، أما كيفية

استغلالها فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب مقدرتهم وامكانياتهم ، ويترك جزء منها لاستغلاله في الرعي ، وعند تغيب أحد الأفراد أو اهماله لحصته من الأرض فان أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها ، ويتولى شيخ الدوار أو الدشرة تنفيذ ذلك .

وتفرض الدولة هذا الصنف من الأراضي غرامة سنوية وتأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة والمعونة ، وكانت الغرامة تدفع نقدا في الغالب بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الانتاج ، ويضاف لها بعض المقادير من النقود ، هذا بالاضافة الى مطالبة الحكام مستغلي الأراضي المشاعة ببعض الضرائب الفصلية التي كانت تعرف بالعوائد مثل ضيفة الداي وضيفة الدنوش وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر باشا والفرس والفرح والبشارة وغيرها ، وقد بلغت قيمة ضيفة الدنوش ببايليك التيطري أواخر العهد العثماني 248.000 ريال بوجو ، وقدرت قيمة الفرح والبشارة ببايليك الشرق في نفس الفترة بعشرين ألف ريال بوجو .

ومما يلاحظ أن بعض القبائل التي كانت تقيم على أراضي العرش الواقعة في المناطق الجبلية أو الجهات الصحراوية ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات ، ولهذا التجأ الحكام منذ أواخر القرن الثامن عشر الى شن حملات عسكرية عليها والزامها بتقديم الاعانات والهدايا عن طريق شيوخها ، مثل قبائل اقليم الزيبان بالصحراء الشرقية التي كان شيخ العرب يقدم نيابة عنها معونات مختلفة قدر ثمنها سنويا بما يربو على 21.850 ريال بوجو .

أراضي الوقف :

التي حبست للانفاق على الاعمال الخيرية ، والمؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش . وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى ، حتى اصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايليك ، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها ، فانها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم ، ولم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام .

أراضي الموات :

وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة ، ورغم امكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة احيائها ، الا أن الأهالي بالأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لاسيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة الى امتهان الرعي .

ومن خلال هذه الأصناف للملكية ونوعية الانتفاع بها وطبيعة المطالب المالية المتعلقة بها ، نلاحظ أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي ظلت بدون استغلال باعتبارها أوقافا تابعة للمؤسسات الدينية أو أراض تقيم عليها قبائل المخزن مثل السهول الوهرانية التي كانت تقطنها عشائر الزمول والدوائر التي استحوذت على 78 % من مجموع الأراضي الزراعية بتلك الجهة ولم تحاول استغلالها بحيث اصبحت الحشائش البرية والأشجار الغابية تغطي الجزء الأكبر منها . وكذلك السهول العليا القسنطينية ونواحي الشلف وجهات التطيري الجنوبية حيث كانت قبائل المخزن تفضل تربية المواشي على العمل بالأرض نظرا لمهامها العسكرية التي تتطلب منها المشاركة في الحملات العسكرية التي تعود عليها بالغنائم الوفيرة ومطالبتها بترقب تحركات قبائل الرعية المتحفزة للثورة والعصيان .

كما نتج عن طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأرض اضطراب في توزيع السكان واختلال في نسبة الكثافة السكانية من جهة الى أخرى ، فأصبحت المناطق السهلية الخصبة حيث تستقر قبائل المخزن وتقيم الحاميات التركية تتميز بقلة سكانها ، بينما المناطق الجبلية والهضاب الفقيرة والواحات النائية تشتهر بكثرة سكانها ، وبذلك أصبحت مناطق الطرد البشري «الجبال والهضاب والصحراء» كثيفة السكان ومناطق الجذب البشري «السهول الخصبة» فقيرة من السكان ، مما سيترك آثارا سلبية على أوضاع الفلاحة وحالة السكان عند تعرض الجزائر للاحتلال الفرنسي .

2 ـــ الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري في العهد العثماني :

والتي تتمثل في الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط والجراد والزلازل ، وفي انعدام الأمن وتكرر الحملات العسكرية «المحلات» وثقل المطالب المالية ، وقد سبقت الاشارة الى بعضها عند تعرضنا الى العوامل المؤثرة في الوضع الاقتصادي وسوف نتطرق الى بعضها الآخر في معرض كلامنا عن الحالة الصحية والمعاشية والوضع الديمغرافي في الفصل الثالث الخاص بالبنية الاجتماعية .

ومما يلاحظ أن الحالة الصحية والمعاشية بالأرياف ازدادت سوءا وتدهورا منذ أواسط القرن الثامن عشر ، فعند تناقص السكان بسرعة بفعل الأوبئة والمجاعات تتوفر كميات من الانتاج الفلاحي والحيواني مثل عام 1787 م الذي بيعت فيه بجهات عنابة كميات كبيرة من الصوف للمحتكرين الأجانب باسعار زهيدة اثر هلاك كثير من السكان وعدم وجود من يقوم بنسج البرانيس والملابس الصوفية ، ثم تعقب هذه الفترات اختفاء المواد الأولية وارتفاع أسعارها حتى بلغ سعر الصاع الواحد من القمح بالجزائر عام 1209 هـ ـــ 1794 م ،

أربعة سلطاني ، وسعر الصاع الواحد من الشعير بثلاثة سلطاني وفي عام 1219 هـ ــ 1805 م بيع الصاع من القمح بأسواق مدينة الجزائر بما لايقل عن 15 ريال بوجو ، وهو سعر مرتفع جدا اذا قورن بمستوى معيشة السكان آنذاك .

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل ، حتى أنه في سنة 1786 م ، لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة من يقوم بحصاد حقولهم حتى اضطروا الى التنازل عن نصف الانتاج لمن يقوم بحصاد القمح بعد أن تخوف كثير من الفلاحين من انتشار الوباء وزهدوا في الحصول على خمس المحصول ما دام عمال البايليك والملاك المقيمين بالمدن يستحوذون على أربعة اخماسه بدون مجهود .

وفي مثل هذه الظروف لم يعد يربط الفلاح بالحقل سوى انعدام الامكانيات وتراكم الديون سنة بعد أخرى واضطراره الى الاقتراض من صاحب الأرض ، وبذلك خمدت همة الفلاح وفقد الرغبة في ممارسة الفلاحة ، وتحول في بعض الجهات الى تربية المواشي والانتقال وراء القطعان ، فاذا اضطرته الحاجة يلتجيء الى زراعة بسيطة في المناطق غير الخصبة التي تتميز بحصانتها الطبيعية وبعدها عن مراكز الحاميات ومواطن قبائل المخزن ، وهذا ما أدى الى انكماش الأراضي الزراعية وتقلص المساحات المستغلة فعليا منها ، حتى أصبحت عشية الاحتلال لا تتجاوز حسب الاحصاءات الفرنسية 359.040 هكتارا ، في الوقت الذي بلغت فيه قطعان الماشية سبعة ملايين رأس على أقل تقدير .

وقد عبّر عن هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري محمد الصالح العنتري في كتابه سنين القحط والمسغبة بقوله : « بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته » ، ثم عقب على ذلك بقوله : « كانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا » .

3 ــ طبيعة المناخ وأسلوب الحياة :

كان للظروف المناخية ونوعية التربة ونمط العيش تأثير مباشر على الزراعة في العهد العثماني ، فاختلاف المناخ من منطقة الى أخرى أدى الى ارتباط زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحلية ، واختصاص المناطق الجبلية بالأشجار المثمرة ، وتركز الرعي في مناطق الهضاب العليا القسنطينية مع زراعة معاشية بسيطة ، والاعتماد على الرعي كليا في السهول الوهرانية والأطلس الصحراوي وفي بعض المناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس خاصة . أصبح السكان يعتمدون في عيشهم على الرعي الموسمي والزراعة المروية في بطون الأودية .

أما أسلوب الحياة ونمط العيش فانه أدى الى الاعتماد على زراعة معاشية استهلاكية في مناطق التل ، ينعدم فيها الربح التجاري ،يقتصر فيها الفلاح أو الراعي على تلبية حاجاته

الأساسية للعيش وارضاء مطالب البايليك ، وفي الجهات الداخلية فرض اسلوب الحياة نوعا من الاقتصاد الزراعي الرعوي المزدوج ، الذي خلق نوعا من التوازن السلبي بين شروط البيئة الخاصة ومتطلبات العيش الضرورية ، ففي جرجرة والونشريس والأوراس أصبح السكان ينتقلون الى أعالي الجبال في فصل الصيف طلبا للمراعي وينزلون بطون الأودية في فصل الشتاء لخدمة بساتينهم الواقعة بالقرب من مجاري الأودية ومنابع المياه .

وعلى كل فان أسلوب الحياة وشروط المناخ وطبيعة التضاريس أدت في العهد العثماني الى اقتصاد مغلق يتصف بضآلة المردود وقلة الانتاج الذي أصبح مع مطلع القرن التاسع عشر ، لا يتعدى تلبية مطلبين أساسيين هما سد حاجة الأهالي وامداد البايليك ببعض المحاصيل التي يستهلك جزء منها في المدن ، وجزء آخر منها يصدر الى الخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوربا .

4 ـــ سياسة الحكام الرامية الى التحكم في زراعة الحبوب وتوجيهها نحو التصدير :

حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب ، وتسخير الفلاحين لانتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها الى الخارج عن طريق وكلاء البايليك والمتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الاحتكارية الأوربية مثل الشركة الفرنسية المعروفة بالشركة الافريقية وبيت باري .

وقد دعت الحاجة الاقتصادية الى انتهاج اسلوب الاحتكار ومحاولة خلق زراعة موجهة من طرف البايليك ، بعد أن تضاءلت مداخيل الجهاد البحري ، واقبل موظفو الدولة على استهلاك السلع والبضائع الأوربية . ولهذا الغرض انشئت مطامير البايليك في مراكز الحاميات ، وأقيمت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن ، وخصص جزء من تحصينات مرسى مدينة الجزائر لحفظ فائض المواد الأولية ، كالزيت والزبدة والحبوب ، فخصصت ما بين 8 و 10 مخازن لحفظ الحنطة سعتها الاجمالية من 160 الى 200 ألف قيسة .

وقد أدت هذه السياسة الرامية الى احتكار الانتاج وتسخير الفلاحين الى اضطراب في الانتاج وانخفاض في اسعار المحاصيل الزراعية الاساسية كالحبوب التي كان يشتريها البايليك من الفلاحين بسعر 8,80 قروش للصاع ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب بـ : 26,30 قرشا عام 1808 ، ونتج عنها في فترات الجفاف حدوث مجاعات زادت من شقاء الفلاحين وبؤسهم ، ودفعت الحكام في بعض الأحيان الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب باسعار مرتفعة من الخارج لتغطية استهلاك مدينة الجزائر بالخصوص .

5 ـ تقنيات وأساليب العمل البدائية :

رغم ادخال الأندلسيين زراعات جديدة وتطويرهم وسائل الري وانشاء الحنايا والسواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني ، فان أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن السابع عشر ، فاقتصر الفلاحون على استعمال الالآت البسيطة التي اصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر لا تتعدى المحراث الخشبي المكون من قطعتين قصيرتين مجمعتين ، والمزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل وقد حالت دون تعمقه في التربة واقتصر اثره على ملامسة الأرض ، طريقة ربطه في عنق الحيوان التي تحد من قوة الدفع ، بدل وضعه على جبهة الحيوان حتى تستطيع جره بقوة .

ويضاف الى المحراث الخشبي ، استعمال المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر مما يحصدها ، والالتجاء الى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لاخصاب التربة ، وعند عدم توفر هذه الأسمدة يلتجيء الفلاح الى ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها .

وبهذه الأساليب البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني الاهمال وتنتشر فيها المستنقعات مثل سهول عنابة ووهران والجزائر ، وقد وصف دوفونتان (Defontaine) سهل متيجة عام 1784 بقوله : «ان المياه الراكدة التي تتجمع بمتيجة أثناء فصل الشتاء ، تشكل المستنقعات وتتسبب في الهواء الموبوء الذي يسود أثناء فصل الصيف» كما نعته حمدان خوجة بهذه العبارة «ان اراضي سهل متيجة أغلبها مستنقعات مضرة بالصحة في فصلي الشتاء والصيف» .

كما أن هذه الأساليب البدائية حالت دون التعرف على مزايا المراعي الاصطناعية لانتاج العلف الاحتياطي ولم تساعد على انشاء السدود والالتجاء الى الزراعات المروية ، فباستثناء ما قام به الأندلسيون في القرن السادس عشر ، من تنظيم ري بعض الأراضي مثل الحقول الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة أو المجاورة لمدينة الجزائر ، وما شيده الآغا يحيى من سدود بنواحي التيطري مثل سد وادي اللحم الذي استقدم لبنائه عمال مهرة من جهات جرجرة فان تنظيم الري والانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى اقامة الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها على أودية مينا وسيق والهبرا والشلف وواصل والصومام .

على أن تميز الفلاحة الجزائرية في العهد العثماني بهذه الأساليب البسيطة والطرق البدائية ، لم يحل دون اتباع طرق ملائمة والالتجاء الى وسائل تتماشى وظروف الفلاحة وطبيعة

البيئة الخاصة مثل توزيع المزروعات حسب نوعية التربة وطبيعة المناخ ، فالأراضي الفقيرة اختصت بزراعة الشعير والأراضي الرطبة استغلت في زراعة البقول والذرة ، والأراضي الجبلية استنبتت فيها الأشجار المثمرة ، وخصصت المرتفعات الجبلية للرعي ، وهذا ما سمح بخلق نوع من التوازن بين مواصفات البيئة ومستوى المعارف الفلاحية آنذاك .

وكذلك تبرز هذه الطرق والوسائل الملائمة في التجاء الفلاح الجزائري آنذاك الى المحافظة على انتاجه من الحبوب في مطامير وجرار كبيرة وفي استعماله الحيوانات في الدرس واستخدامه الرياح لتصفية الحبوب ، والانتفاع بالتبن في الطهي والعلف .

المحاصيل الزراعية :

كانت الجزائر في العهد العثماني تتوفر على انتاج محاصيل زراعية متعددة منها : الحبوب : اختلفت نوعيتها من جهة الى أخرى ، اذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعا جيدا منها يعرف بالبليوني أو القمح الصلب الذي يصنع منه الخبز الجيد ، وهو يتفوق في نوعيته على قمح سردانية المشهور آنذاك ، ويقبل التجار الأجانب على تصديره وتزويد الأسواق الأوربية منه ، أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة ، فكانت تنتج قمحا منحط النوعية وذلك لنوعية التربة وارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط ، وقد وصف حمدان خوجة قمح متيجة الرديء بقوله : «انه من أحط أنواع القمح لكونه داكن ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف» .

ونظرا لأهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية للاستهلاك المحلي وللتصدير الخارجي ، فقد عملت الدولة جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والتي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة وفي جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا القسنطينية ، وقد قدرت مساحة اراضي الحبوب التي يمتلكها البايليك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 جابدة ، وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500 جابدة بالاضافة الى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور والترضيات في مختلف الأقاليم مع العلم بأن مساحة الجابدة الواحدة يتراوح ما بين 8 و 10 هكتارات .

وهذه المساحات من الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب كانت تمد الدولة بانتاج ضخم بعضه يستهلك محليا من طرف الفلاحين وسكان المدن وبعضه يصدر للخارج ، وقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى 1815 بانتاجها الوفير مما سمح للبايليك بتصدير 150 ألف شحنة عام 1708 م من موانيء الايالة ، بينما السنوات الأخيرة من العهد العثماني 1816 — 1830 ، تميزت بقلة الانتاج ورداءة المحصول الذي لم يعد يتجاوز عشية الاحتلال 7.500.000 كنتال .

الأشجار المثمرة : كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك «الكرز» والمشمش وغيره ، تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين في الفترة الأولى للعهد العثماني ، فاشتهرت نواحي برشك بانتاج نوع جديد من التين واختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية دودة الحرير ، وانتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب حول البليدة والجزائر ، وانتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة حيث غرس مصطفى قرنداش الأندلسي أثناء اقامته بعنابة هروبا من باي تونس حوالي 30 ألف عود زيتون .

البقول والخضار : بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ الطويل ، الذي اصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه الى أسواق المدن للاستهلاك ، وقد حفظت لنا سجلات الدولة ومذكرات الرحالة اسعار مختلف هذه البقول والثمار ، فعلى سبيل المثال ، كانت مائة حبة من البصل تباع بـ : 30 سنتيما ، ومائة حبة من الطماطم بما يعادل فرنكا واحدا عند نزول الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر (1830) .

المزروعات ذات الطابع التجاري : كالقطن والكتان والأرز والتبغ ، فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة المتاخمة لنهر الشلف وبالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة ، وقد بلغ ما كان ينتج منه أواخر القرن الثامن عشر ، ستة آلاف صاع وكذلك القطن كان يستنبت في سهول مينا والشلف وجهات مستغانم ، ويوجه محصوله الى المدن لمعالجته وصنع الملابس منه ، أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة وفي جهات دار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية ، وقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته واقبال المدخنين عليه حتى أصبح القنطار منه يباع بما لا يقل عن 20 بوجو ، وكذلك عرف تبغ أولاد شبلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى عد من ارق أنواع التبغ في العالم وزاد الطلب عليه في المشرق العربي وتونس وطرابلس .

ويضاف الى هذه المزروعات ذات الطابع التجاري ، انتاج العسل والشمع التي كانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر «اقليم عنابة والقالة» والاقاليم الجبلية ببايليك الغرب الممتدة من رأس فالكون الى الحدود المغربية وقد كان الأهالي يستهلكون جزءا منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايليك .

الأشجار الغابية : كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي ، قبل ان تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في اقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة ،

ولا سيما بناء السفن الذي تطلب عام 1781 ، قطع اغلب أشجار منطقة الساحل القريبة من الجزائر لصنع 50 سفينة مجهزة بالمدافع ، وأدى الى اتلاف غابات نواحي بجاية وجيجل التي شحنت اخشابها الى ترسانة السفن بالجزائر بأمر من شيوخ القبائل المتعاونين مع الحكام الأتراك مقابل نيل الامتيازات والحصول على الترضيات ، وقد عرف هذا التعاون بين العائلات الاقطاعية مثل عائلة المقراني بالقبائل الصغرى ، وبين رجال البايليك بالمدن الساحلية بنظام الكراستة (Karrasta) .

وفي الجهات الشرقية من بايليك قسنطينة ، تضررت الغابات بفعل تمكن الفرنسيين ثم الانكليز من قطع الأشجار الكبيرة الكروش والزان مقابل مبالغ مالية متفق عليها مع حكومة الجزائر ، فالانكليز مثلا استطاعوا الحصول على امتياز قطع اشجار الغابات الجيدة عام 1817 م نظير تعهدهم بأتاوة سنوية قدرت بـ : 200.000 فرنك .

ورغم هذا الأسلوب الرامي الى استغلال الغابات بشكل مكثف ، فان الغطاء النباتي للجزائر في العهد العثماني ظل يتميز بكثافته وتنوع اشجاره ، ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات التي تعود ملكيتها للدولة في فرنسا لا تتجاوز مساحتها 1.092.000 هكتارا ، فان الجزائر رغم شروطها الطبيعية والمناخية التي تحد من انتشار الغابات ، نجد مساحة الغابات بها تفوق فرنسا وتبلغ 1.251.757 هكتارا ، أغلبها من أشجار الفلين المنتشرة بالجهات الساحلية الممتدة من القالة الى بجاية والتي تتخللها أشجار الصنوبر والزيتون البري والكروش ، وقد اشتهرت منها غابات بني صالح وسيبوز ، وايدوغ ، والصفصاف وسكيرة والقالة ، وذلك قبل أن تتعرض للاتلاف والحرق على يد جيوش الاستعمار الفرنسي .

الثروة الحيوانية : كانت تتوفر الجزائر في العهد العثماني على اعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والحمير ، وقد اشتهرت أغليب الأصناف المستعملة في النقل والجر بتحملها للتعب وتكيفها ومناخ مختلف مناطق البلاد ، وان كان ينقصها التهجين وانعدام المراعي الاصطناعية والعلف الاحتياطي ، ويحد من تكاثرها الجفاف وانعدام الأمن وانتشار الأمراض والتنقل الصعب عبر المناطق الجبلية في الصيف نحو جهات التل في الشمال وفي الشتاء نحو منخفضات الصحراء وبطون الأودية .

وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية ، أو تصدر الى الخارج ، بواسطة التجار الأوربيين واليهود ، كما كانت هذه الحيوانات مصدر العيش الرئيسي في الجهات السهبية كمنطقة الثمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال وتنتقل معها عبر مجال رعوي قدرت مساحته بمليوني هكتار تكفي لتربية ما يمتلكه السكان هناك من حيوانات وهي

32.000 خروف و 1000 عنزة و 1000 بقرة و 2000 بغل و 700 حصان وعدد ضخم من الجمال .

هذا وقد اشتهرت بعض الأقاليم الجزائرية بالمحافظة على أنواع أصيلة من الخيول العربية التي تتصف بصغر حجمها وعصبية طبعها وشدة مقاومتها وسرعة جريها مثل خيول فلينة ، وانقاذ ، والشلف ، والارباع ، وأولاد نائل وكان كثير من الفرسان آنذاك يفضلون خيول حميان واليعقوبية ، بجنوب معسكر .

وقد قدرت الاحصاءات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني حسب التقدير التالي : 6.850.205 رأس غنم و 3.384.902 رأس ماعز و 1.031.738 رأس بقر و 213.321 جملا وناقة و 178.864 حمارا و 131.035 حصانا و 109.069 بغلا .

ويضاف الى هذه الثروة الحيوانية ، ما كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماك التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية ، وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان ، وقد اشارت المصادر أن صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان الى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم الاقبال عليه من طرف السكان الذين ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة .

ب ــ الصناعة :

عرفت البلاد الجزائرية في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في الأقطار الاسلامية والبلاد الأوربية ، وهذا ما يناقض الكتابات الفرنسية القائلة بأن الصناعة في الجزائر أثناء العهد العثماني كانت تقتصر على بعض الصناعات التي وصفت بأنها بدائية في طريقة صنعها بسيطة في نوعيتها تقليدية في أساسها .

فالواقع أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الصناعات التي يحق لنا وصفها بالتنوع والاتقان والتنظيم ، اذ كانت موزعة على عشرات النقابات المهنية . ففي مدينة قسنطينة كان عدد الحرف يناهز العشرين على رأس كل حرفة أمين ، وفي مدينة الجزائر ناهز عدد المهن الأربعين ، ولكل مهنة أمين يعرف بالصنعة التي يشرف عليها ، كأمين الفضة وأمين الخياطين وأمين الطرازين وأمين السراجين وأمين البلاغجية ، وأمين العطارين ، وأمين الشواشية ، وأمين الدباغين ، وأمين المقايسية ، وأمين النجارين ، وأمين الخزافين ، وأمين الصباغين ، وأمين الصوابنية ، وأمين الحرايرية وأمين البنائين وأمين الكواشين وأمين البحارة وغيرهم .

كما كانت كل مهنة تختص بشارع أو سوق ينسب اليها ، فعلى سبيل المثال نذكر بعض الاسواق والشوارع التي تركزت فيها الحرف الصناعية بمدينة الجزائر :

1 ـ سوق الحديد . 2 ـ سوق الخشبية . 3 ـ سوق الغزل . 4 ـ سوق الحرايرية . 5 ـ سوق اللوح . 6 ـ سوق چشاقماجية «صانعي البنادق» . 7 ـ سوق السمارين . 8 ـ سوق الفخارين . 9 ـ سوق العطارين . 10 ـ سوق الفضة . 11 ـ سوق الخبازين . 12 ـ سوق النجارين . 13 ـ زنقة الرصايصية . 14 ـ زنقة المسايسية «الاساور» . 15 ـ زنقة الصاغة . 16 ـ زنقة النحاسين . 17 ـ زنقة الذوادة «الخيوط المذهبة» . 18 ـ زنقة الفراغية «الأغلاق» . 19 ـ زنقة البشامقية «نوع من الأحذية» . 20 ـ زنقة الدباغين . 21 ـ زنقة الدوايين . 22 ـ زنقة الخراطين . 23 ـ زنقة الشواشية «القلانس» . 24 ـ زنقة البلاغجية .

ومما يلاحظ أن النشاط الصناعي بالمدن الجزائرية ما لبث ان انحطت نوعيته وتناقصت كميته ، وتعرض الصناع والحرفيون الى أزمة اثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض اسعارها ، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ويمكن ارجاع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية أواخر العهد العثماني الى الأسباب التالية :

1 ـ **ثقل الضرائب ، وازدياد المطالب المالية** : التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديدها ، فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الارباح ومبلغ الفائدة ، كما كان كل دكان بغض النظر عن امكانيته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما ، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايليك بالمواد المصنعة بدون مقابل ، مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بامداد الوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وألجمة مجانا نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع انتاجهم .

وفي الأسواق الداخلية كانت المصنوعات المحلية تخضع لرسوم مرتفعة . فعن كل قنطار من الكتان كان يدفع رسم يقدر بـ : 25 درهما ، وعن كل جمل من قافلة تلمسان كان يستخلص دينار ذهبي عند دخوله الى مدينة الجزائر ، وقد تبلغ هذه الرسوم نسبة 10 % من ثمن البضاعة كما هو معمول به في سوق علي خوجة ببلاد القبائل .

2 ـ **انخفاض مردود الصناع والحرفيين** : وذلك أن البايليك كان يحدد مسبقا سعر بعض المصنوعات التي يطالب الصناع بتوفيرها ، ولا يدفع لهم الّا أجورا زهيدة اذا ما استخدمهم في الورشات والمشاغل التابعة له ، فهو لا يدفع للعاملين في الترسانة البحريةسوى تسع ريالات في الاسبوع أي ما يقدر سنويا بـ : 140.000 قرش اسباني في السنة ، رغم غلاء المعيشة وصعوبة العمل في صناعة السفن .

وكذلك كان موظفو البايليك لا يدفعون لـ : 200 عامل بمقلع الحجارة خارج باب الوادي الا ما يكفي لسد رمقهم ، بعد أن استقدموا خصيصا من المناطق الجبلية لتناقص عدد الاسرى الذين كانوا يسخرون لمثل هذه الأعمال .

أما صناع الأحذية فكانت الدولة لا تدفع لهم مقابل اشتراء انتاجهم سوى نصف درهم عن كل زوج أحذية مخصصة للجند المشارك في الحملات العسكرية . هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الصناع لا يحصلون على المادة الأولية من جلد البقر الّا بسعر ثلاثة ارباع ريال درهم للقطعة الكبيرة . وفي قسنطينة كان صانعو الأحذية لا ينالون مقابل صنعهم الزويجة الواحدة من الأحذية سوى ثلاثة فرنكات ، بينما كان ثمن جلد الخروف المدبوغ المستعمل في هذه الأحذية لا يقل ثمنه عن ثلاثة فرنكات.

و نفس هذه الظروف الصعبة كان يعيشها الصناع الآخرون ، مثل صانعي السلال والجرار والتلاليس الذين يدفعون انتاجهم الى البايليك مقابل مبالغ زهيدة ، بحيث كانت كمية من التلاليس تضم 10 الى 12 ألف تليس لا يتجاوز مردودها مائة فرنك عشية الاحتلال .

3 ـ **منافسة المصنوعات الأجنبية** : ففي الوقت الذي اضطر فيه الصناع الجزائريون الى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الالتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وارضاء متطلبات البايليك ، كان الحكام يقبلون على اشتراء المصنوعات الأوربية ويعملون على تشجيع الاستيراد من الخارج ، وهذا ما ترك اثرا سلبيا على نوعية المصنوعات الجزائرية ، وحدّ من انتشارها ، ويتضح لنا ذلك اذا عرفنا أن تلمسان التي كانت في أوائل العهد العثماني تشتمل على أكثر من 500 مهنة لصناعة النسيج والجلد والحديد ، أصبحت في أوائل القرن التاسع عشر مخزنا لبضائع تجار فاس وسوقا للأحذية والسروج والألجمة وقطع الحرير الواردة من جبل طارق وفاس وكذلك أصبحت قسنطينة في نفس الفترة مستودعا لصناعة تونس من الشاشية ، وحتى بعض الصناعات التي حافظت على ازدهارها في مدينة الجزائر كصناعة الشاشية الحمراء ما لبث أن انحطت نوعيتها وانحصر استعمالها في الطبقات الفقيرة ، بعد أن فضل موظفو الدولة والموسرون من الحضر شاشية تونس وتركيا التي عرفت رواجا واقبالا كبيرين ، كما أن مشاغل النسيج في مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان كادت في بداية القرن التاسع عشر أن تتوقف تماما عن نشاطها بعد أن حل جوخ ومَلْف ومَخْمل الفلاندر المستورد عن طريق البندقية وجنوة وليفورن محل الأقمشة الكتانية والقطنية والحريرية التي ظل افراد الجالية الاندلسية يتوارثون صناعتها . ومما زاد في حدة منافسة المصنوعات الأجنبية للمصنوعات الجزائرية عدم انتهاج سياسة الحماية الجمركية المعمول بها آنذاك في البلاد الأوربية كانكلترا وفرنسا . اذ كان يسمح للبضائع الآتية من الأقطار العثمانية بدفع رسم منخفض لا يزيد عن 4% من سعر

البضاعة ، وأعطيت لبعض الدول الأوربية امتيازات مكنتها من تصدير انتاجها الصناعي الى الجزائر مقابل رسوم جمركية زهيدة . ففرنسا مثلا سمح لها اثر هجوم دوكين على الجزائر عام 1728 ، ببيع مصنوعاتها مقابل دفع 5 % من ثمن الحمولة مع اعفاء الشركة الفرنسية المكلفة بهذا النشاط من تسديد رسوم سفينتين كل سنة ، ونفس هذه الامتيازات تحصلت عليها انكلترا اثر استرجاع وهران من يد الاسبان . وبذلك لم يعد يعمل بالقوانين الجمركية القديمة التي كانت تقتضي أن يستخلص رسم 10 % الى 12,5 % على كل البضائع الواردة الى موانىء الجزائر باستثناء السفن التركية التي تحظى بمعاملة خاصة نظرا لتمتع السفن الجزائرية بالامتيازات الجمركية في الموانىء التركية .

4 ــ **جمود النقابات المهنية** ، الذي حال دون تطور المصنوعات من حيث الكمية أو الكيفية . وذلك بعد أن أصبح أمناء المهن أواخر العهد العثماني لا يهتمون الّا بارضاء متطلبات الموظفين السامين والتقرب من شيخ البلد «أمين الأمناء» الذي يعرف في قسنطينة بقائد الدار ، الذي أوكل له الداي حق الاشراف على الحرف ومراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس ، واعطي صلاحية تسوية الخلافات بين المشتغلين بالصناعات وأعيان البلد .

وقد زادت أوضاع النقابات المهنية سوءا ولم يعد أمناؤها يعيرون أي اهتمام لمواصفات ومتطلبات المهن التي يراقبونها بعد أن دأب الداي والموظفون الكبار على اسناد منصب أمين أي مهنة لكل شخص يدفع مبالغ مالية مرتفعة بغض النظر عن كفاءته ومعرفته الفنية بالصنعة التي يتولى الاشراف عليها . وهذا ما أدى أخيرا الى اضمحلال النقابات نفسها وتسبب في تفكك واختفاء العديد منها في كثير من المدن المهمة .

5 ــ **الاعتماد على العمال الأجانب في الصناعات الاساسية** ، وبذلك لم يكتسب الجزائريون الخبرة الضرورية في بعض الصناعات المهمة كصناعة الأسلحة وبناء السفن وسك النقود وتذويب المعادن وتشكيل الزجاج وصياغة الحلي . فاليهود كانوا يحتكرون صناعة المجوهرات والساعات والزجاج وطلاء المعادن وسك العملة ، والأسرى المسيحيون والمتطوعون الأوربيون كانوا يتولون بناء السفن وسبك المدافع ومعالجة الجير واقامة المطاحن وتحضير البارود .

فبالنسبة لصناعة السفن أوكل الى القرصان الفلاماندي سيمون دانسا (Simon Dansa) الاشراف على صناعة السفن المستديرة اثناء اقامته بالجزائر في القرن السابع عشر . ثم أصبحت صناعة السفن بعد ذلك من اختصاص المتعاونين المالطيين والفرنسيين والاسبان دون غيرهم كالمهندس المالطي الذي استخدمه البايليك في القرن الثامن عشر في بناء السفن بعد تملصه من خدمة الفرنسيين في طولون وتفضيله الاقامة بالجزائر ، والمهندس الفرنسي

جوفراي (Geoffray) الذي وضعته حكومة الثورة الفرنسية عام 1798 في خدمة الداي بابا حسان لعلاقته الوثيقة بها ، والمهندس الاسباني مايستروا انتونيو (Maestro Antonio) الذي أوكل اليه التصرف في الترسانة البحرية للجزائر عام 1800 ، والذي تمكن من صنع فرقاطتين للبحرية الجزائرية ، والمهندس المرسيلي غازال (Gazel) الذي لم يطل عمله بالترسانة الجزائرية اذ مات في السنة الثانية من تعاقده (1815) .

وقد أدّى هذا الاعتماد على الخبرة الأجنبية الى عجز الجزائريين عن صنع السفن الكبيرة ، ولم يعودوا قادرين الّا على بناء سفن صغيرة ، لا تتعدى حمولتها ثلاثمائة طن ، وهي سفن لا تتطلب المهارة والخبرة وتكتفي باستخدام الاخشاب المحلية التي تشحن من ميناء بجاية الى مرسى الجزائر .

ونفس الوضع كانت عليه الصناعات التعدينية ، اذ كان المشرفون على معمل سبك المدافع وتحضير الرصاص الواقع بباب الوادي أوربيين ، كذلك القائمون ببناء الجسور والتحصينات والمطاحن الهوائية أو المكلفون بتحضير الجبس ومواد البناء ، فهؤلاء أيضا اغلبهم من المتعاونين أو الأسرى المسيحيين . ولهذا لم يجد البايليك اثر تناقص الأسرى وانسحاب المتعاونين من يقوم باصلاح المطاحن الهوائية الواقعة بالقرب من مدينة الجزائر اثر تعطلها في نهاية القرن الثامن عشر ، أو اتمام قنطرة قسنطينة بعد انسحاب الأوربيين القائمين ببنائها بعد مقتل صالح باي (1792) ، وذلك لعدم وجود من يتقن هذه الأعمال العمرانية .

بعد هذه العوائق التي حدّت من تطور الصناعة أواخر العهد العثماني ، يجدر بنا ذكر أهم الصناعات وما كانت تمتاز به من خصائص وصفات .

فأهم صناعات الجزائرية في العهد العثماني يمكن ادراجها في النشاطات الصناعية التالية :

1) صناعة السفن :

شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري ، وقد كان أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب وكان أهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة ، حيث كان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وقد تصل في مرسى الجزائر الى 400 طن ، وهي من نوع الفرقاطات المجهزة بـ : 20 الى 30 مدفعا .

ومنذ القرن السابع عشر اختص مرسى الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الابحار في أعالي البحار بفضل الفنيات التي قدمها للبحرية الجزائرية القرصان الفلامندي

سيمون دانسا ، وبفضل الطرق الفنية الحديثة التي استخدمها المهندس الفرنسي جوفروا أثناء فترة الوفاق الجزائري الفرنسي في عهد الداي بابا حسن (1798) .

لكن صناعة السفن ما لبثت أن ضعفت لاعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى ولاشراف الفنيين الأجانب عليها ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وبعد انقطاع التجهيزات البحرية التي كانت تتعهد بتقديمها الدول الاسكندنافية في نطاق الأتاوات والهدايا الالزامية كالحبال والأخشاب والأشرعة وعدم استغلال المواد المتوفرة بالبلاد كالحديد والزنك والأخشاب والأسفلت .

2) صناعة الأسلحة :

وتشمل صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود التي كانت تصنع بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر ، ففي مدينة قسنطينة كان يعمل بمصنع البارود عشرون عاملا ، وفي مدينة الجزائر كان يوجد مصنعان أحدهما لتحضير البارود خارج باب الواد أنشأه أحد الداتويين ، ويعمل به أيضا حوالي عشرين عاملا والآخر لصنع المدافع وتشكيل القنابل مقام خارج المدينة بضاحية باب الواد ، ويعرف لدى السكان بدار النحاس ، ويعود تاريخه الى القرن السادس عشر حيث كان يصهر به النحاس والحديد ، ثم تحول مع بداية القرن الثامن عشر الى صنع المدافع وتشكيل القنابل من مادة الحديد فقط ، كما تشير الى ذلك وثيقة مؤرخة في عام 1706 م ، ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح يتولى الاشراف عليه أوربيون منهم الفرنسي دبون (1775) (François Dupont) ، هذا وقد توقف هذا المصنع عن الانتاج عام 1808 م ، بسبب قدم تجهيزاته وموت المهندس الاسباني المسؤول عنه ، وقد بقيت البناية الضخمة التي يبلغ طولها ثلاثون مترا وفرنه العالي الذي يزيد ارتفاعه عن عشرين مترا يشهد على مساهمته الفعالة في تجهيز الجزائر بما تحتاجه من سلاح لرد هجمات الأوربيين المتكررة .

هذا بالاضافة الى الورشات العديدة التي كانت تصنع بها البنادق بمناطق بني راشد وجرجرة والقرقور والحضنة والزيبان وميزاب .

ومن أهم مراكز صنع الأسلحة النارية بهذه المناطق قلعة بني راشد التي حافظت العائلات الأندلسية والتركية بها على صناعة البنادق منذ القرن السادس عشر ، وقلعة بني عباس وقرى فليسة حيث كانت تصنع البنادق الجيدة المرصعة بالفضة والمرجان ، وكذلك قرى وادي ميزاب ومدينة توغرت وبوسعادة التي اختصت بها عشر محلات في صنع الاسلحة النارية .

أما مراكز تحضير البارود في الأرياف فأهمها يوجد بمنطقة جرجرة ، حيث كانت قبيلة الربولة (Les Reboula) تختص بتحضير نوع جيد من البارود ، الذي استخدم منه محمد الكبير باي الغرب كميات كبيرة منه في محاصرته لمدينة وهران (1791) وكذلك بارود القبائل الصحراوية الذي كانت تحضره من ملح البارود الذي تستخرجه من منجم لقساين (Louksein) الواقع الى الغرب من بسكرة مسيرة ثلاثة أيام .

3) الصناعات التحويلية :

وتتعلق بتحضير مواد البناء ، وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة ، وهي تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل ، وقد اشتهرت مدينة الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية ، اذ كانت تتوفر على عدد كبير من أفران الجير والآجر ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون والأسوار ، وكذلك ورشات صنع القطع الحديدية كالأقفال وأنابيب البنادق والزناد .

أما في المدن الأخرى فأهم هذه الصناعات هو استخراج ملح النترات بأرزيو ، وتلمسان وصنع الأدوات الفخارية والأواني الخزفية والزليج الملون والمطلي بالغراء في كل من ندرومة وتلمسان وشرشال وميلة .

ولعل أهم منطقة كانت تتوفر على الكثير من الصناعات التحويلية هي بلاد القبائل التي كانت تختص كل قبيلة فيها بمهنة معينة فبني يني وبني عباس يصنعون (الالآت) والحلي من الفضة ، بالاضافة الى الأسلحة النارية وبني منقلات الأدوات الخشبية والاساور ، وبني يحيى الأقمشة القطنية ، وبني بوهالي يعالجون الحديد الذي يستخرجه بنو سليمان من مناجمهم ، وبني عمر يود ينحتون احجار الرحي وقبيلة المسيسنا وجماعة من بني بوهالي يستخرجون الملح من جبالهم ، وآيت الأربعاء ، وعلي أوخروبة يصنعون العملات المزورة التي أثارت حنق الحكام عليهم ، ولهذا اضطروا الى تصريف العملات المزيفة التي يقومون بصنعها عن طريق افراد القبائل الاخرى كبني يني ، وبني مغيلة وبني درار وبني واصيف بعد أن حاول الآغا يحيى معاقبتهم والقاء القبض عليهم في الأسواق .

4) الصناعات الغذائية :

وتتوزع على افران الخبز «الكوشات» ومطاحن الدقيق «الرحى» وعصر الزيتون وتصبير الفواكه ، فقد كانت مدينة الجزائر تضم العديد من هذه المطاحن والأفران التي بقيت سجلات دخلها تشهد على نشاطها مثل افران ابن عدارة وبطحة والخندق والنصارة وعلي

جاور ودار بلكباشي وعلي وبني سليمان وغيرها ، بالاضافة الى مجمع افران البايليك الذي يشمل على 16 فرنا وبعض مخازن الدقيق ومطاحن الحبوب ، الملحق بقصر الجنينة والمخصص لتحضير الخبز لحوالي خمسة آلاف رجل من أفراد الحامية وموظفي الدولة .

ومما يلاحظ أن أغلب المطاحن المائية والهوائية الواقعة بالمدن أو المنتشرة حولها ، كانت في أغلبها ملكا للبايليك ، وهي من الكثرة بحيث بلغ عددها في مدينة الجزائر وحدها 22 مطحنة مائية و 18 مطحنة هوائية .

أما صناعة تجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد فقد اختصت بها العائلات العريقة من الأندلسيين والبلدية التي كانت تسكن مدن قسنطينة وتلمسان والقليعة والبليدة ومليانة والجزائر ، وقد اشتهر سكان مليانة بتحضير نوع من المربى «المعجون» من عصير العنب واللوز ، يمكن الاحتفاظ به طولة السنة ، ويكثر الاقبال عليه لرائحته الزكية وطعمه الشهي .

ويضاف الى هذه الصناعات الغذائية صناعة عصر الزيت التي انتشرت مطاحنها بنواحي جرجرة والصومام التي يصدر فائض انتاجها الى مدينة الجزائر عن طريق مناني بجاية ودلس .

5) صناعة الصابون :

اختصت بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة التي وجد بها الفرنسيون عند احتلالهم لها أربعين صانعا للصابون ، كما عرفت هذه الصناعة بعض الجهات الجبلية كبلاد القبائل ونواحي تلمسان ، وقد اختص سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة .

6 ـــ صناعة النسيج :

تطورت على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الاساليب الفنية لصنع الزرابي والاقمشة والشاشية والمخمل «القطيفة» .

فمن مراكز صناعة الاقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن ندرومة ومازونة ومستغانم والبليدة والجزائر ، هذا وقد اشتهرت أقمشة ندرومة بجمال ألوانها ودقة نسيجها ، وكثر الاقبال على المناديل التي كانت تصنع بالبليدة وتصدر الى مدينة الجزائر .

أما صناعة المخمل والحرير فقد عرفت ازدهارا كبيرا في مدن الجزائر وشرشال وبرشك ، واستعملت في أول العهد العثماني خيوط الحرير التي تنتج محليا من شرائق دودة الحرير «القز»

التي كانت تربى في حقول اشجار التوت بمنطقة الساحل بالقرب من شرشال وتنس ، ثم أصبحت هذه الصناعة بعد أن ضعف الانتاج المحلي ، تعتمد أساسا على خام الحرير المستورد عن طريق البحر من أزمير وسالونيك وبيروت ، وحتى يستطيع القائمون على هذه الصناعة تغطية كلفة الاستيراد التي بلغت في بعض السنوات 300.000 ريال ، كانوا يلتجئون الى تصدير جزء من انتاجهم الى اقطار المغرب الاقصى وتونس وطرابلس وتركيا ومصر وسوريا .

أما الانسجة الصوفية المعتمدة على الانتاج المحلي من الصوف ، فكانت تصنع الاغطية والجلاليب والأحزمة في كل من قسنطينة وتلمسان ومعسكر التي اشتهرت بهذا النوع من النسيج .

هذا وقد انتشرت صناعة البرانيس في اغلب جهات البلاد وان كانت اشهرها برانس الأطلس الصحراوي وزمورة ومعسكر التي كانت تباع بـ : 100 فرنك للبرنوس الواحد . أما الزرابي فقد عرفت كل جهة باسلوبها الخاص ورسومها المميزة ، فهناك زرابي الشلالة ومستغانم والأطلس الصحراوي والكلاتمة والحراكتة والنمامشة والقرقور وعمور وقلعة بني راشد ، هذا وقد فاقت زرابي قلعة بني راشد جميع اصناف الزرابي الأخرى واصبحت تصدر للمشرق العربي وتبعث الى استانبول وذلك لدقة صنعها وتميزها بطابع محلي عريق واسلوب اندلسي راق وأشكال ورسوم أناضولية جميلة .

ويرتبط بصناعة النسيج صباغة الملابس اشتهرت بها كل من البليدة ودلس وبوسعادة ، حيث كان يتم صباغة الملابس والبرانس الصوفية في أربعة مصانع معدة لهذا الغرض .

7) صناعة الجلود :

أهمها صناعة الأحذية في مدن قسنطينة والجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم ، وصناعة السروج والالجمة والمحافظ بالجزائر وقسنطينة وتلمسان .

ومما يلاحظ أن قسنطينة كانت تعتبر أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني ، اذ كان يعمل بها أكثر من 15 % من اليد العاملة ، تتوزع حسب الترتيب التالي : 150 عاملا في المدابغ البالغ عددها ثلاثة وثلاثين مدبغة ، و 210 عاملا في المشاغل الخمسة والسبعين المعدة لصنع السروج و 480 عاملا يشتغل في المائة وسبعة وستين محلا لصنع الأحذية .

8) صناعة الشاشية والتطريز :

ظلت مدينة الجزائر التي كانت تضم في القرن السادس عشر ما لا يقل عن 3000 عامل نسيج ، المركز الرئيسي لصناعة المنسوجات وعلى رأسها صناعة الشاشية وأعمال

التطريز ، ومما ساعد على ازدهار الشاشية الجزائرية الحمراء اعتناء بعض العائلات الأندلسية بها وتوارثهم طريقة صنعها ، مثل عائلة بوناطيرو ، التي كانت لها مشاغل بحي باب الوادي ، واقبال التجار على تصدير كميات كبيرة منها الى أقطار المشرق العربي وتركيا .

لكن صناعة الشاشية الجزائرية تعرضت منذ أواسط القرن الثامن عشر الى الانكماش ، فانحطت نوعيتها وتناقص المشتغلون بها ولم يعد يقبل على ارتدائها الّا عامة الناس ، وهذا ما سمح للشاشية التونسية أن تغزو أسواق المدن الجزائرية .

أما أشغال التطريز فكانت تتم باستعمال خيوط الذهب والفضة ، لتطريز القياطين والطفارة وغيرها من ملابس القطيفة «المخمل» والحرير ، وكذلك الأدوات الجلدية ، كالاحزمة والسروج والمحافظ الصغيرة «الدزدان» والمحافظ الكبيرة «الجبيرة» .

هذا وقد ارتبطت اساليب التطريز بنسيج المعلقات (tapissés) والشباكات (les dentelles) والبنيقة أو الصارمة «القردون أو الكوفية» التي اتقنت تشكيلها الفتيات الأندلسيات اللاتي توارثن فنياتها عن أمهاتهن في مدن تلمسان والجزائر وشرشال .

9) صناعة الحلي والأحجار الكريمة :

اختص بها افراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة ، وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من ارباح وفوائد مرتفعة قدرت بالنسبة ليهود تلمسان بنسبة 30 الى 50 % من قيمة الحلي المصنوعة ، أما الحلي الخاصة بنساء الارياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية والعاجية ، وقد اشتهرت منها بالخصوص الاساور التي كانت تصنع من قرون الغنم وتباع في أسواق الأرياف .

مميزات الصناعة في الجزائر أثناء العهد العثماني :

اتصفت الصناعة الجزائرية بعدة خصائص عامة يمكن أن نشير اليها باختصار في النقاط التالية :

1) كانت تعتمد اساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب والمعادن المختلفة كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام ، وقد اشتهرت الونشريس بمناجم الرصاص والفضة ، وزكار ، وبنو سليمان بجرجرة بمعادن الحديد ، كما عرفت مناطق الجنوب بانتاجها من الفضة .

2) لم تتجه الصناعات الجزائرية الى التصدير الخارجي ، وانما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية ، وذلك لعوامل معينة وأسباب خاصة سبقت الاشارة اليها .

3) اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن ، تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالاحزمة والشواشي والحلي والجواهر والاقمشة الحريرية المطرزة والمنادل المذهبة أو المفضضة .

4 ــ كما اتصفت ببساطتها وخشونة اسلوبها بالنسبة لصناعة الارياف ، فهي موجهة لسد الحاجات الضرورية وارضاء متطلبات العيش كالادوات الفخارية والخشبية والطينية والانسجة الصوفية كالجلابة والبرنوس والحايك والخيمة والزرابي والحصر والأحزمة ، بالاضافة الى الحاجات الاخرى كالصناديق والقباقب والمناخل والأسلحة والألجمة والأقفال والتلاليس والقدور .

5 ــ استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد ، حتى اصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف ، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية ، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة ، وهذا ما أدى الى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمهن معينة وحرف مميزة ، مثل مناطق جرجرة ومدن تلمسان والجزائر وقسنطينة ; وجماعات الأندلس واليهود والحضر داخل هذه المدن .

6 ــ تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن ، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض اسعار المواد الأولية الزراعية ، التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين .

ج ــ التجارة :

يتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والاسواق الاسبوعية والموسمية ، فمن أهم المراكز التجارية مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان

ففي مدينة الجزائر كانت الاسواق التجارية تتركز في شارعين رئيسيين ، أحدهما يمتد من باب عزون الى باب الوادي ، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى ، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الفحم وسوق الحرايرية وسوق الخشة وسوق الحديد وسوق اللجمات وسوق الصباغين وسوق اللوح ودار اللحم وسوق الخضارين ورحبة الزرع ، وفي الشارع الثاني توجد عدة اسواق اخرى مهمة ، منها سوق السمن والقيسارية ، حيث تباع الكتب ويتجمع الخطاطون ، والذي أمر الجنرال كلوزال بهدمه في أوائل عهد الاحتلال ، وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر الفنادق والمقاهي

والحمامات ، وهي أماكن الاجتماع والتسلية وتناول الغذاء وتبادل البضائع وعقد الصفقات ، ومن أهم هذه الفنادق فندق بن تركية خارج باب الوادي وفندق يكي مسلمان وفندق شويطة خارج باب عزون وفندق الروز وفندق القهوة الكبيرة وفندق ابن الرزقي ، ومن الحمامات نذكر حمام حمزة خوجة ، ومن المقاهي نشير الى القهوة الكبيرة بالقرب من فندق الروز .

أما مدينة قسنطينة ، فقد ارتبطت تجارها بقوافل تونس والصحراء ، فكانت تستورد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والشاشية والآلات الحديدية والعقاقير والادوية والجواهر وماء الورد والسجاد العجمي من أقطار المشرق عن طريق تونس ، وتصدر مقابلها البرانيس والجلود والحياك والمواشي والحنة وريش النعام ومسحوق البارود الوارد اليها من أقطار السودان وجهات الصحراء الشرقية مقابل المصنوعات الجلدية والحبوب والاقمشة الصوفية .

وقد حافظت هذه التجارة على ازدهارها رغم النزاعات المتجددة بين بايات تونس وبايات قسنطينة التي لم يحل دون خروج قافلة من قسنطينة كل شهر نحو مدينة تونس عبر الكاف ، وقافلة اخرى نحو الصحراء عبر بسكرة ، وقد قدرت قيمة بضائع قافلة تونس عام 1806 م بما لا يقل عن 100.000 ريال «قرش قوي» أي ما يعادل 535.000 فرنك ذهبي .

وتماثل قسنطينة من حيث النشاط التجاري مدينة تلمسان التي استقطبت تجارة المغرب الأقصى والجهات الغربية من الجزائر ، وقد ساعدها على ذلك نشاط تجارها وصلاتها القديمة بالسودان عبر اقليمي الساورة وتافلالت ، ومع تضاءل كميات التبر والعنبر الاسود والمسك والعبيد اثر سقوط دولة بني عبد الواد ، الّا أن اسواق تلمسان ومخازنها ظلت تتحكم في تجارة كميات كبيرة من القطن والتوابل والاقمشة والجلود ، مع بعض المقادير من أخشاب البنادق وريش النعام والعاج والعلك ، وكانت هذه المواد وغيرها تجلب من جبل طارق أو فاس عن طريق ممر تازة ، أو ترسل من اقاليم الجنوب ، مقابل تصدير الانتاج المحلي من الحبوب والبلاغي والزيت التي يصدر منها كل سنة الى المغرب الأقصى بما قيمته 300 الى 400 ألف فرنك ذهبي ، ولأخذ فكرة على مدى فوائد وأرباح هذه التجارة نذكر أن التاجر التلمساني يصبح غنيا اثر قيامه برحلة أو رحلتين الى اقاليم السودان أو عقده عدة صفقات مع تجار فاس .

ويضاف الى هذه المراكز التجارية الثلاث بعض الواحات الصحراوية التي كانت تؤلف محطات تجارية مهمة وأسواق تبادل رئيسية مع بلاد السودان واقليم التل مثل ورقلة وتوغرت وقرى وادي ميزاب ، فورقلة ظلت طيلة العهد العثماني تعتبر السوق الرئيسية لمنتوجات السودان ومركز تجمع للعبيد وفيها يتم تبادل العبيد ومنتوجات السودان بمصنوعات ومحاصيل الشمال ،

وتوغرت كان يصدر عن طريقها انتاج وادي سوف ووادي ريغ من التمر والتبغ والصوف والزرابي والتلاليس والملح والحشيش والوبر وريش النعام والملابس الصوفية كالبرانيس والحياك ، مقابل منتوجات اقليم التل من الحبوب والمصنوعات ، وكذلك اسواق وادي ميزاب التي اصبحت منطقة عبور ومحطة استراحة ومخازن مؤقتة لمختلف المصنوعات والمحاصيل الزراعية التي كان التجار الميزابيون يحصلون عليها من واحات الصحراء أو يشترونها من أسواق الجزائر وتونس وقسنطينة .

هذا وقد تحكم في التجارة الجزائرية في العهد العثماني عدة عوامل منها ما ساعد على تطور التبادل التجاري ومنها ما أضر بالنشاط التجاري ، فمن العوامل المساعدة على ازدهار التجارة نذكر :

موقع البلاد الجزائرية :

تعتبر البلاد الجزائرية بحكم موقعها الجغرافي منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوربا ، ومكانا لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية وهذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر ومعسكر وتلمسان ، وساعد على انتعاش الواحات الصحراوية كمتليلي وميزاب وورقلة وعين صالح وتوات وغات التي كانت تمر بها القوافل العابرة للصحراء والمتنقلة بين اقليم تافلالت بالمغرب وواحة غدامس بليبيا وحوض النيجر بالسودان ، وأبقى صلة الموانيء الجزائرية بالبلاد الأوربية مستمرة رغم حالة العداء المستمر بين حكومة الجزائر وأغلب الدول الأوربية .

ومما يلاحظ أن قوافل الحج التي ورد وصفها في كثير من الرحلات كرحلتي العياشي والدرعي ، كانت تعتبر احدى الوسائل التي عملت على ازدهار طريق الواحات والتل ، وذلك لكون الحجاج كانوا يحرصون أثناء سفرهم على نقل البضائع من اقاليمهم ومبادلتها بمنتوجات البلاد التي يمرون عليها مما سمح لبعض الحجاج من تحقيق ارباح مرتفعة ، بلغت بالنسبة للتاجر الواحد في بعض الأحيان 9000 فرنك ، ولأخذ فكرة عن أهمية هذه القوافل نذكر أن قافلة الحج التي تخرج من مدينة الجزائر كانت في أواخر العهد العثماني تتألف من 15.000 رجل و 8000 جمل يتصدرها أمير ركب الحجاج ويحرسها في طريقها الى الحدود التونسية مائتا فارس .

طبيعة البنية ونوعية المناخ :

أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة من منطقة الى أخرى الى تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين اقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي ، وبفضل هذا التكامل في انتاج المواد والمحاصيل

أصبحت المراكز العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الاقاليم أو التي تنتهي عندها الطرق الآتية منها والمؤدية اليها تؤلف مراكز تجارية مهمة مثل بوسعادة ، حيث تلتقي في بعض الأحيان قوافل تتألف من 500 الى 600 جمل ، وكذلك البرواقية وبوغار وبسكرة ، أو تشكل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتعارف وتبادل البضائع والسلع مثل سوق عين اللوحة بتيارت ، وسوق الاربعاء بالقرب من الجلفة ، وسوق العثمانية الى الغرب من قسنطينة .

تشجيع الحكام للتبادل التجاري :

عمل الحكام على تشجيع التبادل التجاري وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم ، عندما تضطرها الحاجة الى مبادلة انتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الاسواق الخاضعة لسلطة البايليك ، وحتى يؤكد الحكام نفوذهم على تلك القبائل كانوا يلجأون الى اقامة الاسواق الاسبوعية أو الموسمية التي كانت تعرف غالبا بأسماء الايام التي تعقد فيها بالقرب من الحصون أو بجوار معسكرات الحاميات العسكرية ومواطن فرسان المخزن ولا يترددون في ايقاع العقاب بكل عشيرة تسمح لنفسها بالتبادل التجاري خارج هذه الاسواق . ففي سنة 1825 ، تعرضت قبائل جنوب التطري الى مهاجمة من طرف فرسان المخزن وفرق الحامية بسبب مقايضة هذه القبائل لانتاجها من الحبوب بأصواف وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايليك .

وجود تقاليد تجارية عريقة :

كان لمهارة العنصر الأندلسي واستعداد الجالية اليهودية لممارسة الأعمال التجارية دخل كبير في تدعيم النشاط التجاري في المدن ، فالأندلسيون تمكنوا من الاستحواذ على مقاليد التجارة الجزائرية في أول العهد العثماني بفضل رؤوس الأموال التي حملوها معهم من الأندلس أو التي حصلوا عليها نتيجة المشاركة في الغزو البحري وفداء الاسرى ، كما أن اليهود تمكنوا من السيطرة على تجارة الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي في أواخر العهد العثماني نظرا لاستغلالهم الظروف الدولية ومعرفتهم بالاسواق الاوربية وتواطؤ بعض الحكام معهم كالداي باب حسان ومصطفى باشا والباي الوزناجي من أجل تحقيق فوائد عاجلة فضلا عن اطلاعهم على العادات وتقاليد سكان المدن والارياف .

أما العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري ، وأدت في آخر العهد العثماني الى اختلال الميزان التجاري الجزائري ، فتناولها في النقاط التالية :

1 ــ الامتيازات التجارية الأجنبية :

تعود أصولها الاولى الى عدة اتفاقيات ثنائية بين الباب العالي والدول الاوربية منها معاهدة سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا عام 1535 م ، والمعاهدة الانكليزية

العثمانية عام 1604 م ، التي تنص على حرية التجارة والرسو في الموانيء العثمانية ، هذا وقد تحولت هذه الاتفاقيات الدبلوماسية ذات الطابع التجاري مع ضعف الدولة العثمانية وازدياد قوة الدول الاوربية الى حقوق مكتسبة لا يمكن للسلاطين العثمانيين وولاتهم في الاقاليم فسخها ، أو انقاص صلاحياتها ، وانما يطالب منهم توسيع بنودها وزيادة امتيازاتها .

وفي هذا الاطار تولى الفرنسيون صيد المرجان بالسواحل الجزائرية الشرقية ابتداء من عام 1520 م ، ثم تحصل التاجران المرسيليان ، توماس لنش ، وكارلان ديدا على حق تصدير المواد الأولية من تلك الجهة بالاضافة الى صيد المرجان ، وكذلك عام 1524 م ، وتدعم هذا النشاط بانشاء حصن القالة عام 1561 م ، وتنصيب القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر عام 1577 م ، وتحولت هذه الصلاحيات الى ما يشبه الامتياز الدائم عندما وقع التاجر الفرنسي صانصون نابولون معاهدة سلم وتجارة مع ديوان الجزائر بتاريخ 29 سبتمبر عام 1628 ، وبذلك امكن للتجار الفرنسيين التمركز في الحصن التجاري الذي اصبح يعرف بحصن فرنسا الواقع الى الغرب من مدينة القالة ، وفتح وكالة تجارية بمدينة عنابة شريطة التعهد بدفع رسم سنوي لخزينة الجزائر يقدر بـ : 26.000 روبل ، والتكفل بمصاريف صيانة المركز التجاري التي قدرت قيمتها بـ : 133,74 جنيه سنويا ، تساهم وكالة عناية بتسديد قسط منها (13.300 جنيه) .

وبمرور الوقت توطدت الصلات التجارية بين مرسيليا وعنابة وتولت الشركة الملكية الافريقية التي تأسست بأمر ملكي عام 1741 م ، تصدير المواد الأولية من حبوب وصوف وشمع وعسل ومرجان ، مقابل رسم سنوي تدفعه للجمارك الجزائرية يبلغ 37.000 جنيه فرنسي أو ما يعادل 14.000 روبل اسباني ، ثم ارتفع عام 1790 م الى ما يقدر بـ : 27.000 قرش اسباني أي حوالي 108.000 فرنك .

وعند الغاء هذه الشركة عام 1794 م من طرف لجنة السلامة العامة في نطاق تصفية الامتيازات الفرنسية المعادية للثورة الفرنسية في الخارج ، وبعد انقطاع العلاقات الجزائرية الفرنسية اثناء حروب نابليون ، تمكن الانكليز أن يحصلوا على نفس الامتيازات التي كان يتمتع بها التجار الفرنسيون عام 1807 مقابل رسم سنوي حدد بـ : 297.500 فرنك ، لكنهم لم يستطيعوا تحقيق أرباح تجارية ولم يكن لهم دراية أو معرفة بطرق صيد المرجان والتعامل مع الاهالي فخولوا للايطاليين والقطلانيين والمالطيين صيد المرجان مكانهم ، وتنازلوا عن امتيازاتهم التجارية بمراسي جيجل والقل لصالح شركة بكري وبوشناق ثم ألغيت امتيازاتهم اثر هجوم اللورد اكسموث على ميناء الجزائر عام 1816 وهذا ما سمح للفرنسيين أن يحصلوا على امتيازاتهم القديمة مقابل دفع اتاوة سنوية قدرت في معاهدة شهر مارس 1817 بـ : 200.000 فرنك .

لكن الوكالة الافريقية المؤقتة (l'Agence provisoire d'Afrique) ما لبثت أن اختفت لقلة الارباح فتولى رعاية هذه الامتيازات مؤسسة باري (Maison Paret) عام 1822 التي بادرت بتنصيب وكيل تجاري لها بعنابة ليرعى مصالحها ويتولى تصدير المواد الاولية ويكون على اتصال بعمال البايليك ، واستطاعت هذه المؤسسة ان تحقق ارباحا معتبرة ، ففي مقابل دفع ضريبة سنوية قدرت بـ : 30.000 قطعة ذهبية من صنف الريال أو الدولار الاسباني ، كانت تحصل على ارباح صافية قدرت بـ : 363.000 قرش بالنسبة لعائدات صيد المرجان ومليون فرنك بالنسبة الى شحن المواد الاولية الى الموانىء الاوربية ، وذلك قبل أن تضع سلطات بايليك الشرق حدا لهذا التعامل التجاري المضر باقتصاد الجزائر عام 1827 م ، اثر فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية .

ومما يلاحظ أن نفس الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون والانكليز بشرق الجزائر ، حصل عليها الاسبان بالسواحل الوهرانية اثر انسحابهم من وهران والمرسى الكبير وتوقيعهم معاهدة سلم وصداقة مع حكومة الجزائر عام 1791 م ، فاحتكروا صيد المرجان الممتدة غرب وهران الى الحدود المغربية ، وسمح لهم بشراء 1000 حمولة حبوب في السنة ، وهذا ما مكنهم من شحن كميات كبيرة من الحبوب من ميناء آرزيو قدر بـ : 250.000 الى 300.000 طن ، كانت اقاليم اسبانيا الشرقية والجنوبية في حاجة لها .

هذا وقد تسببت هذه الاحتكارات في الاضرار بالاقتصاد الجزائري الذي اصبح موجها لتغطية حاجات الأسواق الأوربية من المواد الأولية أكثر من ارتباطه مع الاقطار الاسلامية الاخرى ، فتجار مرسيليا كانوا يستثمرون مبالغ مالية ضخمة قدرت عشية الاحتلال بستة ملايين فرنك ، لاستنزاف المواد الأولية الجزائرية باسعار زهيدة ، وانتهى بهم الأمر في بعض الاحيان الى تحصين مؤسساتهم التجارية واعطائها صبغة عسكرية لها ، والاتصال رأسا بالاهالي بدون الرجوع الى ممثلي الدولة ، وهذا ما دفع سلطات البايليك الى مهاجمة الحصن الفرنسي (Bastion de France) وتهديمه في بعض الأحيان كما حدث أعوام 1568 و 1637 و 1799 و 1827 ، وذلك حتى يحولوا دون تواطؤ شيوخ بعض القبائل المتعاملين مع التجار الاجانب مثل عشائر الحنانشة التي أعلنت الثورة وطالبت باعادة بناء الحصن ، وهذا ما اضطر الداي الى السماح مجددا بتشييده عام 1640 ، حتى يتمكن من اخماد الثورة والقضاء على العصيان في النواحي الشرقية لبايليك قسنطينة .

ولأخذ فكرة عن نشاط هذه الاحتكارات التجارية نشير الى أن الشركة الافريقية كانت تصدر سنويا أواخر القرن الثامن عشر الى فرنسا عن طريق ميناء عنابة الكميات التالية من المواد الأولية : 300 الى 400 قنطار من الشمع والعسل ، 10.000 الى 25.000 قطعة جلد ، و 7000 الى 12.000 قنطار من الصوف و 600 الى 800 ألف قيسة من

الحبوب ، ونفس الكمية تقريبا كانت تصدر من ميناءي الجزائر وآرزيو ، وأقل منها من موانىء دلس ووهران والقالة وجيجل والقل .

استحواذ اليهود على النشاط التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوربية :

رغم التقاليد التجارية العريقة التي تميّز بها افراد الجالية اليهودية بالجزائر أثناء العهد العثماني كانت في حد ذاتها أحد العوامل المساعدة على ازدهار التجارة ، الّا أن تطور نشاط هذه الجالية وارتباطها بالأسواق الأوربية وتوطؤ بعض الحكام معها باعتبارها الوسيلة الملائمة لتسهيل المعاملات المالية امثال الداي باب حسان والداي مصطفى باشا والباي مصطفى الوزناجي أدى الى الحاق اضرار بالغة بالتجارة الجزائرية ، لاسيما منذ أواخر القرن الثامن عشر ، عندما بدأت مزاحمة اليهود للتجار الانكليز والفرنسيين (1775) وازاحتهم من مجال المعاملات التجارية (1781) والاستيلاء على مقاليد التجارة وتمثيل الايالة الجزائرية في أسواق مرسيليا وليفورن وجنوة وموانىء انكلترا .

وقد اشتهرت بهذه المعاملات التجارية شركة بكري وبوشناق التي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية ، وتولت تزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب عملا بالاتفاق الجزائري الفرنسي والذي أبرمه الداي بابا حسان مع حكومة الثورة الفرنسية (1791) ، والذي نالت بموجبه فرنسا تسهيلات تجارية لشراء الحبوب وقرضا ماليا قدرت قيمته الاولية بحوالي نصف مليون فرنك ذهبي .

وقد تمكنت الشركة اليهودية من تصدير كميات هائلة من الحبوب الى فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 1793 الى 1800 . ففي عام 1793 ، تمّ شحن مائة سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها بـ : 75.000 قنطار من القمح و 60.000 قنطار من الشعير ، وفي هذا النطاق من المبادلات التجارية تطور الخلاف الفرنسي الجزائري حول تسديد القروض ، واستطاع أثناءه التاجر اليهودي كوهين باكري المدعو بن زهوت ، الذي توفي عام 1811 ، أن يتحصل على جزء من هذا القرض مقابل خدماته المصرفية وصفقاته التجارية ، مما زاد في تعميق شقة الخلاف بين الطرفين ، والذي انتهى الى حادثة المروحة التي اتخذها الفرنسيون حجة وذريعة لاعلان الحرب على الجزائر عام 1830 .

وللتعرف على مدى استغلال اليهود وتحقيقهم ثروات خيالية على حساب حكومة وسكان بلاد الجزائر ، نذكر أن نفطالي بوشناق شريك بكري استطاع أن يبيع للباي الوزناجي متولي بايليك قسنطينة حلية من نوع الصارمة ليقدمها الباي المذكور الى زوجة الداي ، بثمن 60 ألف قرش أو 300 ألف فرنك ، مع أن سعر تلك الحلية كان لا يزيد عن 30 ألف فرنك ، وحتى ينمي هذا التاجر اليهودي ثرواته ، أخذ مقابل ثمن هذه الحلية 75

ألف صاع من القمح بسعر 50 فرنكا للشحنة الواحدة ، ثم شحنها عامي 1791 و 1792 من ميناءي وهران وعنابة .

وقد علق حمدان خوجة الذي أشار الى هذه القضية بقوله : «وعلى هذا الاساس فان عددا قليلا من السنوات كان كافيا للقضاء على جميع ثروات بلدنا الجليل» .

عدم اتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية :

فبغض النظر عن تسرب كميات كبيرة من السلع المصدرة أو المستوردة الى ايدي التجار اليهود المحتكرين الأوربيين بدون علم رجال البايليك أو اشعار الجمارك بذلك ، فان نظام الجمارك الجزائرية «القمرق» في حد ذاته كان منافيا لتطور ونمو التبادل التجاري ، فرسوم دخول السفن الى مرسى الجزائر وتفريغ شحناتها كانت ضئيلة لا تتجاوز 20 قرشا أو دولارا اسبانيا للسفن الجزائرية أو التركية و 40 قرشا أو دولارا اسبانيا لسفن الدول الصديقة أو التي في حالة سلم مع الجزائر ، و 80 قرشا أو دولارا اسبانيا بالنسبة لسفن الدول المعادية شريطة تمكن هذه السفن من بلوغ المرسى بسلام والافلات من مطاردة رجال البحر الجزائريين ، وهذه الرسوم مع بساطتها كانت تفرض على السفن بغض النظر عن الحمولة ونوعية البضاعة وحجم السفينة .

أما السلع التي تحمل الى الجزائر أو تصدر منها ، فكانت تفرض عليها رسوم تقدر عادة بـ : 12,5 % ، على الواردات ، 2,5 على الصادرات وفي بعض الأحيان تخفض رسوم الواردات بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية الى 5,5 % ولبعض الدول الأوربية كفرنسا التي أصبحت لا تطالب بأكثر من 5 % منذ عام 1718 وكذلك انكلترا التي تمتعت بنفس الحقوق منذ 1732 . أما بالنسبة للنقود التي تحمل الى الجزائر قصد فداء الاسرى فلا يستخلص منها الا 3 % فقط .

ومما يلاحظ أن البايليك لم يستطع السيطرة على المبادلات التجارية ، وفرض رسوم محددة عليها ، وذلك لكون هذه المبادلات كانت تتم على ايدي الاجانب أو بواسطة اليهود بعد أن تعذر على السفن الجزائرية التردد على الموانيء الاوربية ، وواجه التجار الجزائريون عراقيل مختلفة لحملهم على التخلي عن تصدير بضائعهم ، ولو بالاعتداء عليهم في الموانيء الاوربية ، كما حدث في مرسيليا ، حيث قتل عدد من التجار الجزائريين ، وبعد أن تحسنت تجهيزات السفن الاغريقية والفرنسية ، وبرهن التجار الاوربيون على مهارتهم في تصريف بضائعهم ولو باستعمال طرق الغش والربا التي تتنافى واحكام الشريعة الاسلامية والتي كان يأباها التجار الجزائريون المسلمون .

ويظهر لنا ضعف النظام الجمركي الجزائري في العهد العثماني في عجز البايليك عن توفير الحبوب الضرورية في أوقات المجاعة وأثناء سنوات الجفاف ، فرغم احتكار البايليك شراء بعض المواد الأولية كالزيت والجلود والحبوب واعادة تصديرها عن طريق التجار اليهود والاوربيين ، الّا أنه لم يستطيع التحكم في احتياطي الحبوب ، وهذا ما اضطر الدولة الى استيراد كميات ضخمة من الحبوب بأثمان مرتفعة من موانيء البحر الأسود اثناء مجاعة عامي 1805 و 1809 ، وذلك لتوطؤ الحكام مع التجار الاجانب نظير نيلهم الهدايا والترضيات « البشماق » .

احتكار الدولة لتجارة المواد الأولية :

احتكر البايليك تجارة المواد الأولية من حبوب وزيت وشمع وصوف وجلد ومواشي وغير ذلك ، واصبح من المتعذر على الفلاح أن يبيع انتاجه في الاسواق بأسعار ملائمة ، وقد كان الحكام الاتراك يرمون من وراء هذا الاحتكار الى تحقيق ارباح مرتفعة تصل في أغلب الحالات الى 50 أو 60٪ من ثمن المحاصيل التي يشتريها وكلاؤهم مباشرة من المزارعين والرعاة ، ويعيدون بيعها الى التجار اليهود والوكالات الاوربية ، حتى أن فوائد احتكار الحبوب بلغت في نهاية القرن الثامن عشر 80.000 فرنك ذهبي في السنة .

وتكمن اضرار احتكار الدولة للمواد الاولية في فرض اسعار منخفضة عند بيع انتاجهم بدون النظر الى النوعية أو الحجم وتمكين الاجانب من الحصول على ذلك الانتاج بأسعار معتدلة ليعيدون بيعه بأثمان مرتفعة فاذا أخذنا مثلا احتكار تجارة الصوف ، نلاحظ أن البايليك كان يشتري قنطار الصوف من الفلاحين بـ : 15 جنيها ، ويعيد بيعه للتجار الاجانب بـ : 24 جنيها ، وهم بدورهم يصدرونه الى أسواق مرسيليا بسعر 38 جنيها . ومما زاد في مساوىء الاحتكار أن الارباح التي كانت تحصل عليها الدولة كانت في الغالب تخصص لاشتراء مواد مصنعة غالية الثمن من الخارج يكلف المحتكرون الأجانب بجلبها وتحديد سعرها مسبقا . هذا مع امكانية صنعها محليا وبكلفة منخفضة مثل مواد البناء التي جلبها كل من صالح باي لبناء قنطرة قسنطينة والحاج أحمد باي قسنطينة لبناء قصره ، ودفع ثمن تلك المواد التي تتمثل في الرخام والزليج والاحجار المنحوتة ، كميات كبيرة من المواد الاولية المحتكرة ، كالحبوب والصوف والشمع ، ويضاف الى مساوىء الاحتكار هذه ، أن الدولة أصبحت في أواخر العهد العثماني توكل حقوق الاحتكار الى بعض الموظفين مقابل تقديم مبالغ مالية معينة يتولون هم استيراد المواد الاولية وتصديرها باسمهم مثل وكيل الحرج الذي يخول له حق الاحتكار مقابل مبلغ شهري محدد بـ : 10.000 قرشا مما يسمح له بتحقيق ارباح باهضة على حساب الدولة والمنتجين .

ولهذه الاسباب وغيرها اعتبر كثير من الكتاب أن الاحتكار كان أكبر عائق يحول دون تطور التجارة الجزائرية حتى أن القنصل الامريكي شالر ، اعتبره السبب الأول في انهيار تجارة الجزائر في العهد العثماني .

تحول طرق تجارة السودان وصعوبة المواصلات :

بعد استقرار الاوربيين بالسواحل الافريقية وتوغلهم في أقاليم السودان ابتداء من القرن السادس عشر ، فقدت طريق الذهب العابرة للصحراء أهميتها التجارية ، وقلت صادرات السودان من المعادن الثمينة والمحاصيل المدارية ولم يعد يصل من حوض النيجر ، ومناطق الغابات المدارية الّا القليل من التبر وريش النعام والبخور الاسود والحناء مع بعض الجماعات من العبيد ، ومما زاد في عزلة المناطق الصحراوية وأدى الى انقطاع طريق الذهب الذي كان مزدهرا قبل القرن الخامس عشر ، اشتداد الصراع بين القبائل الصحراوية المتنافسة كالشعانبة وبني ثور ، وسعيد عطية ، وتكرر غارات أهالي الهوقار وعشائر البدو على محطات الطرق والمراكز العمرانية بالصحراء .

يضاف الى هذا صعوبة المواصلات وانعدام الطرق حتى في مناطق التل والهضاب العليا ، فالانتقال من الجزائر الى قسنطينة يستغرق 84 ساعة سير متواصل عن طريق قلعة بني عباس المحفوف بالخطر ، و 104 ساعات سير مرورا بسور الغزلان ، كما أن السفر بين الجزائر ووهران رغم سهولة التضاريس ، وحراسة قبائل المخزن لا يقل في أي حال من الاحوال عن ثلاثة أيام . أما الرحلة الى بلاد السودان فتقطعها القوافل عادة في 5 الى 6 شهور وقد تتعرض أثناءها الى التيهان والهلاك كما حدث للقافلة المتكونة من 2000 رجل و 1800 جمل والتي هلكت عن آخرها في رمال الصحراء بين تومبكتو ، وبلاد توات عام 1805 ، هذا وقد ارتفعت تكلفة النقل نظرا لخطورة الطرق وصعوبة المواصلات ، حتى أن حمولة جمل من التمر كانت في أواخر العهد العثماني تباع في توغرت بـ : 15 فرنك ، وعندما تنقل الى المناطق التل يرتفع ثمنها الى 400 فرنك .

الصادرات والواردات :

تتوزع الصادرات والواردات الجزائرية في العهد العثماني على كثير من البلدان الاوربية والاقطار الاسلامية والافريقية ، وقد ساعد على هذا التنوع صلات الجزائر بتلك البلاد ، وحرية التجارة ، وتوفر كميات كبيرة من المواد الاولية ، وحاجة الموظفين والحكام الى بعض السلع والبضائع التي لا تتوفر بالبلاد الجزائرية .

ومما يلاحظ أن تجارة الجزائر مع أقطار المشرق العربي وايالة تونس وسلطنة المغرب كانت تعتمد على المواد الترفيهية والحاجات الكمالية ، أما مع أقاليم السودان فكانت المبادلات في

أغلبها تتألف من المواد الجزائرية الجاهزة ، والمحاصيل المدارية ، بينما غلب على التجارة مع أوربا تصدير المواد الاولية واستيراد السلع الجاهزة .

أما نوعية هذه المبادلات ، فيمكن التعرف عليها من خلال استعراض أهم المصادرات والواردات حسب البلدان المتعاملة مع الجزائر .

1 ــ تركيا «الاناضول الروماني» تستورد منها الجزائر خام الحديد والاقمشة القطنية وأدوات الزينة والاثاث ، مقابل تصدير كثير من المصنوعات الجزائرية المحلية .

2 ــ تونس والمغرب الاقصى : تستورد منها الجزائر المصنوعات الجلدية والشاشية والزليج ، وتصدر لها الانتاج المحلي وبعض المواد الاولية .

3 ــ اقطار المشرق العربي : يستورد منها السجاد العجمي والاقمشة والعقاقير وادوات الزينة والسيوف والخناجر والنرجيلات وملح آمنياك المستعمل في صناعة الاقمشة ، وكذلك كميات من القطن والارز ، وتصدر لها المصنوعات المحلية لاسيما الزرابي والحياك والانسجة الصوفية .

4 ــ بلاد السودان : تستورد منها الجزائر ، العبيد والحناء والشب والبخور والعاج وريش النعام وقليل من التبر وبعض المنتوجات المدارية وتصدر لها القطع النحاسية والآلات الحديدية والملح والاقمشة القطنية والمنتوجات الصوفية .

5 ــ البلاد الاوربية : كانت تصدر لها الجزائر كميات من الحبوب والصوف وقطع الجلد والشمع والعسل والتمر والزيت والدخان والتين اليابس وريش النعام وبعض المقادير من البقول والحمضيات والخضر والفواكه وقد قدرت قيمة ما كانت تصدره الجزائر أواخر العهد العثماني الى هذه الدول من الصوف بـ : 20.000 قنطار ومن الجلود بـ : 10.000 قطعة ومن الشمع بـ : 600 قنطار .

فستوردت منها حسب الترتيب التالي :

ــ **من فرنسا** : تستورد الاقمشة الحريرية والكتانية والقطنية والعقاقير والمصبرات والادوية والآلات الحديدية المختلفة والمجوهرات والروائح وأدوات الزينة .

ــ **ومن انكلترا** : يستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الكيماوية كالطفل والشب ، بالاضافة الى الاقمشة ومنتوجات المستعمرات كالسكر والقهوة وغيرها .

ــ **ومن اسبانيا** : كان يجلب الرصاص والكبريت الاغطية والمعادن الثمينة أما المدن والدويلات الايطالية المختلفة وعلى رأسها ليفورن وجنوة والبندقية ونابولي ، فتأتي عن طريقها المنتوجات المدارية ، والاقمشة ومختلف الادوات الحديدية ، وفي الأخير تأتي هولندا والدول

الاسكندنافية والولايات المتحدة ، وبقية الدول الاوربية ويأتي منها العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والاشرعة الاسكندنافية والفيانس والزليج الهولندي والقطن الامريكي .

الميزان التجاري :

بعد تناقص الانتاج وانقطاع غنائم البحر ، أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا منذ أواسط القرن الثامن عشر ، وأصبح مع مطلع القرن التاسع عشر بشكل احدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري ، فحسب احصاء القنصل الامريكي شالر عام 1822 ، كانت الصادرات الجزائرية لا تتجاوز 273.000 دولار اسباني ، بينما ارتفعت قيمة الواردات الى أكثر من 1.200.000 دولار ، بحيث بلغ العجز التجاري 937.000 دولار أي نسبة العجز التجاري بلغت 200% من قيمة الصادرات .

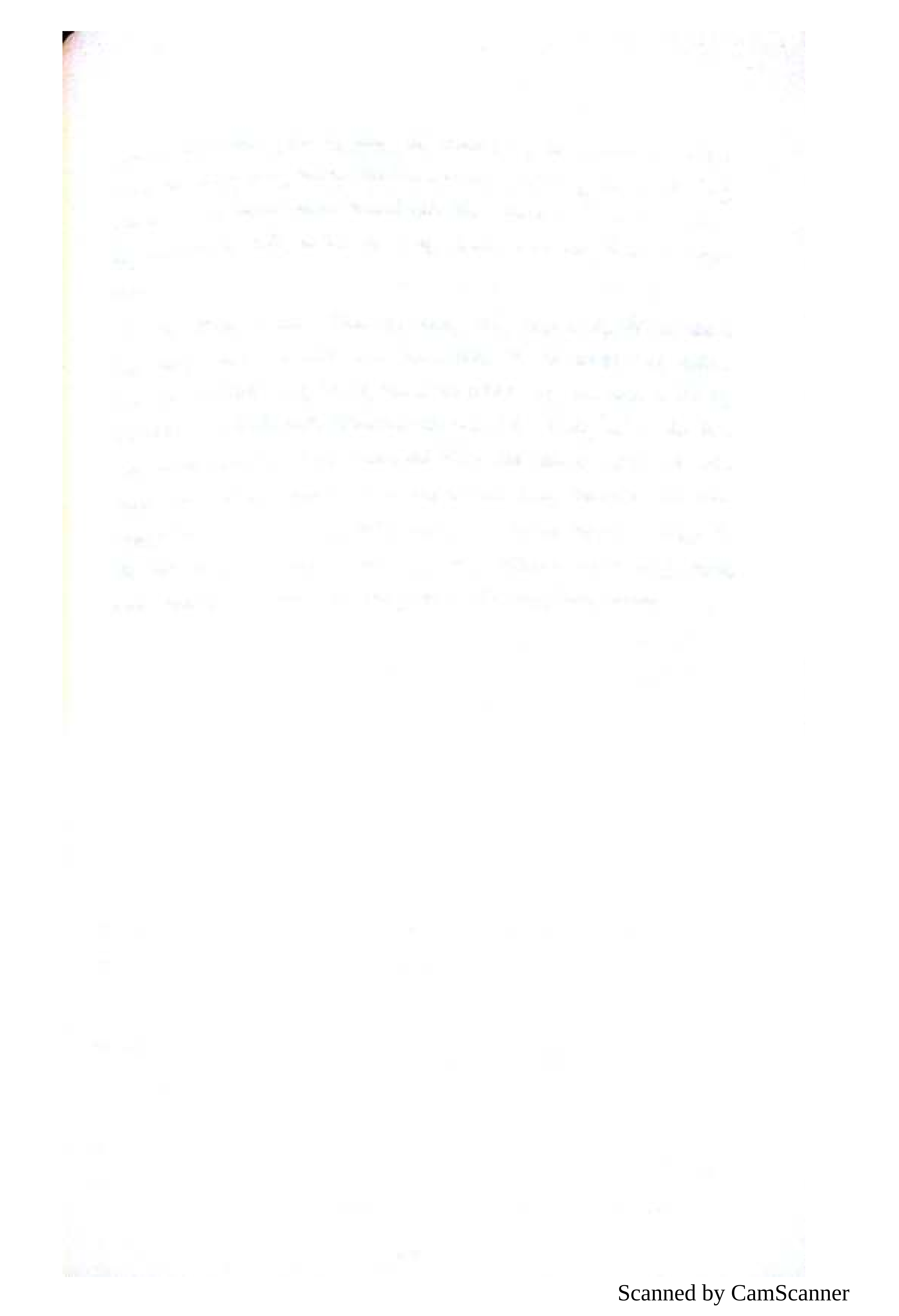
ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري الى ارتفاع اثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من البلاد الاوربية ، وانخفاض اسعار المواد الاولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية ، والى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الاوربية في اسعار وأسواق ومصادر المواد الاولية الجزائرية . في الوقت الذي لم يعد فيه المزارعون والرعاة والصناع والحرفيون الجزائريون يقبلون على الانتاج الوفير ، وإنّما يكتفون في الغالب بما يلبّي حاجاتهم ويسد استهلاكهم ، نظرا لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وحتى مادة الحبوب التي كانت تنتج منها الجزائر كميات كبيرة وتصدر منها مقادير معتبرة تناقصت كثيرا لزيادة الطلب عليها من طرف قبائل الصحراء والهضاب ، ولمنافسة الحبوب الروسية التي بدأت تغزو الاسواق الاوربية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة ، وذلك قبل أن يضع الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827 — 1830) حدا نهائيا لتجارة الجزائر الخارجية مع الأسواق الاوربية .

ومما يثبت قابلية الجزائر للمنافسة التجارية وعجز الحكام الاتراك عن تحقيق ذلك ، نشير في نهاية هذه الفقرة أن تجارة الجزائر الخارجية في السنتين الاولتين للاحتلال رغم ظروف الحرب وتصرفات الجيش الفرنسي الجائرة تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه أواخر العهد العثماني .

هذا وفي ختام هذا الفصل يجدر بنا أن نسجل ان الاقتصاد الجزائري اثناء العهد العثماني عرف ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر ، والسابع عشر ، وتقهقرا ملموسا ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر ، وانتهى الى حالة من الضعف والجمود أدت الى انهيار النظام السياسي للدولة الجزائرية في أول صدام حقيقي لها مع قوة أوربية عام 1830 ، وفي هذه الفترة الاخيرة يمكن لنا وصفه ، رغم ضعفه ومظاهره السلبية بأنه اقتصاد غير متخلف

بمواصفات ذلك العصر ، وانه غير متطور نظرا للتحولات التي بدأت تعيشها أوربا آنذاك ، وبالتالي فهو يتدرج ضمن اصناف اقتصاديات ما قبل الرأسمالية التي تتصف بقلة الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضا محسوسا وبقاء الاموال مجمدة دون أن تستغل أو تستثمر فهي تستخلص في شكل ضرائب وتوزع على الموظفين والجند ويودع قسم منها للخزينة العامة .

وهنا نلاحظ أن التطور الاقتصادي الحقيقي للدول الغربية لم يظهر الّا بعد انقضاء العهد العثماني بالجزائر ، فبالنسبة لفرنسا حدث التطور اثر عام 1834 ، وفي الولايات المتحدة بعد عام 1840 ، وفي ألمانيا في اعقاب عام 1870 ، وفي روسيا القيصرية تأخر الى عام 1890 ، وأن أوضاع الجزائر الاقتصادية اثناء العهد العثماني لم تكن أسوأ من بقية بلدان البحر المتوسط حيث كان الحرمان والشقاء وقلة الانتاج وكثرة المظالم من مميزات حياة سكان الجنوب الايطالي واسبانيا وصقلية وسردانيا واليونان حيث تنتشر اللصوصية ويسود الفقر والجهل والاعتقاد بالخرفات ، وحتى الفلاح الفرنسي الذي تحسنت احواله بعض الشيء كان أكثر جهلا بطرق الانتاج ووسائل العيش من الفلاح الجزائري ، بشهادة المؤرخ الفرنسي مارسيل اميري في دراسة المقارنة بين اوضاع الجزائر وبلاد حوض البحر المتوسط .



الفصل الثالث

البنية الاجتماعية بالمدن والأرياف



يتصف الوضع الاجتماعي للجزائر اثناء العهد العثماني بتمايز السكان حسب نمط معيشتهم وأسلوب حياتهم واختلاف مصادر رزقهم وطبيعة علاقاتهم بالحكام ، وهذا ما يساعد على تصنيفهم الى عدة طوائف وجماعات ، وتناولهم من حيث كونهم سكان مدن وأرياف .

فسكان المدن كانوا ينقسمون الى مجموعات طائفية وحرفية تحتل أعلى السلم الاجتماعي الأقلية التركية ثم تليها جماعة الكراغلة ثم طبقة الحضر بما فيها من أندلسيين وأشراف ، ثم جماعات البرانية والدخلاء التي تضم الوافدين الى المدن من مختلف الجهات وتشمل اليهود والنصارى . أما سكان الارياف فهم ينقسمون بدورهم الى متعاملين مع السلطة الحاكمة وهم عشائر المخزن وخاضعين لرجال البايليك وهم قبائل الرعية والى متحالفين أو ممتنعين عن نفوذ البايليك وهم بقية السكان القاطنين في المناطق الجبلية أو النائية من الايالة الجزائرية .

وقبل التطرق الى كل طائفة أو مجموعة سكانية على حدة واستخلاص خصائص ومميزات الوضع الاجتماعي ، يجدر بنا أن نتعرف على الحالة الصحية والمعاشية في الأرياف والمدن ، وأن نشير الى أهم الاحصائيات المتعلقة بتعداد سكان الجزائر في العهد العثماني ، وذلك لارتباط الوضع الاجتماعي للسكان بالحالة الصحية والمعاشية والديمغرافية للسكان .

الحالة الصحية والمعاشية :

كان للحالة الصحية والمعاشية التي ازدادت سوءا وتدهورا في أواخر العهد العثماني تأثير سلبي على نمو السكان وتأثير واضح على وضعهم الاجتماعي ، فتضاءل سكان المدن وتناقص سكان الارياف ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، تسبب في ضعف قوة الأوجاق وتناقص عدد البحارة وقدرت الحرفيين والصناع وافتقار الارياف الى اليد العاملة في الزراعة .

ويعود سبب سوء الحالة الصحية الى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الاقطار المجاورة ، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوربية وارتباطها بالمشرق العربي . فمن هذه البلدان ولاسيما مصر والحجاز واستانبول ، وانتقلت مختلف الامراض كالكوليرا ، التيفوس ، والجدري والطاعون والدمل والسل ، وكان أهم الطرق لانتقال هذه الامراض الفتاكة من مواطنها الاصلية بالشرق الأقصى الى الجزائر ، توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من اقطار الشرق الأوسط الى الموانيء الجزائرية .

وقد ساعد على توطن هذه الأمراض الموسمية والأوبئة المعدية انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى ، مثل عنابة والجزائر ووهران ، وعدم التزام السكان بالقواعد الصحية التي كانت تتميز بها الحضارة الاسلامية في بلاد المغرب العربي ، والتي لم يعد يعرف السكان منها سوى معلومات بسيطة وتجارب شخصية ، وحتى المثقفين منهم قلما تتجاوز معرفتهم الصحية تذكرة الانطاكي وتصنيف ابن حمادوش المعروف بكشف الرموز ، وبالرجوع الى المعلومات التي أثبتها كل من هايدو ، وشاو ، ولوجي دوتاسي ، وشالر . تلاحظ أن الأدوية والعقاقير المحضرة كانت غير متوفرة وحتى الصيدلية الوحيدة الموجودة بمدينة الجزائر حسب ما أورد الرحالة الألماني مارسيول ، كانت لاتتوفر الّا على بعض العقاقير الحشائش ، وان الباش جراح القائم عليها كان يجهل مواصفاتها وفوائدها الطبية .

ومما زاد في سوء الحالة الصحية أن الحكام كانوا لايهتمون بأمور الصحة ولا يولونها العناية اللائقة بها ، فهم لم يتخذوا أي اجراء وقائي ضد الأمراض ولم يلجأوا الى نظام الكرانتينة ، بل اعتبروها طبيعية وغضبا الاهيا ، فحسب معلوماتنا لم يفرض اي حاكم نظام الحجز الصحي على السفن أو الاشخاص ، باستثناء محاولة صالح باي قسنطينة عام 1787 ، فرض حزام صحي حول عنابة ومنطقتها ليمنع انتقال العدوى الى مدينة قسنطينة وتخوف الباي عصمان حاكم وهران عام 1794 ، من انتشار الوباء بناحية وهران ، والتجائه الى سهول مليتة ليقيم بها ثلاثة شهور ، بعيدا عن أي اتصال بالسكان .

أما أماكن العلاج فتكاد تنحصر في بعض المصحات وملاجيء العجزة ، مثل مصحة زنقة الهواء وملجأ الأمراض العقلية المخصص للأتراك ، بالاضافة الى مارستانات رجال الدين المسيحيين التي كانت تنفق عليها الدول الاوربية ومن أهمها المارستان العام لرجال الدين الاسبان الذي أقامه الأب الاسباني سياستيان دوبون عام 1551 ، لفائدة الاسرى ، وقد أعيد تجديده عام 1612 ، وأصبح يتلقى اعانة سنوية من الحكومة الاسبانية بلغت في القرن الثامن عشر حوالي 10.000 فرنك . وكذلك المستشفى الذي أنشأه الراهب المعروف قاريدو عام 1662 ، داخل سجون الجنينة ، بالقرب من باب عزون ، ومستشفى لازاريست الذي

خصص له الملك الفرنسي لويس الثالث عشر بعض الاعانات المالية ، وكذلك المستشفى الفرنسي بحصن فرنسا الذي تشرف عليه الوكالة التجارية الفرنسية .

أما السنوات التي عرفت فيها البلاد الجزائرية الأوبئة فيمكن التعرف عليها من خلال الرسم البياني الملحق بهذا الفصل والذي نستخلص منه أن الأوبئة كانت تتكرر كل عشر أو خمسة عشر سنة ، وأنها في بعض الأحيان تستمر لبضع سنوات كما حدث ذلك طيلة أعوام 1784 ــ 1798 ، ومن أهم هذه الأمراض نذكر الأوبئة التالية :

ــ وباء عام 1654 المعروف بالكونية ، والذي قضى على ثلث سكان مدينة الجزائر .

ــ وباء عام 1664 أدى الى تناقص سكان مدينة الجزائر الى أقل من النصف فلم يعودوا يتجاوزون الثلاثين ألف نسمة وهلك من جرائه حوالي 10.000 أسير أوربي .

ــ وباء عام 1787 ، أدى الى هلاك 16.721 نسمة من مدينة الجزائر منهم 14.334 من المسلمين والباقي من الأسرى واليهود ، كما تسبب في موت ثلثي سكان عنابة .

ــ وباء عام 1794 ، أضر بجميع الجهات لاسيما وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة .

ــ وباء عام 1817 ــ 1818 ، قضى في مدينة الجزائر على أكثر من 14.000 نسمة وأدى الى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة التي لم يعد يتجاوز عدد سكانها بسبب هذا الوباء 5000 نسمة كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية .

هذا ويضاف الى سوء الأحوال الصحية ، وحدوث الكوارث الطبيعية التي أدت بدورها الى تناقص السكان وتضرر الاقتصاد ، وتتمثل هذه الآفات والكوارث الطبيعية في الجفاف والجراد والزلازل والفياضنات وغيرها ، فقد عرفت البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة التي تسببت في تخريب بعض المدن ونتجت عنها في كثير من الاحيان خسائر في الارواح والممتلكات مثل زلزال مدينتي الجزائر والمدية عام 1632 ، الذي ذكرت عنه بعض الروايات انه أهلك جل سكان مدينة الجزائر ، وكذلك زلزال مدينة الجزائر وضواحيها عام 1639 ، و 1676 ، على أن أهم الزلازل التي تعرضت لها السواحل الجزائرية هو زلزال سنة 1716 ، التي تخربت من جرائه مدن شرشال وبجاية والجزائر العاصمة ، واضطر السكان الى الخروج الى الأرياف بعد أن تهدمت منازلهم ، وعندها أمر الداي بمعاقبة اللصوص والقضاء على أعمال الفوضى التي صاحبت هذه الزلازل ، ثم تكررت الزلازل بمدينة مليانة وعنابة والجزائر عامي 1723 ــ 1724 وشرشال عام 1735 ، وفي سنة 1755 حدث زلزال قوي شمل البحر المتوسط الغربي وعرف لدى المؤرخين بزلزال لشبونة لوقوع محوره بالقرب

منها فلم يبق منزل لم يتأثر بمدينة الجزائر من هذا الزلزال الذي أدى الى انقطاع الماء وتهدم الحمايا ، وقد صاحب هذا الزلزال حسب بعض الرواة المعاصرين الذي استمر شهرين كاملين ظهور الحرائق ببعض الاحياء وشيوع أعمال النهب والفوضى .

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حدثت عدة زلازل منها زلزال وهران عام 1790 ، الذي ساعد على استرجاع المرسى الكبير ووهران من ايدي الاسبان ، وكان من الشدة حيث قضى على 1000 شخص تحت الانقاض وأدى الى انقطاع المياه ، ويذكر بعض المؤرخين أن مياه منبع رأس العين الغزيرة ، انقطعت بسببه ، ثم تكررت الهزات الأرضية العنيفة في عدة جهات فتأثرت عنابة عام 1810 ، ومدينة الجزائر عام 1818 ، والبليدة وجهات الأطلس البليدي ونواحي الساحل ومتيجة عام 1825 ، وقد تسبب هذا الزلزال بالخصوص في هدم بعض الدور في مدينة الجزائر وخراب مدينة البليدة عن آخرها ، وتكررت الهزات الأرضية في السنوات الأخيرة من حياة الأيالة الجزائرية وكان آخرها عام 1830 .

أما الجراد والجفاف فقد تسبب هو بدوره في حدوث مجاعات واختفاء الاقوات وهلاك كثير من السكان ، وقد اعتاد السكان حدوث المجاعة اثر سنوات الجفاف وفي اعقاب زحف الجراد ، وفي الغالب يعقب هذه المجاعات انتشار الأمراض وتكاثر الأوبئة .

ومن أشهر المجاعات التي عرفتها البلاد الجزائرية نذكر مجاعة عام 1579 م ، 1580 ، التي ذكرت بعض المصادر منها ان الناس كانوا يموتون أثناءها بأعداد لاتحصى ، وقدر بعض الرواة أن عدد ضحايا هذه المجاعة في مدينة الجزائر بلغ 5656 شخصا ، وكذلك مجاعة عام 1752 التي استمرت لمدة اربع سنوات وذهب ضحيتها 1700 شخص في مدينة الجزائر وحدها كما نذكر من هذه المجاعات مجاعة 1778 و 1779 ومجاعة 1787 و 1789 ، التي تسبب فيها الجراد وصاحبها الوباء .

هذا وقد تميز الربع الأول من القرن التاسع عشر بتكاثر المجاعات وتكرر زحف الجراد ، ففي سنة 1800 ، اضطر الداي مصطفى باشا الى استيراد الحبوب لتغطية احتياج مدينة الجزائر ، وكذلك عام 1819 ، الذي لم يجد الداي حسين باشا فيه بدا من شراء كميات كبيرة من الحبوب تمّ استيرادها من موانيء البحر الأسود ، وبلغت 50.000 صاع لاطعام سكان الجزائر ، ومن المجاعات التي عرفتها تلك الفترة وأضرت بالسكان مجاعة عام 1806 و 1807 — وعام 1816 ، التي هلك فيها كثير من السكان وانعدمت فيها الفلاحة وزالت نباتات الحقول من جراء زحف أسراب كثيرة من الجراد .

أما عن الوضع الديمغرافي لسكان الجزائر ، فبالرجوع الى كثير من الاحصائيات نستنتج أنه كان يتصف بعدم الاستقرار من حيث عدد السكان أو كثافتهم ، كذلك تبعا

للظروف الصحية والأحوال المعاشية والشروط الطبيعية ، ولهذا لا يمكن لنا أن نأخذ فكرة عامة عن الواقع الديمغرافي في العهد العثماني ألّا اذا استعرضنا عدد السكان الاجمالي عشية الاحتلال وحاولنا تتبع تطور عدد سكان مدينة الجزائر باعتبارها مقر الحكم وهمزة الوصل بين دواخل البلاد والعالم الخارجي .

فبالنسبة الى التعداد الاجمالي لسكان الايالة الجزائرية يمكن القول ان عدد السكان كان يبلغ مع نهاية العهد العثماني حوالي ثلاثة ملايين أو أكثر ، وذلك أخذا بأكثر الاحتمالات تواردا وطرح كل التقديرات الاعتباطية أو الاحصاءات المغرضة التي أدلى بها قادة الجيش الفرنسي اثر احتلالهم للجزائر وبالتالي لانأخذ بقول حمدان خوجة بأن عدد سكان البلاد الجزائرية كان يبلغ العشرة ملايين ، ولا نثق في صحة معلومات القادة الفرنسيين التي انقصت عدد السكان الى مليون نسمة أو أقل ، وانما نحاول تلمس الحقيقة من خلال بعض الاحصائيات المعتدلة مثل احصاء بوتان (1808) الذي يقدر السكان بما لا يقل عن 2.800.000 ولا يزيد عن 3.000.000 نسمة واحصاء شالر (1822) الذي يذكر فيه أن عدد السكان الخاضعين للحكم التركي يقدر بـ : 1.870.000 نسمة وكذلك احصاء برو (Perrot) الذي يحدد السكان بـ : 2.500.000 نسمة ومعلومات اللجنة الافريقية (1832) التي رأت أن العدد يتراوح ما بين 2.000.000 و 4.000.000 نسمة ، وتقديرات النشرة الاعلامية للجيش الفرنسي (1830) التي ترجح أن عدد السكان يناهز 1.870.000 نسمة . أمّا ما يخص تعداد سكان مدينة الجزائر باعتبارها نموذجا لباقي المدن ، فانها عرفت في مطلع العهد العثماني نموا ديمغرافيا بسبب توافد الأندلسيين واليهود واستقرار مجموعات من الأتراك والاعلاج لممارسة الجهاد البحري وجلب اعداد كبيرة من الأسرى ، وهذا ما جعل سكان مدينة الجزائر يتزايدون من 30 ألف الى ما يناهز مائة ألف نسمة منهم أكثر من ثلاثين ألفا من الأسرى المسيحيين ، وبقي هذا الازدهار العمراني والنمو السكاني متواصلا طيلة القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر الذي بلغت أثناءه مدينة الجزائر أوجها وأصبح عدد سكانها يقدر بـ : 150 ألف نسمة ، بعدها بدأ السكان يتناقصون لانقطاع سيل الهجرة الاندلسية وتناقص الأسرى ، واشتداد الأمراض وتكرر المجاعات وحدوث الزلازل كما سبقت الاشارة الى ذلك ، حتى اصبحوا لا يتجاوزون مع نهاية القرن الثامن عشر الخمسين ألف نسمة ورغم الانتعاش الديمغرافي الذي تميزت به السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الا أن سكان الجزائر لم يعودوا يتجاوزون عشية الاحتلال الخمسة والثلاثين ألف نسمة وعند تعرض المدينة الى الاحتلال انخفض عدد السكان الى 25 ألف نسمة نتيجة هروب كثير من العائلات داخل البلاد خوفا من بطش الجيش الفرنسي وتعدياته .

ومع هذا الضعف والانكماش الذي أصبحت عليه مدينة الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي ، ألّا أنها كانت في طليعة المدن الاخرى من حيث النشاط الاقتصادي وعدد

السكان ، ففي سنة 1830 ، كانت أغلب الاحصاءات تقدر سكان المدن الجزائرية كالتالي : قسنطينة 20.000 نسمة ، تلمسان 15.000 نسمة ، وهران 10.000 نسمة ، البليدة 10.000 نسمة ، المدية 8.000 نسمة ، معسكر 6.000 نسمة ، مستغانم 4.000 نسمة ، عنابة 4.000 نسمة ، القليعة 3.500 نسمة ، شرشال 3.000 نسمة ، مازونة 2.600 نسمة ، جيجل 2.000 نسمة ، بجاية 500 نسمة .

وبذلك نستنتج أن عدد السكان رغم اختلاف الروايات وتضاربها يعكس بصدق أوضاع المجتمع وحالة الاقتصاد اذ كلما نشطت التجارة وازدهرت الزراعة وتطور الانتاج الصناعي كلما قلت الوفيات وازداد عدد السكان وكلما انكمش النشاط الاقتصادي وساءت الأحوال الصحية والظروف المعاشية كلما تناقص السكان .

أ ـ سكان المدن :

تتطلب دراسة أوضاع المجتمع والتعرف على أحوال السكان تناول الأقليات والطوائف التي يتكون منها سكان المدن كل على حدة تميّز كل جماعة على أخرى في وضعيتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي وعلاقتها بالدولة وأهم المجموعات السكانية أو الاقليات العرقية ، هي الأقلية التركية وجماعة الكراغلة وطبقة الحضر وجماعات البرانية والدخلاء .

1) الأقلية التركية :

تتشكل في أغلبها من الجنود الأتراك « الانكشارية » الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائر ، أو يتوزعون على حاميات المدن ، ومن أهم هذه الحصون التي كان يقيم بها الجنود الأتراك حصن القصبة وبرج النجمة والبرج الجديد وبطارية الباب الجديد وبطارية سيدي رمضان ومن أشهر الثكنات ثكنة الخراطين وماكرون وأسطى موسى والدروج وأسكي وباب الجزيرة وباب البحر والتمارك والعريش والصالحية وهي أقدم الثكنات وأكبرها اذ تضم 1661 انكشاري ، موزعين على 65 مجموعة (أوجاق) وتنقسم الى 23 غرفة « أودة » .

أما خارج مدينة الجزائر فتتوزع العناصر التركية على الحاميات التي يبلغ عددها خمسة عشر حامية ، موزعة على 71 سفرة منها 10 سفرات بوهران و 5 سفرات في كل مدينة من المدن التالية : قسنطينة وعنابة وتبسة وبسكرة وبجاية وتلمسان ومعسكر ومستغانم ، وثلاث سفرات في المراكز التالية : مرسى الذبان قرب الجزائر ، وسباو وبوغني وسوق حمزة « البويرة » وسور الغزلان والقل وزمورة .

وهنا وقد ظلت الاقلية التركية ضئيلة العدد لم يتجاوز عدد أفرادها أواخر القرن السادس عشر العشرة آلاف نسمة ، ولم يزد في الربع الأول من القرن السابع عشر ، عندما

كثر سكان المدن عن اثنى عشر ألفا ، وظل هذا العدد ثابتا تقريبا حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي ذكرت المصادر أن عددهم كان يقارب العشرة آلاف نسمة ، ولعل أدق احصاء للعناصر التركية العاملة في الجيش نجده في دفاتر الانكشارية المحفوظة بالأرشيف الجزائري وحسب هذه الدفاتر فان عدد الجند التركي الموزع في ربوع الايالة الجزائرية كان يبلغ 3.661 جندي عام 1821 ، وفي حالة الاستنفار لا يتجاوزون بأي حال من الأحوال اثنى عشر ألفا بما فيهم المتقاعدين والمعزولين من الخدمة والقادمين الجدد .

وترجع قلة العنصر التركي رغم المدة الطويلة التي قضاها الأتراك بالجزائر والتجائهم الى استقدام جماعات تركية بين الحين والآخر للعمل في الأوجاق ، الى حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب افراد الجيش التركي العامل ، وعدم تبني أبنائهم «الكراغلة» واعتبارهم عنصرا هجينا لا يرتقي الى مستوى الأصول التركية الخالصة ، وتفضيل بعضهم عمليات الاجهاض حتى لا تربطهم صلات المصاهرة وروابط القربى بالاسر المحلية ، فضلا عن تعرض الكثير منهم الى الامراض والاوبئة التي كانت تظهر عادة على السفن التي تنقل المجموعات المتطوعة والقادمة من الأناضول ، ولولا استقدام هذه الجماعات من الاتراك الاناضول لانتهى الأمر بالأقلية التركية الى التلاشي والذوبان في اوساط السكان ، ولهذا حرص الدايات على تشجيع المغامرين والمتطوعين الأتراك للعمل بأوجاق الايالة حتى بعد القضاء على فرق الانكشارية من طرف علي خوجة عام 1817 ، بدليل أنه في سنة 1818 ، تم نقل 234 تركيا من الاناضول الى الجزائر على ظهر سفينتين احداهما انكليزية والاخرى اغريقية .

أما العزلة التي ظلت تعيشها الاقلية التركية فترجع اسبابها الى رغبة الحكام الاتراك في المحافظة على امتيازاتهم ، وميل غالبية العناصر التركية الى التمسك بعاداتها ولغتها واسلوب عيشها ونمط حياتها ، واعتقاد الكثير منهم بكونهم جماعة ممتازة تتوقف على باقي العناصر الاخرى ، ولهذا السبب بالذات امتنع أغلب الموظفين الكبار عن الزواج بالجزائريات ، وفضل الدايات وقادة الجيش حياة العزوبة منذ سنة 1720 ، وحتى أن بعض الجنود الاتراك الذين يقدمون على الزواج من الاسر الحضرية كانوا يفقدون امتيازاتهم نتيجة مصاهرتهم للأهالي ، وفي بعض الأحيان يتعرض أهل الزوجة الراغبين في خلق صلات المصاهرة ، مع العناصر الحاكمة الى البطش وتطبق عليهم العقوبات حتى يكونوا قدوة لغيرهم ، وعلى سبيل المثال أن احد أعيان مدينة الجزائر يدعى سي قدور دفع حياته ثمنا لتزويج ابنته بأحد الاتراك ، وفي هذا النطاق أيضا لم ير الحكام ما يمنع الجند التركي من التردد على بيوت الدعارة التي أصبحت منتشرة في أغلب المدن التي تقيم بها الحاميات .

والغريب في الأمر أن الاتراك لم يشتهروا بهذا السلوك في أول أمرهم رغم ما كانوا يتصفون به من الانطواء والعجرفة والانفة المبالغ فيها بدليل أن خير الدين بربروسة وبعض البلاة

والموظفين الأتراك كانوا يقبلون على الزواج من نساء البلاد ، ويسعون الى مصاهرة زعماء العشائر القوية كشيوخ امارتي كوكو وقلعة بني عباس ، كما أنهم كانوا يتساهلون مع الاعلاج الذين هم من أصل أوربي واعتنقوا الاسلام وسمحوا لبعضهم بتولي مقاليد الامور ، كما حدث في عهد الباي لارباي .

ومن المرجح ان النزاع الذي حدث بين فرق الوجاق وجماعات الرياس والصراع الذي اشتد بين العناصر التركية والكراغلة ، هو الذي أدى الى ابتعاد الاتراك عن باقي السكان وتفضيلهم العزلة ، الأمر الذي تسبب في توتر علاقاتهم بالأهالي ، وحال دون اندماجهم وارتباطهم بالبلاد ، والذي سيترك آثارا سلبية على مستقبل الجزائر ويؤدي الى امحاء العنصر التركي في الشهور الأولى للاحتلال الفرنسي .

هذا وقد اكتفى أغلب الاتراك مع امتيازاتهم الكثيرة بالعمل في الجيش وممارسة الوظائف الادارية أو الاشتغال في دكاكين الأقمشة والحلي والمواد الكمالية أو استغلال املاكهم بالمدن وبساتينهم في الفحوص وعند التقاعد أو الاحالة على المعاش كان أغلبهم يفضل الاقامة في بعض المدن العتيقة كالقليعة والبليدة وقلعة بني راشد وتلمسان ، وبعضهم يظل بمدينة الجزائر وضواحيها .

ونظرا لقلة عدد الطائفة وانعزالها عن باقي السكان فانها لم تخل بالتركيب الاتنوغرافي ، ولم تؤثر في البنية الاجتماعية لسكان المدن ولا في طريقة الحياة واسلوب المعيشة ، ورغم المدة الطويلة التي قضاها الاتراك بالجزائر فان تأثيرهم لم يتعد الانظمة الادارية ولم يتجاوز الالقاب والرتب العسكرية وبعض الانواع من المأكولات والملابس والفنون ، وهذا ما يجعلنا نقر أن وجود العنصر التركي بالجزائر على رأس جهاز الدولة كان وجودا عسكريا واداريا فقط ، وليس له أي صبغة أو طابع استعماري بالمعنى المتعارف عليه للكلمة ومفهوم الاستعمار : وهنا يجدر بنا أن لا نقع في مغالط بعض الكتاب الفرنسيين الذين لم يستطيعوا ان يفرقوا بين الجزائر ككيان مستقل معترف به دوليا متحالف مع الدولة العثمانية في نطاق الرابطة الاسلامية ومن اجل المصلحة المشتركة ، وبين أوضاع الاقلية التركية الخاصة التي لم تكن تختلف في شيء على أوضاع اتراك تونس الحسينية ومصر محمد علي ، وان كانت لم تطور اسلوب حكمها في اطار الاسرة الوراثية كما حدث في تونس ومصر أواخر العهد العثماني .

2) جماعة الكراغلة :

تكونت هذه الجماعة نتيجة تزاوج افراد الجيش التركي «الانكشارية» بنساء البلاد ، وظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية وهي الجزائر وتلمسان ومعسكر وقلعة بني راشد ومستغانم ومازونة ومليانة والمدية والبليدة والقليعة وبسكرة وقسنطينة وعنابة ، ففي

مدينة الجزائر ناهز عدد الكراغلة في نهاية القرن السادس عشر ستة آلاف نسمة ، وأصبحوا فيما بعد يشكلون الأغلبية بمدينة تلمسان ويؤلفون شبه حكومة خاصة بهم ويتقاسمون المدينة مع طبقة الحضر ، ولهم ديوان خاص بهم وصلاحيات معترف بها يسمح لهم باستخلاص الضرائب حتى من الجهات الجبلية الصعبة كبني سنوس وبني راقاس وطرارة ، ورغم تناقص السكان نتيجة الامراض والمجاعات وانتهاج الحكام الاتراك سياسة الحد من تزاوج الجند التركي بالجزائريات وتسليطهم العقاب على كراغلة الجزائر وترحيل جماعات كثيرة منهم الى وادي الزيتون كما نعرف فيما بعد ، الّا أن عدد الكراغلة لم يتناقص كثيرا اذ بقي عددهم يتراوح ما بين 4000 و 6000 نسمة أواخر القرن الثامن عشر (1781) ، ثم تزايد حتى ناهز 9000 نسمة في أوائل القرن التاسع عشر ، في وقت كانت تتعرض فيه الجزائر الى انهيار ديمغرافي مريع ، وعند الاحتلال قدرت السلطات الفرنسية عدد الكراغلة بحوالي 4000 نسمة في مدينة الجزائر و 20.000 نسمة في كل البلاد .

هذا وقد ساعد الكراغلة على أن يحتلوا المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي صلتهم بالاتراك وعلاقتهم الخاصة بالأهالي ، فأصبحوا بعد فترة قصيرة من الوجود التركي بالجزائر يؤلفون طبقة وسطى ميسورة الحال تمارس التجارة وتشتغل بالمهن وتستثمر الملكيات الزراعية بالفحوص ، وفي بعض الأحيان تقوم بوظائف ادارية متوسطة الأهمية .

وقد تخوف الأتراك من تكاثر الكراغلة الذين أصبحوا مع نهاية القرن السادس عشر يقدرون بنصف عدد الأتراك ، وتزايد هذا التخوف من الكراغلة عندما بدأوا يكتسبون أهمية خاصة وتطلع بعض منهم الى نيل الامتيازات والمشاركة في الحكم ، وهذا ما دفع الحكام الأتراك الى الاحتراز منهم والحيلولة دون توليهم الوظائف السامية في الجيش والادارة وبذلك توترت العلاقة بين العناصر التركية والكراغلة ابتداء من عام 1596 م ، واشتد التنافس حتى انتهى عام 1629 الى الصدام المسلح عندما حاولوا الحد من نفوذ الاتراك والسيطرة على مقاليد الحكم بالاعتماد على عناصر زواوة العاملة بالجيش ، لكن تفطن الاتراك الى خطتهم وتجسس بعض أفراد جماعة البرانية من بني ميزاب عليهم بحصن الامبراطور خارج الجزائر لفائدة الاتراك ، أدى الى القضاء على تمردهم في يوم 19 رمضان 1028 هـ — 12 ماي 1629 م ، ولقي الكثير منهم مصرعهم وبعد تدمير مخازن البارود التجأت جماعات منهم في عهد الداي عبدي باشا الى وادي الزيتون «نواحي الاخضرية» بعد أن صودرت أملاكها وثرواتها ، وبقوا هناك يشتغلون بالفلاحة لا يختلطون بغيرهم من السكان ، ومع مرور الوقت أصبحوا يشكلون طائفة متميزة عن باقي السكان بتلك الجهات وحسب ما ورد عن حمدان خوجة فان عدد القادرين منهم على حمل السلاح كان في أواخر العهد العثماني يتراوح ما بين 8000 و 10.000 نسمة ، وقد اصطدم بهم الأمير عبد القادر عام 1838 ، عندما حاول ادماجهم في دولته الناشئة والغاء امتيازاتهم الخاصة .

وقد أدى اضطهاد الكراغلة لمدة خمسة عشر سنة وابعادهم عن أي وظيفة في جهاز الدولة لمدة نصف قرن الى احداث القطيعة النهائية بين عنصري الكراغلة والاتراك ، ولم تستطيع المحاولات المتعددة من بعض الحكام وضع حد لهذا العداء وازالة هذه القطيعة ، وحتى الاجراءات التي اتخذها الداي شعبان عام 1683 ، في صالح الكراغلة لم تطبق عمليا لمعاداة الضباط الاتراك لمثل هذا التنازل المخل بامتيازاتهم ، بل سارعوا اثر القضاء على ثورة تلمسان عام 1161 هـ — 1748 م في عهد الداي محمد بكير باشا الى سن قوانين تحدد وضعية الكراغلة وتنص على حرمانهم من الالتحاق بالجيش مع البقاء على العناصر التي التحقت بالجيش قبل هذه القوانين المعروفة بعهد الأمان .

لكن الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية أبطلت مع مرور الوقت مفعول هذه الوثيقة التي وافق عليها الديوان وأقرها قادة الجيش فسمح لبعض الكراغلة ان يلتحقوا بالفرق العاملة في الجيش بالأرياف والمدن الداخلية وأفرادوا لهم دفاتر وسجلات خاصة بهم وعملوا على تكوين فرقة خاصة بهم ، وحتى لا يزاحموا الاتراك في امتيازاتهم انقصت الجرايات المخصصة للجنود الكراغلة الى حوالي النصف بالنسبة الى اجرة الجنود الاتراك ، وكانوا يتسلمونها في أماكن عملهم من طرف اليهود الذين يتسلمونهم نيابة عنهم من ديوان الجزائر وذلك حتى لا يتجمعوا في مدينة الجزائر ويشكلون خطرا على موظفي الدولة ، وعملا بهذه الاجراءات كان الجندي الكرغلي مطالب باحضار تجهيزاته وعتاده الحربي وشراء فرسه الذي ينتقل عليه ، وهذا ما سمح لخزينة الدولة ان تخفض نفقات 8000 كرغلي عامل بالجيش الى 480.000 فرنك في السنة ، بينما بقيت اجرة الجنود الاتراك البالغ عددهم 7032 جندي تقدر بما لا يقل عن 675.000 فرنك .

ومع مرور الوقت لم يجد الاتراك بدا من السماح لبعض الكراغلة من تولي بعض المناصب المهمة على مستوى البايليكات ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر ، وفي هذا النطاق تولى منصب باي وهران مصطفى العمر (1736 — 1748) ومنصب باي التطري محمد الذباح (1768 — 1771) ومنصب باي قسنطينة الحاج أحمد باي (1826 — 1837) ، وعندما استهل القرن التاسع عشر اصبحت غالبية الوظائف في مراكز البايليكات وحتى في دار السلطان من اختصاص الكراغلة ، وهذا ما سمح لهم أن يلعبوا دورا مهما في بعض الاحداث فتمكنوا من الحيلولة دون نهب الانكشاريين لبعض احياء مدينة الجزائر عام 1808 ، وأحبطوا خطة الداي الحاج علي باشا الرامية الى القضاء عليهم واحلال الاتراك محلهم 1813 ، وناصروا الداي علي خوجة في اخماد تمرد الانكشارية عام 1817 ، وقد تمكنت أثناء هذا التمرد جموع الكراغلة البالغ عددها 6000 شخص مع بعض فرق الزواوة من القضاء على 1200 انكشاري من بينهم 150 ضابطا من صف البلوكباشي والاوداباشي ، وارغام الباقين على الاستسلام قبل أن تلتحق بهم الحامية التركية القادمة من قسنطينة .

ومما يلاحظ أن الكراغلة رغم تزايد قوتهم في آخر العهد العثماني لم يعرفوا كيف يقومون بالدور المنتظر منهم والمعيّنين له باعتبارهم طبقة وسطى تقرب الحاكم من المحكوم ، اذ اكتفوا بعد منافسة شديدة للعناصر التركية بالحصول على ترضيات فلم يعودوا يطمحون الى ارتقاء المناصب السياسية وتولي المهام العسكرية ، وانما اصبح اهتمامهم منصبا على تنمية ثرواتهم واستغلال أملاكهم وتنشيط تجارتهم ، وبذلك فشلوا في التعبير عن طموحات الاهالي واسماع صوتهم الى الحكام ولم يكونوا في مستوى كريول أمريكا اللاتينية (les Créoles) الذين كانوا صلة وصل بين الهنود الحمر والاسبان ، بل انتهى بهم الأمر الى أن فقدوا تلاحمهم وخمدت همتهم وزاد التصاقهم بالاتراك وتخوفهم من العرب ، وقد ذكر ابن مسلم ما يؤكد توتر علاقة الكراغلة ببقية السكان عندما ذكر أن باي الغرب محمد بن محمد ، ذهب الى تلمسان عام 1220 هـ ــ 1805 م ، وآخى بين العرب والكرغلان وأوصاهم على بعضهم البعض وقد كانوا في ضيق الحال وعدم القوت والمال ، للفتن التي كانت بينهم وبين العرب البلد ، كما أن موقف الأمير عبد القادر من كراغلة تلمسان ووادي الزيتون يعكس لنا روح العداء والتخوف التي امتازت بها علاقة الكراغلة مع باقي السكان .

3) طبقة الحضر :

تشكل طبقة الحضر «البلدية» من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن والتي تعود في أصولها الى الفترة الاسلامية ، وما انضمّ اليها من اندلسيين وأشراف ، وقد تميّز الحضر بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة وبوضعهم الاجتماعي المميز ، مما جعلهم يؤلفون طبقة اجتماعية ميسورة ويشتغل افرادها في المهن الصناعية «الأعمال التجارية» ويتولون وظائف السلك القضائي والتعليمي وقد ظهر في هذه الطبقة الصناع المهرة والتجار النشيطون والبحارة المغامرين ، والفقهاء والعلماء الأفاضل .

هذا وقد اهتم افراد هذه الطبقة بتنمية ثرواتهم واستغلال أملاكهم واستثمار مزارعهم الواقعة بالقرب من المدن ، وهذا ما جعلهم يؤلفون برجوازية المدن الصغيرة التي عرفت بخضوعها للبايليك وقلة اهتمامها بأمور السياسة وشؤون الحكم ، فرغم سيطرتهم على الحياة الاقتصادية في أغلب المدة طيلة القرن السادس عشر والسابع عشر ، الا أنهم لم يؤثروا في نظام الحكم ولم يعدلوا اسلوب الحكام في معالجة الأمور الاقتصادية والمسائل السياسية وحتى العائلات الحضرية التي عرفت كيف تتعامل مع بعض الحكام واقتصر نشاطها على المحافظة على امتيازاتها فقط مثل عائلات ابن الفقون وابن عبد الجليل وابن باديس بقسنطينة .

ومن أهم العناصر التي كانت تتشكل منها طبقة الحضر ، الجالية الأندلسية وجماعة الأشراف ، فالأندلسيون الذين كانت لهم صلة ومعرفة بالبلاد الجزائرية منذ الفترة الاسلامية ،

تكاثر عددهم مع مجيء الاتراك وتشجيعهم الجهاد البحري ضد النصارى ، وأصبحوا يؤلفون نسبة كبيرة من سكان المدن الساحلية اثر صدور قرارات الطرد الجماعية (1609 ـ 1614) في حقهم ، وقد تميزت سنوات 1610 و 1667 و 1670 ، بوصول عدد كبير منهم الى مدينة الجزائر ، حتى اصبح عددهم يفوق 25 ألف نسمة .

وقد كانت الهجرة الأندلسية عامل ازدهار اقتصادي وتطور عمراني ونمو بشري بفضل قدوم الأندلسيين بعثت مدنا من انقاضها بعد ان اصابها الاضمحلال مثل برشك ، وتنس ودلس ، وجيجل وشرشال كما انشئت مدن جديدة كالقليعة والبليدة ، وطوروا بعض المدن القديمة كتلمسان وآرزيو ومستغانم وعنابة .

ورغم أن أغلب الأندلسيين كانوا يعتبرون انفسهم في دار هجرة مؤقتة ويترقبون الوقت الذي يتمكنون فيه من العودة الى مواطنهم الأصلية ، الا أن تأثير العنصر الأندلسي في مجتمع المدن كان عميقا جدا ويمس مختلف أوجه الحياة ، وذلك لكونهم أكثر ثقافة وتطورا ونشاطا من باقي الجماعات الحضرية الأخرى ، فقد طوروا المهن والأشغال اليدوية بالمدن واستصلحوا الأراضي وأنشأوا السواقي بالفحوص وجلبوا المياه الى المدن وساعدوا على شيوع اللغة العربية في بعض الجهات التي ظلت تستعمل لهجاتها المحلية كنواحي آرزيو وتنس وشرشال ودلس وبجاية ، كما أنهم عملوا على انتشار بعض التأثيرات الاسبانية كاستعمال العملة الفضية والذهبية التي كانت تضرب في اسبانيا ، واستخدام بعض العبارات والمفردات الاسبانية التي أصبحت تتميز بها لغة التعامل مع الاجانب المعروفة بلغة «الفرانكا» .

هذا وقد عرف الأندلسيون بالجزائر كيف يستفيدون من مهاراتهم وكفاءتهم ومعرفتهم بالمعاملات المالية والمبادلات التجارية وتمرسهم على ركوب البحر واطلاعهم على بلاد النصارى ، فشاركوا في الأعمال التجارية وتولوا الخدمات الاقتصادية ، الأمر الذي مكنهم من امتلاك المنازل وشراء الضيعات وحيازة الاراضي الزراعية ، ولعل مقدار الضرائب التي كانوا يساهمون بها والاوقاف التي كانوا يحبسونها على الزاوية والمسجد الخاص بهم تدل على مدى غنى جماعة الأندلس ، ففي مدينة مستغانم كانوا يتعهدون بتقديم 300 زياني ذهب للحاكم كل سنة مع كميات من المحاصيل الزراعية ، وفي مدينة شرشال التي بلغ عدد منازل الأندلسيين بها اثنى عشر ألفا ، كانوا يدفعون للحاكم 300 دوكة ذهبية وذلك في أوائل العهد العثماني ، أما عدد الأوقاف الخاصة بهم فقد بلغت مع نهاية العهد العثماني حسب وثائق الارشيف 40 ملكية و 61 عناء « كراء سنوي» يصرف دخلها على المحتاجين منهم .

وقد مكنت الظروف الاقتصادية جماعة الأندلسيين على الاحتفاظ بتقاليدهم وعاداتهم ، فقد كانوا يتميزون برقة الذوق والملبس والمتاع وبالتفنن في العمارة والنحت

والموسيقى والغناء ، كما كانوا يشتهرون بتحضير القرميد والزليج والجصصات ذات الزخارف والأشكال والتخريمات الجميلة .

أما جماعة الأشراف القليلة العدد والتي تتميز عن باقي الحضر بانتسابها الى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها ، فقد اشتهر أغلب افرادها بالورع والتقوى ، وهذا ما اكسبهم احتراما وتقديرا لدى الحكام وباقي السكان ، فخصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات مثل الداي محمد بقطاش الذي أوقف لصالحهم بعض الأملاك ، وساهم في انشاء زاويتهم عام 1121 هـ ـــ 1709 م ، هذا وقد اندمج أغلب افراد هذه الجماعة في طبقة الحضر ، فلم يعد ينتسب الى الأشراف سوى بعض العائلات التي لم يتجاوز عددها 300 أسرة ، ونفس الوضع عرفته الجالية الأندلسية التي فقدت هي بدورها تلاحمها وخصائصها ولم يعد مسجلا منها في سجلات أوقاف الأندلس عشية الاحتلال سوى سبعين رجلا من مجموع 18.000 أندلسي .

ومما يلاحظ أن طبقة الحضر بما فيها الأندلسيين والأشراف رغم كثرة عددها في أوائل العهد العثماني ، وتمكنها من التحكم في الاقتصاد واكتساب الثروات الا أنها لم تلعب الدور الاجتماعي الذي لعبته البرجوازية الصغيرة في المدن الأوربية آنذاك ، وذلك لتعرضها لعمليات المصادرة والتغريم والتضييق من قبل الحكام واتباع نظام الاحتكار الذي جمد طاقاتها ، ولتخوف الأتراك والكراغلة منها ونفورها وترفعها عن الجماعات البرانية وهذا ما جعل هذه الطبقة تعيش في صراع مستمر وتنافس مكتوم فرضه الوضع الاجتماعي بالمدن . .

4) مجموعات البرانية :

تتألف من المجموعات السكانية التي هاجرت الى المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة وتلمسان وغيرها للاقامة والعمل ، وقد فرض عليها الوضع الاجتماعي ونوعية النشاط الاقتصادي في المدن أن تنتظم حسب أصولها الجهوية ومواطنها الأولى ، فهناك البساكرة والجيجليون والأغواطيون والميزابيون والقبائل العبيد وغيرهم .

وقد اختصت كل مجموعة بمهام وأعمال تقوم بها تحت اشراف أمين منها يختاره البايليك ويوكل له حق مراقبة جماعته وتولي شؤونها فيما يتعلق بأمور الشرطة والقضايا العدلية ، ويساعده في ذلك أعوان وشواش وكتاب ، وللتعرف على أوضاع مختلف هذه المجموعات المهنية والطوائف العرقية المعروفة بالبرانية نستعرض أوضاع كل جماعة منها على حدة :

1 ـــ جماعة بني ميزاب :

ينسب اليها سكان قرى وادي ميزاب ومناطق الشعانبة وورقلة والقرارة ، ويحتكر أفرادها في المدن الكبرى ولاسيما الجزائر وقسنطينة العمل في مطاحن الحبوب والحمامات ، ويوكل

اليهم عادة ذبح الحيوانات وبيع اللحوم ونقل البضائع ، ومنهم من يشتغل في دكاكين الفحم والفواكه وفي المقاهي وغيرها .

هذا وقد تميزت جماعة بني ميزاب بتفانيها في العمل ونزاهتها وحرصها على اتقان العمل الموكل اليها ، كما عرفت باخلاصها للحكام ووقوفها بجانب الأتراك في صراعهم مع الكراغلة ، وهذا ما ساعدها على اكتساب ثقة الحكام والحصول على تعهدات وامتيازات مع نهاية القرن الثامن عشر ، ومكنها من تكوين ثروات ضخمة واشتراء الدور والمنازل والمحلات والبساتين وامتلاك الحمامات وافران الخبز .

أما أمين بني ميزاب فقد أصبح محل ثقة الحكام ، نظرا لتكاثر جماعته التي تتجاوز الألف شخص في مدينة الجزائر في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، وتزايد ثرواتها ولارتفاع دخله الشخصي الذي كان يقدر قبل الاحتلال بـ : 450 ريال بوجو بالاضافة الى الترضيات المالية التي يحصل عليها من ميزابي البليدة ومليانة وقسنطينة وبسكرة ووهران ، والرسوم المفروضة على افراد جماعته بالأسواق أو عند عودتهم الى مواطنهم نهائيا ، وهذا ما جعل بعض الحكام يلتجئون عند الحاجة الى الاقتراض من صندوق جماعته ودفع الكثير من الموظفين الى الاعتقاد بأن أمين بني ميزاب أكثر غنى وثروة من باي التطري وقائد سباو .

2 ــ جماعة البساكرة :

تتكون من أهالي مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوغرت ، الذين قدموا الى المدن الكبرى طلبا للعيش أوكل اليهم ببعض المهن المتواضعة والأعمال الشاقة ، كاحضار المياه الى المنازل وتنظيف القنوات والمجاري من الأوساخ والقيام بالحراسة في الليل وحمل السلع والبضائع كالفحم والحطب والتين والحبوب ، والعمل في ورشات المرسى وهذا ما عرضهم الى الأخطار والأمراض التي كانوا ضحيتها الاولى .

ويتولى شؤون جماعة البساكرة أمين يعرف لدى العامة « بالبسكري سيدنا» وهو مع بساطة لباسه وتواضعه كان له نفوذ قوي وكلمة مسموعة لدى الحكام ، ومن حقه فرض الغرامات وتحديد الكراء الشهري لـ 24 دكانا تابعة لأفراد جماعته ويتقاضى من البايليك مقابل الاشراف على أفراد طائفته 14 خبزة في اليوم وقلّة زيت وكيسين من الحبوب وأربع مترات من القماش كل شهرين ، كما يستخلص من كل بسكري قادم للعمل بمدينة الجزائر 50 بوجو .

3 ــ جماعة الوصفان أو الزنوج :

تتألف من العبيد السود الذين استقدموا من السودان عن طريق الواحات الصحراوية للعمل في المنازل ، بعد فترة من التدريب بورقلة وقرى وادي ميزاب ، وقد تكاثر عددهم حتى

بلغوا مع نهاية القرن الثامن عشر ما بين 2000 و 3500 نسمة بمدينة الجزائر وحدها ، وأغلبهم يشتغل في المنازل ويقوم بأعمال التنظيف والغسيل ، وبعض منهم يشتغل في المخابز وأعمال البناء والنسيج وصنع الحصر والقفاف من القصب والحلفاء بالاضافة الى امتهان بعض الفنون الجميلة كالرقص والغناء والموسيقى .

هذا ويعرف أمين هذه الجماعة بقائد الوصفان الذي يتقاضى بعض العوائد من افراد طائفته منها على سبيل المثال 15 بوجو يتسلمها عن كل 80 الى 90 فتاة زنجية تمتهن الدعارة التي كان يسمح بها لأفراد هذه الطائفة .

4 ـ الجماعة الجيجلية :

اعتاد أهالي مدينة جيجل ونواحيها الهجرة الى مدينة الجزائر ، وذلك للعلاقة الخاصة التي كانت تربطهم بالأتراك منذ استقرار الأخوين بربروسة (عروج وخير الدين) ومن معهما من الأتراك بجيجل وانتقالهم بعد ذلك الى مدينة الجزائر واستعانة خير الدين فيما بعد بأهالي جيجل لقمع ثورة ابن القاضي ، وهذا ما ساعد على تدعيم مكانة أهالي جيجل ونيلهم الحظوة لدى الدايات ، ومكّن الكثيرين منهم من الحصول على ثروات وامتلاك المخابز والمنازل ، هذا وقد اختص افراد جماعة الجيجلية بالعمل في المخابز والمطابخ ، وبعض المهن الاخرى التي أوكل حق الاشراف عليها لأمينهم الذي كان يعد من بين اغنياء مدينة الجزائر حسب سجلات الأرشيف .

5 ـ جماعة الأغواطيين :

ينتسبون الى مدينة الأغواط ، والى قبيلتي الزناجرة وأولاد نائل ، وأغلبهم يتولى أعمال متواضعة مثل أعمال الوزن والكيل بأسواق الجزائر ، وبيع الزيت ويشتغل عدد منهم بالتنظيف ونقل البضائع وغيرها .

6 ـ جماعة القبائل :

أتى أغلب أفرادها من المناطق الجبلية القريبة من مدن الجزائر وتلمسان والبليدة والمدية وقسنطينة ، للعمل في هذه المدن والاشتغال بالمهن اليدوية والأعمال الزراعية بالفحوص ، وكان أغلب افراد جماعة القبائل في مدينة الجزائر ينتسب الى منطقة جرجرة «زواوة» ويتولى العمل في دكاكين بيع الزيت أو يقوم بالحراسة في الليل والاشتغال في بناء السفن والمنازل وغيرها .

ونظرا لكثافة سكان جرجرة وقلة مصادر الرزق بها فقد هاجر العديد من سكانها الى مدينة الجزائر وضواحيها حيث اندمجوا في السكان وأصبحوا يؤلفون أكثر من نصف مجموع

البرانية ، وقد ناهز عددهم في أوائل القرن التاسع عشر ، الأربعة آلاف نسمة ، ورغم الظروف الصحية وتناقص السكان فان عددهم عشية الاحتلال كان لا يقل عن 3500 نسمة بمدينة الجزائر ، واثر الاحتلال اضطر الكثير منهم الى العودة الى مواطنهم الأصلية فانخفض عددهم في السنة الأولى للاحتلال بمدينة الجزائر الى أقل من ألف نسمة .

هذا ويلاحظ عن مجموع أفراد جماعات البرانية بما فيهم القبائل وبني ميزاب أنهم كانوا يتكاثرون في المدن الكبرى أوقات الرخاء ، وتوفر فرص العمل ، مثل الفترة الأولى للعهد العثماني الذي ارتفع فيها عدد البرانية الى أكثر من اثنى عشر ألفا ، وفترة الازدهار المؤقت فيما بين 1670 و 1690 ، ويقلون عند اشتداد الأزمات الاقتصادية وانعدام فرص العمل ، مثل السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، التي لم يعد عددهم يزيد عن 10.000 نسمة .

هذا وقد كانت جماعة البرانية بمختلف طوائفها تتميز بأوضاعها السيئة وظروفها الصعبة ، فأغلب أفرادها كانوا يعيشون من دخل مهنهم المتواضعة والشاقة والقليلة المردود ، مثل العمل بالمرسى ومقالع الحجارة ومعالجة الجير ونقل البضائع وحمل الماء وتنظيف المجاري والسهر على المقاهي والفنادق والحمامات وغيرها . ولهذا كانوا عرضة للاصابة بالأمراض المعدية التي كانت تظهر أولا بينهم قبل أن تنتقل الى باقي السكان .

ففي عام 1793 و 1817 و 1818 ، وظهر وباء لأول مرة عند البساكرة العاملين بالمرسى المتصلين مباشرة بالسفن الأجنبية ، ثم انتقلت عدواه الى سكان المدينة وباقي الاقاليم فيما بعد .

ونظرا للمهام الاقتصادية التي تقوم بها هذه الجماعة والوضعية الاجتماعية الخاصة التي كانت عليها ، فانه يمكن اعتبارها جماعة مؤقتة ذات صبغة عرقية أكثر منها مهنية تتحكم فيها الظروف والأحوال الاقتصادية التي كانت ترغم الكثير من افرادها على العودة الى مواطنهم الأولى كما حدث في السنوات الأولى للاحتلال ، حيث لم يبق في كل الحواضر الجزائرية أكثر من 6673 براني حسب الاحصاء الرسمي لعام 1841 م .

5) الجالية اليهودية :

تشكل أحد العناصر البشرية المهمة بالمدن الكبرى وهي تعود في أصولها الى اليهود المحليين الذين استقروا بالبلاد الجزائرية في الفترة السابقة للاسلام أو الذين اعتنقوا اليهودية من أهالي البلاد ، بالاضافة الى يهود الأندلس «السافرديم» الذين قدموا مع مسلمي الأندلس هروبا من اضطهاد النصارى منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر ، وما انضم اليهم فيما بعد من يهود ليفرون من الموانيء الايطالية الأخرى بعد منتصف

القرن السابع عشر لممارسة التجارة وتصريف غنائم الجهاد البحري وعقد الصفقات بين الدول الأوربية وحكومة البايليك .

أما عدد اليهود في الايالة الجزائرية فيمكن تقديره من خلال التعرف على تطور عدد يهود الجزائر ، ففي نهاية القرن السادس عشر بلغ هذا العدد حوالي 5000 نسمة وفي منتصف القرن السابع عشر ، ناهز عددهم العشرة آلاف نسمة من مجموع سكان المدينة البالغين مائة ألف نسمة ثم تناقصوا بعض الشيء مع تضاؤل عدد السكان فأصبحوا في نهاية القرن الثامن عشر لا يزيدون عن 7000 نسمة ، وعند الاحتلال انخفض عددهم الى 5000 نسمة من مجموع كل اليهود بالبلاد الجزائرية البالغ عددهم 30.000 نسمة .

هذا وقد اكتسب يهود مدينة الجزائر وباقي المدن الأخرى عادات وتقاليد الأهالي واتخذوا اللغة العربية كأداة تعبير في معاملاتهم اليومية وطقوسهم الدينية ، واحتفلوا بانتصارات الجزائريين على الاسبان فاعتبروا انهزام شارلكان أمام الجزائر عام 1541 م ، واندحار جيوش شارل الثالث ، في هجومها على الجزائر سنة 1775 م ، عيدين خاصين بهما عرف الأول بيوريم 11 تمور ، والثاني بيوريم 4 حزيران ، وظهر منهم رجال ثقافة وعلم ودين أمثال اسحاق ابن شافات برقات ، الذي أقام بمدينتي مليانة والجزائر ، وميمون بن زماش دوران ، الذي انتقل من مالورقة ليستقر في مدينة الجزائر ، ويوسف بن مانير ، وميمون بن سعدية النجار بقسنطينة ، وابن اليامين عمار ببجاية ، ويوسف طوبية سرور بالجزائر ، وقابسون الذي عاش بتلمسان والجزائر ، والربي أفرابيم أنكوا ، الذي تولى رعاية شؤون الجماعة اليهودية بتلمسان . وترك العديد من تلاميذه اليهود يتوارثون معارفه الفلسفية وعلوه الطبية .

ومما ساعد على اندماج اليهود في الحياة العامة بالمدن الجزائرية ثقة الحكام الأتراك فيهم وتفضيل الأندلسيين التعامل معهم نظرا لكون أغلب اليهود ذوي أصول أندلسية ، ويتشابهون معهم في طرق العيش وأسلوب الحياة والاشتغال في المهن اليدوية ، وكذلك لم يعد يميز أفراد الجالية اليهودية عن غيرهم من السكان سوى ملابسهم ذات اللون القاتم وامتناعهم عن ركوب الخيل وحمل السلاح والتزامهم بدفع ضريبة الرأس «الجزية» الذي يتولى مقدم اليهود في كل مدينة تقديمها نيابة عن باقي افراد جماعته الى شيخ البلد أو الى الباي ، وقد بلغت في مدينة قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي حوالي 5000 ريال بوجو ، بالاضافة الى بعض الخدمات والهدايا .

على أن حياة الجالية اليهودية طرأ عليها تحول عميق أواخر العهد العثماني وذلك بعد حلول يهود ليفورن والموانىء الأوربية الأخرى بالجزائر وبعد زيادة اتصال تجار اليهود بالبلاد الأوربية ، فأصبحوا يعيشون في عزلة عن باقي السكان ، ويقتصرون في علاقتهم معهم على ما

تمليه مصالحهم الخاصة للحصول على الثروة والنفوذ . ومرد هذا التحول ارتباط مصالحهم بالخارج وتفتحهم على الثقافات الغربية ، وهذا ما دفع الأهالي الى التشكيك في نشاطاتهم والاشمئزاز من مناوراتهم فاعتبروهم أجانب عن البلاد واتهموهم بالتواطؤ مع الاعداء وأصبح من الشائع أن استيلاء الاسبان على وهران في المرة الأولى كان على يد أحد اليهود الذي خدع المسلمين وغربهم ومكن النصارى منهم .

وقد قام الأهالي بعدة انتفاضات ضد اليهود وذلك للحد من تزايد نفوذهم ، وتضخم ثرواتهم ، واحباط تواطؤ الحكام معهم .

وقد تكررت هذه الانتفاضات في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، 1801 ، 1804 ، 1805 ، 1815 . هذا وقد تميز الهياج الذي حدث في 28 جوان 1805 بخطورته وعنفه اذ انتهى بمقتل الداي مصطفى باشا المتعامل مع التجار اليهود ، كما لقي كبير اليهود ومستشار الداي بوشناق مصرعه على يد انكشاري يدعى يحيى ، الذي أجهز عليه وهو يصيح فيه «السلام عليك يا ملك الجزائر» ، وكان ذلك تعبيرا على مدى تحكم اليهود في مقدرات الجزائر الاقتصادية ، وبسبب هذه الثورة هاجرت مائة عائلة يهودية الى تونس و 200 عائلة يهودية أخرى الى ليفورن ، وهذا ما عمق شعور العداء والتنافر بينهم وبين بقية السكان ، وجعلهم يتصلون بالاجانب وعند تعرض الجزائر للغزو الفرنسي أصبحوا أعوانا لقادة جيش الاحتلال ، وهذا ما أكده أحد الكتاب اليهود عند تعرضه لموقفهم هذا بقوله : «ان ميول اليهود كانت الى جانب الجيوش الغازية وهذا ما جعلهم يدفعون الثمن من دمهم في السنوات الاولى للاحتلال» .

6) الدخلاء :

وهم العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري مثل التجار الأجانب والقناصل الأوربيين ورجال البعثات الدينية والارساليات التبشيرية وجماعات الأسرى المسيحيين اللذين كانوا يؤلفون الغلبية الساحقة من هذه العناصر الدخيلة ، ففي نهاية القرن السادس عشر ، قدّر عدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر بـ : 25 ألفا ، ثم تناقص عند ضعف النشاط البحري فلم يعودوا يتجاوزون في الربع الأول من القرن الثامن عشر ، العشرة آلاف اسير يتوزعون على سجون البايليك الخاصة (Les Bagnes) ثم تناقص عددهم كثيرا قبل أن يرتفع مرة أخرى بفعل تجدد نشاط البحرية الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، أثر هجوم اللورد اكسموث (1816) اضطرت حكومة الداي الى اطلاق جميع الأسرى البالغ عددهم 1642 أسيرا ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وعند الاحتلال الفرنسي لم يكن عدد الأسرى يتجاوز العشرين فردا اغلبهم من الجنود الاسبان الفارين من الخدمة العسكرية .

ومن الملاحظ أن شروط حياة الاسرى بالجزائر اذا ما قورنت بوضعية الاسرى المسلمين بالبلاد الأوربية كانت حسنة بل ممتازة حتى بشهادة بعض الكتاب الأوربيين أمثال لوجي دوتاسي ، الذي انتقد أقاويل ودعايات رجال الدين المسيحيين المغرضة لحمل الدول الأوربية على محاربة الجزائر واحتلالها .

هذا وكان الأسرى المسيحيون التابعون للبايليك ، أو الذين يمتلكهم الخواص يكفلون بأعمال مختلفة مثل العمل في ورشات بناء السفن ومقالع الحجارة ومصانع الأسلحة وغيرها ، ومنهم من يشتغل في البساتين أو يقون بالخدمة في المنازل والمقاهي والحانات ، ويتقاضون مقابل ذلك علاوات وشهرية وهدايا متنوعة في المواسم والاعياد ، ولا يحد من حريتهم سوى قضاء الليل في سجون البايليك المخصصة لهذا الغرض .

أما القناصل ومبعوثي الدول الأوربية وممثلي الشركات والوكالات التجارية الأجنبية ورجال الدين ، فكانوا يعيشون في معزل عن باقي السكان ولا يخضعون للمعاملات المالية والاحكام القضائية والقوانين المعمول بها في البلاد ، وان كانوا يتعرضون في بعض الأحيان الى غضب الحكام واستبدادهم عند توتر العلاقات مع دولهم ، هذا وقد كان هؤلاء الأجانب ينزلون فنادق معينة أو يقيمون في أحياء منعزلة أو يسكنون منازل خاصة بهم في ضاحية باب الوادي أو خارج باب عزون أو في المرتفعات المشرفة على المدينة .

ب ـ سكان الأرياف :

يؤلف سكان الأرياف غالبية سكان الايالة الجزائرية اذ كانت تزيد نسبتهم العددية على 95% من مجموع السكان ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام وعلاقتهم ببعضهم وطريقة حياتهم كالتالي :

ـ سكان متعاونون (قبائل المخزن) .
ـ سكان خاضعون (قبائل الرعية)
ـ سكان متحالفون (الأحلاف)
ـ سكان ممتنعون (في المناطق النائية والجبلية) .

1) قبائل المخزن :

يمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وادارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوارا وهي لا تعود في أصولها الى نسب واحد أو أصل مشترك بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد والكراغلة

وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال ، هذا وتشكل قبائل المخزن نظرا لارتباط مصالحها بالبايليك حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف والحكام في المدن بل أنها أصبحت في أواخر العهد العثماني تؤلف رابطة متينة تشد المحكوم الى الحاكم وتبقى على تماسك الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف .

وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية والادارية من تقاليد التبعية والولاء التي طبقها الموحدون واتبعها فيما بعد الزيانيون بتلمسان وبنو حفص ببجاية وقسنطينة ، وقد عمل الاتراك على البقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات ، ثم وسعوا صلاحياتها في القرن الثامن عشر ، فأصبحت تشارك في المحلات الفصلية والحملات البعيدة المدى ، ويوكل اليها أمر تنفيذ أوامر البايليك ومراقبة تنفيذ تعليماته ، وذلك لقلة عدد الجند التركي الذي لم يكن تزيد في أوقات السلم عن 4000 جندي وفي أوقات الحرب قلما يتجاوز 12.000 محارب فيما فيهم الكراغلة وفرق زواوة بينما أصبحت قبائل المخزن بعد انضمام العشائر القوية اليها توفر للبايليك قوة محاربة يصل عددها في بعض الأوقات ، 30.000 رجل منهم 15.000 فارس ومحارب ينتمون في أغلبهم الى قبائل المخزن التالية : الدواير والزمول والعزارة والزمالة والعبيد والزواتنة .

أما المهام العسكرية التي تكلف بها هذه القبائل فهي تتمثل أساسا في المشاركة في المحلات الفصلية لاستخلاص الضرائب وايقاع العقاب بالممتنعين والمعادين لسلطة البايليك والحيلولة دون تحرك القبائل الجبلية أو الصحراوية لاجتياح السهول الخصبة حيث توجد ملكيات البايليك وتعيش قبائل الرعية الخاضعة ، وكذلك تكلف قبائل المخزن بحراسة الابراج والحصون والخوانق الجبلية والممرات الصعبة ، وأماكن العبور والمسالك الرئيسية الواصلة بين مراكز البايليكات وعند الطواحن الهوائية والمائية والأسواق الموسمية بالاضافة الى تجنيدها لابعاد الخطر عن مطامر البايليك ومحطات الطرق «الفونداق» حيث يستريح المسافرون والمحافظة على سلامة الجسور والقناطر المهمة ونقاط التقاء المحلات الفصلية عند توجهها لجمع الضرائب ، ولعل أهم منطقة تركزت فيها قبائل المخزن هي السهول الوهرانية التي كانت مهددة من طرف الاسبان والمتعاونين معهم من بني عامر ، ومعرضة للاخطار من جراء انتفاضة درقاوة وتدخلات المغاربة ، ولهذا حرص البايليك على اقرار مخزن الدواير والزمالة بالأراضي التي كانت تقيم عليها قبيلتي بني عامر وفليتة ، منذ استرجاع وهران والمرسى الكبير من يد الاسبان ، أما باقي الاراضي فكان تواجد قبائل المخزن فيها يقتصر في الغالب على الأغراض الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية السابقة الذكر ، اذ نجد مثلا مخزن بوحلوان عند مضيق وادي جر ، ومخزن أولاد الصحاري عند قنطرة الشلف غرب مليانة ومخزن عمراوة بجوار برج ساباو ، ومخزن أولاد خليف عند سوق اللوحة بنواحي تيارت ، كما نجد عبر الطريق السلطاني الرابط بين

الجزائر ووهران عدة مجموعات من المخزن موزعة على محطات الطريق وهي : بوحلوان ــ أولاد الصحاري بني يحيى ــ زمالة البغدادي ــ عزارة ــ زمالة الحاج مدة ــ صحاري المليل ــ دوائر ، وزمالة وهران ، أما الطريق الواصل بين الجزائر وقسنطينة فأهم المجموعات المخزنية التي تحرسه هي : الزواتنة ــ حرشاوة ــ العريب ــ هاشم ــ الغرازلة ومخزن واد الذهب وبوصلاح والصحراوية والعثمانية وميلة .

ومقابل هذه الخدمات كانت قبائل المخزن تحظى ببعض الامتيازات وتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف ، فالتمتع بالأمن والحماية من طرف سلطات البايليك والاعفاء من المطالب المخزنية والضرائب الاضافية كاللزمة والغرامة والحكور والمعونة ، والاكتفاء فقط بتقديم بعض المساهمات العينية الخفيفة التي لم تكن تتجاوز سدس المحصول وفي بعض الأحيان لا تتعدى حصان واحد وبعض الخراف مع دفع الضريبة الشرعية «العشر والزكاة» زيادة على تلقي قبائل المخزن المنح والتجهيزات مجانا من الدولة كالسلاح والمؤونة ووسائل النقل وغير ذلك .

ومما يلاحظ أن نشاط قبائل المخزن الحربي ترك آثارا في حياة سكان الأرياف ، اذ ساعد على انتشار اللغة العربية وانحصار اللهجات المحلية ببعض الجهات كالهضاب العليا القسنطينية ، وشجع على شيوع البداوة والتحول من ممارسة الزراعة الى تربية المواشي ، وإن كانت بعض عشائر المخزن حاولت الاستقرار بالجهات التي تقيم بها لممارسة الفلاحة ، وعلى كل فان قبائل المخزن اصبحت في نهاية العهد العثماني بمثابة الدركي الساهر على مصالح البايليك ، والقوة الفعالة التي يستخدمها الحكام في ابقاء نفوذهم والانتفاع بثروات الجهات الاكثر غنى كسهول بني سليمان وعريب والشلف وغريس وتلمسان ومتيجة وساباو وفرجيوة وعنابة والهضاب العليا القسنطينية .

2) قبائل الرعية :

تتألف قبائل الرعية من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايليك والمقيمة بالدواوير والدشر والقرى والمنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن وتعبرها فرق الحاميات التركية المتوجهة لجمع الضرائب أو الملتحقة بمراكز الحاميات .

وقد تعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والاكراه والقسر والاستغلال المستمر من طرف رجال البايليك وفرسان المخزن ، فاستخلصت منها الضرائب الثقيلة وارغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة ، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايليك أو الممتنعة عن نفوذه ، كما حضر عنها شراء البنادق واقتناء البارود ، وحتى لا تفلت قبائل الرعية هذه من قبضة رجال البايليك ووضع على رأس القبائل الكبيرة منها قياد من الأتراك والكراغلة وشيوخ من

العائلات المتعاملة من البايات ، وقد بلغ عدد القياد الذين لهم نفوذ على الرعية بالشرق الجزائري 24 قائدا ، وعدد الشيوخ 11 شيخا ، أما في بايليك الغرب ، فقد قسمت قبائل الرعية الى عدة مجموعات منها مجموعة تخضع مباشرة للباي ، وهي تتألف من أفراد عشيرتي بني عامر ومجاهر ، والمجموعات الأخرى يتقاسم الأشراف عليها خلية الباي وقائد فليتة وقائد المدينة وقائد الجبل وقائدي اليعقوبية الشرقية والغربية .

هذا وقد أدى الضغط المتزايد الذي كانت تتعرض له قبائل الرعية الى تفككها ، فلم تعد قبائل الرعية تعتمد في تجانسها وتلاحمها على الأصل المشترك والانتساب العرقي ، كما هو الشائع في القبائل الاخرى ، فانما أصبح انسجامها وتلاحمها يرتكز على الظروف المعاشية ومعاملتها مع الحكام ، فقبيلة كريشتل مثلا وهي احدى قبائل الرعية بناحية وهران تكونت بفعل هذه الظروف من تآلف مجموعة من الناس أتوا من جهات مختلفة للاقامة في أرض زراعية تقدر مساحتها بست مراحل مربعة ، وظلت تحتفظ بها حتى اثر الاحتلال بحجة أنها اشترتها من الباي محمد الكبير بثمن قدره 1000 دينار حسبما هو مسجل في احدى الوثائق الرسمية التي كانت تستند اليها .

3) المجموعات السكانية المتحالفة « الأحلاف » :

تتعامل مع البايليك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها ، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم ، وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبلية المتحالفة ، الطابع الروحي في غرب البلاد « عائلات المرابطين » والطابع الحربي في شرق البلاد وجنوب التطري « الاجناد » . بينما العائلات التي تولت زعامة هذه المجموعات القبلية الحليفة بمناطق جرجرة والبابور والصومام اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة « الأشراف » أو امتثالها لرأي الجماعة « الخروبة » .

وقد ساعدت طبيعة الشرق الجزائري الجبلية وعدم تعرضه لثورات مدمرة ، كثورات سويد والامحال ودرقاوة والتيجانية التي تأثرت بها الجهات الغربية والجنوبية من الايالة ، على تزايد نفوذ المجموعات القبلية الكبرى التي أصبحت تسيطر على ثلثي بايليك الشرق حتى اضطر البايات الى التعامل معها والاعتراف بزعامة شيوخها ، مثل مشيخات الثمامشة والحنانشة والحراكتة وقصر الطير « جنوب سطيف » وأولاد بوعزيز ببلزمة ، وأولاد بوضياف بالأوراس الاوسط والشمالي وأولاد قاسم جنوب شرق قسنطينة وأولاد عاشور بفرجيوة ، وأولاد مقران بمجانة ، وبني جلاب بتوغرت ، وأولاد ابن قانة بالزيبان وغيرهم .

ومما يلاحظ أن البايليك حاول ربط هذه المشيخات القوية بالسلطة واخضاعها لتصرف الحكام ، وذلك بالاتجاه الى عدة وسائل منها :

1 ــ التقرب الى شيوخها ومرابطيها وذوي الرأي منها باسقاط المطالب المخزنية وتقديم الهدايا واصدار فرمانات التولية ، مقابل خدمات محددة مثل تأمين الطرق وجمع الضرائب من الدواوير والدشر التابعة لهم ، وبهذا أصبح هؤلاء الشيوخ والزعماء المحليين واسطة بين الاهالي البعيدين عن سلطة البايليك، وبين رجال البايليك ، وأداة طيعة يستخدمها الحكام في بسط نفوذهم غير المباشر على المجموعات القبلية التي يصعب اخضاعها .

2 ــ خلق تنافس وتناحر بين الأحلاف القبلية الكبرى ، وذلك بتشجيع الصراع العشائري المعتمد على مبدأ الصف ونزعة التعصب للقبيلة ، ومن اشهر الأحلاف المتصارعة على نطاق المياه ومجال الرعي والتي كان للحكام دخل في اضرام العداوة بينها نذكر : احلاف عبد النور والحراكتة بالهضاب العليا القسنطينية واحلاف الاعشاش وأولاد مختار وأولاد خيار وأولاد زيان بالأوراس ، وأحلاف الشعانبة والمخادمة وبني ثور وسعيد عطية بالصحراء .

3 ــ شن الحملات الانتقامية المفاجئة بين الحين والآخر ، وذلك عندما تظهر من تلك القبائل بوادر الامتناع عن تقديم المطالب المخزنية أو يحاول بعض الزعماء التخلص من رقابة البايليك ، وقد سبقت الاشارة الى بعض هذه الحملات في معرض كلامنا على سياسة الحكام اتجاه الأهالي في الفصل الأول .

4) المجموعات السكانية الممتنعة عن سلطة البايليك :

تتألف في أغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية الحصينة كالبابور ، وجرجرة والونشريس وطرارة وشمال قسنطينة والأوراس ، أو التي كانت تجوب جهات الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي (أولاد نائل والعمور والقصور) وتخوم الصحراء ، وقد قدر الفرنسيون عددها عام 1830 ، بـ : 320.000 نسمة من مجموع السكان الاجمالي البالغ حسب هذا الاحصاء 780.000 نسمة . وان كنا نرجح ان عددهم الحقيقي أكثر من ذلك اذا اعتبرنا أن سكان الايالة الجزائرية عند الاحتلال يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة حسبما سبقت الاشارة اليه .

ونظرا لابتعاد هذه المجموعات السكانية عن نفوذ الحكام وعدم اعترافها بسلطتهم ، فان حكومة الداي حاولت أن تحد من استقلالهم وترغمهم على مهادنة السلطة الحاكمة باتباع عدة طرق نذكر منها :

1 ــ تنصيب الحاميات واقرار عشائر المخزن في الأماكن المهمة التي تتحكم في الاقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية المستقلة ، فعلى سبيل المثال حرص الحكام على محاصرة الكتلة الجبلية الحصينة التي تتألف من جبال البابور وجرجرة والبيبان والتي تسكنها قبائل كثيرة اعتادت على الثورة بانشاء نقاط حراسة ومراقبة دائمة تتوزع على برج

سانلو وبرج بوغني من جهة الشمال وقيادة بني جناد والخشنة وبرج حمزة وبرج سور الغزلان من الناحية الغربية والجنوبية الغربية وبرج بوعريريج وبرج زمورة وقنزات من الناحية الجنوبية والجنوبية الشرقية ، كما أن كتلة الأوراس والنمامشة الخصبة تطلبت حراستها توزيع الحاميات وقبائل المخزن بسكرة جنوبا والزمول شمالا وتبسة شرقا .

2 ـــ التحكم في الأسواق الوطنية والأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل المستقلة ، حيث يتم التعارف وتعقد الأحلاف ويتبادل الرأي وتنتشر الأخبار والدعايات ، وحتى تتمكن الدولة من السيطرة التامة على هذه الأسواق كان ينصب عليها قياد من الأتراك ويوضع تحت تصرفهم بعض رجال الحامية التركية ومجموعة من فرسان المخزن ، ويحظر أي تبادل أو تعامل تجاري خارج هذه الأسواق وهذا ما أرغم القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية على التوجه الى تلك الأسواق ودفع الرسوم المستحقة عليها وهي غالبا ما تحدد مبدئيا بـ : 10 % من ثمن البضاعة المحمولة الى السوق ، حتى تستطيع تصريف انتاجها والحصول على ما تحتاجه من البضائع والسلع والمحاصيل ، لاسيما الحبوب التي هي في أشد الحاجة اليها .

وعندما يشعر الحكام بأن بعض الأسواق اصبحت غير ملائمة للتبادل التجاري أو معرضة للخطر أو تتحول الى مكان للدعاية المضادة للدولة يسارعون بالغائها ونقلها الى مكان آخر يستطيعون السيطرة عليه ، وهذا ما حدث في كثير من الجهات ، ففي جرجرة مثلا أمر قائد سانلو ، بابطال سوق عين الايعاد الواقع في أراضي قبيلة بني ثور ، نظرا لتحريض قبيلة واتمون للقبائل الأخرى على الثورة ضد الأتراك ، وبذلك أرغمت القبائل التي تقيم في تلك المنطقة على التوجه الى سوق علي خوجة الواقع عند ملتقى وادي عمراوة بوادي الكلاب لتصريف بضائعها واشتراء الحبوب التي تحتاجها مقابل دفع 10 % من ثمن انتاجها المحمول الى السوق .

3 ـــ وعندما تصبح مثل هذه الوسائل غير مجدية فان الحكام يلتجؤون الى استعمال القوة لتدمير المداشر الخصبة واتلاف الأمتعة والاقوات حتى تضطر القبيلة المتمردة تحت وطأة الظروف الاقتصادية الى المهادنة والخضوع ، وبهذه الوسيلة بالذات تم اخضاع امارتي كوكو جرجرة وبني عباس بالقرقور في القرن السادس عشر والحصول من زعمائها على ضرائب سنوية قدرت بالنسبة لامارة بني عباس بـ : 400 حصان و 1000 عنزة ، وبالنسبة لامارة كوكو ، كميات كبيرة من التين والزيتون تقدر قيمتها بـ : 700.000 ريال ، وفي بعض الأحيان ترغم القبائل المعادية على ترك مواطنها الأصلية والانتقال الى الجهات غير الخصبة ، كما وقع لكثير من قبائل منطقة الأوراس ، واذا تعذر اخضاع القبائل الثائرة فان الحكام يلجؤون الى تشتيتها وانتزاع الأراضي الخصبة منها مثلما حدث لقبيلتي الأعال وسويد بجهات الشلف ووهران .

ج ـ مميزات الوضع الاجتماعي في المدن والأرياف :

بعد التعرض الى حالة السكان الصحية والمعاشية ، والتعرف على وضعيتهم الديمغرافية والاجتماعية في الأرياف والمدن ، يصبح من الضروري في ختام هذا الفصل التطرق الى أهم الخصائص العامة التي كان يتميز بها الوضع الاجتماعي في الأرياف والمدن ، والتي نستعرضها في النقاط التالية :

1) يتميز الوضع الاجتماعي بالجزائر في العهد العثماني بقلة سكان الحواضر بالنسبة الى سكان الأرياف ، بحيث أن سكان المدن لم يكن يتجاوز استنادا الى أغلب الروايات 5% من مجموع السكان ، بينما الغالبية الساحقة وهي 95% من السكان كانت تعيش في البوادي والأرياف ، وحتى هذه النسبة الضئيلة من سكان المدن لم تكن موزعة توزيعا عادلا بين مختلف أنحاء البلاد ، اذ كانت الجهات الغربية تحظى بنسبة مرتفعة ما بين 7% و 8% والجهات الوسطى 6% بينما الجهات الشرقية لم تكن نسبة سكان المدن بها تتجاوز 3% من مجموع سكان البلاد .

ونلاحظ كذلك في الأرياف هذا الاختلاف في التوزيع الجغرافي والاختلاف في معدل نسبة المجموعات السكانية الى بعضها ، اذ كانت قبائل المخزن والرعية التي هي على اتصال دائم بالحكام تؤلف أقلية بالنسبة لباقي سكان الأرياف الذين ظلوا بعيدين عن سلطة البايليك ، وهذا ما دفع بعض الكتاب الذين اعتبروا نفوذ البايليك مرتبطا اساسا باستخلاص الضرائب الى القوم بان سلطة الدولة الجزائرية منحصرة في جزء صغير من البلاد ، مثل المؤرخ الذي انتهى في دراسته لوضعية القبائل اثناء حكم الداي حسين باشا الى التأكيد بأن سدس الجزائر الشمالية فقط كان يخضع لحكومة الداي ، وهذا القول لا يخلو من مبالغة وتجنب للحقيقة ، لان الروابط التي كانت تشد السكان الى السلطة الحاكمة لم تكن تقتصر فقط على فرض المطالب المخزنية ، بدليل اقرار شيوخ القبائل وزعماء العشائر بسلطة الدولة ونفوذ البايليك ولو عن طريق تقديم الولاء والتبعية فقط دون دفع أية ضريبة .

2) اتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية ، فكان على رأس هذا الهرم الطائفة التركية الضئيلة العدد والكثيرة الامتيازات ، ثم تليها جماعة الكراغلة التي اسندت لها المناصب المتوسطة الاهمية ، بعدها تأتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون والأشراف والأعيان الذين تولوا المناصب الدينية والتعليمية واشتغلوا بالحرف والمهن المختلفة ، ويلحق بهذه الطبقة الجاليات اليهودية والمسيحية وان كانت لها أوضاعها الخاصة ، وفي أخر الهرم نجد جماعات البرانية المحرومة من الامتيازات رغم قيامها بالأعمال الشاقة والمهن الحقيرة .

أما البناء الاجتماعي بالارياف فهو لا يختلف كثيرا عن أوضاع المدن وأن كانت تتحكم فيه نوعية العلاقة مع الحكام ، اذ تحتل الصدارة في مجتمع الارياف قبائل المخزن ، بينما قبائل الرعية ظلت في آخر السلم الاجتماعي رغم الخدمات التي تقدمها والاعمال التي تكلف بها ، أما وسط السلم الاجتماعي فتحتله القبائل الحليفة او المستقلة وهي بحكم علاقتها مع الحكام وطبيعة اقتصادها تعيش على هامش النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية مما يترك آثارا سلبية على جهاز الدولة الاداري ونظامها السياسي .

3) يتحكم في الوضع الاجتماعي للجزائر اثناء العهد العثماني عاملان رئيسيان هما : القوة العسكرية والقدرة المالية ، فالقوة الحربية كانت اقصر الطرق للوصول الى اعلى المراتب ، واما الامكانيات المالية فكانت هي كذلك الوسيلة الفعالة لنيل أهم الامتيازات ، ولعل ذلك يعود الى طبيعة العنصر التركي الذي يميل الى الحياة العسكرية ويفضل الحصول على ما يحتاجه من اموال من غير محاولة استثمارها او تنميتها ، ولنا على ذلك عدة امثلة نستخلصها من الاحداث التي عرفتها الايالة الجزائرية منها أن الاعلاج (Renégats) تمكنوا من الاندماج في الاقلية التركية وتولي المناصب السامية ومنهم من ارتقى الى باي لارباي ، كما هو معروف وذلك للقوة الحربية التي برهنوا عليها في عمليات الجهاد البحري وللثروات الطائلة التي حصلوا عليها نتيجة هذا الجهاد البحري .

وهكذا اصبح القاسم المشترك بينهم وبين جماعة الاتراك الحاكمة النفوذ العسكري والقوة المالية التي مكنتهم عند توليهم الحكم من دفع اجور الحامية ومرتبات الموظفين عندما تشح مصادر الخزينة ، وعندما ضعف نشاط البحرية وتناقصت ثروات رياس البحر من الاعلاج وغيرهم ازاحهم ضباط الوجاق من الحكم ، واصبح منصب الداي ومساعديه من اختصاص الوجاق . ويضاف الى هذا المثل أمثلة أخرى منها أن جماعة الكراغلة رغم اصولها التركية وارتباطها بأهالي البلاد فانها ظلت مبعدة عن المهام الرئيسية للدولة ، وذلك لعدم اكتسابهم — اي الكراغلة — الثروات الطائلة وعدم تمكنهم من تأليف قوة عسكرية ، أما اليهود الذين يعتبرون انفسهم اجانب عن البلاد ولا تربطهم بالحكام الاتراك سوى مصالحهم الخاصة ، سمح لهم هؤلاء الحكام بتولي بعض المهام الاقتصادية وتمثل الايالة في الخارج نظرا لحصولهم على ثروات طائلة ونجاحهم في عقد الصفقات ، وكذلك اضطر الحكام الاتراك الى مهادنة زعماء المشيخات الكبرى بشرق البلاد واعطائهم الامتيازات والترضيات ، نظرا لشدة تشكيمتهم وقوة نفوذهم .

وهكذا اصبحت القوة العسكرية والامكانيات المالية هي التي تحدد أية طائفة من طوائف المدن أو أية مجموعة من سكان الارياف ، فهي المقياس الحقيقي لمنح الامتيازات وفرض المطالب المخزنية ومن خلال ذلك اصبح الحكام ينظرون الى مجموع السكان لا على

كونهم رعايا خاضعين فقط ، وانما باعتبارهم اصنافا ومجموعات بشرية متفاوتة من حيث الاهمية والحقوق والواجبات ، وهذا ما دفع بعض الكتاب الى التحامل على هذا الوضع الاجتماعي بقولهم : «ان علاقة البايليك بالسكان علاقة دافع الضرائب بمتسلمها أو علاقة الآكل بالمأكول» .

4) عمل الحكام الاتراك على الحد من انتقال السكان من منطقة الى أخرى دون اعتبار لتزايدهم أو حاجتهم الى المراعي والأراضي الزراعية ، وذلك باقرار عشائر المخزن في الأراضي الخصبة وابقاء قبائل الرعية تشتغل بالفلاحة وتربية الحيوانات بالأراضي التابعة للبايليك أو الأراضي المشاعة لتلك القبائل ، وبذلك لم يحدث أي انتقال سكاني على نطاق واسع باستثناء جهات التطرى الجنوبية ومناطق الهضاب العليا المتاخمة للأوراس حيث هاجرت اليها القبائل الجبلية تحت وطأة الصراع العشائري وتناقص المراعي .

وبذلك استقرت الأوضاع في المناطق الخصبة التي يمكن أن نطلق عليها اسم الجزائر النافعة أو بلاد البايليك ، وتركت المناطق الممتنعة أو المستقلة وهي في أغلبها أراضي غير خصبة ـــ تحت تصرف رؤسائها المحليين من مرابطين وشيوخ يتصرفون فيها حسب تقاليدهم المحلية وأساليبهم الاقطاعية ، التي كانت تتلائم مع حياة الخشونة والتناحر على امتلاك مجال الرعي ومصادر المياه ، ولهذا نعتت هذه المناطق ببلاد السيبة أو الخلاء وبأراضي البارود .

5) تميّزت الفترة الأخيرة من الحكم التركي فيما يخص الحياة الاجتماعية بشيوع البداوة ، وتحولت كثير من السكان من حياة الاستقرار ومزاولة الزراعة إلى حياة الترحل التي ارتبطت بتربية المواشي والبحث عن المراعي ، وكان هذا التحول يتم تدريجيا ، اذ كانت القبائل في أول الأمر تفضل لعدة أسباب سبق التعرض لها مزاولة الزراعة المؤقتة وامتهان الرعي ثم التحول عند تزايد الضغط المالي والبشري عليها إلى الالتجاء الى الرعي الموسمي فتقضي فصلي الخريف والشتاء في مناطق الجنوب ، وفصلي الربيع والصيف في جهات الشمال المعروفة بالصراوات ، وذلك قبل أن تتحول نهائيا الى سكنى الخيام ، والانتقال وراء القطعان ، كما حدث بالهضاب العليا القسنطينية والسهول الوهرانية .

وبهذا التحول في طرق العيش واسلوب الحياة وقع اختلال في التوازن بين الامكانيات الاقتصادية واحتياجات السكان وبين طريقة الانتاج وكمية المحصول ، وأصبح نشاط السكان الذين تحولوا الى حياة البداوة يهدف الى توفير الاستهلاك المحلي ، بينما كان البايليك في أشد الحاجة الى المحاصيل الزراعية بكميات كبيرة لسد حاجية سكان المدن وارضاء متطلبات الاسواق التجارية مع أوربا حتى يستطيع الحصول على المواد الاوربية المصنعة والجاهزة .

6) أمّا ما يخص مجتمع المدن فان طبقة الحضر باستثناء مدينتي قسنطينة وتلمسان لم تستطع فرض تقاليدها ولهجتها واسلوبها في الحياة على بقية الطوائف الأخرى إلى فترة متأخرة

من العهد العثماني ، وذلك لانفتاح المدن الساحلية على الخارج وتكاثر الاسرى والاعلاج بها . وانعزال الحكام واحتفاظهم بلغتهم وعاداتهم الاناضولية ، وهذا ما يسمح لنا بوصف مجتمع مدينة الجزائر بالخصوص في القرنين السادس والسابع عشر بأنه مجتمع أمي متعدد الأصول مختلف العناصر غير متجانس من حيث الطموحات والاهداف ويفتقر الى مفهوم واحد وثقافة محلية أصيلة ، ولعل هندسة البناء وطريقة التأثيث ولغة التخاطب تعطي لنا صورة صادقة عن هذا المجتمع ، اذ نجد الرخام الايطالي بجانب الفيانس الهولندى والزليج التونسي مختلطا بمرايا البندقية وحرير ليون بجوار ساعات الحائط الانكليزية ، كما أن لغة الشارع والمرسى «المعروفة بلغة الفرنكا» هي في الواقع خليط من لهجات البروفانس وبلاد الاغريق الممزوجة بالتعابير العربية الشائعة والمفردات التركية والكلمات الايطالية والاسبانية والمالطية المحرفة .

لكن مجتمع مدينة الجزائر وبقية المدن الساحلية تحول تدريجيا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، الى مجتمع يسوده التجانس ويغلب عليه الاندماج من حيث اللغة ونوعية الثقافة والانتماء الحضاري ، وقد ساعد على هذا التحول العميق ضعف البحرية الجزائرية وتناقص الاسرى وتزايد احتكاك الحكام بدواخل البلاد ونمو الشعور الديني الاسلامي الفياض نتيجة الهجمات والغارات الاوربية المتكررة .

ونلمس هذا التبلور الاجتماعي الذي غلب عليه طابع الجمود لسوء الحظ ، في اختفاء لغة الفرانكة بين أغلبية سكان المدن وانحصار اللغة التركية بين جماعة الأوجاق واقتصارها على المراسلات الخارجية والمكاتبات الشخصية للحكام ، في الوقت الذي كانت تتحول فيه جهات كثيرة من استعمال لهجاتها المحلية الى استعمال اللغة العربية ، ولهذا يمكن القول حسب الادلة المتوفرة الآن ان تعريب الجزء الاكبر من البوادي الجزائرية لم يتم في الفترة الاسلامية أثناء الهجرة الهلالية ، وانما حدث لاسباب مختلفة يطول شرحها في أواخر العهد الحفصي والزياني وطيلة العهد العثماني .

7) بعد فترة من الازدهار في القرن السادس عشر والنصف الاول من القرن السابع عشر واثر مرحلة من الاستقرار في النصف الثاني من القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر ، عرفت البلاد الجزائرية مرحلة ضعف وجمود كما سبقت الاشارة الى ذلك ، تميّزت بالانهيار الديمغرافي وتضاؤل الحواضر وشيوع البداوة وتكاثر الفتن وتعدد الهجمات الاوربية وتكرر الاوبئة والأمراض والمجاعات ، وصاحب ذلك ضغط عسكرى ومالي على الأرياف خاصة وأصبحت هذه الحالة من الضعف والانهيار ماثلة للعيان منذ سنة 1792 ، رغم استرجاع وهران وتظاهر الحكام بالقوة والنفوذ في تلك السنة

وقد حاول الكثير من الكتاب والشعراء ارجاع أسباب هذه الحالة الى سلوك وتصرفات الحكام حسبما نستنتجه من كتابات العنترى والشريف الزهار والزياني ومسلم بن عبد القادرالذي نظم بعض الأبيات ينحو فيها باللائمة على الحكام الاتراك مثل قوله :

أدبهــم ربهـــم لمـــا طغـــوا عرفهـــم بقدرهـــم لمـــا بغـــوا

وكذلك المنداسي الموالي للعلويين بالمغرب لم يتردد أن هجاهم في قصيدته النونية المشهورة التي نقتبس منها هذا البيت :

عتوا واستفزوا المسلمين من القرى وقد عبدوا حمر الدنانير وأثانـــا

على أن المؤرخ المتتبع للأحداث وان كان يبررهم بهذه الأقوال نظرا لتصرفات الحكام الّا انه يرجع ضعف الجزائر وتعرضها للاحتلال الفرنسي أخيرا الى ما كان يتحكم في الواقع الاقتصادي والوضع الاجتماعي من عوائق وعراقيل مختلفة سبقت الاشارة اليها في الفصل الاول وكانت تصرفات الحكام نتيجة لها .

وفي هذا النطاق يجدر بنا أن نشير الى ضرورة الفصل بين تصرفات الحكام ونوعية علاقتهم بالسكان ، وبين نظام الدولة الجزائرية الذي يعكس لنا اكتمال مقومات الامة الجزائرية واستقلال كيانها السياسي ومن ثم لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار بالمقولة الغربية التي ترى في انتماء الجزائر الى الدولة العثمانية نوعا من الاستعمار ، لأن تتبع الأحداث والوقائع يثبت ان جذور الدولة الجزائرية الحديثة تعود الى العهد العثماني ، وان الاحتلال الفرنسي كان حادثا طارئا حال دون قيام الجزائر بدورها الحقيقي في نطاق الرابطة العثمانية .

هذا وقد عبّر عن هذا الموقف الذي يعتبر العهد العثماني عهدا وطنيا ، كتاب وشعراء جزائريون كثيرون عاصروا الفترة العثمانية نذكر منهم على سبيل المثال الكاتب محمد بن رقية التلمساني الذي عبّر عن واقع الجزائر في أواخر القرن السابع عشر بقوله : «وليعرفوا قدر الجزائر اذ تراب نواحيها معجون بدماء الكفار ، اللهم أدمها دار الجهاد ، ومحل عزم واجتهاد» والشاعر الشعبي الشيخ عبد الرحمن الذي تحسر عن نهاية الدولة الجزائرية على يد الفرنسيين عام 1830 ، بقصيدة طويلة نقتبس منها هذه الابيات ، التي نختتم بها هذا الفصل :

الايام يا اخواني تتبـــدل ساعاتهـــا والدهر ينقلب ويولي في الحيـــن
بعد كان سنجاق البهجة ووجاقها الأجناس تخافها في البر والبحرين
امنين راد ربـــي ووفـــىٰ ميجالهـــا واعطاهـــا أهـــل اللـــه الصالحيـــن
رانی على الجزائر يا ناس حزين



أهم المصادر المعتمدة في اعداد الجانب الاقتصادي والاجتماعي لتاريخ الجزائر في العهد العثماني

أ) ـ الأرشيفات :

1 ـ سجلات الأرشيف الوطني الجزئري : مجموعات البايليك وبيت المال والوثائق الشرعية»

2 ـ وثائق أرشيف ما وراء البحر بايكس ـ بروفانس مجموعة «ش» وف 80 (F80)

3 ـ وثائق أرشيف وزارة الحرب بفانسان ـ باريس مجموعة «ش» (4)

ب) ـ المصادر العربية المعاصرة :

1 ـ **ابن المفتي** ، تقاييد تضمنها كتاب صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، لنور الدين عبد القادر قسنطينة 1964 .

2 ـ **ابن سحنون الراشدى** ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، نشر وتقديم الشيخ المهدي بوعبدلي ، قسنطينة 1973 .

3 ـ **ابن ميمون الجزائري** ، التحفة المرضية في الدولة البكتاشية ، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائر 1972 .

4 ـ **ابن هطال التلمساني** ، رحلة محمد الكبير باى الغرب الى الجنوب الصحراوي الجزائرى ، تحقيق ونشر محمد بن عبد الكريم . القاهرة 1969 .

5 ـ **أبوراس الناصرى** ، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

6 ـ **أحمد المبارك** ، تاريخ حاضرة قسنطينة ، نشر وتحقيق نور الدين عبد القادر ، الجزائر 1952 .

7 ـ **حمدان خوجة** ، المرآة لمحة تاريخية واحصائية عن ايالة الجزائر . ترجمة العربي زبيري ـ الجزائر 1975 . وترجمة محمد بن عبد الكريم ـ بيروت 1972 .

8 ــ **محمد الصالح العنتري** ، الفريدة المؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة ، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

9 ــ **محمد بن عبد الرحمن التلمساني الجديري** ، الزهرة النائرة ، منشور بمجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد : 1967/3 .

10 ــ **محمد الصالح العنتري** ، سنين القحط والمسغبة ببلدة قسنطينة ، منشور تحت عنوان : مجاعات قسنطينة ، من طرف الأستاذ رابح بونار قسنطينة 1974 .

11 ــ **محمد الكاتب** ، التشريفات . نشر قسم منها من طرف دوفو 1852 .

12 ــ **المشرفي** ، بهجة الناظر . نشر وتحقيق بن عبد الكريم بيروت ، د. ت.

13 ــ **مجهول** ، غزوات عروج وخير الدين . تحقيق ونشر نور الدين عبد القادر ــ الجزائر .

14 ــ **مجهول** قوانين وأوامر تركية . مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

15 ــ **المزاري** ، طلعة سعد السعود في أخبار مدينة وهران ومخزنها الأسور . مخطوط نشر ما يخص سيرة حسان باى من طرف بودان بالنشرة التاريخية بوهران 1924 .

16 ــ **محمد بن يوسف الزياني** ــ دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران . تحقيق ونشر الشيخ المهدي بوعبدلي سنة 1979 .

17 ــ **الشريف الزهار** .مذكرات نقيب الأشراف ــ تحقيق وتقديم الأستاذ أحمد توفيق المدني ، 1974 .

18 ــ **الورثلاني** . نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار . نشر ابن أبي شنب الجزائر 1908 .

ج ــ الدراسات العربية المعاصرة :

ــ **الاستاذ أحمد توفيق المدني** ، محمد عثمان باشا ، الجزائر ، 1938 .

ــ **الاستاذ أحمد توفيق المدني** ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا . (1492 ــ 1792) ، الجزائر د. ت.

ــ **الدكتور أبو القاسم سعد الله** ، تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال القاهرة ، 1970 .

ــ **الدكتور أبو القاسم سعد الله** ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، الجزائر ، 1978 .

ــ **الدكتور حلمي عبد القادر** ، مدينة الجزائر قبل 1830 . الجزائر ، 1972 .

ــ **محمد بن عبد الكريم** ، حمدان خوجة ومذكراته ، بيروت ، 1972 .

ــ **محمد العربي الزبيري** ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري الجزائر ، 1974 .

ــ **عبد الجليل التميمي** ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، تونس ، 1972 .

ــ **ناصر الدين سعيدوني** ، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني ، الجزائر ، 1979 .

ـ **ناصر الدين سعيدوني** ، بحوث ودراسات في تاريخ الجزائر الاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني ، (تحت الطبع)

ـ **الشيخ عبد الرحمن الجيلالي** ، تاريخ الجزائر العام ، الجزء الثاني الجزائر ، 1955 .

ـ **مولاي بلحميسي** ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، الجزائر ، 1979 .

ـ **وليم سبنسر** ، الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية ، الجزائر ، 1980 .

ـ **اسماعيل العربي** ، العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة ، الجزائر ، 1978 .

SOURCES ETRANGERES CONTEMPORAINES

1). — Boutin, reconnaissance des villes, fortes et batteries d'Alger, publiée par G. Esquer, Alger 1927 .

2). — Dan. P. histoire de barbarie et de ses Corsaires, Paris 1637 .

3). — Dapper d'O. description d'Afrique, Amesterdam 1686 .

4). — La pène : aperçu historique et topigraphique sur l'Etat d'Alger, Paris .

5). — Laugier de Tassy, histoire du royaume d'Alger, Amesterdam 1725 .

6). — Morgan. J. histoire d'Etats barbaresques tra. par Prebandie, Paris 1757 .

7). — Pananti. relation d'un séjour à Alger tra. par Blanquière, Paris 1820 .

8). — Payssonnel et des fontaines, voyages dans les régences de Tunis et d'Alger 2 t., Paris 1838 .

9). — Perrot A.M., Alger esquisse topographique, Paris 1830 .

10). — Shaler. esquisse de l'Etat d'Alger, tra. par Bianchi, Paris 1830 .

11). — Shaw Dr. voyage dans la régence d'Alger, tra. par Mac Carthy, Paris 1830 .

12). — Vallière, mémoire, « l'Algérie en 1781 », publie par Chaillou,Toulon S.D .

13). — Venture de Paradis, Alger au XVIII^e siècle, édité par E. Fagnon, Alger 1898 .

II ETUDES ET PUBLICATIONS ETRANGERES RECENTES

1). — Au Capitaine, Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination Turque, Paris 1857 .

2). — Berbrugger A. plusieurs articles et travaux publies dans la Revue Africaine .

3). — Boudicour la colonisation de l'Algérie, Paris 1856 .

4). — Boyer P. la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris 1963, et autres articles publiés dans les Revues Africaines, d'occident musulman historique .

5). — Brahimi D. voyageurs français du XVII^e siècle en barbarie, Paris 1976 .

6). — Carette et Warnier, plusieurs travaux sur la situation de l'Algérie .

7). — De la primaudie M.F., le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Paris 1861 .

8). — Devoulx Albert, l'ensemble de ses publications .

9). — Emerit M. plusieurs articles publiés dans les différents revues .

10). — Gallissot R., plusieurs articles sur le monde de production .

11). — Genty de Bussy. De l'établissement des Français dans la régence d'Alger. 2 t., Paris 1835 et 1839 .

12). — Grammont. (H.D. De) histoire d'Alger sous la domination Turque, Paris 1887 .

13). — Guyon, sur la paste d'Alger de 1817-1818, in Moniteur Algérienne 1832 .

14). — Gaïd N. l'Algérie sous les Turques, Tunis 1974 .

15). — Hucheron de St. Denis, considérations sur la régence d'Alger, Paris 1831 .

16). — Julien Ch. A. histoire d'Afrique de Nord t. II., Paris 1962 .

17). — Klein H. feuillets d'El-Djazaïr, Alger 1911-1913 .

18). — Lespes R. Alger, Paris 1930 .

19). — Lespes R. Oran, Paris 1930 .

20). — Marchika J. la peste en Afrique du Nord (1363-1830), Alger 1927 .

21). — Mercier, histoire de l'Afrique du Nord (la Berberie) t. III., Paris 1891 .

22). — Monlaü, les Etats barbaresques pub. Que-sais-je ? Paris 1964 .

23). — Nouschi A. enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois, Paris 1961 .

24). — Pellissier de Raynaud, annales algériennes, 3 vol, Alger 1830-1839 .

25). — Raynal, histoire des établissements et du commerce des Européens dans l'Afrique sépt. Paris 1826 .

26). — Raynaud, hygiène et pathologie Nord Africaine t. 1., Paris 1922 .

27). — Rinn, le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue Africaine 1897-1899 .

28). — Roy, histoire de l'Alg érie, tours 1864 .

29). — Tableaux de la situation des établissements français dans l'Algérie 1830-1837 .

30). — Temimi A. le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, Tunis 1978 .

31). — Valensi L. le Maghreb avant la prise d'Alger, Paris 1969 .

32). — Vayssettes, histoire de Constantine sous les Beys, Constantine 1869 .

33). — Vinchon, histoire de l'Algérie, Paris 1839 .

34). — Yacono, l'ensemble de ses oeuvres.

جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني

تأليف : الشيخ المهدي بوعبدلي

تمهيد

آثر استاذنا الفاضل الشيخ المهدي بوعبدلي وكذلك اللجنة العلمية للكتاب والذي اضطلع بمهام كتابتها بتكليفي بمراجعة الجزء المتعلق بالعهد العثماني وذلك محاولة منا لاستكمال العمل الذي قام به الشيخ بوعبدلي ، حيث لم يتسن له ذلك نظرا لمرضه والذي حال دون ذلك ولضيق الوقت ، وعلى هذا الأساس فقد قمت بتنظيم الكتاب الى قسمين رئيسيين ، الأول ثلاثة فصول والثاني أربعة فصول ، ويشكل الفصل الرابع خاتمة العمل نفسه ، وفي الحقيقة كانت هناك بعض الصعوبات واجهتنا أثناء العمل وذلك نظرا لتداخل الكثير من المواضيع ، لهذا فقد حاولنا قدر الامكان تفصيل الكتاب بشكل لا يؤثر على وتيرته وأسلوبه الذي أراده له الشيخ . ولقد ألحقنا ضمن العمل بعض التعاليق في الهامش لتوضيح بعض النقاط التي قد تستشكل على القاريء . وهذا الجزء من الكتاب الذي بين أيدينا ثري بالمعلومات التاريخية والثقافية وخصوصا ما له صلة بعنوان الجزء نفسه وهو جدير بالقراءة والاطلاع ، والشيخ بوعبدلي بذل جهدا كبيرا لتوضيح العديد من الجوانب التاريخية بالنسبة للحياة الثقافية للعهد العثماني بالجزائر ، ولقد اقتصر على ذكر أهمها بما يمكن أن يفي بالغرض وحتى تكون مساهمته بالكتاب العام كمدخل للتاريخ الثقافي ، واعتقد أن هذا العمل سوف يتلوه أعمال أخرى أوفى وأوسع والله من وراء القصد .

شهاب الدين يلس

الجزائر/22 ، 07 ، 1984

1404 ، 10 ، 23

المدخل

ان العهد العثماني بالجزائر اعقب مباشرة الغزو الصليبي الذي تقمصته دولة اسبانيا وسقطت بسببه بعض مدن الشواطىء ، كوهران وبجاية كما تسبب هذا الغزو في انهيار ما تبقى من دولتي بني زيان وبني حفص ، اذ كانت دولة بني زيان تهيمن على القطاع الغربي والأوسط ، ودولة بني حفص تحكم بجاية وقسنطينة من القطاع الشرقي .

وقد نتج عن انهيار الدولتين المذكورتين تنمر رؤساء الاقطاع من عرب وبربر ، فأصبح كل رئيس حاكما بأمره ، وحينئذ ظهر في الأفق عروج واخوته ، فضيقوا الخناق على الغزاة الصليبين ، ولما اقرتهم الخلافة العثمانية على حكم البلاد ، انضمت اليهم جل القبائل وأيدتهم ، أمكن للباشا خير الدين وخلفاؤه من بعده ، أن يوحدوا البلاد ، واتخذوا مدينة الجزائر عاصمة للمملكة الناشئة التي وضع لبنتها الأولى خير الدين باشا ، وصارت هذه المملكة تابعة للخلافة العثمانية .

ولنرجع الى الحديث عن صميم الموضوع الذي هو كما يدل عليه عنوان البحث «جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني» .

والحياة الثقافية بالجزائر اذ ذاك كانت تتركز على العلوم الدينية من تفسير ، وحديث ، وفقه ، وعقائد ، وكان المذهب الفقهي السائد في البلاد ، المذهب المالكي ، وبعد ارتباط دولة الجزائر بالخلافة العثمانية ، عزز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي الذي كان هو المذهب الرسمي للخلافة ، وكان من آثاره ، تعيين شيخ الاسلام الحنفي للرئاسة الدينية بالبلاد ، وكانت له مكانة حيث انه كان الشخصية الثانية بعد الباشا .

ونظرا لرصيد المذهب المالكي عند السكان بقي المذهب المالكي محتفظا بمكانته وبالتصرف المطلق في ربع أحباسه .

واذا استثنينا عاصمة الجزائر ولمدية والبليدة نجد جلّ القضاة والمفتين داخل البلاد مالكيين ، بل حتى العاصمة فقد عيّن الباشا حسن بن خير الدين ، خطيب الجامع الأعظم المالكي ، محمد بن علي الخروبي ورئيسا دينيا بها ، ومن جملة ما اثبتناه في هذه الدراسة وثيقة اصيلة هامة أرسلها باشا الجزائر في منتصف القرن الحادي عشر الى مفتي تلمسان ، وبقية السكان ، بيّن فيها الخطوط العريضة للدولة في قضية الدين والتصرفات في ريع الأحباس التي كانت رياستها مسندة الى ناظر الأحباس : المفتي المالكي ، وهذه الوثيقة لها أهمية جوهرية اذ علاوة على صبغتها الرسمية فهي من تحرير كاتب كبير أهمل ذكره التاريخ ، وهو الكاتب الأديب محمد بن راس العين ، الذي ركزنا عليه جوانب من هذا التأليف اذ زيادة على الرسالة التي كتبها الى سكان تلمسان في قضية ريع الأحباس بتلمسان التي أثارت خلافا بين السكان والمفتي والمالكي فرفع الأمر الى الباشا وحسمه كما ذكرنا .

ثمّ كتب محمد بن راس العين رسائل اخرى الى الخلافة في قضايا شائكة ، اجتازتها البلاد ، واخترنا اثبات بعضها لأنها تكشف لنا حقائق تاريخية هامة ، حاول بعض الكتاب الأجانب اماطة اللثام عنها ، فأعوزتهم المصادر الأصلية التي جاد علينا بها الزمان ، وعثرنا على مخطوطة جمع فيها صاحبها رسائل هذا الكاتب ، وهذه الرسائل زيادة على فحواها الراجع الى التاريخ السياسي والثقافي ، فان اسلوبها البليغ الذي جعل محررها في مصاف ائمة النثر الفني في عهده ، كما اثبتنا لهذا الكاتب رسائل أدبية محضة تبادلها مع بعض اصدقائه ، ثم تعرضنا في هذا التأليف للحياة الثقافية بالمدن والقرى في جميع مراحلها اي التعليم الابتدائي ثم الثانوي والعالي وقد أثبتنا بعض الاجازات العلمية الدالة على ازدهار بعض المعاهد التي كانت المواد التي تدرس فيها لا تقل عن المواد التي كانت تدرس بأشهر الجامعات الاسلامية كالزيتونة والأزهر والقرويين .

هذا وان التعليم في جميع مراحله اذ ذاك ، كان شبه مستقل عن الادارة ، اذ كانت نفاقته المختلفة ، من ريع الأحباس ، وكان أمر مراقبة التصرفات موكولا لنظار الأحباس من طرف السلطات ، وقد أضفنا الى الوثائق الأصيلة التي لم ينشر معظمها واحتفظ لنا بها التاريخ في الخزائن الخاصة بعض الوثائق الرسمية ترجمت الى الفرنسية اثر الاحتلال الفرنسي مباشرة ونشرت بالمجلة الافريقية وغيرها . الا ان قراء العربية حرموا منها مع أن اهميتها لا تنكر ، كما أن هنالك تآليف تعرض فيها اصحابها لوصف حالة البلاد بعد انهيار دولتي بني زيان وبني حفص ، وما نجم عنه من تنمر رؤساء الاقطاع والتفاف الصائدين في الماء العكر حولهم ، وقد تعرض لوصف حالة البلاد اذ ذاك سواء في الميادين السياسية أو الثقافية ، عالم جليل وهو عبد الكريم بن الفكون القسنطيني (988 هـ — 1073 هـ) في كتابه «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية» صاغه في قالب تراجم ، وقسّم مترجميه الى اربع

طبقات : الطبقة الأولى العلماء الذين عدّهم قدوة . والطبقة الثانية : من تولوا الوظائف العلمية كالقضاء والتدريس والافتاء من دون استحقاق ، وكانت وسائلهم لنيل تلك الوظائف الرشوة والتزلف . والطبقة الثالثة : وهي التي ينطبق عليها عنوان التأليف «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية» ، خصصها كما قال للمبتدعة الدجاجلة الكذابين على طريق الصوفية المرضية ، والقسم الرابع خصصه لبعض العلماء المعاصرين ، خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ، ولمّا ذكرناه ، يعد هذا التأليف ذخيرة ومرجعا جوهريا لا لتاريخ القطاع القسنطيني فحسب ، بل للجزائر ، وحتى لتونس سواء في المجالات الثقافية أو السياسية وميزته أن كثيرا من الأحداث الهامة امتاز بها عن مؤلفي ذلك العهد خصوصا احتلال العثمانيين لمدينة قسنطينة الذين تعرض لهم والي الدّولة الحفصية .

وانقسم سكان المدينة الى قسمين مدة سنتين ، قسم أيد الحفصيين وكان يترأسه المفتي ابن عبد المومن ، والقسم الثاني المنتصر للعثمانيين كان يترأسه المفتي عبد الكريم بن الفكون الجد المتوفي سنة 988 هـ ، وهو جد المؤلف . ولهذا كان مؤلفنا قد اجتمعت له معطيات مكنته من تتبع قضية احتلال قسنطينة بمزيد من الضبط والبيان ، كما انه تعرض بنفس الدقة لاحتلال تونس التي بعد ما دخلها خير الدين باشا استعان الملك الحفصي على اخراجه بالطاغية الاسباني شارلكان ، الذي اباح لجنوده اقتحام جامع الزيتونة وقتل بعض علمائها في حلقات دروسهم . وكان من بين القتلى الشيخ يحي بن الفكون جد المؤلف ، وبالطبع اتيحت للمؤلف معطيات لاثبات هذين الحادثين ما لم يتح لغيره .

وكتاب منشور الهداية هذا كان في حكم المفقود وكل ما اطلعناه عنه هو نشر لأربعة أو خمسة تراجم بكتاب «تعريف الخلف لرجال السلف» نشرها الشيخ حمدان بن الونيسي .

كما تعرض المؤلف لقضايا شائكة كانت تجتاح البلاد الاسلامية عامة وبلاد الجزائر بالخصوص ، وهي الصراع بين السلفيين والمتصوفة وقد سبقه الى اثارة هذا الموضوع الشيخ عبد الرحمن الاخضر البنطيوسي الذي عاش نفس الاحداث بعد انهيار دولتي بني حفص وبني زيان ، وصوّر لنا في منظومته الشهيرة «القدسية» المحتوية على 357 بيتا مناخ البلاد الثقافي والسياسي وتنمر رؤساء الاقطاع ، قضية الصراع بين السلفية والمتصوفة قضية هامة لها مكانتها في التاريخ الاسلامي العام ، ولهذا لا يمكن للمؤرخ أن يعزل حركة الطرق خصوصا في الجزائر عن الاحداث السياسية التي اجتاحت البلاد اذ ذاك وقد تعرض لها كثير من الكتاب الجزائريين الذين عاشوا تلك الفترة أمثال الاخضر ثم ابن الفكون وغيرهما ، وقد اغتنمنا هذه الفرصة فأثبتنا رسالة هامة لم يسبق نشرها ولا حتى معرفتها في صميم هذا الموضوع الشائك كتبها الشيخ أحمد التيجاني مؤسس الطريقة التيجانية لصديقه وزميله في الدراسة الشيخ محمد ابن عبد الله الجيلالي رئيس أهل الشورى ببلاط الباي محمد بن عثمان فاتح وهران الذي اثبتنا

له في هذا التأليف اجازة علمية اجاز بها احد كبار العلماء من مواطنيه ورسالة الشيخ التيجاني ذكر فيها لصديقه انه فتح عليه بما لم يفتح لاحد قبله من عهد الصحابة ، الخ .. ممّا هو معروف وتناوله الكتاب بين قادح ومادح الّا أن الذي بقي عندنا مجهولا ردّ فعل السكان وفي طليعتهم رجال العلم عن مثل هذه الادعاءات فتبيّن لنا من هده الوثيقة الاصيلة التي اجاب بها الشيخ الجيلالي صديقه الشيخ التيجاني ما اثارته هذه الرسالة لدى قرائها وناقشه الحساب جملة جملة وافراغ جوابه في قالب النصيحة ولم يخف عنه انه تورط ، والأحسن له أن يعيد النظر فيما كاتبه به ، والذي يهمنا من نشر هذه الوثيقة أن علماء البلاد لم يكونوا كلهم راضين عن المتصوفة والطرق التي ظهرت في العهد العثماني ، كما انهم كانوا يستعملون طرق النصح والحكمة والموعظة الحسنة .

ثم اننا طرقنا موضوعا كنموذج وهو تاريخ مدرسة مازونة التي كانت متخصصة في الفقه وكان طلبة الفقه يردون اليها من المغرب الى أن لفظت انفاسها في أوائل الحرب العالمية الثانية ، ومدرسة مازونة لعبت دورا حاسما في نشر الفقه المالكي ببلاد الجزائر ، وبالخصوص في القطاع الغربي الجزائري وقطاع شرق المغرب الأقصى كبلاد الريف ونواحي تازا ووجدة ، وتخرج منها فقهاء اجلة أمثال مصطفى الرمدي الذي اعتمد تأليفه في الفقه الشيخ الدردير المصري والشيخ البناني الفاسي ، وأمثال الشيخ محمد بن علي السنوسي دفين جغبوب بليبيا ومؤسس الطريقة السنوسية وناشرها ، تلك الطريقة التي حاربت التبشير المسيحي الذي كان منطلقه من الجزائر وأعدّ له عدّته الجهنمية الكاردينال لافيجري بعد مجاعة سنة 1867 ، التي مات بسببها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة ووقف لافيجري موقفه المشهور وعجز عن ارجاعه الى الصواب نابوليون نفسه ، وكان يريد فرض التنصير بالقوة الا انه قبل وفاته وهو على فراش الموت بالجزائر صرخ صرخته المشهورة واعترف ان السنوسي قضى على محاولاته اذ كان السنوسي يتعرض لقوافل بيع الرقيق ببرقة فيشتري منهم الصغار ويرسلهم لمعاهده فيتعلمون ثم يعتقهم مشترطا عليهم نشر الدعوة الاسلامية عند ذويهم ثم ختمنا هذه الدراسة بتاريخ معهد القيطنة الذي تخرج منه الأمير عبد القادر ، وقد أسسه جده مصطفى بن المختار ، وقد تسربت الى تاريخ تأسيسه أغلاط اتخذها المعاصرون حجة ، اذ قدمها ولد الأمير في تأليفه « تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر » .

كما أثبتنا وثيقة أصيلة تثبت الفنون التي كانت تدرس بهذا المعهد في عهد والد الأمير السيد محي الدين ، كتبها تلميذه المحدث الشهير محمد بن معروف الونشريسي المتوفى بتونس ، اذ هاجر اليها اثر انتهاء حرب الأمير مع الفرنسيين ، كما تعرضنا في هذا التأليف لارتباط شمال الجزائر بجنوبها خصوصا في الميادين الثقافية ، كان هذا الاتصال وثيقا وكان منطلقه في القرن التاسع ، عندما اثيرت قضية يهود توات التي كان بطلاها الفقيه محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ، ومواطنه العصنوني قاضي تمنطيط قاعدة بلاد توات .

وشارك فيها علماء تلمسان وفاس وتونس ، وأثبتها احمد بن يحيى الونشريسي في موسوعته الفقهية الشهيرة «المعيار المعرب عن فتاوى افريقيا والأندلس والمغرب» .

ثم اعقبت قضية يهود توات ، قضية الشيخ بوعمامة المحتفل منذ ثلاثة اشهر بذكراه المائوية ، وكان قضية سيدي الشيخ هذه من القضايا الراجعة الى الخلاف بين السلفيين والطريقيين أثارها الشيخ أحمد بن القاضي ابي محلي صاحب معهد بني عباس بالساورة حوالي سنة 1010 هـ .

وشارك فيها كثيرا من علماء الشمال ، كالشيخ سعيد قدورة وأستاذه الشيخ محمد بن علي المجاجي ، وقد خصص لها الشيخ أبو محلي عده تآليف كان فضلها عظيما على التاريخ الثقافي في ذلك العهد ، اذ كان الاتصال واقعيا تعرض له ايضا الشيخ محمد بن عبد الرحيم ، في تأليفه القيم «البسيط في أخبار تمنطيط» .

وهذا التأليف — على صغر حجمه — من أهم تآليف تاريخ هذه المنطقة التي لم تحظ بالنشر ، وانما بلغني أن أحد الاساتذه الشرقيين حققه وضمنه اطروحته التي قدمها لجامعة الجزائر منذ سنتين أو ثلاثة ، وهذه نبذة منه : «هذا التأليف اردت أن أجمع فيه بعض أخبار توات على ما بلغني من ذلك ، وعلى ما فهمته من آثارها هنالك ، وعلى ما سمعت الناس يتحدثون به وضننت أنه كذلك ، وعلى ما وجدته في بعض التقاليد .... الا أن قال : «فاعلم أن مدينة تمنطيط اسم لمدينة في اقليم توات ، ولقد اجتمع فيها العلم والعمارة والولاية والديانة والرياسة ، وانتصبت بها الأسواق والصنائع والتجارات والبضائع» .

وكاد أن لا يستغني عنها عنى ولا زاهد لما فيها من الدين والبركات والمنافع الخ ...

ثم تعرض المؤلف للقبائل التي تسكنها ، اصولها وفصولها واثناء تعداده لهذه القبائل ذكر كثيرا من اسر التي نزحت اليها من بلاد الشمال ابتداء من اسرتي المغيلي والعصنوني بطلي قضية يهود توات الذين نزحوا من تلمسان ، واسر من بني منيار الجعافرة بنواحي سعيدة ، وقد ساهمت منطقة توات في الحركة الثقافية العامة خصوصا في العهد العثماني فقد ظهرت فيها تآليف قيمة في القراءات والتراجم والنوازل الفقهية ، كما ظهرت فيها معاهد ينتمي مؤسسوها الى العالم الشهير أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة والذي لعب دورا ملموسا في احتلال العثمانيين للجزائر فنجد معهد أبناء سيدي الشيخ بالابيض ، ومعهد كرزاز ، ومعهد ابناء عبد الجبار بفججيج من اثار تلامذته .

وقد امتازت اسرة بني عبد الجبار بالعلم ، فتوارثه افراد الأسرة خلفا عن سلف واثروا المكتبة العربية بنفائس التآليف التي من بينها منظومة «السلوانية» في الصيد لمؤلفها ابي اسحاق ابراهيم بن عبد الجبار وقد شرحها ابن اخيه ابو القاسم بن محمد بن عبد الجبار ،

وسمي شرحه هذا «شرح الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد» قال في مستهل شرحه : «وكان مما أولع به المعاصرون ، وشاع وانتشر ذكره لكل باد وحاضر ، واعتنى به الذاكرون القصيدة المسماة «روضة السلوان» التي ينشرح لدى ذكرها طبع نوع الانسان ، على مر الملوان .

فهي من القصائد الحسان ، مما نظمه سيدي أبو اسحاق ابراهيم بن السيد الامام العالم العلم الحاج الرحال سيدي عبد الجبار بن أحمد الفجيجي .

فقد جمع فيها بين عذوبة اللفظ من غير تكلف ولا احفاظ ، مضمنا أن يعني بها جهابذة الحفاظ ، وبين معان عربية نادة ، وتسريح افكار في معان جادة ، فما احال في فنها ابدع من نظمها ، ولا اجمع لغزا ، مع صغر جرمها ، جمعت بين محاسن الصيد وسياسته ، وضبط احوال التنزيه المواظب على صيد الفدافد ، والسباسب ، ثم تعرض للموانع التي منعته من شرحها عندما طلب منه ذلك بعض تلامذته وقبل أن يتطرق الى صميم الموضوع وصف حالة بلدته حينئذ وهو وصف مقيد جدا ، ونظرا لما سبق لنا ذكره من أن هذه الوثائق الأصيلة التي هي في حكم المفقود وما تبقى منها معرض للتلف اثبت هذه الشهادة قال شارح المنظومة فيما نقله عن عمه ناظمها في وصفه لمدينة فجيج :

تغيـرت البـلاد واحلـولك الليـل ... وشب ضرام الشر وانهمـر السيـل
ودان الرحيـل من ديـار تأمـرت ... بها المفسدون واستمر بها الهول
فلا فتكـة الآ وتـنسيك فتكـة ... ولا فتنـة الآ ويدخلهـا العـول
ولا صلـح الآ اثـره ألـف غدرة ... ولا قول الآ غيره العقـد والفعـل
سلام عليكـم لا يجـاوز جيـره ... من الجور عتبهم اذا عتبوا القتل
أتسكـن أرضا ليس ينهي سفيههـا ... ولا يتقي بهـا قصاص ولا عقـل
ولا يأمـن الأخيـار شر شرارهـا ... على خطر يقى بها من له فضل
تعيّـن فرضا ان يهاجـر عنهـم ... الى الله من له بصيرة أو عقـل
نهينا عن الرهبان من غيـر ديننـا ... فكيف بأهل الدين جاءكم الويل
فكتم بعبد الحـق لا درّ درّكـم ... على قوله للحق وهـو له أهـل
هنيئـا له نيـل الشهـادة منكـم ... وويل لكم من حاكم حكمه عدل
فإن يشكوكم خلق الى خلق مثلكم ... فان شكوناكم لمـن لا لـه مثـل

ثم تعرض الشارح الى ترجمة عمّة الناظم وأثبت مضمون التأليف والداعي الى تأليفه فقال أي صاحب المنظومة :

لما ان كانت بلدة فجيج اشبه بالبادية من الحاضرة وعقول أهلها وهمهم عن معاني الناس متقاصرة ، وقلوبهم بما انطوت عليه من الاحقاد متناكرة متنافرة ، وعلى البغضاء

والشحناء متظاهرة متظافرة ، فهم في فتن تصبح فيها فئة مؤمنة ، وتمسي كافرة ، وفي حمية جاهلية عاقبتها الندامة في الدنيا والآخرة ، بحيث تجب الهجرة والهجران عن الطائفة الفاجرة ، الباغية الطاغية الجائرة ، مع ابتلائي بخطة الفصل بينهم ، ومعاناة الاجلاف منهم والجلاس ، ومعاندة كل شيطان مارد ، ولا سيما الطائفة الموسومة منهم بالافارد ، (بياض بالأصل) فأفرّ الى الصحاري ، كالبعير الشارد ، فاستريح برهة من الزمان ، من ثقل الصادر والوارد ، ثم يردني اليهم حقوق الأهل والولد والوالد ، فاتمثل بقول عبد الوهاب رحمه الله تعالى :

لحا اللــه دنيــا الجأتنــا اليهــم فبعدهم اشهى الينــا من القــرب
صحبناهــم لمــا اضطررنــا اليهــم كما اضطر صياد الى صحبة الكلب

ثم تعرض للداعي الى اختياره الصيد بالسقر للتسلية فانتقده مواطنوه ، وفي رده عليهم نظم قصيدته التي استهلها بقوله :

يلومونني في الصيد والصيد جامع لاشيــاء الانسان فيهــا منافــع
فأولهــا كسب الحـــلال أتت به نصوص كتاب الله وهــي قواطــع
وبعد عن الــرذال في صون همــة واغلاق باب القيل والقال سابــع
وأيضا لعرض المــرء فيــه سلامــة وحفظـــا لدينــــه وذلك تاسع
وفيه لأهل الدين والفضل عبــرة وتذكــرة لهــا لدنهـــم موافـــع

وقد انهى الشارح تعليقه حوالي سنة 989 هـ .

وان وصف الناظم لبلدته ومناخها الثقافي والسياسي من الأدلة القاطعة على الحالة التي سادت البلاد شمالا وجنوبا في الفترة الانتقالية بعد انهيار الدول المركزية بالشمال ، وتعرض البلاد للغزو الصليبي الذي اعقبه العهد العثماني وان اختيارنا لاثبات هذه الوثائق على طولها لاننا في حاجة الى اعطاء الاولوية والاسبقية في مثل هذا التأليف لهذا النوع من الوثائق الاصيلة حتى نتجنب الاغلاط التي تسربت الى تاريخ البلاد الثقافي والسياسي لان جل من كتب على هذه الفترة اعتمد كتابة الاجانب .

والخلاصة اننا فضلنا اعطاء الاولوية لنشر بعض الوثائق الاصيلة التي كانت في حكم المعدوم ولو كانت على حساب المنهجية والترتيب تاركين للقارىء حرية الحكم على الأحداث الشائكة بدلا من أن نفرض عليه فهمنا كما أننا اسرعنا باثبات بعض هذه الوثائق خشية ضياع اصولها المعرضة للتلف ومع هذا لم نخرج عن الموضوع كما ذكرت ذلك مرارا خصوصا في بعض رسائل الكاتب محمد بن راس العين التي كان يرسلها الى الخلافة العثمانية ، وهي وان كان موضوعها سياسيا فان اسلوبها البليغ يغلب عليها الناحية الثقافية خصوصا وان هذا الكاتب لم يحظ بترجمة معاصريه ومن بعدهم فكل ما عثرنا عليه من ترجمته ذكر المؤرخ

الفرنسي دوفولكس (Devoulx) الذي ذكره ضمن الائمة الاربعة الذين كانوا يساعدون الشيخ سعيد قدورة ، المفتي المالكي .

وقد ترجمه صاحب درة الحجال ، أحمد بن القاضي المكناسي ، وقد عثرنا على مجموعة رسائل نقلت من خطة اثبتناها في التأليف آملين اكتشاف بعض آثاره ، والذي استفدنا من رسائله السياسية له أهمية عظمى ، فانه بقطع النظر عن قضية ثورة ابن الصخري التي تعرض لها المؤرخ (Berbrugger) استفدنا من رسائل محمد بن راس العين ، ان كثيرا من الأحداث الهامة التي كانت تقع في الجزائر حاول باشواتها وانصارهم اخفاءها أو التقليل من شأنها لدى الخلافة ، كما أن الخلافة كان لها عيون بالجزائر كثيرا ما يحتاج اليهم الباشا لتأييده لدى المسؤولين بالخلافة ، كما استفدنا من القضية التي اثارها (Berbrugger) واستعان هو وفيرو (Feraud) بمذكرات الأديب دان في تأليفه «تاريخ البربرية» اي الجزائري غير مسلم في بعض تفاصيله ، وقد جرت عادة بعض كتابنا عفا الله عنا وعنهم ، انهم كلما عثروا على هذا النوع من المذكرات الا واتخذوه حجة مسلمة .

ولنرجع الى الكاتب محمد بن راس العين ، فقد قال ابن القاضي في ترجمته «محمد بن راس العين ، رجل جوّاب رحالة من اهل الجزائر له امداح في النبي صلى الله عليه وسلم ، وديوان شعر ومقامات وغير ذلك ، حتّى من اهل العصر» الخ .

المهدي بوعبدلي

القســم الأول

الفصــل الأول

لمحة تاريخية عن الأوضاع الثقافية في بداية العهد العثماني

ان الثقافة في البلاد الاسلامية كانت تتركز على العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه وعقائد ، وامتازت الجزائر في العهد العثماني انه اضيف الى الثقافة المذكورة انتشار الطرق الصوفية غربي البلاد وشرقيها ، وكان جلّ المنخرطين في الطرق المذكورة من حفظة القرآن وممّن لهم مبادىء فقهية وعقائدية ، كانت تميزهم عن العوام في سلوكهم الشخصي .

هذا وان كان عدد المثقفين حسب المدلول السابق الذكر أقلية بالنسبة لمجموع السكان ، فان المنتسبين للطرق الصوفية كانوا أكثرية .

وتتجلى هذه الأكثرية في الثورات والتمردات التي كانت تشاهدها البلاد اذ ذاك ، كثورة درقاوة ، والتجانية والرحمانية وما الى ذلك .

كان في طليعة المثقفين بالبلاد الفقهاء الذين كانوا يتمتعون بالقيادة الروحية ، ويشاركهم فيها مشائخ الطرق ، ومقدموها ، وبطبيعة الحال لم يكن بينهما وفاق ، حيث كان الفقهاء ينكرون على المنتسبين للطرق ويتهمونهم بالتساهل في اقتراف البدع ، ممّا سنتعرض لبعض فصوله في هذه الدراسة .

هذا وان المذهب الفقهي السائد ببلاد المغرب العربي كان المذهب المالكي .

وبعد استيلاء العثمانيين على الجزائر اثر غزوات الصليبيين الذين سقطت في ايديهم جل مدن الشواطىء الجزائرية ، كوهران ، بجاية . احتفظت الجزائر بنخبة فقهائها المالكيين ، رغم ان مذهب الدولة العثمانية الرسمي هو المذهب الحنفي . وبعد اعتراف الخلافة العثمانية خير الدين باشا بحكم الجزائر ، وانطواء الجزائر تحت حكم الخلافة ونظمها التي كان من بينها تعيين شيخ الاسلام الحنفي من الاستانة رأسا لمدة سنتين ، وكان شيخ الاسلام الرئيس

الديني المطلق ، وكان هو الشخصية الثانية بعد الباشا . فان الفقهاء المالكيين حافظوا على مكانتهم ، حيث كانوا يمثلون أغلبية السكان ، وعلى سبيل المثال نذكر أن مدينة الجزائر التي استحالت الى عاصمة البلاد في العهد العثماني تولى الرياسة الدينية بها الامام المالكي بجامعها الأعظم وهو العلامة المحدث الشيخ محمد بن علي الخروبي ، وعزّز مركزه الديني بمركز سياسي وهو تعيينه سفيرا للدولة بأمر حسن باشا بن خير الدين . والى هذا أشار صاحب كتاب «تعريف الخلف برجال السلف» في ترجمته للخروبي فقال : «الفقيه الصالح أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي نزيل الجزائر ودفينها ، تعيّن للوفادة على مراكش سنة 961 هـ إلى أن قال : «وتوفي الخروبي هذا سنة 962 هـ ، ودفن خارج الجزائر — بمقبرة باب الواد — ثم واصل الحفناوي تعريفه فقال : «وفي الجذوة انه من اهل الحديث والفقه والتصرف واقف على اعراضهم ، جمع في فن التصرف (1) والاذكار والأوراد ،كتبا منها شرح الحكم لابن عطاء الله ، ورسالة ردّ فيها على أبي عمر القسطلي المراكشي ، وحدثني بعض الجزائريين انه راى تفسيرا له (2) على القرآن العظيم بجزائر بني مزغنة وغير ذلك ، وكان جماعا للكتب ، وكان خطيبا بالجزائر وكان له وجاهة عند أمراء بني عثمان ، واستعملوه في السفارة بينهم وبين أبي عبد الله المهدي الشريف الحسني ، فورد المغرب ودخل مدينة فاس ، عاينت اجازته لشيخنا أبي عبد الله الحصري الوزر والي ، لما دخلها مؤرخا لها سنة تسع وخمسين وتسعمائة (959 هـ) ، وذهب الى مراكش وخلف خزانة (3) من كتب العلم» .

كما نجد العثمانيين عينوا العالم الفقيه الشيخ عبد الكريم بن الفكون الجد شيخ الاسلام بقسنطينة وورثوا هذه الخطة لأبنائه فأحفاده ، طيلة مدتهم بحكم الجزائر ، وقسنطينة كانت اذ ذاك دار علم وهي العاصمة الغربية للدولة الحفصية .

أمّا القطاع الغربي للجزائر ، فكانت قاعدته مدينة تلمسان (4) ولما سقطت مدينة وهران في ايدي الاسبان ورغم اكتساء هذه الغزوة صبغة صلبية محظة ، حيث تولى قيادة الغزاة الكاردينال (Ximinez) اسقف طليطلة ، فان ما تبقى من امراء دولة بني زيان المهزيلة ، تسابقوا إلى والي وهران الاسباني فعرضوا عليه اعانتهم بالذخيرة والمال ، فحينئذ ذهب لتلقينهم

---

(1) وقع خطأ عند كثير مترجمي الذين نسبوا شرحة لحكم ابن عطاء الله ، وفي الحقيقة انه هو صاحب تأليف الحكم أي شرح تأليفه هو لا تأليف ابن عطاء الله ، اذ عثرنا على المتن وشرحه بخطة رحمه الله .

(2) اسم هذا التفسير : «رياض الازهار وكنز الاسرار» .

(3) بيعت هذه الخزانة في عهد المفتي المالكي بالجزائر سعيد قدورة ، وأثبت قائمة كتبها حميدة العمالي في كتابه ، وكان تاريخ شرائها سنة 1050 هـ . كما سنبينه بعد .

(4) تلمسان كانت عاصمة دولة بني زيان حوالي ثلاثة قرون .

درسا قاسيا ، عروج لخبر يطول . وهنا نفتح المجال للتعرض الى وثيقة جاد بها الزمان واحتفظ لنا بها التاريخ الى عهدنا هذا . حيث اكتشفت بعد استقلال البلاد ، وهذه الوثيقة عبارة عن رسالة كتبها باشا الجزائر الى سكان مدينة تلمسان ، تتعلق بالقضية الدينية ، اذ وقع خلاف بين سكان مدينة تلمسان ، والمفتي المالكي الذي كان بحكم وظيفة ناظر الأحباس ، وذهب أعيان البلدة الى الباشا شاكين سوء تصرف المفتي فاستقبلهم الباشا ، وبعد الاستقصاء والتروى ، تبيّن له أن الشاكين تمالأوا على تزوير دعوتهم ، فحينئذ نصحهم الباشا وأمرهم بالصلح .

والذي يهمنا من هذه الوثيقة هو تحديد الباشا لموقفه في مثل هذه القضية ، والمنهاج الذي سطره للسكان وللمفتي وله ايضا .

وزاد في قيمتها ان محورها كان من اكبر علماء عهده ، فأفرغ رسالة الباشا في قالب اضفى عليها رونقا وجمالا ، ولذلك اثبتها على طولها في هذه الدراسة ، حيث انها زيادة على المنهاج الذي خطه فيها باشا الجزائر فيما يتعلق بالحياة الدينية في العاصمة العلمية بغرب البلاد ، فان اسلوبها البليغ جعلها في طليعة رسائل النثر الفني ، كما أن الداعي الى اثباتها ما التزمنا به في هذا التأليف من اعطاء الأولوية والأسبقية للوثائق الأصيلة التي لم يسبق نشرها ، بل ولم تسبق حتى الاشارة اليه ، وان النقص الوحيد الذي وجدناه في هذه الوثيقة أي نقص مسفر مجموع هذه الرسائل خرم بعضها ، فحذقت بعض الفاظها وعملا بالمحافظة على امانة النقل تركنا مكان المفردات المحذوفة بياضا وهذا نص الرسالة الباشوية(1) » الحمد لله الذي اسبغ روح احساننا على الأنام ، فكان الحظ الوافر منه لعلمائنا الأئمة الاعلام ، وافاض بحر عدلنا الوافر على الأول منهم والآخر ، فلله الحمد سبحانه على ما أولانا اذ فضلنا على كثير من عباده وولانا ، وجعل عمودى بيت دولتنا السعيدة عدلا واحسانا ، وجمع فيها القلوب ، وألف بين المتنافرين من الصبا والجنوب ، المتقاطعون في ايامها الرشيدة اخوانا ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد المصطفى الكريم ، الذي انزل عليه ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ، ورضي الله عن الآل والأزواج والأسهار وسائر المهاجرين والأنصار وباقي الصحابة والتابعين ، وتابعيهم بأحسان الى يوم الدين ، وعن العلماء الراشدين ، والأولياء الصالحين ، والدعاء بتخليد دولة أمير المؤمنين الى يوم الدين وبعد لما أن اتقذ الله صبحانه القدر ، واصم الأذن واعمى البصر ، طال اللسان ، وقطعت الأرسان ، وحال في ميادين العلاج ، العناد واللجاج ، (بياض بالأصل) من علماء تلمسان وموجبه مسألة علمية ، وإنما الأعمال بالنية ، وكل على هدى ، ولم يتعد العدا فتواطأ

(1) وتمتاز رسائل محمد بن راس العين هذا بأنها كان محررها يلخص مضمونها في الديباجة .

الجم الغفير وكان لله تعالى القوة والحول ، والعالم الصدر ، العلم الحبر بذا الزمان سليل بني عدنان ، مفتي المدينة ذو العروة المتينة ، والوقار والسكينة ، أحمد المعين ، قد انفرد بالقول الآخر وتعين ، فأبوا أن يذعنوا لقوله الواقع ، فاتسع الخرق على الراقع ، فعند ذلك حركته الهمة العلية ، وهزته الأريحية وصالت عليه السنية الأحمدية ، والقسمة المحمدية فقام وقعد ، وبرق ورعد ، وقالوا وقال ، وجالوا في ذلك الميدان العريض وجال ، واظهر كل منهم لصحبه قبيح الفعال ، وحذا له النعال بالنعال ، وضاق عليهم الخناق وقامت بينهم على ساق ، فمن يحل هذا المشتبك ، ومن يعاني هذا الأمر المرتبك ففزعوا للحضرة الزكية ، والأبواب العلية ، والأعتاب الشريفة ، والمواقف المتيقة بالجزائر المحمية بالله تعالى ، فلما دخلوا أمام الوالي ، صار كل منهم لصاحبه قالي ، أنسوا بعض انتصار ، كاد ان لا يقر لهم قرار فنزلوا وصعدوا ، واستنمروا واستأسدوا وصالوا وجالوا ، ومالوا عن الصواب وقالوا ، وخرجوا من قصة الى أخرى وارتكبوا أمرا أمرا ، ومرتقا وعرا ، وأوسعوا الأنام عذرا ، وادعوا أن السيد خالف الشريعة (بياض بالأصل) وأفسد الأوقاف ، ولم يستعمل الانصاف ، فرموه بذلك في سرداب ، واغلقوا دونه الأبواب ، ولا ملجأ الا الله ولا ناصر ، اذ هموا بعزله ونقض ما كان أبرمه من غزله ، وكادوا ان يظفروا بالمرام ، ويفضحون ما بين الأنام وكانت اراء العلية المرادية والتهمة السنية الجهادية لا تستعمل في الأمور البداهة ، ولا بمقتضى السهوة والنزاهة ، بل يتثبت ويتوقف ، .ويضرب الأخماس في الأسداس ويتصرف ، فلما أن روجعت ، ظهر أن ذلك كله زور ، وانما حملهم على ذلك الغبطة الفقهية ، والمنافسة الأدبية ، فخيبت آمالهم ، وضرب كل منهم يده على فيه ، ولم يعد قط بعدها يراقبه او يجاريه في ذلك المضمار او يناويه ، وانقلبت صفقتهم خاسرة ، وشركتهم كاسرة ، فلما ضاق عليهم الطوق وسار اسفلهم من فوق (بياض الأصل) رغبوا في الصلح الذي هو خير ، واقسموا ان لا ينافسوا بعدها الغير ، ولا يعودوا لمثلها اصلا ، ولا يسددوا نحوى من المكايد نصلا ، فانعقد الصلح بينهم لدى المواقف السلطانية ، والمجالس العلمية النورانية ، كل ذلك بمحضر علمائها وقضاتها ومفتيها ، وكبرائها والشيخ الأوحد البركة سعيد(1) السعيد في حالتي السكون والبركة صانه الله وصانهم اجمعين ، وانقلب سيد منصورا ، فرحا مرحا مؤيدا محبورا ، مقرا في مكانته ومكانه ، مضاعفا له في سمو قدره وشأنه ، إماما مقتدى مهديا ، وعالما فقيها مفتيا (بياض بالأصل) مقدرا له سعد واقبال لديهما تجديدا لا يبلى جديده ، ولا يكل حديدة ، دائبا دائما ، لازبا لازما ، مباركا مرضيا ، مؤيدا محميا ، بقدرة الله تعالى وحوله ، وأفضاله وطوله ، فعليه أن يعمل فيهما بما أراد الله وأن يعرف قدره ، ولا يتعدى صدره ويلين الجانب ، ولا يتجاوز الواجب وأن يقف عند حدّه ، والّا أغمدنا فيه كما قيل سيف جده ، ويستعمل الرفق في الأمور ، ويتجنب كل محظور ، ولا

(1) فالغالب أنه يقصد الشيخ سعيد المقري عمّ أحمد المقري صاحب نفخ الطيب .

يتعدى الحدود ، فإن النزول يكون بقدر الصعود ، ويبذل غاية جهده وجلده ، في اصلاح أهل بلده ، وأن يروض نفسه غاية الرياضة ولا يقابل أحدا بالفضاضة ، لان الغليظ الفظ ، قل ما تسعه أرض ، وعليهم أن يسلموا له الأمر ، ويوسعوا له الصدر ، ولا يخرجوا من حكمه ولا ينقضوا برم عزمه ، وجرمه ، ويكونوا له أطوع من خاتم ، واسمع من خادم ، لانه راعيهم ، والى الرشاد داعيهم ، وهو المسؤول عنهم يوم القيامة ، فعليهم أن لا يخفروا له ذماما ، فمن كان كذلك استوجب الأوصاف ، وأن يعامل بالانصاف ، والله يوفقهم وإياه ، لما يحبه ويرضاه ، وأن يذهب من قلوبهم الأضغان ويعاملهم بالاحسان إنه جواد كريم حليم ، فهذا الذي استأهله قد أنعمنا به عليه ، اقررناه لديه ، فليحمد الله على ذلك ولا يكن لحق من حقوقنا بعد حق الله بالتارك ، وليقيد النعم بالشكر ، ويستمدها بالدعاء والتضرع والذكر ، والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، فليسع الواقف على هذا التجديد والأمر المبارك السعيد والخطاب المؤيد الرشيد ، النافذ بأمر الله نواهيه وأوامره ، المدرجة كفلق الصبح دلائله وأماثره ، الانقياد والاستسلام ، والامتثال والاستلزام والعمل بمقتضاه ، والطاعة لمن أنقذه وأمضاه . اهـ

إن الكاتب محمد بن راس العين المذكور لم نعثر له على ذكر في مؤلفات الجزائريين اللهم الا ما ذكره الكاتب الفرنسي (Devoulx) في تأليفه الذي جمع فيه وثائق الأحباس العامة الخاصة بالجزائر وسماه «المؤسسة الدينية بالجزائر (les Institutions Religieuses en Algérie) ذكر محمد بن راس العين في معرض حديثه عن تاريخ الجامع المالكي في عهد مفتيه سعيد قدورة ، فقال انه كان ينوبه في صلاة الجمعة أربعة أئمة من بينهم محمد بن راس العين ، كما ذكره ضمن أعضاء جمعية أحباس اللاجئين الأندلسيين بالجزائر وقد اطلعنا على ترجمته «بكتاب درة الجمال» لاحمد بن قاضي المكناسي قال «محمد بن راس العين ، رجل جواب رحالة من أهل الجزائر له أمداح في النبي ﷺ ، وديوان شعر ومقامات وغير ذلك ، حتى من أهل العصر منظمة :

يا ابـــن راس العيـــن صبـــرا	**قد اعيـــــد الحلــــو مرا**
ومضت تلك الليالـــــــــي	**واعيـــد الـــوصل هجـــرا**

ثم قال «وله أمداح في المخدوم مولانا أمير المؤمنين أبقى الله وجوده وأدام سعوده وحكى أن محمدا المذكور دخل دار أبي نواس بشاطىء واد دجلة» اهـ . الى أن عثرنا على مجموع رسائله التي أثبتنا منها رسالته التي كتبها باسم باشا الجزائر الى سكان تلمسان وسنحلق بها رسائل أخرى هامة في موضوع دراستنا اذ كان كثيرا ما يكتب تارة على لسان باشا الجزائر وتارة على لسان سكان الجزائر الى الخلافة العثمانية .

ولنرجع الى الحديث عن الحياة الثقافية في العهد العثماني واننا سنثبت بعض الاجازات العلمية احتفظ لنا بها التاريخ وهي من أهم الوثائق الأصيلة في موضوع بحثنا ، ولا يمنعنا الاهتمام بهذه الوثائق الأصيلة من التعرض لبعض الوثائق الرسمية لها وزنها وأهميتها ، ولنبدأ بالحياة الثقافية في عاصمة الجزائر فيما نشره الكاتب الفرنسي (Devoulx) الذي تولى ادارة الأملاك بالجزائر اثر الاحتلال وجمع ما يربو على الخمس مائة وثيقة أحباس على المساجد والمعاهد والزوايا والكتاتب (المدارس القرآنية) خصص لها تأليفا سماه «المؤسسات الدينية بالجزائر» وقد نشر منه فصولا بالمجلة الافريقية التي كانت تصدر بمدينة الجزائر (Revue Africaine) في عددها المؤرخ سنة 1861 م ، ص 370 ، قال فيما نقله عن تصميم المؤرخ الاسباني هايدو (Haédo) في تأليفه المسمى : «تصميم وتاريخ عام لمدينة الجزائر» (Topographie et Histoire générale d'Alger)

وقد نشر هذا الكتاب سنة 1612 م ، ذكر في هذا التأليف أنه كان يوجد بمدينة الجزائر في آخر القرن السادس عشر ، مائة مسجد بين كبير وصغير كل منها له أحباس خاصة ، وإمام ووكيل ، من بينها سبعة مساجد كبار . اهـ

فعلق دوفولكس على ما كتبه المؤرخ الاسباني المذكور بقوله : «كان بالجزائر في سنة 1830 م ، ثلاثة عشر مسجدا كبيرا ، ومائة وتسع مسجدا صغيرا (109) ، واثنين وثلاثين معهدا واثنى عشر زاوية ، فالجميع ستة وسبعون بناية دينية» .

كما تعرض لوصف الجزائر ومعالمها ولكثير من علمائها ومكانتهم في العلم بعض الرحالين الذين لهم شهرة في العالم الاسلامي من بينهم عبد الرحمن الجامعي الفاسي الذي ذكر في رحلته عند حديثه على مدينة الجزائر التي زارها في العشرينات من القرن الثاني عشر الهجري فيما نقله عنه أبو القاسم الحفناوي في كتابه «تعريف الخلف برجال السلف» ص 12 — 13 عند ترجمته للأديب محمد بن علي الجزائري قال : «وأما مدينة الجزائر فأول بلد لقيت بها مثل ما فارقته من أدباء بلدي ، وبها تذكرت بعض ما نسيه خلدي لاجتماعي بها بالأديب ... الخ» .

ثم بعد تعداده لنخبة من العلماء المدينة الذين اجتمع بهم ختم مقاله بقوله :

«وهذه المدينة لا تخلو من قراء نجباء وعلماء أدباء ، وأعلام خطباء ، مساجدهم بالتدريس معمورة ، ومكاتب أطفالهم بالقراءة مشحونة ومشهورة وقد ذكرت ما فيه تميمة من علمائها الأخيار ... الخ» .

كما ذكر وترجم لأحمد ساسي البوني والفقيه الحافظ مصطفى الرماصي ، الذي كان بمعهده في قمم جبال الراشدية ، كما اعتنى بعلماء الجزائر في ذلك العهد العالم الأديب محمد

ابن زاكور الفاسي وضمن الكثير من ترجمهم فهرسته المشهورة المسماة : «أزاهر البستان في من أجازني بالجزائر وتطوان» .

وقد نشر هذه الفهرسة المرحوم محمد بن شنب بالجزائر ثم أعيد طبعها بالرباط سنة 1387 هـ ــ 1967 م ، فاكتفى بهذا القدر كنموذج .

ولننتقل الى القطاع الشرقي أي مدينة قسنطينة نقلا على ما نشرته المجلة الافريقية بعددها المؤرخ سنة 1868 تحت عنوان «تاريخ المعاهد الدينية بمدينة قسنطينة» بقلم الرائد المترجم فيرو (Véroux) وهي هامة حيث ان الرائد المذكور كان استولى بحكم وظيفته على عدة وثائق أصيلة وترجمها الى الفرنسية ونشرها بالمجلة المذكورة ، ضمن فيرو مقاله هذا وثيقة هامة لصالح باي مورخة في سنة 1190 هـ ، ولأهميتها وارتباطها بموضوع دراستنا ننقلها بتمامها ونصها : «الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم اعتناء بشأن الأوقاف وفرّطوا في ذلك غاية التفريط ، وضاع الكثير منها لعدم اعتنائهم بشأنها ولم يبحثوا على ذلك ، وتعطل البعض من المساجد بضياع أوقافها» الى أن قال عما نتج من ذلك التفريط ... وصار البعض منها بسبب ذلك مربطا للدواب ، والبعض غلقت عليه الأبواب ، وآل امره الى الخراب وبلغ امر ذلك لحضرة المعظم الأسعد المنصور ، المؤيد ذي الأراء السديدة وحسن الرأي سيدنا صالح باي أيده الله تعالى وأبقى وجوده ، وادام خيراته وجوده ، فألهمه الله الى إحياء ما اندرس من المساجد والأوقاف ، وتوجه بكليته أعزه الله تعالى الى الكشف عن ذلك ، وأراد أن يثبت ذلك بثلاث سجلات متماثلة تحفظها ويومن ذلك من التبديل والتغيير عليها أمر حينئذ قضاته والمفتيين أن يبحثوا على أوقاف المساجد التي دثرت ، ويثبتوا ذلك بثلاث(1) كتب متماثلة ، فامتثلوا أمره ، وبذلوا جهدهم في البحث عن أوقاف المساجد وعن المساجد التي دثرت وأطلعوا على سجلات المساجد وأثبتوا بعد الكشف عن ذلك أوقاف مساجد بلد قسنطينة بهذا السجل وسجلين آخرين(2) ، مماثلة له لفظا ومعنى احد السجلات عند اصحاب بيت المال والثاني عند شيخ البلد ، والثالث عند قاضي الحنفية ، والرابع عند قاضي المالكية ، فمن علم ذلك وتحققه أي الطابع المرشم بطرته اعلاه هو طابع المعظم الأرفع سيدنا صالح باي أدام الله أوقاته ، وبارك فيه .

أواسط شهر ربيع الأول عام تسعين ومائة وألف (1190) .

وبعد نشره لهذه الوثيقة ألحقها بوثائق أخرى منها هذه : «ومن تمامه أن سيدنا صالح باي أيده الله أعلن أن المعاوضة لا تقع في أوقاف المساجد أصلا لا بالقليل ولا بالكثير ، وأن

---

(1) كتب على الهامش «اربع سجلات» بدلا من ثلاث .

(2) على الهامش ثلاث بدلا من سجلين .

وكلاء المساجد يحاسبون على أوقاف المساجد من الستة اشهر الى الستة أشهر وأن الفاضل من أوقاف المساجد أي من غلتها يتفقده العلماء المنعقد بهم المجلس العلمي وصاحب بيت المال في كل سنة ومن كثرت غلة أوقافه من المساجد يشترون له بما فضل عن حاجة الأوقاف عقارا يصير من جملة الأوقاف صح ذلك محمد بن الموهوب وأحمد بن جلول المفتيان (1) عبده صالح باي بن مصطفى 1185 هـ .

أما الدفاتر المسجل فيها الأحباس فكان يوجد منها واحد بيت المال والآخر عند شيخ البلد ، واثنان عند كل من القاضيين الحنفي والمالكي ا هـ .

ولنضف الى هاتين الوثيقتين الأصيلتين اللتين تعطيان لنا صورة موجزة عن الحياة الثقافية بالقطاع القسنطيني وثيقة شبه رسمية استعرض فيها صاحبها الحياة الثقافية بالقطاع الغربي في أواخر العهد العثماني .

وصاحب هذه الوثيقة هو الأستاذ مارسيل ايمريت (Marcel Emerit) الأستاذ بجامعة الجزائر في عهده ، ضمنها تأليفه القيم الذي سماه : «الجزائر في عهد الأمير عبد القادر» (l'Algérie à l'époque de l'Emir Abdekader)

قال ايمريت في صفحة 13 من تأليفه المذكور في معرض حديثه عن الحياة الثقافية بعاصمة الغرب الجزائري تحت عنوان : «تلمسان العاصمة الثقافية» ما يلي : «إن تلمسان كانت مركزا ثقافيا ، وهذه المدينة التي كان يسكنها ما بين 12.000 و 14.000 نسمة ، كانت تحتوي على خمسين مدرسة ، يتعلم بها ألفا تلميذ ، أما التعليم الثانوي والعالي فكان يتبعه حوالي ست مائة تلميذ في مدرستين الجامع الأعظم وجامع ابني الامام(2) ، وفي ضواحي تلمسان كان التعليم بالزاوية الشهيرة في عين الحوت وفي الفحص كان التعليم منتشرا اذ كان يوجد فيه ثلاثون زاوية ، تختلف شهرته قوة وضعفا ، ومع هذا كله فحالتها الثقافية اذ ذاك كانت لاتقاس بحالتها التي بلغتها في عصرها الذهبي فالأتراك تقاعسوا عن الاهتمام بالحياة الثقافية ، ولهذا كان شبان الطلبة الراغبين في تمتين ثقافتهم يلجأون الى معاهد المغرب الأقصى»ا هـ .

ثم واصل ايمريت (Emerit Marcel) مقاله في موضع آخر من التأليف متحدثا عن الحياة الثقافية بالجزائر فقال : «ان أغلب الأولاد الذين تتراوح اعمارهم بين السادسة والثانية

---

(1) واننا سننشر في هذا التأليف وثيقة اصيلة بقلم المفتي المالكي بالجزائر سعيد قدورة .

(2) ينسب الى عالمين جليلين نالا شهرة ، وقد ترجمهما تلميذهما عبد الرحمن بن خلدون في ديوان العبر .

عشر كانوا يتعلمون بالمدارس الابتدائية ــ الكتاتيب القرآنية ــ حيث كان المعلمون يتقاضون اجورهم من عند آباء التلاميذ كان هؤلاء التلاميذ يتعلمون القراءة والكتابة وبعض مباديء الدين واللغة ، وقد ذكر الكاتبان : (Nalsin Ester Halezy et Worbani) أن عدد الأميين في الجزائر كان أقل ــ نسبيا ــ من عدد الأميين في فرنسا حيث كان يبلغ عدد الاميين بها اربعين في المائة ثم قال ايمريث (Emerit Marcel) :

«أما التعليم الثانوي فلكان يتناول بالمدارس والزوايا فالتلامذة كانوا يزاولون تعلمهم على نفقة ربع الأحباس وكان عددهم يصل في كل ولاية(1) ما بين الألفين والثلاثة آلاف ، أما التعليم العالي وان لم يشمل في مواده العلوم العصرية ، فان مواده في العلوم الدينية كانت قوية ، وهؤلاء التلاميذ ــ التعليم العالي ــ هم الذين كانت تتكون منهم الوحدة الثقافية والرأي العام في البلاد» .

ثم استرسل ايمريث في حديثه فقال : «فالسلطات العسكرية الفرنسية صادرت الأحباس وأممتها ثم عزلت الفقهاء الذين كانوا يدرسون بالمدارس والزوايا مع تلامذتهم بتهمة المعارضة للاحتلال ، وفي سنة 1847 ، تفطن الرؤساء العسكريون الى هفواتهم عند محاولتهم تنظيم المدارس الرسمية التي احدثتها لتحارب بخريجيها ، خريجي المعاهد التقليدية ، فارتطمت بمواقف السكان الذين قاطعوا هذه المدارس ومنعوا ابناءهم من الالتحاق بها الخ» ا هـ كلام ايمريث (Emerit Marcel)

ومما يؤكد ما ذكره ايمريث تصريح النائب الفرنسي (De Tocqueville) سنة 1848 م ، بالبرلمان الفرنسي الذي قال فيه : «ان المسلمين في افريقيا الشمالية لم يكونوا غير متمدنين وانما كانت مدنيتهم ضعيفة ناقصة ، كانت لديهم أملاك محبسة ينفق ربعها على التعليم وعلى المشاريع الخيرية ، فصادرناها وأممناها وحولنا وجهتها فنقصنا من المشاريع الخيرية وتركنا معاهد التعليم تتساقط ، وكذلك الزوايا ، فكانت النتيجة ان بصيص النور الذي كان حولنا اعقبه الظلام ، ولهذا اهملت تولية الاكفاء من رجال الذين لخطط الافتاء والقضاء والتدريس والامامة ، وختم النائب (Tocqueville) خطابه بقوله : «فصيرنا جماعة المسلمين افقر واتعس من حالتهم التي كانوا عليها قبل الاحتلال» اهـ .

---

(1) كانت الجزائر اثر الاحتلال الفرنسي تنقسم الى ثلاث ولايات .



الفصل الثاني

بيان مواقف بعض العلماء والمفكرين الجزائريين

ولنختم هذا الفصل الذي اثار الرأي العام العالمي ولازال معينه لم ينضب بعد بما نشرته أخيرا «مجلة الثقافية» بالجزائر في عددها 46(1) المؤرخ في شهري شعبان ـــ رمضان 1398 هـ ـــ أوت سبتمبر 1978 م ، .

نشرت المجلة المذكورة تحت عنوان «حول بداية النهضة الجزائرية كتيب لعبد القادر المجاوي» بقلم الاستاذ آلان كيستلو ، من جامعة مشيقان الامريكية ، ضمنه محتوى ملفا اداريا يتعلق بالهزة العنيفة التي احدثتها هذه التصرفات التي نتج عنها منع تولية المتخرجين من المعاهد الاسلامية التقليدية من وظائف الدولة كالقضاة والتدريس ، وكان ردّ فعل السكان مقاطعة المدارس الرسمية التي اعدتها السلطات الفرنسية لتخريج الموظفين المسلمين بدلا من المتخرجين من المعاهد التقليدية الذين اتهمتهم بالتعصب ، فحينئذ لم يسع الحكومة إلّا التراجع ، وسعت في ترضية السكان بتولية اشخاص يتمتعون بالسمعة الحسنة والنفوذ الأدبي امثال عبد القادر المجاوي الذي كان مدرسا بمسجد الكتاني بقسنطينة فعرضت عليه تولية التدريس بالمدرسة الرسمية المحدثة التي قاطعها السكان وكان سبق للمجاوي أن ألف كتابا تناول فيه اصلاح التعليم بالجزائر ، وأثار تأليفه ضجة في الأوساط الاستعمارية .

وهذا هو فحوى الملف الذي تناوله بالبحث الكاتب الامريكي وقدمه لجامعة ميشيقان لنيل الدكتوراه ، حيث عثر عليه في مستودع الوثائق الرسمية بجامعة ايكس بروفانس (Aix en Province) التي حولت اليها الوثائق الرسمية الفرنسية بالجزائر ومن بينها ملف(2) التعليم الرسمي المذكور .

---

(1) «مجلة الثقافة» تصدرها بالجزائر وزارة الأعلام والثقافة .

(2) يجمع هذا الملف رسائل متبادلة بين والي قسنطينة والوالي العام بالجزائر .

نكتفي بهذا القدر الذي يعطينا صورة مجملة عن الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني ، نضيف اليه بعض وثائق اصيلة هي متممة له من بينها بعض الاجازات العلمية من بعض المعاهد بالمدن والقرى .

ولنبدأ باجازة شبه رسمية اذ صاحبها كان رئيس مجلس الشورى بأم عسكر عاصمة القطاع الغربي في عهد الباي محمد بن عثمان الفاتح (لقب بهذا اللقب لتوليه فتح مدينة وهران سنة 1206 هـ ، بعد بقائها ما يقرب من ثلاثة قرون تحت الحكم الاسباني) .

وقد اجاز بها صاحبها احد كبار علماء البلدة قال فيها : «الحمد لله وحده ، حمدا لا ينبغي لاحد سواه ، تنجلي عاجزة عن القيام به الاذهان والافواه ، والصلاة والسلام على أفضل من أتاه الله هدية وتقواه ، وعلى اله الكرام الاطهار ، وصحابته الاعلام الاخيار ، واتباعه افضل الانام والاخيار ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين ما بقي العلم دليلا لاهل الاسلام والانوار .

أما بعد ، لما كان العلم اشرف المكاسب ، وأفضل المناصب وأرفع المطالب ، والغاية القصوى لكل طالب ، وصاحبه دائما إما راغب أو راهب ، متعرض ابدا للخيرات والمواهب ، لا يعطي الّا للسعداء ، ولا يحرم منه الّا البعداء لا يرغب فيه الّا سعيد ، فهو لا يعرض عنه الّا شقي عنيد ، فهو المفيد لكل مستفيد ، في القديم والجديد ، وهو الرافع لكل خامل ، الراد لكل معاند ، المشرف للاسافل ، الخافض للخلو منه قدر ابناء الافاضل ، والجاعل للموالي ، في هذه العصور والعصور الخوالي ، واصحابه هم أعلى الدرجات الغوالي والنفوس ذات القيم الغوالي لا يعرض عنه الّا الجهال ، ولا رغب عنه الّا الضلال ، ولا يرغب فيه الّا أهل الله الابدال ، ولم يقل الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام رب زدني في شيء الاقيه ، قال قل رب زدني علما ، ففهمناها سليمان ، وكل أتينا حكما وعلما ، والعلماء عبيد من لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء ، أهل التقوى والخشية ، انما يخشى الله من عباده العلماء ، وهم اهل الشهادة والتوحيد مع الله تعالى والملائكة ولم يشهد غيرهم معهم قط ، شهد الله أنه لا اله الّا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط وهم الرافلون في ثياب الولاية ، عند الناس وذوي الولاية ، كما أخبر بذلك من له وصف الولاية ، وهم افضل المجاهدين ، وأفضل المرابطين والمهتدين وأفضل العابدين والذاكرين ، وأشرف القانتين الشاكرين ، فكل من زهد في العلم واشتغل بغيره ، فهو مفضول ، بل هالك ، وعمله ليس بسالم بل فعلوا (بيض بالأصل) والى الافهام» .

الى أن قال : «أما بعد فان العالم النجيب الحاذق الزكي اللبيب ، الآخذ عن كل علم نصيب ، السيد عبد القادر بن عبد الله الراشيدي المعسكري(1) احد أولاد الشيخ البركة

---

(1) عبد القادر بن عبد الله الراشدي له ثبت مشهور اخذ عن مرتضي الزبيدي وهو أول من علم أبا راس علوم اللغة وقرأ بدوره عن أبي راس الفقه وله استغاثة مشهورة ترجمه صاحب فهرس الفهارس .

المزارة أبي زيد السيد عبد الرحمن المشهور بدحو ، القاطن بجبل ابن راشد المشهور فيما مضى بجبل الذهب ، وأما الآن فيقال له رأس الماء ، ويقال له جبل معسكر ، ثم الوهراني الدار والاستقرار ولما اقتدى بالسلف ، وعمل بما عمل به الخلف فاصاب وما تلف ، سألني الاجازة كما اجازني شيوخنا الفاسيون ، كالسيد محمد جسوس ، والسيد التاودي بن سودة والسيد محمد بناني ، والسيد عبد الله السوسي والسيد عمر الفاسي والسيد ادريس العراقي الحسيني ومولاي عبد الرحمن بن ادريس وغيرهم .

ومن أهل تلمسان السيد محمد بن عبد الرحمن البيدري والسيد محمد بن لتو والسيد الداودي القروي والسيد الطالب .

ومن أهل تونس الشيخ الغزلاني ، ومن أهل مصر الشيخ الدمنهوري والشيخ محمود الكردي ، وبالمدينة الشيخ السمان ممن لقيناهم بالشيخ الامير وغيرهم بعد ان جالسنا ألفية ابن مالك مجالس عديدة وسلك معنا في المسائل الكثيرة أحسن المسالك ، وظهرت نجابته فيما هنالك ، فأجزته في الفقه والنحو والكلام موصيا له بتقوى الله تعالى في السر والعلانية وأن يقول فيما يدري ورعا لا ادري ، ورفع الهمة وحفظ الحرمة وأن يدعو لنا بعد دعائه لنفسه ، كما اوصانا اشياخنا بذلك ، والأعمال بالنيات والله تعالى يصلح السرائر والنيات ويصلح للجميع الحال والمآل ، ويرزقنا التوفيق الى سواء الطريق ، بمنه أمين والسلام قاله وكتبه سواه في جمادي الأخيرة من السنة الخامسة عشر من الثالث عشر ومائتين وألف محمد بن عبد الله بن محمد الموفق بن محمد المشهور ببغدود بن عبد الرحمن بن محمد الموفق الملقب بالجفا ابن محمد بن محمد أبي جلال كان الله له وللمؤمنين في سائر الأحوال وعافانا من الأهوال في الحال والمآل أمين يا ذا الاكرام والجلال والفضل والجمال فالاعتماد عليك ، والاتكال سبحانك اللهم وبحمدك ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ، محمد بن عبد الله الجلالي اهـ .

هذا النوع من الاجازات ، له أهمية عظمى في موضوع دراستنا حيث أنه يصور لنا مناخ المحيط الثقافي في عهد المجيزين والمجازين ، وكثيرا ما يركز المجيز اجازته على المستوى الثقافي الذي بلغه المجاز ويتعرض للمعاهد والبلدان التي تلقى فيها معلوماته ، كما نجد أن جلّ هذه الاجازات لا تخلو من توجيه التلميذ وتربيته مثل «اتركوا اليأس مما في ايدي الناس تعيشوا اعزة» ، ومثل توصية المجاز «وان يقول فيما يدري وربما لا يدري ورفع الهمة وحفظ الحرمة» ..الخ .

وكثيرا من المجيزين يتتبعون الفتوى التي تلقاها عنهم المجاز مع اسانيدها الى المؤلفين والاساتذة بالعلم وحامليه ، ولما كان من الصعب تتبع هذه النماذج من الاجازات خصوصا في

العهد العثماني موضوع دراستنا فاخترنا نماذج منها مثل اجازة محمد بن عبد الله الجلالي الذي زياده على مكانته في بلاط الباي محمد بن عثمان الذي ولاه رياسة مجلس الشورى وبني له مدرسة سمّاها المدرسة المحمدية ، وشجع حركة التأليف والجهاد ، وولى محمد بن عبد الله الجلالي المذكور ، رياسة الرباط الذي حاصر مدينة وهران تمهيدا لغزو الجيش النظامي العثماني ، ولازلنا نرجع اليه في هذه الدراسة حيث احتفظ لنا التاريخ بوثيقة قيمة اصيلة اعطى فيها نظره لصديق من اصدقائه وهو الشيخ أحمد التجاني مؤسس وناشر الطريقة التجانية ، وهذه الوثيقة مجهولة تماما ولها أهمية حيث اظهرت لنا مواقف علماء معسكر من الطريقة التجانية سنتحدث عنها في موضعها كما وعدنا بذلك عند الاشارة الى الخلاف الذي كان يقع بين الفقهاء والمتصوفين اذ ذاك . ولننتقل الى ذكر اجازة علمية لها وزنها وهي اجازة العالم الشهير الحسن بن مصباح ، صاحب معهد بني يعلى(1) العجيسي يواجه بجاية ، وقد اشاد بمعهد ابن مصباح هذا كثير من العلماء والمؤلفين أمثال عبد الكريم بن الفكون القسنطيني والحسين الورتلاني صاحب الرحلة .

وقد اثبت هذه الاجازة العلامة العربي بن مصباح قريب صاحب المعهد في تأليف خصصه لمعهد شلاطة وفي ذلك قال العربي بن مصباح في معرض الحديث عن اجازة شيخه محمد بن على الشريف البلولي صاحب معهد شلاطة قال : «وقد اجازني شيخي ومولاي علامة الدنيا على الاطلاق الشهير علمه وعدله في كل الافاق ، أبو أحمد سيدي الحسن بن أحمد رزوق بن مصباح ، حشرني الله معهم في زمرة أهل الصلاح من علم الحديث بصحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من كتب السنة ، ومن علم التفسير بابن عطية والبيضاوي وابن الجوزي وذي الجلالين والجواهر الحسان وغير ذلك ، ومن علم الفقه بمختصر الشيخ خليل وشراحه وحواشيه والرسالة وشراحها ، ومختصر ابن الحاجب وغير ذلك ، ومن علم الكلام بالمقاصد وشرحها للسعد التفتراني والعقائد النفسية وشرحها له أيضا وأم البراهين وشرحها لمؤلفها وحاشيتي الشيخ عيسى السكتاني والشيخ يحيى الشاوي عليها والكبرى والوسطى وغيرها من مؤلفات السنوسي والجوهرة للقاني وشرحها الكبير والصغير لناظمها المذكور ، ومن علم النحو الكافية والتسهيل وغيرهما من مؤلفات ابن مالك والشذور وقطر الندى والمغني وقواعد الأعراب وغيرها من مؤلفات ابن هشام الأنصاري والتصريح والأزهرية وجميع مؤلفات الشيخ خالد الازهري ومن علم التصوف بكتب ابن عطاء الله وتأليف القشيري والشيخ زروق ، والأحياء للغزالي ، ومن علم الأصول بجمع الجوامع وشروحه ، ومن علم البيان بالتخليص وشراحه والجوهر مكتوي ، ومن المصطلح بألفية العراقي وشروحها وابن

(1) عندما سقطت بجاية في الحملة الصليبية التي تبنتها اسبانيا انتلقت جل معاهدها الى وادعها والى بني يعلى التي صارت دار علم ممتازة .

سيد الناس وغير ذلك من طرق ومنطق وحساب وفلك وفرائض وعروض وقراءات ودلائل الخيرات وأحزاب الشاذلي والنووي والوظيفة الزروقية ونظم الضمياطي والبردة والهمزية والمنفرجة وغير ذلك مما هو مرسوم في ثبته الذي اجازنا به رحمه الله . وقد مدحته بقصائد ورثيته بعد موته باخري» اهـ .

وقبل أن انتقل الى تتمة الحديث عن الحياة الثقافية بالقطاع الشرقي التي استوعبها شاهد عيان من كبار علماء عهده وتآليفه في حكم التآليف المفقودة حيث اشار له بعض معاصري المؤلف الّا انه بقي مهملا اللهم الّا بعد التراجم اثبتها صاحب «تعريف الخلف برجال السلف» وقد منّ الله علينا بالاطلاع عليه بعد استقلال البلاد ، وهذا التأليف من التآليف النادرة في موضوعها صاحبه هو العلامة عبد الكريم بن الفكون القسنطيني 988 — 1073 هـ كانت بيتهم بيت علم وقيادة روحية بقسنطينة من بداية القرن السابع الهجري الى أواخر العهد العثماني .

ويمتاز هذا التأليف بأن صاحبه اثبت فيه شهادات عيان من بداية العهد العثماني بقسنطينة وذكر بتفصيل الظروف التي اجتازتها البلاد اذ كانت قسنطينة تابعة لتونس التي كانت تحت حكم الدولة الحفصية ، وقد تعرضت تونس للغزو الصليبي الذي تبنته اسبانيا وعندما ظهر في الافق عروج وخير الدين واحتلوا الجزائر التي اتخذوها قاعدة الدولة العثمانية الناشئة احتل خير الدين في مسيرته تونس ، فحينئذ تمرد عليه آخر الملوك الحفصيين الحسن واستعان على طرد خير الدين بالطاغية الاسباني شارلكان ، ووقعت الواقعة بتونس . ويمتاز تأليف ابن الفكون بتعرضه لاحداثها اذ كان من جملة ضحايا هذه الاحداث جده يحيى بن الفكون الذي قتل في حلقة درس بضواحي جامع الزيتونة ، كما امتاز تأليف «مشهور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية» بما نجم عن تعرض الحسن الحفصي لاحتلال قسنطينة وذلك ان والي قسنطينة الحفصي تعرض لدخول العثمانيين لقسنطينة وانقسم سكان البلدة الى قسمين قسم انتصر للوالي الحفصي وكان يترأسه شيخ الاسلام ابن عبد المؤمن ، وقسم ثاني ترأسه الشيخ عبد الكريم بن الفكون الجد — اي جد صاحب التأليف — الذي كان من انصار الاتراك ولعب دورا حاسما في احتلال البلدة ، ولهذا اعترف الاتراك لأسرة ابن الفكون بالفضل في تمكينهم من احتلال مدينة قسنطينة وخصصوا لهم مشيخة الاسلام ومشيخة امارة ركب الحجاج للبلاد طيلة حكمهم بالجزائر .

كل هذه الأحداث تعرض لها صاحب منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية . وقد امتاز هذا التأليف بتعرضه للظروف التي احتل فيها الاسبان مدينة تونس ، كما تعرض بتفصيل للحياة الثقافية اذ ذاك ، اي من بداية احتلال العثمانيين للجزائر .

ولنشرع الآن في التعريف بالتأليف وصاحبه ، ولننقل ما عرف به المؤلف معاصره وصديقه أحمد المقرى التلمساني صاحب «نفح الطيب»(1) فقال : «عالم قسنطينة وصالحها وكبيرها ومفتيها ، سلالة العلماء الأكابر ، وارث المجد كابر عن كابر ، المؤلف العلامة سيدي الشيخ عبد الكريم الفكون حفظه الله» وذكر له المقرى رسالة كاتبه بها سنة 1038 هـ ، جوابا عن رسالة ارسلها اليه من المشرق ، كما ترجمه الرحالة ابو سالم العياشي في رحلته ترجمة مسهبة وذلك في معرض حديثه عن اجتماعه بولده محمد بن عبد الكريم بطرابلس عند رجوعه من الحج فقال «وممّن لقيته بطرابلس الشيخ الفقيه النبيه سيدي محمد بن العلامة الفهامة الناسك الخاشع الجامع بين الظاهر والباطن ، سيدي عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون القسنطيني رضي الله عنه ونفعنا به قدمها حاجا وهو أمير ركب الجزائر وقسنطينة وتلك النواحي على نهج ابيه وعادته في ذلك محافظا على سلوك سيرة والده في التؤدة والحلم والوقار ، فأحبّته القلوب ومالت اليه النفوس ولم يطلع أميرا الآ في هذه السنة وقبل ذلك انما كان يطلع بالركب والده رضي الله عنه ، فلما توفي قام ولده هذا مقامه في ذلك أعانه الله وسوّده ، وكانت وفاته عشية الخميس السابع والعشرين من ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين وألف ، شهيدا بالطاعون ، وكانت لنا به وصلة وانتساب بالخدمة والولاء والاعتقاد الصالح لما حججت معه في سنة اربع وستين» الخ .. اهـ .

ولأهمية تأليف ابن الفكون المذكور وهو «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية» ، ولارتباطه بموضوع دراستنا ارتباطا وثيقا استوعب فيه صاحبه تاريخ العهد العثماني بالجزائر من جميع نواحيه السياسية والثقافية وسلك فيه منهاجا غير مألوف حيث انه خصصه لتراجم علماء عهده وقسمه الى اربعة اقسام : القسم الأوّل خصصه للعلماء المقتدى بهم ومعظمهم من اساتذة آبائه ومشائخه ، والقسم الثاني للعلماء الذين تولوا الخطط الرسمية في العهد العثماني كالقضاء والتدريس والافتاء ، والقسم الثالث بعض مشائخ الطرق الذين صالوا وجالوا في العهد العثماني ثم ختم التأليف بنخبة من علماء ذكر محاسنهم وبعض مساويهم .

كانت أسرة ابن الفكون أسرة شهيرة توارث افرادها العلم قرونا ، بداية من عميدها : «الأديب ابو علي حسن(2) بن علي بن محمد القسنطيني المعروف بابن الفكون» بهذا عرّفه العبدري صاحب «الرحلة المغربية» واشاد بمنظومته الشهيرة في تاريخ الادب العربي وقد ضمن

(1) «نفح الطيب» الجزء الأول ص : 564 ، المطبعة الازهرية بمصر سنة 1903 .
(2) من علماء القرن السابع الهجري .

ابن الفكون منظومته هذه رحلة من قسنطينة الى مراكش عاصمة الخلافة الموحدية حينئذ ، وتشتمل المنظومة على اثنين وثلاثين بيتا استهلها بقوله :

ألا قل للسري ابـــــن السري ... ابـي البـدر الجـواد الاريحـــي

الى ان قال :

فجـئت بجايـة فجلـت بدورا ... يضيـق بوصفهـا حرف الـــروى

وفـي ارض الجزائـر هام قلبـي ... بمعـسول المـراشف كوثـــرى

ولنرجع الى مترجمنا عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحي ، اذ كثيرا ما يشتبه على بعض الباحثين بجده عبد الكريم المتوفي سنة 988 هـ (وهي السنة التي ولد فيها المترجم) والجد المذكور هو الذي كانت له شهرة في العهد العثماني حيث هو الذي انتصر لهم عندما احتلوا مدينة قسنطينة التي تعرض لهم الحسن الحفصي المتقدم الذكر واستعان على اخراج خير الدين بالطاغية الاسباني شارلكان ، وأمر واليه بقسنطينة للتعرض لاحتلال الأتراك فحينئذ انقسم سكان قسنطينة الى قسمين ، قسم أيّد الحفصيين ، وكان على رأسهم شيخ الاسلام عبد المومن . وقسم انتصر للعثمانيين وكان على رأسهم الشيخ عبد الكريم بن الفكون جد مترجمنا وسمية ، وقد تولى حمل بيعة سكان قسنطينة سنة 975 هـ ، وبداية من هذا العهد أي سنة 975 هـ نالت أسرة ابن الفكون مكانة عند العثمانيين فخصصت لأفرادها مناصب سامية كمشيخة الاسلام ومشيخة البلاد وامارة ركب الحج .

ولننتقل الى التعريف بكتاب «منشور في كشف حال من ادعى العلم والولاية» ، اذ هو من الوثائق الأصيلة الجوهرية ورغم ما كتب عن العهد العثماني واطواره بالجزائر ، فقد اهمل الكتاب جوانب كانت محاطة بالغموض فكشف عنها القناع تأليف «منشور الهداية» .

ونظرا لما سبق ذكره ان الكتاب كان في حكم الكتب المفقودة فاننا نشير اليه بتلخيص فحواه نقلا عما قاله مؤلفه في تقديمه حيث تعرض للاسباب الداعية الى تأليفه فقال :

«أما بعد فلما رأيت الزمان باهلي يتعثر ، وسفائن النجاة من أمواج البدع تتكسّر ، وسحائب الجهل قد أطلّب ، واسواق العلم قد كسدت فصار الجاهل رئيسا ، والعالم في منزلة يدعي من اجلها خسيسا ، وصاحب الطريقة قد اصبح واعلام الزندقة على رأسه لائحة ، وروائح السلب والطرد من المولى فائحة ، الّا انهم اعني الطائفتين تمسكوا من دنياهم بمناصب شرعية ، وحالات كانت قدما للسادة الصوفية ، فموّهوا على العامة باسماء ذهبت مسمياتها ، وأوصاف تلاشت اهلها منذ زمان وإعصارها لبسوا بانتحالهم لها على اهل العصر أنهم من أهلها فما راقبوا المولى ان يعالجهم ، ولا خافوا فجأة الموت فما بعدها ان تصادمهم ،

لو لا حلم من سبقت رحمته غضبه ، فاغتروا وما نظروا ، واستهونوا وما استبصروا ، كل ذلك والمولى يمهل لهم» .... الى ان قال : «والطائفة الأخرى سطرت اناملهم في قراطيس السجلات ما يوهم ممّن لم يرهم ممّن يأتي في غابر الزمن ، انهم من حزب العلماء ، بل ومن مشائخهم الاعلين ، كل ذلك والقلب مني يتقطع غيرة على حزب الله العلماء ، ان تنتسب جماعة الجهلة المعاندين الضالين المضلين لهم ، أو يذكروا في معرضهم ، وغيرة على جناب السادة الأولياء الصوفية ان تكون اراذل العامة ، وانذال الحمقى المغرورين ان يتسموا بأسمائهم أو يظن بهم اللحوق بآثارهم ، ولم عال في التنفير من كلتا الطائفتين والتحذير منهم في كل زمان وأوان ، وبين كل صالح من الاخوان ، الى ان احتسست لسان القول قد انطلق بنسبة ما لا يليق ذكره من افواههم ، فشرح الله صدره في ان اعتكف على تقييد يبدى عوارهم ، ويفضح اسرارهم ، ويكون وسيلة الى الله في الدنيا والآخرة ، لأنني غرت على دائرة الكمال من أهل حضرته ودبيت جهدي باللسان والبنان على أهل صفوته ، فلا جرم وان كنت متلوثا بالخطايا والأوزار ، وممّن احمل عدة من القبائح اناء الليل واطراف النهار ، وان ارجو من الله المغفرة فهذا الجهاد الذي هو أحدّ من السيف ، في نحور اعداء الله ، وناهيك بهم أعداء نسخوا شرع سيدنا ومولانا محمد ﷺ وسلم بآرائهم ، المسطرة بأقلامهم في سجلاتهم ، واحلوا الرشى بافعالهم ، والتمدح بها ، والعكوف على طلبها ، والاعتناء باخذها في انديتهم ، فهي عندهم ارفع المكاسب ، وأسنى المطالب ثم يذكر طائفة المشعوذين الدجالين بأسمائهم وأوصافهم ، ويختم تقديمه بقوله : انه رتب تأليفه هذا على ثلاثة فصول وخاتمة .

الفصل الأول :

جعل عنوانه : «فيمن لقيناه من العلماء والصالحين المقتدي بهم ، ومن قبل زمنهم ممّن نقلت الينا احوالهم وصفاتهم تواترا اردنا التنبيه عليهم وذكر ما كانوا عليه وزمانهم وتاريخ وفاتهم» .

الفصل الثاني :

في المشبهين بالعلماء ، وهم الذين قصدنا بهذا التقييد ايضاح احوالهم .

الفصل الثالث :

في المبتدعة الدجاجلة الكذابين على طريق الصوفية المرضية .

الخاتمة :

في اخوان العصر وما هم عليه .

هذه هي النقاط الرئيسية التي ذكرها المؤلف في تقديمه وتعرض لتحليلها ، وبسطها في التأليف .

والتأليف كما سبقت لنا الاشارة اليه ، فريد في بابه ، جدير بالنشر لتعميم فوائده فهو علاوة على جمعه لتراجم طبقات نخبة السكان من علماء وقضاة ومفتين ومدرسين وزعماء وثوار ومشايخ طرق ، لم يقتصر فيه على تراجم سكان مدينة قسنطينة بل تناول فيه سكان النواحي والجبال المجاورة كزواوة والأوراس ، كما تحدث فيه عن كثير من علماء الجزائر ومتيجة وبجاجة وبالظروف التي تعرف فيها ببعضهم ، كما تعرض لتراجم بعض علماء تونس الذين كانوا يرسلون الى الجزائر في مهام سياسية أو تولوا وظائف سامية بقسنطينة في أواخر العهد الحفصي عندما كانت مدينة قسنطينة تابعة للدولة الحفصية بتونس ، ولهذا كله يعد تأليف «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية» ، ذخيرة ومرجعا جوهريا لتاريخ القطاع القسنطيني سواء في المجالات الثقافية أو الدينية ، بل وفي المجالات السياسية وميزته أن كثيرا من الأحداث الهامة امتاز عن بقية مؤلفي ذلك العهد بكشف النقاب عنها ، جرت عادة كثير من مؤلفي التراجم ان يقتصروا في تراجمهم المتعلقة بمترجميهم خصوصا اذا كانت تتعلق بسيرهم الشخصية الى مجرد الاشارة وهو كما تقدم لنا ذكره قسم طبقات مترجميه الى اربع وخصص كل فرد من مترجميه بذكر حياته الخاصة والعامة استوعب فيها محاسنه أو مساويه وجل مترجميه من معارفه ومعاصريه بل الكثير منهم كانت له بهم صلة القرابة ومن افراد البيوتات الشهيرة بقسنطينة ، وجعل قدوته في ذلك حديث النبي ﷺ «اذكروا الفاجر بما فيه» أو كما قال ، وهذا المنهج الذي سلكه المؤلف وهو عالم محافظ اجمع مترجموه على انه من اكابر علماء الصوفية الذين كانت لهم مقاييس خاصة يراعونها في سلوكهم ومعاملاتهم ملتزمين بمراعاة الشرع لا يحيدوا عنه قيد انملة هو منهج شائك وخطير في آن واحد ولهذا نراه من التآليف العربية في نوعها اذ طرق موضوعا لم يطرقه قبله غيره ، وقد اعترف بذلك واتخذ مبررا لعلمه في منهج علماء الحديث الذين احلوا تتبع الرواة بموازين التعديل والتجريح .

بدأ المؤلف كما سبقت لنا الاشارة الى ذلك في الفصل الأول من التأليف الذي خصصه لتراجم علماء البلدة الذين اتخذهم قدوة كعمر الوزان وتلامذته الذين ذكر من جملتهم بعض افراد اسرته من بينهم والد جده عبد الكريم . وقد استفدنا من ترجمته بالظروف التي احتل فيها الملك الصليبي شارلكان تونس باعانة الملك الحسن الحفصي الذي استعان به لاخراج خير الدين وهذه الأحداث التي وقعت اذ ذاك ذكرها المؤلف بمزيد من البيان ، لم يتعرض لها غيره ما وصلنا من مؤرخي هذه الفترة ، اذ كان من جملة الضحايا الذين قتلهم شارلكان عند احتلاله لتونس بعض علماء جامع الزيتونة في حلقات دروسهم بصحن الجامع ومن بين هؤلاء العلماء الشيخ يحي بن الفكون والد الشيخ عبدالكريم جد المؤلف الذي كان من سكان تونس ومدرسي الجامع الأعظم بها ، وكان قتله بمحضر الملك الحسن الحفصي الذي انتقم من معارضيه .

وهذه صفحة لها وزنها في تاريخ تلك الفترة الذي لازال يكتنفه الغموض ، ثم ان المؤلف خصص الفصل الثاني من تأليفه لتراجم العلماءالذين تولوا مناصب علمية كالقضاء والتدريس والافتاء وما الى ذلك من ذلك استحقاق ، اذ لم تكن لهم كفاءة علمية ، وانما استعملوا وسيلة لأهدافهم الرشى والتزلف ، ولنذكر على سبيل المثال نموذجا ذكره في ترجمة واحد منهم فقال : بعد ذكر اسمه ولقبه وكان في أول زمانه ممن احبنا لله واجبناه فيه زكان ذا نجابة في احوال الدنيا وطلب رياستها ، تولى النيابة عن القضاه العجم (هكذا كان المؤلف يسمي القضاة العثمانيين) .

وامتحن من الولاة كثيرا ، وسجن واغرم المال مرات وتشكت به العامة ، وكان مقليا عند الخاصة وينسبون اليه امورا لا يليق صدورها من عاقل وكان يخدم الولاة ويعظمهم ويمتهن نفسه في موالاتهم ويعطيهم الرشى وربما يقال فيما اشتهر انه يتوسط لهم في ذلك من اهل البلد والرعايا وينال هو من ذلك حظا ، وتولى خطة الفتوى في زمن زكريا بن محجوبة ، وكانت له يد عليه في بعض الأحيان الا انه كان يستعين عليه بالجمع الخاص وفريق العامة ، وبعد وفاته استقل برياستها في التصدير ، وكان امي الخطاب والكتابة ، لا يعرف طريق الخط ولا يحسن الرسم ، غير عارف بالهجاء حتى انه في غالب أحواله يتفقد من يجالسه من احبابه مكاتبه ليصلح ما فيها من فساد الرسم ، وكان في ابتداء أمره منصفا واقفا عندما يحد له .... الى ان قال : ...... «وقد يكتب له الافتاء في بطاقة ويصدع بها هو عند نقلها بخطه ليستطهر على غيره وينسبها اليه ، وكان من عاصره لا يعتقدون صدورهامنه لأنه عندهم بالحضيض الاسفل في ذلك الأمر» اهـ .

ثم يذكر المؤلف بقية مترجميه على هذا الشكل ترجم لآخر في هذا الفصل فذكر اسمه ولقبه الى ان قال وأما تكالبه على الدنيا وانكبابه عليها فهو اشهر من ان يذكر وأوضح من ان يسطر ، فتراه في جمعها يرتكب أمورا لا يبالي بها من ضعف أو هلكة ولا عليه من ان تكون من حل أولا حتى تحقق فيه وعيد حديث من لم يبال من اين مطعمه ومشربه لم يبال الله اي باب جهنم يدخله ، هذا مع تغييره للشريعة وتجاهره بالرشاء وجمع حطام الدنيا وعدم اكتراثه بالأوامر الشرعية وتسويغه للعامة أو من كان على شكله من الخاصة أمورا لا يرضاها من في قلبه مثقال ذرة حبة من ايمان وتسهيله لهم الأمور الشاقة في النواهي والزواجر ..... الى أن قال : ....

«وأما استعماله اعوان السوء وانصار الباطل وارتضاؤه خصلة الظلم طريقة ، فلا يكاد يخفى أمرها الا على غبي ، فتراه يجمع حثالة من الناس يزخرف لهم ناديه بأكاذيب وترهات وتقولات ينسبها لمن سلف ويتجرى على الله بدعا ومراء .... الى أن قال .....

«وأما العلم فهو اجهل ممن رأيت ، واحمق ممن لاقيت ، وان كان يتصدى لاقراء المختصر والرسالة ، واعجب من ذلك تعاطيه لابن الحاجب في ناديه من جمع عمّته الجهالة فلو كان في زمن محتسب لله لكان له معه شأن واي شأن .... الى ان قال ... .

«ولعمري لا يصلح لأن يقعد بين يدي العلماء فضلا ان يتسمى بالعلم احرى ان يتصدى للتدريس لاكن غباوة الجهل وقلة الحياء من الله وخراب البلدة ، وكثرة العامة ، هي التي جرأته على ذلك وزاده حب المدحة والافتخار فانها لا تعمي الابصار» .

ثم يختم ترجمته بقوله «ولنكف العنان فان مساويه اكثر من ان يحصيها الانسان ، ولما كان هذا التأليف للنصح العام اتينا بنبذة من مساوية ليدل مبدأها على منتهاها ولله عاقبة الأمور» ا هـ .

هذا واننا اثبتنا هاتين الترجمتين على طولهما كنموذج لبقية التراجم ويمكننا ان تأخذ صورة منهما لحالة المجتمع في القرن العاشر وما بعده أي في العهد العثماني ونرى هذه الأمراض بعيدها التاريخ رغم الفارق الزمني وان تتبع المؤلف واهتمامه بنخبة اعيان البلدة واطاراتها — على حد تعبير المعاصرين — في مختلف ميادين النشاطات الثقافية والسياسية لدليل على بطلان ما يتشبث به كثير من ضعفاء العقول والمغرضين الذين يريدون تجسيم المنكر في طبقة خاصة ، لاغراض خاصة ، امتاز مؤلفنا بشجاعة نادرة وحصانة رأي حيث جسّم المنكر في مجموع اطارات الدولة ودعائمها رغم انه رجل دين وانه كان في طليعة المستفيدين من نظام الحكم العثماني الذي راعى اسرة ابن الفكون منذ استيلائه على الحكم بالقطاع القسنطيني كما جرت العادة ان علماء الدين يشنعون على المبتدعة أو المتزمتين ويتغافلون عن المناكر المتفشية في المجتمع كالقضاء والافتاء والتجارة والادارة ورؤساء الاقطاع فمؤلفنا جسّم المناكر المتفشية اذ ذاك في جميع مجالاتها وكشف عنها ارديتها وبالغ في حملته على حماية الولاة للمرتشين والمتزلفين اي على الطائفة الحاكمة بأمرها فيعهده تلك الطائفة التي كان يخضع لها الملوك والسلاطين وهي المعروفة برؤساء الاقطاع وقد ظهرت هذه الطائفة في الجزائر ابتداء من منتصف القرن الثامن الهجري حيث خصص لها الفقهاء صفحات من نوازلهم كيحي أبي زكرياء المازوني في «الدور المنكونة في نوازل مازونة» ، وتلميذه احمد بن يحي الونشريسي في «المعيار المعرب عن فتاوي افريقيا والأندلس والمغرب» .

وشنعوا كلهم على بعض تصرفاتهم المخالفة للشرع وامتاز مؤلفنا ابن الفكون انه اطلق عليهم اسم اللصوص كما يحكم على الفقهاء الذين يوادونهم ويقبلون منهم الهدايا بالسفه .

الفصل الثالث

حول واقع الصراع بين السلطة والصوفية

ولنختم هذا الفصل بترجمة احد القضاة كسابقيه تولى النيابة عن القاضي العثماني فقال عنه : «تولى خطة النيابة بالبلد ومكث فيها زمانا وعزل مرات .... وكان عامي القلم والفكر ، لا يعرف ما يصلح به وضوءه وصلاته فضلا عما وراء ذلك غير انه اتخذ كتب الوثيقة صناعة على ما فيها من الفساد والافساد علما ورسما ، وضعف الدين اوجب ازاله تلك المنزلة ، وامتحن مرات وغرم كرات ، وهو أول من اظهر الغرامة على خطة النيابة ، اعطى عليها مالا لقضاة العجم (هكذا كان يسمي القضاء العثمانيين) حتى ولوه اياها ، وربما ارشى الولاة يمينا وشمالا ، وسمعت من شيخنا ابي عبد الله التواتي المذكور انه طلب منه الرجوع لقسنطينة بعد ان خرج منها واستوطن باجة كما قدمناه ، فاعتذر بأنه لا يرجع الى بلد فيه (المترجم) نائب أو قاضي أو نحو ذلك وكان موسوما بالرشى مغموصا بشهادة الزور والله اعلم بالسرائر» ا هـ .

ظهر لنا من هذه الترجمة ان المؤلف كما سبق لنا ذكره ــ رغم انه من انصار الحكم العثماني هو وافراد اسرته وهم مدينون لهم بالمناصب السامية وبالتمتع بريع الأحباس فكان يصدم بالحق ويتهم بعض قضاة العجم ــ على حد تعبيره ــ بالرشى ، وألحق بالقضاة الولاة ولم يكن ذلك سرا على عادة مسجلي المذكرات أو التراجم بل ظهر الكتاب في حياة مؤلفه فذكره الرحالة العياشي كما تعرض له احمد ساسي البوني صاحب منظومة «الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة» التي ضمنها تراجم علماء البلد وذكر من بينهم عبد الكريم بن الفكون وأثنى عليه واشاد بخزانة كتبه الآ انه ردّ عليه في طعنه على جده كان ابن الفكون ترجمه في قائمة الدجاجلة المدعين الصلاح «فقال البوني في رده بعد ذكره لترجمة ابن الفكون هذه الابيات :

سيدي عبد الكريم العالم الصالح الفكون ذي المكارم
مؤلف التآليف الكثيرة وكان ذا مناقب اثيرة

الى ان قال :

وبيننا وبينه قرابة اربى على الاخوان في النجابة

ثم تعرض البوني الفكون في جده رادا عليه :

طعن الفكون فيه صاح باطل اذ هو قطب عارف وكامل
فطعنه تحمل وظلم وعند ربنا تعالى العلم
والقدح في امثاله حرام وذاك لا ترضى به الكرام

والشاهد عندنا ان كتاب «منشور الهداية» ظهر في عهد مؤلفه ولم يؤاخذه العثمانيون باتهامه لبعض قضاتهم وولاتهم بالرشى .

نكتفي بهذا القدر من تراجم الفصل الثاني وننتقل الى ذكر نموذج من الفصل الثالث الذي ينطبق عليه عنوان الكتاب : «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية» قال فيه المؤلف : الفصل الثالث فيمن ادعى الولاية الدجاجلة الكذابين والمتشدقة الضالين المضلين ، وربما ألجأ الحال الى ذكر من لم يكن بصفة من ذكر لقصد التعريف به فسننبه عليه ان شاء الله» اهـ .

بدأ المؤلف فصله هذا بترجمة الشيخ قاسم بن أم هاني حفيد الشيخ الحسن وجده هذا ينتسب الى الصلاح ، وانطلاقا من هذه الترجمة شرع المؤلف في اثارة قضية متشعبة طالما لفتت انظار علماء السلف ، اذهي تتجدد وفي كل طور من اطوارها تكتسي صبغة خاصة ، فتارة يثيرها الفقهاء وتارة المحدثون ضد المتصوفة ، ويبالغ الطرفان في تكفير وتجهيل بعضهم بعضا ، وقد خصصت لها تآليف قيمة مفيدة ، ولنرجع الى ترجمة ابن أم هاني الذي قال المؤلف في التعريف به ان له اسرة توارثت الصلاح ومن بينهم جده الأحسن المذكور الذي كان معاصرا لعبد الرحمن الأخضري السابق الذكر صاحب «القدسية» فقال عنه «وجدّه ينسب الى الصلاح وكذا سلفه وان كان حكي لي عن الشيخ سيدي عبد الرحمن بن صغير (الأخضر) الطعن عليه فتلك أمة قد خلت» وهنا تعرض المؤلف لبداية المعركة التي كانت بين المتصوفين والمنكرين عليهم فقال : «وكذا حكي لي الطعن منه على الغراب المدفون بعين الحمة خارج قسنطينة ، وربما قيل ان الشيخ عبد الرحمن الاخضري أمر تلامذته بضرب الغراب حين فاجأهم اللقاء ، وكان الغراب راكبا على حصان فبال دما قيل عند ذلك للشيخ عبد الرحمن انك امرت تلامذتك بضربي فالتفت الشيخ

لاصحابه وقال ألم تر انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا ، والله اعلم بحقيقة الامر ، وكان الشيخ فيما يقال يظهر النكير كثيرا على مثل هؤلاء وجعل فيهم قصيدة وفي نظرائهم من مبتدعة زمانه وكان يطعن في جد قاسم ولا ينسبه للولاية » اهـ .

فمن هذا يتبين لنا ان عبد الرحمن الأخضري كان يلجأ الى تغيير المنكر بيده ولسانه .... وقال المؤلف في الموضوع «والميزان الأعدل في ذلك ان ننظر الى المرء وما هو عليه من الطريق القويم ، والصراط المستقيم في اتباع السنة قولا وفعلا وعملا ، فما كان فهو مما يجب الاعتقاد فيه وما » اهـ .

ثم قال «ولنرجع الى التعريف بالرجل المذكور ، وبدأنا به لعظم مفسدته بين الخلق ، وشهرة بدعته وقوتها ، فاعلم ان هذا الرجل كان في ابتداء امره ذا سمت حسن باق جانب جبايا زواياهم ، اذ لاسلافه رعايا يؤدون لهم الأعشار والزكوات ، فكان ذلك الرجل مباعدا لأمورهم مشغولا عنهم يجعله لنفسه خلوة في اماكن يعدها ويواضب على الصلوات والصوم ويرى تناول اكله لطعام الشعير ويتقشف في لبسه بلبس الغرارة والمرقعة حتى امال القلوب اليه واصغى الاذان نحوه ، واشارت بالاكف اليه الاصابع ، وسبب ذلك ان رعاياهم امتدت اليها ايدى اللصوص (1) فلم يبق لها بينهم حرج وصاروا يأخذونهم حيث ما وجدوهم ألا ان يجعلوا غرامة اللصوص وذلك بعد موت جده الاحسن المذكور وخصوصا لما وقع لولده ابي عبد الله محمد من القيام وشق العصا بجبال قرب نقاوس ما هو مشهور ، وخرجت اليه عساكر قواد قسنطينة وافتضح امره وهرب الى بعض نواحيها ، سقطوا في أعين الخاص والعام وصارت الاعين ترقبهم بما فعل والده» .

ثم استرسل المؤلف في تعداد مساوية التي من بينها ادعاؤه الولاية والصلاح الى أن قال «وأما الزندقة فيدعواه ان ما اصاب من النكبات من لم يوافقه على مرغوبه هو ببركته ومن أجل حضرته ، وقد علم ان التحدي فارق بين منصب النبوءة والولاية ، فالولي اذا تحدى تزندق وخرج عن دائرة اهل القرب والخصوص وقد ذكر علماؤنا في كتبهم ان من قال انا ولي فهو زنديق ، هذا لو كان ، اثار الطريقة ظاهرة على صاحبها ، وأما من هو في لجج العماية غريق ، وفي الحرمان راكض متلطخ بقذرات المعاصي الظاهرة التي هي عنوان عن الباطل أمرت ان احكم بالظاهر فاتني يشم رائحة اهل الله أو يقضي الى مناهجهم الرشيدة أو يهتدي الى منازلهم السعيدة أولائك حزب الله ألا ان حزب الله هم المفلحون .

---

(1) اللصوص في اصطلاح المؤلف هم رؤساء الاقطاع الذين انتشروا بعد حملة الصليبيين وانهيار الدولة الحفصية .

ويختم المؤلف هذا الفصل على تأييد موضوع بحثه بما نقله عن الامام أحمد زروق من « كتاب البدع » وهو مفيد جدًا وحكم فصل في الموضوع الذي ذكرنا مرارا انه كان يحدث هزات عنيفة المرة بعد المرة في بلاد المغرب العربي وكان ختامه ان تصدى أحمد زروق في تأليفه « قواعد التصوف » لحل المشكل ورضي بتحكيمه كل من الفريقين المتنازعين المتصوفون والسلفيون .

قال زروق فيما نقله عنه ابن الفكون « تتبعت بفكري الطرق الاصطلاحية الموجودة بايدي الناس الآن فلم اجد عند اهلها نفخة ولا نورا ولا حقيقة ولا علم ولا ذوق ولا فهم جار عن القياس الأول الا لذة نفسانية غالبها من استشعار الرياسة والالتذاذ بالامتياز والاختصاص بالنسبة ونحوها قال هذا ما وجدت في صادقهم وأما غيره فلم أر منه الا لعبا ولهوا وفخرا وكبرا وتعصبا وخروجا عن الاضمار بكل وجه ، فكل من تأمل ذلك وجده عند مخالطتهم والنظر في احوالهم . ا هـ كلام زروق .

ثم ذكر المؤلف ابن الفكون تراجم اخرى امتاز اصحابها بمخالطتهم لرؤساء الاقطاع الذين كان يطلق عليهم اسم اللصوص واسترسل في حديثه الى ان جره سياق البحث الى الحديث عن المجاذيب فعقد لهم فصلا ممتعا مفيدا جدا قال فيه : « فان زعموا انه من اهل الجذب وانه غير محاسب فيقال لهم ما تعنون بالجذب ، اجذب اهل الولاية أم جذب من سلب العقل والدراية أما الأول فهو مقام عال ومرتبته رفيعة يتحاشى صاحبها عن ترك المندوبات ، فضلا عن الواجبات والوقوع في المحرمات ، فكيف وقد جذبته من أوصاف النفس يد العناية وطهرته من ادناسها وابعدته من ابناسها واحساسها ، وقد اختلف في السالك المجذوب ، والمجذوب السالك ايهما يقدم على الآخر في استحقاقه الشيخوخة فقال ابن عباد في رسائله الكبرى الذي يظهر لي صحة ما قاله السهروردي رحمه الله تعالى لان المجذوب السالك ارجح تربية من السالك المجذوب فيصل به المريد في اقرب مدة لأن سلوكه كان على بينة وبعد تقدم شاهدة » ا هـ .

فاذا كان من فيه صفة المجذوب المذكور اقرب للتربية وأرجح لمرتبة المشيخة فكيف يعتقد فيه ارتكاب المحرمات وترك الواجبات وهل يعتقد هذا الا أعمى البصيرة وخبيث السريرة فيدخل في حضرة أولياء الله تعالى جماعة العاصين ويحكم على جانب الربوبية بانهم عندي من المقربين فما أشنعها من مصيبة في الدّين ، وما أعظمها بين العالمين وقد قال تعالى في قريب من هذا ستكتب شهادتهم ويسألون ، ثم يسترسل المؤلف في بحثه القيم المفيد ويختم فصله الذي ركز عليه تأليفه « منشور الهداية » فيقول : « وقد يهجس في النفس بان ذكر هؤلاء في الاوراق ، والاعشاء بهم في الكتب تنويه بذكرهم وترفيع لقدرهم واهمالهم اولى ، وعدم التعرض لذكرهم احق واجلى ، الا ان النصح العام هو الملجيء لذكرهم والغيرة على حمى الله ورسوله

وبساط أوليائه وأصفيائه ان يدعي جلوس مثل هؤلاء عليه .هو الموجب للتعرض لهم ولي في هذا سلف من خير سلف ، لقد أوضحت علماء الدين وكشفوا عن رواته وبيّنوا من يصح النقل عنه ومن لا يصح» . من هذه الجملة الأخيرة يتبيّن لنا ايضاً ان ابن الفكون لم يطلع على من سبقه من المؤلفين في هذا الموضوع — على فرض وجودهم — ولهذا جعل اسوته فيه علماء الحديث الذين كانوا يتتبعون رواته ورجال سنده بالتعديل والتجريح وقد بالغنا في نقل بعض النصوص من فصول هذا التأليف رغم طولها وذلك ان امراض المجتمع الاسلامي ومشاكله متشابهة في جل الازمنة ، ونواحي الضعف والجهل عند عامتها منتشرة في مشارق الارض ومغاربها . كما ان ما يبرر نشر هذه الفصول ما تعهدنا به من اعطاء الأولوية للوثائق الأصيلة التي ضاع معظمها والبقية الباقية معرضة للتلف ، ولهذا اغتنمنا هذه الفرصة لاثبات بعض هذه الوثائق الأصيلة التي تعد جوهرية بالنسبة لموضوع دراستنا واثبات هذه الوثائق بنصوصها وترك القاريء حرا في فهمها افضل من التصرف فيها وفرض رأينا في فهمها على القراء وقد وعدنا عند حديثنا عن ترك الدولة العثمانية في عهدها التصرف التام للمالكيين في ربع أوقافهم خصوصا بعاصمة الجزائر التي كان احباس المالكيين فيها المفتي المالكي من بداية الاحتلال العثماني الذي اسند نظارة الأحباس للأمام بالمسجد المالكي الشيخ محمد بن علي الخروبي ، وهذه الوثيقة تعطينا صورة مضيئة عن حدود تصرفات ناظر الاحباس وعن ازدهارها في العهد العثماني ، وقد اثبت هذه الوثيقة العلامة الشيخ حميدة العمالي المفتي والقاضي المالكي في عهده بالجزائر في كناشه — مذكراته — قال فيها : «الحمد لله هذه صورة رسم يتضمن ما حبسه شيخ الجماعة خاتمة المحققين سيدي قدورة ، لما فضل من ربع أوقاف الجامع الاعظم نقلته هنا تبركا به واعتبارا نص أوله الحمد لله اشهد شهيديه الشيخ الفقيه الامام العالم الهمام فخر الائمة العظام وخلاصة العلماء الزاهدين الاعلام وعمدة مشائخ الاسلام المدرس الحافظ المتجر السالك اللوذعي الناسك الابر امام الجامع الأعظم بمحروسة الجزائر سيدي سعيد ابن المرحوم المقدس المتغمد في رحمة الله الحي القيوم ابي اسحاق سيدي الحاج ابراهيم ، ان جميع ما يأتي ذكره من شراء كتب وأملاك واقامة بناء بعض الاماكن الآتي ذكرها انما ذلك كله من الفاضل بيده من خراج أوقاف الجامع المذكور وانه لا حق له في ذلك كله لا في ثمن ولا مثمون ، ويده في ذلك نائبة وعارية ليكون جميع ما سيذكر ان شاء الله من أوقاف الجامع المذكور قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم فمن ذلك دار الوضوء المسامتة للجامع المذكور والمسجد الراكب عليها والمدرسة وانشاء علوى بازائها لسكني امام المسجد المذكور وفي تجديد علوى الشمال وبناء المسيد والحانوت والمخزن اسفله ما قدر الجميع بالاضافة خمسة عشر ألف دينار وفي ثمن جميع الدار المشترات للجامع المذكور المعروفة بتميمونت برائقة تعرف لابن حمدين قرب الجامع المذكور اربعة آلاف دينار وفي انشاء علوى بطبقتين مع سماط بعضه اعلى حانوت الحفاف التي في اعتمار عبد النبي وبعضه السباط

المذكور قرب الجامع المذكور اربعة آلاف دينارا أيضا وكذا أيضا في انشاء علوى قرب مسيد الدالية مع تجديد الكوشة اسفله على يد الحاج ابراهيم الاندلسي ثلاثة آلاف دينار وفي تجديد حانوت ومخزن مسامت لها بالجامع المذكور المعروف بباب الجنائز ألف دينار واحدة وثلاثمائة دينار وفي فندق النارنجة ستمائة دينار بمهملة قمتنات ومن الكتب المذكورة أول ذلك نسخة صحيح الشيخ البخارى الخروبية المشترات من تركة المرحوم حفيد سيدى الخروبي في عشرين سفرا مكتوبة في الرق سبعمائة دينار بموحدة وفي نسخة أخرى صحيح الشيخ البخاري ايضا من تركة سيدي محمد الصباغ مائة دينار واحدة وفي شرح الامام العيني للصحيح المذكور في ثلاثة اسفار من تركة المرحوم السيد محمد بن سلمون ألف دينار واحدة وأربعمائة دينار وفي شرح الامام القسطلاني للصحيح المذكور يكون وقفا على من فيه قابلية وأهلية للقراءة من ذرية امام الجامع المذكور أو غيرهم سبعمائة دينار بموحدة وفي كتاب تعليق التعليق للامام الحافظ ابن حجر في سفرين وشرح الجامع الصغير للامام (السيوطي) مائتا دينار اثنتان وفي شرح الامام الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري في اثنى عشر سفرا باربعمائة دينار وفي كتاب الدماميني على الصحيح المذكور ثلاثون دينارا وفي تأليف الامام الكوراني على الصحيح المذكور في ثلاثة اسفار مائة دينار واحدة وفي صحاح الجوهري في اللغة في سفرين مائتا دينار اثنتان وفي شرح التتائي الكبير على مختصر الشيخ خليل مائة دينار واحدة وفي شرح الامام بهرام الكبير على المختصر المذكور مائة دينار واحدة وخمسون دينارا ، وفي كتاب مواهب اللدنية في سفرين مائة دينار واحدة ، وفي تأليف الخصائص الكبرى للامام السيوطي مائة دينار واحدة ، وفي كتاب المرادي وحاشية الامام ابن غازي خمسون دينارا ، وفي كتاب النكت للامام السيوطي ثلاثون دينارا ، وفي كتاب المغني للسمني علي بن هشام ستون دينارا ، وفي كتاب الشيخ زروق على صحيح الشيخ البخاري اثنى عشر دينارا وفي كتاب الشيخ الزركشي على الصحيح المذكور خمسة عشر دينارا ، وفي احكام ابن سهل خمسة وعشرون دينارا ، وفي شرح الامام ابن الحاجب الأصولي اربعون دينارا ، وفي اصلاح البرمة لحمام السبوعة ثمانمائة دينار وتسعون دينارا ، فتجمل من مجموع ما ذكر كله باضافة بعضه الى بعض ما قدره سبعة وثلاثون ألف دينار بموحدة ، وثلاثمائة دينار وديناران اثنان جزائرية خمسينية العدد من سكة التاريخ خرجت كلها على يد الشيخ امام الجامع المذكور من فاضل خراج أوقاف الجامع المزبور . وبهذا خلص للجامع المذكور وقف جميع الأماكن المذكور من جميع الكتب المزبورة ، عدا كتاب القسطلاني فهو موقوف على من فيه أهلية وصلاحية وقابلية من ذرية الامام المذكور وغيرهم الخلوص التام وشهد على اشهاد الشيخ الامام سيدي سعيد المذكور صانه الله بما فيه عنه من اشهده به على نفسه في الحالة الكاملة بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول عام اثنين وخمسين وألف على وفقه الله واحمد الله حسبها الأمر كما فيه لا ريب بما فيه حرره الفقير الى الله تعالى الحاج محمد القاضي بمدينة جزائر مع بلد مدية عفى الله عنه العافي ، انتهى

الرسم المذكور قدس الله سر الواقف المذكور ورمض ثراه بوابل رحمته واسكنني واياه فسيح جنته بفضله آمين . اهـ .

اثبتنا هذه الوثيقة الأصيلة لا لأنها شهادة عيان حررها ناظر الأحباس في عهده بل لأنها تفيدنا بأن الثقافة والاهتمام بخزائن الكتب كانت مرتبطة ومتصلة اتصالا وثيقا بالمسجد وأداء مهمته ، كما ان ريع الاحباس كان متوافرا حيث ان كما زاد عليه وفضل عن المصاريف ينفق في شراءالدور وترميم المرافق كما الى ذلك صالح باي في الوثيقة التي نشرناها فيما يخص مساجد قسنطينة وان اثبات هذه الوثائق بنصوصها كذكر قائمة الكتب وتقييمها واحدا واحدا تثبت ان الافتراضات والاوهام التي حاول بعض المعاصرين ان يزيفوا بها تاريخ ذلك العهد ، خصوصا في ميادين الثقافة ، اذ تبنوا ما تواطأ عليه الكتاب الاجانب من ان الثقافة كانت متدهورة في العهد العثماني ، وللاستدلال على ما ذهبوا اليه ذكر احدهم ان خزانة الجامع الأعظم المالكي التي نشرها ابن شنب بعد الاحتلال فيها كمية لا أهمية لها ، ونسى الكاتب ان الفهرسة التي نشرها ابن شنب هي ما تبقى في الخزانة المذكورة في عهده ، وقد ذكر مؤرخوا الجامع الاعظم فيما نشره دوفولكس (Devoulx) بكتابه «المؤسسات الدينية بالجزائر» انه عندما هاجم الاسطول الانكليزي على الجزائر وتصدعت بعض جدران المسجد المالكي فخشي المسؤولون ان تصاب الخزانة بضرر فنقلوا كتبها الى برج موسى واستغرق نقلها ثلاثة ايام .

ولنرجع الى الحديث عن مكانة الفقهاء المالكيين في العهد العثماني عندما عزز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للدولة وكان مقر الخزانة الدولية بمكتب شيخ الاسلام الحنفي بالجامع الجديد ، احتفظ المذهب المالكي بمكانته وان كان عمدة الفقهاء حينئذ مختصر خليل وشراحه فان الفقهاء كانوا خلاف ما يدعيه كثيرا من المعاصرين الذين يتهمونهم بالجمود والتعصب ، فنرى مثلا الحافظ محمد المصطفى الرماصي فقيه بلاد الراشدية (أم عسكر) المتوفي سنة 1137 هـ ، صاحب الحاشية على التتائي يقول في بعض اجوبته لاحد تلامذته متحدثا عن الخرشي في شرحه على خليل «واراك ايها السائل تحتفل بكلام عبد الباقي الزرقاني وذلك بمعزل عن التحقيق لأن شرحه وشرح الخرشي لا نكترث بهما في بلادنا الراشدية لعدم تحقيقهما وعمدتهما كلام على الاجهوري ، وهو كثير الخطأ» .

ومن جهة أخرى نرى نفس الفقيه الرماصي المذكور ألف رسالة احصى فيها أخطاء الخرشي في شرحه على خليل ، فعلى هذا ينبغي لكثير من معاصرينا إعادة النظر في احكامهم أو احكام من اتخذوهم حجة عندما يحكمون على أولئك الجهابذةبالجمود والتعصب وانهم عالة على ما كان يصلهم من المشرق وقد كانت بلاد الراشدية تبوأت مكانة في الفقه المالكي وفي العقائد طيلة ثلاثة قرون اي ما فقدت تلمسان مكانتها الثقافية اثر احتلال الاسبان

لوهران وهاجر كثير من علماء تلمسان الى المغرب والمشرق الّا أن تلمسان انفت من مزاحمة الراشدية لها في الميدان الثقافي الفقهي وعندما حمل الفقيه الرماصي على الخرشي بما تقدم لنا ذكره انتصر للخرشي فقهاء تلمسان وكان على رأسهم الفقيه الشيخ محمد بن عبد الرحمن البيدري قاضي تلمسان وكان على رأسهم الفقيه الشيخ محمد بن عبد الرحمن البيدري قاضي تلمسان في عهده الذي تصدى لشرح الخرشي وتعرض في تقديمه الى ما قرض بعض علماء تلمسان شرح الخرشي وهذا العالم هو الشيخ أبو عبد الله بن عزوز الشريف التلمساني الذي قال :

حمدت الله حمدا نواشي ... بنعمته علينا بالخراشي
فاق من في العمر علما ... ونقلا لا تقل مثل الحواشي
لقد شرح الغوامض من فروع ... وحل بصيرة عشيا لعاشي
فثق بقوله يغنيك عما ... تراه من الشروح فقيه ناشي

ثم قال الشارح البيدري ، وقال غيره من التلمسانيين

أتانا العلم من اتى الخراشي ... قيمنا للشروح في التحاشي
حواشي للقوم عندهم تلاشت ... وحوى من تحقيقه التحاشي
كتاب عال قال لايرام ... بكتب لا ، ولا حمر الحواشي
محاسنه بروض الحسن حلّت ... ولم يضره شيئا وشيء واشي
تولى عن تواليف شتى حتى ... توالت للتقاعس من تحاشي

ثمّ استرسل البيدري في تقديمه على الشرح المذكور فلفت انتباه قرائه الى بعض السلبيات فقال : «الّا أنه من فرط الايجاز ، كاد ان يكون من الالغاز ، لا يهتدي لفوائده الّا بتعب وعناية ، ولا يستكشف خبيئات اسراره الّا بنظر دقيق ودراية ، وقد خفقت الهمم في هذا الزمان ، وكثرت فيه الهموم والاحزان ، وقلّ فيه المساعد من الاخوان ، خصوصا بلدنا تلمسان ، عن استطلاع طوالع انواره ، وبيان عبارته وتقدير ما أشكل من كلامه ، طلب مني بعض الاخوان .... الخ . .

كان الخلاف بين علماء تلمسان وعلماء الراشدية غير مقصور على قضية شرح الخرشي اذ كان التلمسانيون يحسّون بالفراغ الذي ساد عاصمتهم العلمية والسياسية في العهد العثماني حيث اتخذت مدينة أم عسكر عاصمة القطاع الغربي بدلا من تلمسان ، وتبوأت معسكر مكانة اعترف لها بها علماء بلاد المغرب العربي ، حيث كانت منبع علم التوحيد ايضا ، باعتراف كل من ألّف في الفن المذكور ومن علماء تلمسان والمغرب الاقصى من بينهم أحمد المقري التلمساني صاحب «نفح الطيب» الذي قال في حاشيته على صغرى الامام

السنوسي المسماة : «افادة المغرم المغراء بتكميل شرح الصغرى» قال ان سنده في علم التوحيد «يتصل بعلماء الراشيدية العارفين بهذا الشأن» وقال قبل ذلك «وقد كنت قيدت عن أشياخنا بتلمسان قبل هذا الأوان وغيرهم من علماء الراشدية العارفين بهذا الشأن» وكذلك الشيخ عيسى السكتاني قاضي مدينة مراكش الذي قال بدوره في حاشيته على الصغرى ان سنده في هذا الفن يتصل بعلماء الراشدية ويصف الراشدية بأنها منبع علم التوحيد لم تقتصر شهرة فقهاء الراشدية على أم عسكر وتلمسان ، بل جاوزتهما الى المشرق والمغرب ومن ذلك حاشية مصطفى الرماصي على التتائي التي كان يعتمدها الشيخ الدردير في شرحه على مختصر خليل قال الامام محمد بن علي السنوسي دفين جغبوب (ليبيا) (المتوفي 1276 هـ) في فهرسته المسماة «الشموس الشارقة» في حديثه عن استاذه محمد بن القندوز المستغانمي تلميذ الدردير قال عنه «وهو أول من ادخل الدردير الى الجزائر ثم قال ان شيخه المذكور عندما كان بصدد تأليفه شرح مختصر خليل كان يعتمد حاشيته مصطفى الرماصي ويقول ان صاحبها محقق فهي تغنيني عن غيرها وقد ذكر في الموضوع الفقيه محمد الحجرى وزير المعارف في عهده بالمغرب الاقصى في تأليفه الشهير «الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي» . ان الشيخ البناني الفاسي كان يعتمد في شرحه على مختصر خليل حاشية الرماصي على التتائي» الخ .

بلغ مصطفى الرماصي مكانة وشهرة وكان الحكم الفصل في عهده يؤمه الطلاب والمستقومين في القضايا الشائكة وقد ذكرنا انه من العلماء الذين زارهم عبد الرحمن الجامعي الرحالة الفاسي بمعهده بجبال الراشدية ، ولما كان هذا العالم مع الاسف مجهولا ، واكتنف الغموض حياته العلمية حتى ان الشيخ أبا القاسم الحفناوي ذكر في تأليفه «تعريف الخلف برجال السلف» انه بذل جهودا للحصول على ترجمتي مصطفى الرماصي وعبد الرحمن الاخضري ، فلم يحصل الّا على فقرات ، فانه لا يفوتنا ان نثبت وثيقة هامة ارسلها الى احد تلامذته مؤنبا اياه على فتوى أصدرها التلميذ المذكور وهو الشيخ أحمد بن عامر (1) البرجي دفين مدينة البرج (أم عسكر) مناقضة لفتوى شيخية الرماصي قال فيها :

«أما بعد فكثيرا ما يرد عليك كتابنا فتصرب عليه صفحا ، وتطوي عنه كشحا ، سامحناك مرارا ، ولم تهتك لك ضرارا ، مع علمنا ان المسامحة في الحق مداهنة ، ارتكبناها وما

---

(1) قال فيه صاحب «سبيكة العقيان في من حلّ بمستغانم واحوازها من الأعيان» .

والعابـــد الزاهـــد في دنيـــاه	العالـــم الخائـــف من مولاه
الصالـــح المشتهـــر الولـــي	أحمـــد نجـــل العمـــارى البرجـــي

وقد توفي أحمد بن عامر سنة 1150 .

ينبغي لنا ذلك ، سهّل ذلك ابقاء مودة الائتلاف ، وحسماً لحادة الشقاق والاختلاف وجمعا للشتات ، وخوفا من كلام الوشاة ، ورجاء ان تفيق من سكرتك وتهب من رقدتك فأبيت الّا التمادي على ذلك ، حتى وقفت على كتابك تقول فيه بعد وقوفك على ما كتبناه ، وعلمك بما سطرناه وقرناه ، لأبي الحسن والقلشاني وصاحب الدرر ، ما سوى هذا جور وفجور ، فان عثيت بذلك الخصم ، فهو لم يقل شيئا ينسب فيه للجور والفجور ، وانما أدلى بما كتبنا ، وان عثيتنا بالجور والفجور فنحن محله ونسأل الله العصمة ، على أننا لم نقل من عندنا شيئا ، وانما نقلنا كلام من تقدم ، والناقل بمنجاة ، وقد قال مالك : «اذ ما سمعت وحسبك» وان كذبتنا فيما نقلناه فالكتب موجودة بأيدينا تشهد لنا وتنفي عنا وصم الكذب ... (وبعد ان تعرض الرماصي الى موضوع الخلاف بينهما قال) .

فلو اتصفت بالانصاف ، وجانبت التعسف والاعتساف ، أو وقفت عند تخليط الأمر عليك ، وقفة حيران ، متأدبا مع أئمة الامة تأدب الهدهد مع سليمان ، سائلا سؤال لهفان من يريد التحقيق ، فيهديك سواء الطريق ، فيفهمك كلام الأئمة ، وينزل لك في محله ويذهب عند التعارض والاختلاف ، وينقشع عن بصيرتك غشاها ، وعن باصرتك غشاها ، لكن استغنيت بنفسك واستقللت بفهمك على عادتك اذ انت قد احللت نفسك للفتوى ، لم تسألني عن مسألة ، ولم تباحثني في قضية ، والأئمة ترد عليّ اسئلتهم من تلمسان ومن المغرب الأقصى ، ومن الجزائر والاخوان عن يمينك وشمالك تباحثني مكاتبة ومشافهة وكتابة بجودة الأبحاث ، لتفتح أقفال المشكلات ، وتلك طريقة أهل العلم ، قال سحنون انا عند ابن القاسم وأجوبة مالك ترد علينا ، وانت لم تلمم بنا ادنى المام ، وسارعت النضال بغير سنام ، ألم تعلم ان من استقل بنفسه فقد زلّ ، يوشك ان يضل ، وفي العلم مهامه تقصر فيها الخطأ وتحار فيها القطا ، لا يهتدي فيها الأمن حقق النظر ، وباحث اهل التحقيق واعتبر . اهـ .

وقد اثبتنا هذه الرسالة على طولها لأنها من الوثائق الأصيلة لصاحبها مكانة وقد ضاعت جل آثاره كما تقدم لنا ذكره ثم ان هذه الرسالة لها وزنها وفوائدها في موضوع بحثنا اذ كان الرماصي كما هو معروف عنه جديا لا يجامل في الحق ولهذا أنبّ تلميذه تأنيبا قاسيا حيث كان يراه غير جدير بالانتصاب للفتوى ، اشتهر الرماصي في بلاد المغرب العربي وفي المشرق وهو جدير بترجمة مستقلة تجعله في مصاف ائمة المذهب المالكي وقد أشار اليه العلامة محمد ابن حواء دفين مستغانم في منظومته «سبيكة العقيان في من حلّ بمستغانم واحوازها من الأعيان» فقال :

قلت وقــد ادركت بذا الــــوادي	وغيرهـــا بحــــوز هذا الـــــوادي
مشائخنـــا ائمــــة حفاظـــا	متابعيـــن علمهـــم ايقاظـــا
أولهـــم شيــــخ الـــــعصر	غرة جمـــع علمـــاء القطـــر

خاتمـــة الحفـــاظ والنقـــاد   شمس بدور الأقويـــاء الأفـــراد
فاتـح قفـل مشكـلات الـوصم   سراج عيش الظلمـــات الدهـــم
رئـيس جمـع الأقويـاء الغـواص   المصطفـى محمـــد الرمـــاصي

ولنرجع الى الحديث عن الخلافات التي كانت تقع المرة بعد المرة في البلاد بين السلفيين والمتصوفة اذ امتاز العهد العثماني كما سبق لنا ذكره بانتشار الطرق الصوفية وتوليتها القيادة الروحية ورغم شدة المعارضة التي قام نخبة السلفيين كما سنبين ذلك في موضعه .

انتشرت هذه الطرق وكانت الحاكمة بأمرها في مناطق نفوذها كانت من جملة البلاد التي ظهرت فيها أزمة فكرية بين السلفيين والمتصوفة في تلمسان في أواخر عهد مملكة بني زيان، فقد وردت الى تلمسان فتاوي فقهية شنّع فيها اصحابها على الطرق الصوفية وحكموا على بعضها بالردة فتصدّى للردّ عليهم الامام محمد بن يوسف السنوسي مجدد علم التوحيد دين تلمسان وبعد ظهور كتابه الذي سمّاه :« نصرة الفقير في الرّد على ابي الحسن الصغير .» .

انقسم الرأي العالم اذ ذاك الى قسمين ، قسم انتصر للسلفيين وقسم لانصار الطرق الذين كان على رأسهم محمد بن يوسف السنوسي وقد سبق تسرب هذا الخلاف أي بين السلفيين والمتصوفة الى تلمسان في القرن التاسع حيث انتصر للسلفيين الحافظ محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد دفين تلمسان ، كما ترأس قسم المتصوفين زميله العالم قاسم العقباني . وكانت السلفية التي انتصر اليها ابن مرزوق هي التي دعا اليها وتزعمها قاضي فاس الشهير الفقيه ابو الحسن علي بن عبد الرحمن الزرويلي المتوفي سنة 719 هـ .

ومن هذا نجد ان السلفية بالمغرب الأقصى ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه السلفية بالمشرق ، وكان ناشرها الامام أحمد بن تيمية ولم ندر هل كان بينهما اتصال والفرق بينهما ، ان القاضي ابا الحسن الزرويلي كان مالكيا ودعوته للسلفية تتجلى في انكار البدع ، أما معاصر الامام ابن تيمية فكان حنبليا ، والمذهب المالكي كان هو السائد ببلاد المغرب بخلاف المذهب الحنبلي بالمشرق وعلى كل حال انقسم علماء تلمسان الى قسمين قسم ترأسه محمد بن مرزوق الحفيد ، وقد خصص ابن مرزوق للرد على متصوفة عصره والمنتصرين لهم رسالة سمّاها «النصح الخالص في الردّ على مدعي رتبة الكمال للناقص» كما اشاد ابن مرزوق بالفقيه ابي الحسن الزرويلي ناشر السلفية بالمغرب فقال في ترجمته «شيخ الاسلام ، ما عاصرها مثله ، ولا كان مثله ، فيما قارب عصره ، ومقامه في الفقه يضرب المثل ، قد جمع بين العلم والعمل» الخ .

لم تبق المعركة في تلمسان بين ابن مرزوق وسعيد العقباني قاضي قضاة تلمسان في عهده الذين نشر فتاويهما صاحب «المعيار المعرب عن فتاوي افريقيا والأندلس والمغرب» .

وكان بين العلماء الذين ساهموا في هذا الخلاف الشيخ عبد الرحمن الثعالبي دفين الجزائر الذي رغم انه من تلاميذ ابن مرزوق فقد انتصر للمتصوفة وحيث ان مجال هذه الدراسة لا يسع لتتبع مراحل هذا الموضوع المرتبط بموضوع دراستنا : جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني اذ لا يمكننا عزل الطرق الصوفية عن الثقافة بمدلولها الخاص ، فلنقتصر على الخطوط العريضة من هذا الصراع الفكري الذي طبع الثقافة ببلاد الاسلام عامة وبلاد المغرب العربي بصفة خاصة ، وهذه الخطوط تتلخص في التأليف الذي احدث هزة عنيفة حينذاك بتلمسان ، وهو الذي تصدّى فيه صاحبه محمد بن يوسف السنوسي الى الردّ على ابي الحسن الصغير السوسي ــ المغرب الاقصى ــ وسمّاه : « نصرة الفقير في الردّ على الحسن الصغير » .

ولنترك الكلمة لمحمد السنوسي في مقدمة تأليفه التي قال فيها :« فلما لقيت الشاب الفقيه ابي العباس احمد زروق (يقصد الامام الشهير احمد زروق البرنوسي الفاسي دفين مسراتة ليبيا ، والذي لعب دورا ملحوظا في قضية (الخلاف بين السلفيين والمتصوفة » الفقيه ابي العباس أحمد زروق وسألته عنه ــ أي عن ابي الحسن الصغير ــ سنة 841 هـ قاصدا الحج الخ .

ثم ذكر السنوسي في مقدمة تأليفه انطباعات أحمد زروق عن ابي الحسن الصغير الخ .

لم نطلع على ما كتبه ابو الحسن الصغير في الموضوع ، وانما وصلنا ما كتبه تلميذه المقرب والملازم له وهو الشيخ ابو فارس عبد العزيز بن محمد القيرواني قال فيها في معرض استفتاء طرحه ونصه : « ما قولكم في قوم تسموا بالفقراء يجتمعون على الرقص والغناء فان فرغوا من ذلك أكلوا طعاما كانوا أعدوه للمبيت عليه ، ثم يصلون ذلك بقراءة عشر من القرآن والذكر ، ثمّ يغنون ويرقصون ويبكون ويزعمون في ذلك كله انهم على قربة ، ويدعون الناس الى ذلك ويطعنون على من لم يأخذ بذلك ، كما طرح نفس السؤال في الموضوع على الائمة ابي سعيد بن لب ، وعبد الرحمن الوغليسي وابي اسحاق الشاطبي ، فأجاب أبو فارس عبد العزيز المذكور ما ملخصه : « انما تكون من الله الكرامة لمن ظهرت منه الاستقامة باتباع الكتاب والسنة ، وما كان عليه وسلف هذه الامة ، فمن لم يسلك طريقهم ، ومن لم يتبع سبيلهم ، فهو ممّن قال الله فيهم « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى (الآية) » فمن خالف كتاب الله ، أو ترك العمل به أو عطّله ، فقد افترى على الله كذبا ، واتخذ آيات الله هزؤا ولعبا ، فاذا رأيتم من يعظم القرآن فعظموه ، ومن رأيتموه يجانب العلماء فجانبوه ، فانه لا يجانبهم الّا ضال مبتدع ، غير مقتد بالشرع ، ولا متبع ، فان الشرائع لا تؤخذ الّا عن العلماء ، الذين هم ورثة الانبياء ، كيف وقد جعل الله شهادته وشهادة

ملائكته ، كشهادة أولي العلم ، قال الله تعالى « شهد الله انه لا إله الّا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط » ، ثم قال ولست اعني بالعلماءالمشتغلين في زماننا هذا بعلوم الجدال والمحاورات ولا المعتنين بدرس مسائل الاقضية والشهادات ، فيقتربون بذلك الى الولاة والحكم ، ونيل الرياسة عند العوام وانما نعني بالعلماء الذين يعلمون بعلمهم ، وهم الذين قال فيهم النبي ﷺ يحمل هذا الدّين من كل خلف عدوله ، وينفقون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين » اهـ .

بقي هذا الصراع بين الطبقتين مستمرا في الجزائر في الفترة التي سبقت العهد العثماني بحوالي نصف قرن ، وقد انتصر — كما سبق لنا ذكره — لكل من الفريقين انصار ، كانت لهم مكانة في البلاد ، من بينهم بل في طليعتهم كما ذكرنا عبد الرحمن الثعالبي دفين الجزائر ، اذ قال في بعض تآليفه انه لما كان بتونس في حلقة درس استاذه ابي مهدي عيسى الغبريني (ابن الامام أحمد الغبريني البجّائي صاحب كتاب «عنوان الدراية» ذكر فيه صاحبه أنواعا من الكلام يقع في أكابر العلماء الذين جمعوا بين العلم الظاهر والباطن ، المجمع على فضلهم فوقع في الغزالي وفي المحاسبي ، وابي القاسم القشيري وبالجملة طعن على هؤلاء وضرابائهم ، الجمع على فضلهم في زماننا هذا ، ولما وقف شيخنا ابو مهدي عيسى الغبريني خاتمة علماء افريقيا على هذا الكتاب وتأمله ، ألقاه من يده ، وقال له عليك والله ليس ابليس يا مسكين ، ثم قال الثعالبي «ورأيت هذا الكتاب هناك مهجورا لا يلتفت اليه ، ورغم كاتبه انه للجوزى ، وليس هو ان شاء الله الجوزى صاحب المورد ، الذي ألّف كتبا عديدة في المواعظ وحكايات الصالحين» اهـ (كلام الثعالبي) .

والكتاب المذكور اي تلبيس ابليس ، لابي الفرج عبد الرحمن ابن ابي الحسن الشهير بالجوزي البغدادي المتوفي سنة 597هـ .

كانت هذه الخلافات بين علماء الجزائر المحبذين للسلفية من جهة ، والمعارضين لها أي المنتصرين للمتصوفين من جهة أخرى ، في محيطها لا تتعداه ، أي لا يتداخل فيها العوام ومن هم في حكمهم ، كما كان معظم العلماء ، سواء الذابين عن السلفية أو المنكرين عليها ، يمتازون بالثبات على المباديء والنزاهة ، لا يتخذون الدعوة العقائدية المذهبية لأغراض شخصية أو مادية كجلب المال والتقرب للعوام وذوي الأغراض ، فلهذا لم تحدث المقاطعة بينهم فنجد مثلا محمد بن مرزوق وزميله قاسم العقباني يتبادلان الاحترام ويتعاونان على خدمة العلم .

القسم الثاني

الفصل الأول

النشاط الثقافي بالجزائر

نكتفي بهذا القدر من بيان مواقف بعض علماء بلادنا وهم بين محبذ ومنكر لقضية شائكة شغلت الرأي العام في المجالات العقائدية قرونا ، ولازالت تتجدد المرة بعد المرة ، وتحدث هزات عنيفة تترك أثارها ، وقد شهدت الجزائر بعد ظهور كتاب الامام السنوسي « نصرة الفقير في الرّد على ابي الحسن الصغير » ، تيارا فكريا آخر كان منطلقه من مدينة بجاية التي ختم بها مطاف الامام أحمد زروق البرنوسي السابق الذكر اذ جال أحمد زروق في عواصم تلمسان والجزائر واخذ عن اعلامهما ، ثم انتصب للتدريس والتأليف ببجاية وبالضبط في معهد الشيخ يحي العبدلي بتامقرا (نواحي بجاية) . فقد أقبل عليه ثلة من العلماء من بينهم أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة الذي لعب دورا في هذا الميدان سنذكره في موضعه ، وفي مدة اقامة أحمد زروق ببجاية ألّف كتابه المشهور « قواعد التصوف » الذي خلد التاريخ ذكره وقد كان من جملة آثار التأليف المذكور ان خفف من وطأة الخلاف بين السلفيين والمتصوفين اذ كانت آراؤه التي سلمها كل من الطرفين المتنازعين فيما يلي :

ان التعاليم الاسلامية مرجعها كلها الى الكتاب والسنة ، فما وافق منها هذين الأصلين فهو مقبول وما خالفهما فهو مردود » .

وقد بسّط آراء زروق العالم الجزائر المشهور عبد الرحمن الأخضري البنطيوسي — نواحي بسكرة بالزاب — اذ كان والدالأخضري من تلامذة زروق ، وقد اشتهر الاخضري بتآليفه القيّمة التي كتب لها الخلود واعتنى بها أئمة العلم شرقا وغربا فشرحوها وعمموا تدريسها بالمعاهد الاسلامية المشهورة كالأزهر والزيتونة والقروين .

كانت هذه التآليف في البلاغة والمنطق والرياضيات وكان في طليعتها بالنسبة لموضوع دراستنا منظومته المسمّاة « القدسية » التي ضمنها آراء شيخ والده زروق ، وقد نظمها وبسطها لتسهيل حفظها .

وتحتوي هذه المنظومة على 357 بيتا ، وقد لقيت إقبالا لا نظير له حيث كانت تحفظ ففي معظم المعاهد العلمية بالجزائر ولم يقتصر الأخضري على محاربة البدع بل خصص قصائد أخرى لاصلاح المجتمع على الطريقة التي سلكها بعده عبد الكريم بن الفكون في تأليفه «منشور الهداية» فخصص منظومة لمن سمّاهم «علماء السوء» يقصد بهم مؤيدي رؤساء الاقطاع الذين اشتد خطرهم في عهده ، ولمّا كان مجال البحث لا يسع للتطويل نقتصر على ابيات من نظم الاخضري كنمودج ففي القدسية تعرض للتفرقة بين الصالحين ومدعيه فقال عن الأولين :

واعلـم بأن الولـي الربانـي ... لتابـع السنـة والقـرآن
والفـرق بيـن الافك والصواب ... يعـرف بالسنـة والكتـاب

الى أن قال :

من كان في نيـل الأمانـي راجيـا ... وعـن شريعـة الـرسول نائيـا
فانـه ملتـبس مفتـون ... وعقلـه مختبـل مجنـون

وبعدما شيد ببعض المتصوفين القدامي يتعرض لخلفلهم المنحرفين فيقول :

فأيـن حال هؤلاء القـوم ... من سوء حال فقـراء اليـوم
قد ادعـوا مراتبـا جليلـة ... والشرع قد تجنبـوا سبيلـه
قد نبـدوا شريعـة الـرسول ... فالقـوم قد حادوا عن السبيـل

الى أن قال :

لم يقتـدوا بسيـد الأنـام ... فخرجـوا عن ملـة الاسلام

الى أن قال يصف زمانه :

هذا زمـان كثـرت فيـه البـدع ... واضطربت عليـه أمـواج الخـدع
وخسفت شمس الهـدى وأفـلت ... من بعـد ما قد بزغت وكمـلت
والدّيـن قد تهـدت أركانـه ... والـزور طابـق الهـوى دخانـه
وظلمـات الـزور والبهتـان ... تزخـرفت في جملـة الأوطـان

نقتصر على هذه الابيات من منظومة القدسية ونضيف لها بعض الأبيات من المنظومة التي عنوانها «بعلماء السوء» والتي قال فيها :

فعلـيك بأهـل العلـم اذا ... عملـوا بالعلـم هدى تنـل
واحـذر علمـاء السوء فقـد ... خطـوا بالافك وبالخطـل

حفظوا الأقوال وما عملوا بالعلم فساء القوم قال
ما حرفتهم الآ لعب ولحوم الناس بلا قلل

الى أن قال :

لا يكسبون العلم سوى لرباء الناس وللجدل
طمس الأقوال تملقهم لولاة السوء ذوو الخلل

ثم يقول :

حاش علماء الخير أولى حظ في العلم وفي العمل
فعليك أخي بمجالسهم واظفر بمحبتهم تصل

وقد اشار الاخضري في القدسية الى تضمينه فيها أراء أحمد زروق شيخ والده فقال :

وفي كتاب شيخنا الزروق فوائد بديعة الفتوق

نقتصر على هذا النماذج التي بيّنافيها مراحل من الصراع بين السلفيين والصوفية ابتداء من القرن الثامن في الجزائر وقد ادركه العهد العثماني ، وقد كان موقف العثمانيين موقفا معتدلا خصوصا وان كثيرا من انصارهم كانوا من المتصوفين ورجال الطرق كالشيخ أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة ، الذي لعب دورا خطيرا في عهده وهو وان كان تلامذة أحمد زروق ومن زملاء الشيخ محمد بن علي الخروبي الذي تولى القيادة الروحية للمذهب المالكي في العهد العثمان ، وكان من ائمة السلفيين فان زميله أحمد بن يوسف كان من رجال الطرق ، وقد نشرت طريقته شرقا وغربا وتركت أثارها بجنوب البلاد من اشهرها زاوية أولاد سيدي الشيخ بالأبيض وزاوية كرزاز بتوات ، ثم زاوية ابناء عبد الجبار بفجيج .

والحديث عن هذه الزوايا الثلاث وعن اتصالهم بالشيخ أحمد بن يوسف يطول ، وانما لا يفوتنا ان نذكر أن عميد أسرة ابناء سيدى الشيخ وهو الشيخ عبد القادر بن محمد دفين الأبيض ، شاهد في عصره حملة عنيفة من طرف السلفيين شارك فيها نخبة فقهاء الشمال والجنوب ، وكان قائد الحملة العلامة الشيخ أحمد بن القاضي أبو محلي صاحب معهد بني عباس بالساورة وأيدّه في حملته هذه استاذه ابو القاسم بن عبد الجبار الفجيجي ، والشيخ سعيد قدورة واستاذه الشيخ محمد بن علي صاحب معهد مجّاجة (الأصنام) وغيرهم .

وقد تركت هذه الحملة آثارا هامة استفادت منها الحياة الثقافية في العهد العثماني موضوع دراستنا ، اذخصصها قائدها أحمد بن القاضي أبو محلي بعدة تآليف تعرض فيها لتبرير حملته على استاذه وصهره عبد القادر بن محمد المشهور بسيدي الشيخ ، الذي علاوة

على إتهامه إياه بالانحراف عن السنة وتساهله في اقتراف البدع ، فقد كان بينهما خلاف في الميدان السياسي حيث كان أبو محلى ممّن انضم الى الثورة على الملك زيدان السعدى المتهم بمساعدة البرتغاليين على إحتلال العرائش واتهم سيدى الشيخ بموالاته وبالفعل ثار أبو محلى على الملك زيدان وجهزّ له جيشا من طلبة معهده بني عباس واحتل سجلماسة ثمّ مراكش ومات بمراكش في احدى المعارك .

ومن هذه التآليف التي خصصها أبو محلى للخلاف الواقع بينه وبين سيدي الشيخ استفدنا ايضا ان الاتصال بين بلاد الشمال والجنوب كان واقعيا ملموسا ، فهو زيادة على تلاميذ الشيخ أحمد بن يوسف الذين أسسوا معاهد ممتازة كتب لبعضها الخلود الى يومنا هذا حيث بقيت بعض مؤلفات رجالها فخرا للمكتبة العربية وقد اثبت لنا التاريخ ان الاتصال بين الجنوب والشمال كان من بداية القرن التاسع أي قبل العهد العثماني كما اثبت ذلك صاحب كتاب «البسيط في اخبار تمنطيط» (يقصد تمنطيط قاعدة بلاد توات ولاية ادرار و «البسيط في اخبار تمنطيط» من أهم التآليف التاريخية لهذه المنطقة وهو وان اثار خلافات بين المتأخرين فان مؤلفه هو الشيخ محمد بن الحاج عبد الرحيم ، وقد استمد منه فصولا وعلّق عليه الشيخ البكراوي ، والتأليف وان كان صغير الحجم الّا أنه ذو أهمية عظمى في موضوعه ، وهذه لقطات منه نثبتها كنموذج قال في مستهله « هذا تأليف اردت ان اجمع فيه بعض اخبار توات على ما بلغني من ذلك ، وعلى ما فهمته من آثارها هنالك ، وعلى ما سمعت الناس يتحدثون به وظننت انه كذلك ، وعلي ما وجدته في بعض التقاليد .... الى أن قال « فاعلم أن مدينة تمنطيط اسم للمدينة في إقليم توات ، ولقد اجتمع فيها العلم والعمارة والولاية والديانة والرياسة ، وانتصبت بها الأسواق والصنائع والتجارات والبضائع ، وكاد ان لا يستغني عنها غنى ولا زاهد لما فيها من الدّين والبركات والمنافع والحاجات ، فهي مورد الركبان ومحشر العربان .... وهي متصلة البينات بقصور غير متباعدة البنيات بل هي متلاصقة العمران وحولها بساتين ماؤها فقاقير جارية ، وقد جاءها الماء من الجاهات الثلاث شرقا وغربا وقبلة بخلاف غيرها من البلدان ويقال ان فيها ثلاثمائة وستون فقارة منها ما هو جار الى الآن ومنها ما هو معطل ، قيل وأن أصل عدد سكانها ثلاثمائة قصرا يستضافها الضيف سنة كليوم (وبعد ما يقارن بينها وبين مدينة الفيوم بمصر قال) وكذلك بلدنا هذه قد أخذ الخلاء اليوم كثيرا منها قيل وبها أيضا ثلاثمائة وستة وستون صانعا يهوديا ، وقد أجلاهم منها العلامة القطب الشيخ المغيلي وقصته مشهورة حكاها صاحب المعيار في نوازله وبعد أن تعرض لمؤسسها وللقصور التي أحدثت فيها وذكر ما اندثر منها وما بقي . تعرض للقبائل التي سكنتها وأصولهم وفصولهم وأثناء تعداد هذه القبائل ذكر من بينهم كثيرا من الأسر اللاجئة من بلاد الشمال ، كالمغيلي والعصنوني التلمساني وبني هنيار الجعافرة من نواحي سعيدة

وغيرهم ، وقد بلغني أن هذا التأليف قدمه أحد الأساتذة لجامعة الجزائر بعد تحقيقه منذ سنتين ضمنه اطروحته .

وهو من المؤلفات الفريدة في نوعها وعلى كل حال فهذه المناطق ساهمت في الحركة الثقافية وأثرت الخزانة العربية بالتآليف القيمة في فروع المعرفة خصوصا الفقه والنوازل والقراءات وتراجم الرجال . ولهذا أردنا لفت انظار الباحثين الى الاهتمام بها وبأثارها ، كان من جملة من اشتهروا بهذه الناحية أسرة ابن عبد الجبار الفجيجي الذي كان عميد اسرتهم من تلامذته الشيخ أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة وقد اشتغل احفاد الأسرة بالعلم ، وكانت لهم خزانة اشتهرت في بلاد العالم الاسلامي وكان من أهم التآليف لافراد الأسرة منظومة «السلوانية» في الصيد للشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن عبد الجبار . وقد شرحها ابن أخيه العلامة أبو القاسم بن محمد بن عبد الجبار ، وسمي شرحه هذا «شرح الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد» .

قال في مستهل شرحه مشيرا الى المنظومة : «وكان ممّا أولع به المعاصرون ، وشاع وانتشر ذكره لكل باد وحاضر واعتنى به الذاكرون القصيدة المسماة بروضة السلوان التي ينشرح لدى ذكرها طبع نوع الانسان على مر الملوان ، فهي من القصائد الحسان ممّا نظمه سيدي أبو اسحاق ابراهيم بن السيد الامام العالم الحاج الرحال سيدي عبد الجبار بن أحمد الفجيجي .... فقد جمع فيها بين عذوبة الألفاظ ، والسجع من غير تكلف ولا احفاظ ، مضمنا أن يعنى بها جهابذة الحفاظ ، وبيّن معان غريبة نادرة ، وتسريح افكار في معان جادة ، فما اخال في فنها ابدع من نظمها ، ولا اجمع لغزا ... مع صغر جرمها جمعت بين محاسن الصيد وسياسته وضبط أحوال النزيه المواظب على صيد القدافد والسباسب ثم تعرض للموانع التي منعته من شرحها عندما طلب منه ذلك بعض تلامذته وقبل أن يتطرق الى صميم الموضوع تعرض لوصف حالة بلدته اذ ذاك وهي مفيدة جدا ونظرا لما سبق لنا ذكره أن هذه الوثائق الأصيلة التي هي في حكم المعدوم وما تبقى منها معرض للتلف فنقلت شهادة شاهد عيان اذ من نجده أولى من هذا العالم في وصف حالة بلاده اذ ذاك قال ناقلا عن عمه في قصيدة وصف فيها حالة بلاده فجيج .

تغيرت البلاد واحلولك الليل ... وشبّ ضرام الشّر وانهمر السيل
وأن الرحيل من ديار تأمرت ... بها المفسدون واستمر بها الهول
فلافتكة الّا وتنسيك فتكة ... ولافتنة الّا ويدخلها العول
ولاصلح الّا اثره ألف عدوة ... ولا قول الّا غيره العقد والفعل
سلام عليكم لا يجاوز جيرة ... من الجور عتبهم اذا عتبوا القتل

أَنسْكُنُ أرض ليس ينهي سفيهها ... ولا يتقي بها قصاص ولا عقل
ولا يأمن الأخيار شرّ شرارها ... على خطر يبقى بها من له فضل
تعين فرض أن يهاجر عنهم ... الى اللّه من له بصيرة أو عقل
نهينا عن الرهبان من غير ديننا ... فكيف ياهل الدين جاءكم الوهل
فكتم بعبد الحق لادرّ دركم ... على قوله للحق وهو له أهل
هنيئا له نيل الشهادة منكم ... وويل لكم من حاكم حكمه عدل
فإن يشكوكم خلق الى خلق مثلكم ... فأنا شكوناكم لمن لا له مثل

ثمّ تعرض الشارح لترجمة المؤلف ودراسته في المغرب والمشرق وأضاف الى ذلك انطباعاته عن بلده وعن الداعي الى تأليف منظومته فقال في بداية المنظومة «لمّا ان كانت بلده فجيج اشبه بالبادية من الحاضرة وعقول اهلها وهممهم عن معاني الناس متقاصرة وقلوبهم بما انطوت عليه من الأحقاد متناكرة ، متنافرة وعلى البغضاء والشحناء متظاهرة متظافرة ، فهم في فتن تصبح فيها فئة مؤمنة وتمسي كافرة ، وفي جاهلية عاقبتها الندامة في الدنيا والآخرة ، بحيث تجب الهجرة والهجران عن الطائفة الفاجرة ، الباغية الطاغية الجائرة ، مع ابتلائي بخطة الفصل بينهم ، ومعناة الاجلاف منهم والجلاس ، ومعاندة كل شيطان مارد ، سيما الطائفة الموسومة منهم بالاقارد (بياض بالأصل)، فأفرّ الى الصحاري كالبعير الشارد ، فاستريح برهة من الزمان ، من ثقل الصادر والوارد ، ثم يردني اليهم حقوق الأهل والولد والوالد ، فأتمثل بقول عبد الوهاب رحمه الله تعالى :

لحا اللـه دنيا الجأتنا اليهم ... فبعدهم اشهى الينا من القرب
صحبناهم لما اضطررنا اليهم ... كما اضطر صياد الى صحبة الكلب

فلما الفت سياحة البوادي ، وقنص وحوش مهامه الصحاري والتفكر في مصنوعات الباري ، فلا قال ولا هج ولا ثقال ولا جمام يسلب الهيبة كما قال :

وطول حمام المرء في مستقره ... يغيره لونا وريحا ومطعما

كان ممّا اخترت لاصطياد به لنزهته ودرايته ونجابته الصقر دون الكلب ، لحقارته وقذارته على نباهته وسرعة اجابته وكنت اقول :

صقر وقور ، خير من كلب عقور ، لا سيما وقد يدل على مقتنيه بنباحته في موضع يخاف فيه سوء صاحبه ، فأطلق الغوغاء السنتهم ، وشنّ الحفاة العراة غاراتهم ، فقلت على جهة التعريض ، وإن كنت لا احسن القريض مستفتحا بحمد الله ومستنجحا بالصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله :

يلومنني في الصيد والصيد جامع   لاشياء للانسان فيها منافع
فأولها كسب الحلال أتت به   نصوص كتاب الله وهي قواطع
وبعد عن الرذال في صون همة   واغلاق باب القيل والقال سابع
وايضا لعرض المرء فيه سلامة   وحفظا لدينه وذلك تاسع
وفيه لأهل الدين والفضل عبرة   وتذكرة لها لدنهم مواقع

وقد انهى الشارح تعليقة هذا حوالي سنة 986 هـ ، ونسخه بخطه تلميذه محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر الشريف السكوني الفجيجي . ولنختتم هذا الفصل أي الصراع بين السلفيين والطرق بنشر وثيقة هامة وهي لمؤسس الطريقة التجانية لم يسبق نشرها . والطريقة التجانية وان ظهرت في آخر العهد العثماني بالجنوب الجزائري ولعبت دورا في بلاد المغرب العربي وصحرائه ، وانتشرت في العالم الاسلامي وهي كغيرها من الطرق الصوفية اكتسبت انصارا ومعارضين ، وامتازت عن كثير من الطرق المتأخرة انه كان بعض انصارها ومريديها في طليعة العلماء المشهورين ، هذه الوثيقة التي اثبتناها في هذا التأليف هي عبارة عن رسالة كتبها الشيخ أحمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية كتبها للشيخ محمد بن عبد الله الجلالي رئيس مجلس الشورى في عهده ببلاط الباي محمد بن عثمان فاتح وهران الذي سبق لنا ذكره ونشرنا له إجازة علمية أجاز بها احد تلامذته والشيخ محمد بن عبد الله الجلالي هذا كان من زملاء الشيخ أحمد التجاني في الدراسة بفاس ، ولازلنا لم نطلع على الداعي لمكاتبته واطلاعه على طريقته التي فتح له بها ما لم يفتح لأحد قبله من عهد الصحابة ؟ فهل كانت هذه المكاتبة لمحمد بن عبد الله الجلالي بصفته رئيس مجلس الشورى ببلاط الباي وهي في حكم استئذان أو طلب رخصة أو كاتب زميله وصديقه مغتبطا بنيله هذه المكانة ؟ .

وعلى كل حال فالشيخ محمد بن عبد الله الجلالي كان محتاطا في جوابه حيث كلّف احد تلامذته بالجواب الذي اظهر فيه الحذر والاحتياط والنصح ولا يفوتنا ان نذكر بان الباي محمد بن عثمان ، غزا الشيخ التجاني في مقره ببلاد عين ماضي ، وقد سجل غزوته هذه كاتب الباي المذكور الشيخ أحمد بن هطال التلمساني ، وقد نشرها بعد تحقيقها محمد بن عبد الكريم الزموري الجزائري بشركة التوزيع والنشر تحت عنوان «الرحلة المحمدية» .

ونشر هذه الوثيقة نستفيد منها ايضا ان علماء الجزائر سواء في العهد العثماني أو قبله لم يكونوا — كما اراد تصورهم — بعض المعاصرين جامدين خرافيين يتملقون للأقوياء وهذا كلل يظهر من ردّ فعل رسالة الشيخ التجاني التي اجابه بها محمد بن عبد الله الجلالي ، وكان كاتبها الشيخ يخلف بن حواء المعسكرى — الذي حضر بيعة الأمير عبد القادر الثانية بمسجد المبايعة سنة 1248 هـ . وهذا نص رسالة يخلف بن حواء للشيخ أحمد التجاني :

«الحمد لله من عبد الله سبحانه محمد بن حواء بن يخلف الى أخينا في الله ومحبنا من اجله السيد احمد التجاني السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، أما بعد فقد ورد علينا كتابك الذي كتبته السيد محمد بن عبد الله الجلالي فتصفحناه وقرأناه ، وعرفنا معناه ، وفهمنا عبارته واشارته ، غير أننا تحيرنا في قولك من أخر عصر الصحابة الى يوم ينفخ في الصور ما قاربني ولي من أولياء الله فيما اعطاني الله من اتساع العلم ، الى ان قلت وذلك لا يدل على التفضيل واحتجبت بما يدفع عنك دعوى التفضيل واثبت بدليل ينفي عنك ذلك ويثبت لك غيرها هناك من كثرة العلم والرسوخ فيه ونقص الرعية في المكانة والتفضيل فأوقعت الناس في أمر هائل وجدل طائل ومعارضة في الكلام ومخالفة فيه حتى وجد المعترض فسحة وفرصة للاعتراض ، ولا يدري المجيب بماذا يجيب ، لا سيما من يحبك من الاخوان فقد انبهم عليم الأمر وضاق منهم الصدر وليس ذلك من اجل انه محال عقلا بل من اجل انهم لم يجدوا دليلا يدل على صدق الدعوى فبقوا في دهش وحيرة ، وأما المعترض فقد وجد السبيل الى الاعتراض رحبا ، وضيّق على من يلتمس المعاذير شرقا وغربا ، ووجد الماء الزلال فعبّه عبّا ، وكل من سمعه يقول حق له ان يرذب عن جميع أولياء هذه الأمة ذبا ، وربما نسب القائل الى الكذب وسبّه سبّا ، ولما كان كذلك كتبت اليك ايها المحب هذا الكتاب ، لتخبرني بمرادك ومقصودك بهذا العلم الذي فقت به جميع أولياء هذه الأمة حتى أويس القراني ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وغير ذلك من أولاد الحسين بن علي وأولاد الحسن الذين آخرهم محمد الفاطمي المخبر باتيانه في آخر الزمان الى غير ذلك من أقطاب هذه الأمة ونجبائها ، وابدالها وأوتادها ومجتهديها كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري واسحاق بن راهويه والأوزاعي ، وغيرهم المجتهدين ، هل هو علم المعارف والحقائق الباطنة والتوجه الخاص الذي انفرد اهل التجريد والتفريد والذوق الكشفي أو هو علم الاحكام الظاهرة التي يعرف بها الحلال والحرام وصحة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والزكاة والنكاح والبيوع وغير ذلك من الأحكام التي تدخل تحت علم الظاهر ، أو المراد العلمان معا ، فبيّن لنا يرحمك الله ما مرادك بهذا العلم فقد مست الحاجة الى بيانه ، فان قلت بالأول يقول لك قائل الزيادة في المعارف الوهبية والفتحات الكشفية والمحادثة والمكالمة القلبية بعد المشاركة في العلم الظاهر والعمل به تقتضي التفضيل لانهم نبهوا على ان التفضيل انما يكون بالمعارف والاستغراق في التوحيد الخاص بعد المشاركة في علم المعاملة ، وان اردت الثاني فقط وهو علم الظاهر يقول لك على أي مذهب أنت الآن فان قلت على مذهب الامام مالك مثلا يقول لك لم يقارب درجتك في العلم فلم تقلده وأنت أكثر منه علما بل يليق بك ان تجتهد وتترك اجتهاده ، الّا على سبيل الاتفاق ، ولا يصح لك أن تقول على التمتع ، لم أورد بذلك ارباب المذاهب لانه لا يساعدك أحد على انهم ليسوا بأولياء ، وان قلت بالثالث وهو علم الظاهر والباطن معا وانك جمعت بينهما جميعا على أكمل الأمر فهذه مرتبة للقطبانية والشيوخة الكاملة لكن القطبانية لها

شروط وعلامات يقصر عن دركها الفهم ، ولا يحيط بها الوهم ، وجلب ذلك وتتبع أقاويل القوم فيه يطول فان قلت وانا بفضل الله وجوده مناهل هذه المرتبة ، يقال ان القطب هو الذي يحل المشكلات والمعضلات ويشرح الكلامات التي حارت فيها عقول كثير من الخواص فضلا عن العوام وبين مراتب الواجدين الذائقين كم هي وما وجه الفناء فيها وما تفسير الألفاظ الدالة عليها كقول قائلهم : فعلم ثم وجد ثم رمس وحدس ثم نطق ثم خرس ، واخذ ثم ردّ ثم جذب ووصف ، ثم كشف ثم لبس وقبض ثم بسط ، ثم محو وفرق ثم جمع ، ثمّ طمس بل وتبيّن أكثر من ذلك كمسألة ملك وكقول الشيخ محي الدين بن العربي الحاتمي ان الاعيان الثابتة في حضرة العلم اعطلت العلم لله باستعدادها وان العلم تابع للمعلوم وكقوله في قيام الحجة على العبد العاصي انما هي سابقة العلم بذلك واستدل بقوله تعالى «وما ظلمهم الله ولكن كانوا انفسم يظلمون» وكقوله فيما حكاه عن سهل بن عبد الله التسترى انه ظهر له الشيطان فقال له ياسهل لم لا يدخلني في قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء ، فقال له سهل يا شيطان قد قيد الله ذلك بقوله فسأكتبها للذين يتقون الخ الآية ، فقال له الشيطان ما كنت أظن ان يبلغ بك الجهل الى هذا .. الخ ، أن ختمها بقوله :

«وحاصل الأمر ايها السيد اني ما ذكرت لك هذا الأمر الّا لتخبرني أين أنت من هؤلاء الأقطاب الكبار والأحبار الربانيين ، والرجال العارفين والهياكل الصمدانيين والأشياخ المربين والأساتذة المحققين الكاملين المكلمين الطاهرين المطهرين الفانين في الافعال والصفات والذات على ترتيب مراتب الفناء وقد أورثهم الشراب علم غيب تجل ان ترقم وتكتب في مكتوب افدني يرحمك الله بانموذج من علمهم الذي لم يقاربك فيه على تظاهرهم وكثرة عددهم واشرح تصلية الشيخ عبدالقادر الجيلاني وهي هذه اللهم صل وسلم على طْلعة الذات المطلسم والغيث المطمطم الكمال المكلثم ، لهوت الجمال ونسوت الوصال وطلعة الحق هوية كنز انسان عين الأزل في نشر طي من لم يزل من اقمت به نواسيت الفرق في قالب نُسوت الوصال الاقرب الى طرق الحق تصل اللهم من به فيه عليه وسلم تسليما» اهـ .

نشرنا فقرات من هذه الوثيقة الاصيلة لأنها تبيّن لنا مرحلة من مراحل تطور الحياة الثقافية (التي كما سبقت الاشارة اليها في هذه الدراسة مرارا ان الثقافة كانت في ذلك العهد بل وحتى العهود التي سبقتها تتركز على الدّين) .

وقد اثبت لنا التاريخ ان الطرق الصوفية كان لها تأثير قوي في مجرى الأحداث في العهد العثماني ، ورغم موقف الفقهاء والسلفيين الذين حاولوا التخفيف من حدتها ومناقشة أصحابها الحساب كموقف محمد بن عبد الله الجلالي مع الشيخ التجاني وشيخ الاسلام علي بن الأمين الأزهري وثلة من رفقائه الذين حاولوا باتفاق مع الحكام العثمانيين معارضة الشيخ محمد

ابن عبد الرحمن الجرجري الرزاوي مؤسس الطريقة الرحمانية بعد عودته من مصر ودعوته الى نشر طريقته فوجس الباشا واعوانه منه ، خيفة وأمروا علماء البلاد بمناظرته فخفقوا وسالموه ولم تمض الّا سنوات قليلة حتى اجتاحت الطريقة الرحمانية بلاد القبائل كلها وامتدت الى بلاد الجنوب والزاب ثم ظهرت من بعد هذه الفترة ، اي بعد ظهور الرحمانية والتجانية الطريقة الدرقاوية التي اعلنت الثورة على العثمانية حوالي ثلاثين سنة ورغم القمع الذي قامت به الدولة العثمانية على معظم الطرق وقتلت كثيرا من رؤسائها فخرجت الطرق منتصرة على يد الطريقة القادرية التي كان يقودها مقدمها محي الدين بن مصطفى صاحب معهد القيطنة — وادي الحمام — والد الأمير عبد القادر ، من هذا لا ينبغي للباحث النزيه كيفما كانت نظرته الى هذه الطرق ان لا يهمل الواقع التاريخي كما اننا في اثبات هذه الوثائق الأصيلة لم نقصد منها مجرد فحواها بل نثبت نصوصها للاستدلال بأسلوبها على ما وصلت اليه الثقافة في ذلك العهد الذي حكم عليه كثيرا من الباحثين وبالخصوص المعاصرين بأنه كان عهد جمود وضعف اللغة .

ولم ننكر هذه الآراء لو كان أصحابها يعممون أحكامهم على ان ذلك العصر كان عصر تدهور وانحطاط بالبلاد الاسلامية كلها شرقا وغربا مع تفاوت قليل بينها .

الفصل الثاني

حول تطور التعليم في تلك الفترة

هذا وقبل الختام نرجع الى ما سبق لنا ذكره ان في العهد العثماني زاحمت البوادي وقمم الجبال المدن العلمية وكان كثير من علماء العواصم يلتحقون بمعاهد البوادي مثل علماء عاصمة الجزائر بالنسبة لمعهد مجاجة الذي تخرج منه سعيد قدورة المفتي المالكي المشهور بالعاصمة وشيخه المفتي المطماطي الذي سبقه في ولاية الافتاء بالعاصمة ، كما اشتهرت معاهد خاصة بالقراءات في وادي بجاية كان كثيرا ما يلتحق بها الطلاب من قسنطينة وحتى من تونس كمعهد ايصولا الذي تخرج منه العالم أحمد برناز التركي استاذ القراءات الزيتونة .

ثمّ امتازت الجزائر بظهور مدرسة فقهية نالت شهرة والتحق بها الطلاب من بلاد المغرب وبالخصوص مدينة فاس ، وهذه المدرسة هي مدرسة مازونة التي لازالت تحتفظ ببيوت طلبتها ومسجدها بعدما طرأ عليها تغيير بعد الاحتلال ، وقد لفظت أنفاسها في أوائل الحرب العالمية الثانية (1939) ولتسرب كثير من الأغلاط والأخطاء عند بعض الباحثين نخصصها بدراسة نختم بها هذا التأليف ولأهمية هذه المدرسة والأدوار التي لعبتها مايزيد على الخمسمائة سنة نذكر جوانب من تاريخها منذ تأسيسها ، اذ اسست مازونة سنة 565 هـ على يد بني منديل أمراء مغراوة الذين اتخذوها قاعدة امارتهم ، قال ابن خلدون متحدثا عن منديل بن عبد الرحمن المغراوي مؤسس مازونة الذي لقي حتفه في حروبه مع بني غانية وعشيرته ، قال : «وانقبضوا الى مركزهم الاول بشلف وأقاموا فيه ملكا بدويا لم يفارقوا فيه الظعن والخيام والضواحي والبسائط واستولوا على مدينة مليانة وتنس وبرشك وشرشال مقيمين فيها الدعوة الحفصية واختطوا قرية مازونة» اهـ .

ووصف ابن خلدون لمازونة في أوائل عهدها وإلّا فإنها عندما قتل أميرها في حربه مع ابن غانية بوادي نجرّ (1) ، كانت مدينة الجزائر تابعة لمازونة وكذلك سهول متيجة .

---

(1) ثار بنوا غانية على دولة الموحدين وفارقوا جزيرة ميورقة متوجهين الى بجاية سنة 581 ، فذهب لمحاربتهم عبد الرحمن بن منديل أمير مازونة فلقي حتفه بوادي جرّ سنة 623 هـ .

ولما كان موضوع بحثنا الحياة الثقافية في العهد العثماني نذكر أحد اعلامها نال مكانة وشهرة وكان من واضعي اللبنة الأولى لصرح الثقافة بمازونة ، أو هذا العالم الذي ورثه ابناؤه وأحفاده بعدهم ترك آثارا علمية ويعدّ عميد الأسرة وهو أبو عمران موسى بن عيسى المازوني الغيلي عرّفه أبو القاسم الحفناوى في تعريف الخلف برجال السلف «فقال :» أبو عمران موسى بن عيسى المازوني عالم جليل ، وعامل أصيل تمكن في السنة حتى لم يدع للبدعة مدخلا الّا سدّه ولالأهلها مقفلا الّا قدّه ، فهو في الدّين طود شامخ ، ذو مجد بادخ ، على أولياء الله مناضل ، وفي سبيل الذود عن حماهم مقاتل اهـ .

من آثار مترجمنا التاريخية الهامة كتاب : «ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار» ، وكتاب «حلية المسافر وآدابه ، وشروط المسافر في ذهابه وايابه» ، وهذان التأليفان جمع فيهما كثيرا من تراجم علماء مازونة وضواحيها ابتداء من أوائل القرن السابع الهجري ، وهذه الفترة وان لم يهملها المؤرخون امثال ابن خلدون وغيره الّا ان مترجمنا أبا عمران موسى المذكور كان له الفضل في ذكرها مفصلة وتعرض في تراجم علمائها المحليين أي مواطنيه للاحداث السياسية التي عاشتها البلاد ولها أهمية اذ شاهدت تلك الفترة انهيار دولة الموحدين المركزية وما نجم عنها من الصراع بين الدول الثلاث التي ورثتها ، وكانت دولة مازونة كما أشار الى ذلك ابن خلدون لها ارتباط بالدولة الحفصية فجرّ لها هذا الارتباط الانتقام من الدولة الزيانية ، كما ظهر في الميدان أمير دولة بني توجين صاحب امارة مملكة ونشريس الناشئة الذي كان من اقارب الملك الحفصي كان محور هذا الصراع بين الأمراء المذكورين بسهول مازونة ، وبالضبط بوادي ارهيو ، كما ساهم أبو عمران موسى بن يحي المازوني المذكور في الموسوعة الفقهية الخالدة التي ألفها ولده العلامة الذائع الصيت أبو زكرياء يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني سمّاها : «الدرر المكنونة في نوازل مازونة» ، وهذه الموسوعة الفريدة في موضوعها — وان أهملها الجزائريون ولم يقدروا قيمتها — فقد خلدها التاريخ حيث ان العلامة الفقيه أحمد ابن يحي الونشريسي ضمنها موسوعتة : «المعيار المعرب عن فتاوى افريقية والأندلس والمغرب» .

ولأهمية هذه الموسوعة ومؤلفها الشيخ أبي زكرياء يحي بن موسى بن عيسى ، التي لم تحظ بالنشر ، اذ كل ما يعرفه عنها القراء أو جلهم هو عنوانها المبتور «نوازل مازونة» كما أن جل هؤلاء القراء — مع الأسف الشديد — يظنون أن مؤلفي النوازل كانوا مجرد جمّاعين للفتاوى ينقلونها ويثبتونها في تآليفهم ، فاغتنمنا هذه الفرصة لنقل فقرات من مقدمتها ضمنها مؤلفها منهاجه في التأليف ، وتعرض فيها لمساهمة والده في التأليف حيث كان له الفضل في البداية كما ان كثير من المعاصرين يبالغون في تسليط أحكامهم الجائرة المرتجلة على فقهاء البلاد بصفة عامة ، وفقهاء مازونة بصفة خاصة ، من أن أسلوبهم في الكتابة ضعيف مهلهل ،

وتعميم هذا الحكم جور وظلم ، ولرفع آثاره نثبت نبذا من أسلوب فقيهنا مؤلف الدرر المكنونة الذي قال في تقديمه : «الحمد لله المانح عقول العلماء موهبة خطوا بها على سائر العقلاء بمنزلة التشريف ، وفضل بعضهم فوق بعض درجات بحسن الالقاء والتقدير ، وذكاء الفهم وعذوبة التأليف والتصنيف ، وذلّل لهم من الفصاحة والبلاغة ما تعصّب فملكوه وأوضح لهم من المشكلات والمعضلات ما تشعب حتى سلوكه ، وجعل عقولهم للنجاح ضمينا ، وصدورهم للأسرار الحكيمة كمينا ، اسهروا في تقييد العقائل أجفانهم ، واجالوا في نظم قلائدها أفكارهم ، ونادموا لاقتنائها الدفاتر ، وسامروا الاقلام والمحابر ، ابقاهم الله للمعارف الدينية يرفعون منارها ويطلعون شموسها وأقمارها الخ ..

ثمّ قال : «أما بعد فاني لما امتحنت بخطة القضاء ، في عنفوان الشاب وقادني اليها ما يعلمه الله من الأمور الصعاب ، وكثرت على نوازل الخصوم ، وتوالت لدّى شكايات المظلوم ، وقصر الباع عن ادراك ما لا يتطرق اليه التباس ، من نص جلّي أو واضح قياس ، لجأت الى كتب الأسئلة فيما يشكل على من نوازل الأحكام ، متطلبا جوابها من الائمة الاعلام ، متخوفا بما قال عليه الصلاة والسلام في القضاة الثلاثة الحكام ، واجتهدت في ذلك علم الله جهده ولم اتجاسر على تنفيذ حكم في قضية حتى أكون على بصيرة من ذلك ، كي لا أهلك مع كل هالك» .

ثمّ قال : «وقد كان اتفق لمولاى الوالد رحمه الله في مدة قضائه ما اتفق لي من الالتجاء الى كتب الأسئلة للأئمة المعاصرين له ، حتى اجتمع لي من اجوبتهم جملة وافرة ، وكان رحمه الله عزم على ترتيبها على ابواب الفقه فاختر منه المتين قبل ذلك ، فضممت ما كنت جمعته وما جمع مولاى الوالد رحمه الله عزم على ترتيبها على ابواب لبفقه فاختر منه المتين قبل ذلك ، فضممت ما كنت جمعته وما جمع مولاى الوالد رحمه الله وما وجدته بيد بعض الخصوم وبيد بعض قضاة وطننا من اجوبة المتأخرين المتضمنة مسائل العبادات ومسائل العادات ، مع ما كنت اسأل عنه ، أو سأله غيرى بما يقع لي مع الاصحاب في المذكرات أو في مجلس الاقراء من اشكال في كلام ابن الحاجب أو شراحه وفيما اعترض به بعضهم على بعض ليقع لي التحقيق في المسألة ، وأضفت الى ذلك ما كنت تلقيته من اشياخى ، من بنات فكرهم أو نقل غريب عن غيرهم ، ويتشوق الطالب اليه ، وتنشرح نفسه عند الاطلاع عليه ، وصنت جميع ذلك في كراريس عديدة على غير ترتيب ، خوف الضياع والعزم على ترتيبها على ابواب الفقه ليحصل بها الانتفاع واقتصت في جميع ذلك على اجوبة المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر واشياخنا التلمسانيين (ذكر من بينهم أبو الفضل قاسم العقباني ، وأبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد ومحمد أبو العباس) .

ثمّ قال بعد قوله واشياخنا التلمسانيين وغيرهم من اشياخنا واصحابنا من اهل وطننا رحم الله من فني وادام النفع لمن بقي .. الخ .

نكتفي بهذا القدر من تقديم صاحب الدور المكنونة للاستدلال على أن المؤلف كغيره من مؤلفي النوازل لم تكن هممهم مقصورة على جمع النوازل والفتاوي وحشرها في تأليف مستقل من دون تمحيص ، بل كان ممّن باشروا خطتي القضاء والتدريس واعتمدوا على ما جمعه والده الذي تولى قبله القضاء والتدريس والتأليف بمازونة ، ثم استفاءاته ومناظراته في المجالس العلمية لعلماء عهده وجلهم من مشائخه كالعقباني وابن مرزوق الحفيد اللذين نالا شهرة عالمية وكذلك فقهاء الوطن أي امارة مازونة ومملكتها وقد كتب الخلود لهذه الموسوعة الفقهية وان اهملها الخلف ، فقد يقظ الله لها تلميذ مؤلفها الحافظ أحمد بن يحي الونشريسي فضمّن فتاويها موسوعة «المعيار المعرب عن فتاوي افريقية والاندلس والمغرب» ، التي لا تقل شأنا عنها وقد حظيت بالنشر حيث طبعت بالمطبعة الحجرية بفاس ، ولم يخل تأليف من تآليف التراجم من ذكرها وقد عثرنا بعد الاستقلال على نسخة من الدرر المكنونة في آخرها تقريض الونشريسي للدرر قدمها له مؤلفها عند ما كان مستشارا عند الملك المتوكل على الله الزياني ، كما عثرنا على تعليق كتبه احد احفاد المؤلف وهو الشيخ محمد الصادق بن الحميسي الذي تولى القضاء بمازونة ثم وهران في العهد العثماني وكلاهما مفيدا جدا ومتمم للخطوط العريضة من ترجمة المؤلف حيث ان جل مترجميه وبالخصوص صاحب «ذيل الديباج» أحمد بابا التنبكتي وصاحب «البستان» ابن مريم لم يخصصا لترجمته الّا سطورا قليلة وذكرا أنه توفي ودفن بتلمسان وحقيقة لازال ضريحه معروفا بتلمسان الّا اننا لم ندر هل كانت وفاته بتلمسان مسافرا عابر سبيل أو مقيما ؟ .

فتقريض أحمد بن يحي الونشريسي بيّن انه كان في بلاط الملك المتوكل على الله الزياني مستشارا واثنى على الملك في حسن اختياره ، أمّا حفيد المؤلف محمد الصادق فانه تعرض للتعريف بالمؤلف وانه جده الثامن وانه تولى القضاء في عهد الملك أبي حمو موسى الزياني بمازونة ثم تنس فمستغانم كما تعرض لنسبة الأسرة ، .وقد عثرنا على وثيقة هامة هي عبارة عن مرسوم ملكي بامضاء ملك تلمسان في عهده أبو عبد الله محمد الثابتي ابن الملك المتوكل على الله السابق الذكر — خلف الملك ابو عبد الله الثابتي والده سنة 885 هـ الموافق 1475 م ، وبقي في الحكم نحو الثلاثين سنة — أمّا المرسوم الملكي المذكور على احد افراد الملك صاحب «الدرر» المذكور وهي أراضي زراعية ذكرها بتفصيل وتاريخ المرسوم في 4 شوال عام 902 هـ ، والمحبس عليه هو الشيخ أبو التقي أخ صاحب «الدرر» . اهـ .

وبعد هذه الفترة التي تعرضنا لذكرها كتمهيد للعهد العثماني خصوصا وان هذه الأسرة تعد دعامة للأسر العلمية اذ ذاك وامتاز عصرها بظهور تآليف قيمة كتب لها الخلود .

فبعد هذه الفترة تبوأت مازونة مكانة في البلاد حيث اصبحت عاصمة وقاعدة القطاع الغربي بعد الحملة الصليبية التي سقطت فيها مدينة وهران حوالي سنة 914 هـ .

ومن الصدف ان هذا التاريخ ــ سقوط مدينة وهران ــ مجمع عليه حيث ان مؤرخي التراجم يذكرون تاريخ وفاة الامام أحمد بن يحي الونشريسي صاحب المعيار . في هذه السنة أي سنة 914 هـ . ويقولون انها السنة التي احتل فيها الاسبان مدينة وهران ، وقد اتخذت مازونة قاعدة الولاية الغربية فحينئذ شاهدت مازورنة ورود سيل من نخبة علماء البلاد أسسوا فيها عدة معاهد وقد وصف المؤرخ محمد أبو راس الناصري المعسكري في أواخر العهد العثماني مازونة ومعاهدها العلمية التي اقام بها حوالي ثلاث سنوات كطالب علم ، ولأهمية شهادة أبي راس نثبتها اذ فيها دلالة أيضا على أن طلبة الفقه واللغة كانوا لا ينتقلون لقراءة الفقه واللغة الّا بعد حفظهم للقرآن واتقان احكامه وهذا نص ما كتبه أبو راس في الموضوع قال : في رحلته «ولما ذكر لي الطلبة مازونة وكثرة مجالسها ، ونجابة طلبتها سافرت اليها أول صومي سافرت الى مازونة مدينة مغراوة ، فلقيت من المشي على صغري مشقة لكن ذلك شأن السفر ، وقد مررت في طريقي بالشيخ الكامل أبي عبد الله محمد (1) بن لبنة فوجدته قائما على عمله يغرسون بستانا لله تعالى فسألني عن وجهتي وهو في عباءة وبرنوص فقط ، فقلت له ذاهب مازونة قال لم ؟ قلت لقراءة الفقه قال والقرآن ؟ فقلت له نعرفه بأحكامه وانصاصه وما يتعلق به ولقد انتفع بي كثير من الطلبة في الاحكام ودرستها لهم ، فأمتلأ رضي الله عنه سرورا واعجابا فسألته الدعاء فدعا لي بنية صادقة فحفظت المختصر حفظا ولفظا» اهـ .

ثم قال أبو راس «قبل وصولي الى مازونة ألقيت عصا التسيار ببعض ارباضها والى ذلك اشار فسكنت لما وصلت قرية الغيران جهات أبي علوقة أقرأ النهار وأصرّف (2) ما آكل في الليل .

وبعدما ذكر أبو راس مشايخ ربض أبي علوقة الذين كانوا متخصصين في الفقه قال «ثم أني انتقلت من قراءة شيوخ ابي علوقة المذكورين وهم أربعة كما مرّ الى القراءة على شيوخ مازونة فجلست في حلقة العالم الكبير الفقيه الاقضي الأرضي الشيخ ابن علي بن الشيخ ابي عبد الله المغيلي ــ الذي سبقت الاشارة اليه عند ذكر ولده محمد الصادق بن الحميسي عند حديثنا عن أسرة صاحب الدرر المنكونة ــ ثمّ قال ابو راس كذلك كنت اتكلم في مجلس شيخنا المذكور ، واناقشه بما في الامهات مزبور ــ ومنهم شيخنا السيد العربي بن نافلة صاحب الأصول والفروع ، وكان ابنه سيدي احمد من شيوخي ، ومن اجلاء اشياخي ايضا ، شيخنا محمد الصادق بن أفغول شيخ الاسلام الحافظ الزاهد وشدت اليه الرحال من

---

(1) محمد بن لبنة عالم شهير كان معهده بقبيلة بني غدّوا ، قرب مدينة بلّعص ــ غيليزان ــ أما منطلق سفر أبي راس فكان من معسكر .

(2) أصرّف ومصدره التصراف ، لازالت مستعملة الى زمننا هذا ، وهي عبارة عن قصد الطالب المنازل فتخرون له الزاد ويستعملون اصطلاحات تميّز الطالب عن السائل .

زواوة وغريس — معسكر — ولم أر مثله فيما رأيت ، وابنه شيخنا السيد محمد الاسعد الامجد .. الخ .

ثمّ ذكر أبو راس الشيخ أحمد بن الشيخ العربي بن نافلة المتقدم الذكر والشيخ اسماعيل وقاضي مازونة اذ ذاك الذي قال فيه وحضرت مجلس السيد محمد بن عبد القادر القاضي ، احد قضاء مازونة المستقبل منهم والماضي — وحضرت مجلس شيخنا الصالح محمد ابن اعوالي الزلماطي ، وقد حضرت حلقة الشيخ محمد بن ابي طالب من نسل الشيخ عبد العزيز الدبداوي الخ .

نكتفي بهذه القائمة التي ذكر فيها أبو راس بعض اعلام مازونة في عهده واستفدنا ممّا قاله أبو راس ان معاهد ربض أبو علوقة كانت مستقلة عن معاهد مازونة .

ولنتنقل الى الحديث عن مدرسة مازونة لرفع ايهام وهو أن فقهاء مازونة كانوا لا يحسنون اللغة ويقتصرون على قراءة مختصر خليل فقط وهذا أمر متفق عليه ، حيث كانت مدرسة مازونة متخصصة في قراءة المختصر ويمتاز طلبتها بحفظ متن المختصر الى عهد قريب وهو عهد الاحتلال ، الّا أن هذا لا يمنع ان مدرسيها كانوا ضليعين في اللغة والتفسير والحديث وهنا نثبت وثيقة لها أهمية عظمى حيث تعطينا صورة عن الثقافة في ذلك العهد بصفة عامة وبمازونة بصفة خاصة . كما تفيدنا هذه الوثيقة عن مكانة بعض أساتذة مازونة وهذه الوثيقة نقلت بعض خطوطها العريضة من اجازة الشيخ محمد بن علي السنوسي المتوفى سنة 1276 هـ ، دفين جغبوب ليبيا ، ذكر محمد بن علي السنوسي في فهرسته المشهورة : «الشموس الشارقة فيما لنا من اسانيد المغاربة والمشارقة» قائمة مشائخه المازونيين قرأ عليهم الفقه والحديث ذكر من بينهم الشيخ محمد بن علي ابو طالب وحفيده السيد أحمد بن هني والشيخ أبو عبد الله محمد بن المهدي بن علي الحسني وإلى ذلك اشار ايضا في فهرسته «البدور السافرة في عوالي الاسانيد الفاخرة» قال «فمنهم وهو اجلهم وأكملهم وأفضلهم ناصر الدين المعمر الجهبذ الأكبر الولي الأشهر ، مهيع العلوم والمعارف أبو طالب سيدي محمد بن علي بن الشارف (1) ، قرأت عليه النصف الأول من المختصر مرارا ، قراءة تحقيق وتدقيق مطرزة بجزيل الفروع النقلية ، والفوائد السنية ، يلتزم شرح الخرشي غالبا مع حاشيته عليه وقد بلغ فيها الى باب الرهن .... الى أن قال : «وقرأت على حفيده من بعده

---

(1) محمد بن الشارف سليل عبد العزيز البلداوي وهو الذي أسس معهده بمازونة الذي استحال الى المدرسة الحالية حوالي سنة 1000 ، ودرس فيه 65 سنة وعنه تخرج الحافظ مصطفى الرماصي ، ولازالت المدرسة تحتفظ بضريحه المعروفة ببيت ابن الشارف اذ عندما مددت الحكومة الفرنسية المدرسة التي كان جدّد بنائها الباي محمد بن عثمان بعد فتح وهران سنة 1206 ، هدمتها، ولم يبق منها الّا ضريح مؤسسها الأول .

أبي العباس أحمد بن هني النصف الثاني من المختصر مرارا بأمر منه على سبيل النيابة عنه وسمعت عليه مجالس من البخاري ومثلها من مسلم والموطأ وأخذت عليه علم التوحيد وناولني شرحه الكبير على صغري الشيخ السنوسي ، وكنت الجامع له بأمره قائلا لي لم أجد أولى به منك ، كما ناولني البخاري ومسلم وحاشيته المذكورة على الخرشي في جزءين ضخمين ، واجازني في ذلك كله آمرا لي باقراء ما أقرؤه عليه وبمراجعة ما يقرؤه ويطالبه لنا حفيده المذكور من شرح الخرشي الخ ..» ا هـ ما ذكره السنوسي في فهرسته «البدور السافرة» من هذا يتبيّن ان الشيخ السنوسي لم يقتصر على قراءة مختصر خليل بمدرسة مازونة .

وتتميما لموضوع بحثنا عن مدرسة مازونة وفقهائها خصوصا الشيخ محمد بن علي أبو طالب فقد خصصه العلامة الفقية عبد القادر بن المختار الخطابي الجاهري دفين مصر المتوفى سنة 1336 هـ ، فقد خصص الشيخ أبا طالب المذكور بتأليف سمّاه : «الكوكب الثاقب ، في أسانيد الشيخ أبي طالب» اذ كان الخطابي هذا من تلاميذ مدرسة مازونة ، وقرأ على أحفاد الشيخ أبو طالب ، وقد مدح مدرسة مازونة التي حافظت على مكانتها الى عهد قريب حيث لفظت أنفاسها حوالي 1360 هـ ، وبالضبط في بداية الحرب العالمية الثانية عندما فرض نظام التموين القاسي الذي كان من بينه كل فلاح وجدت عنده كمية ولو قليلة من الحبوب لم يعلن بها السلطات حكم عليه بالسجن والنفي .. الخ .

قال الخطابي في قصيدته :

اذا رمت فقه الاصبحي فعج على ... ديار بها حلت سعود الكواكب
وحط رحال السير وانو اقامة ... بمازونة الغراء ذات المناصب
تجد سادة للفضل والعلم مهدوا ... طريقا بها أضحى التعصي بجانبْ
ولج بعظيم الجاه واحفظ جنابه ... وقف بضريح الشيخ وقفة راغب
ولازم ذاك الركن واعرف مقامه ... وقل يا شريف الاصل يا أبا طالب
فانه ذو فضل وجود وسؤدد ... وذو منح حلّت كثير المواهب

الى أن قال :

فلا غرو ان ضاهت مازونة مصرنا ... وان تفتخر لها التفخر واجب

هذا وان مدرسة مازونة اشتهرت في العهد العثماني بهجرة طلبة المغرب الأقصى وبقيت هذه الهجرة متواصلة الى عهد الاحتلال بل الى أن لفظت المدرسة أنفاسها أوائل الحرب العالمية الثانية ، وكان لاجازتها الفقهية اعتبار حيث كان حاملوها يتولون وظائف القضاء بالخصوص في شرق بلاد المغرب وشماله كبلاد الريف ونواحي تازة ووجدة ، وهذا في الوقت الذي منعت الحكومة الفرنسية المتخرجين من مدرسة مازونة من نيل وظائف الدولة التي

خصصتها للمدارس الرسمية التي احدثتها لتوظيف خريجيها بدلا من خريجي المعاهد التقليدية كالزوايا والمعاهد ومن بينها مدرسة مازونة .

وهجرة طلبة بوادي المغرب الى مازونة مشهور ، عثرنا على وثائق احتفظ لنا بها التاريخ ان من جملة تلاميذ مدرسة مازونة المغاربة ، بعض طلبة وعلماء فاس ، ومن هذه الوثائق رسالة لاحد كبار علماء فاس كاتب الشيخ محمد بن علي أبو طالب يستوصيه خيرا بولده وان يسكنه بيتا أيضا خاصا .. الخ .

ومن هذه الوثائق أيضا التماس جائزة في رواية الحديث أرسلها المحدث الشيخ محمد التهامي بن رحمون العالم المحدث الشيخ محمد المهدي الكتروسي المذكور ضمن اساتذة محمد ابن علي السنوسي أرسلها من مدينة فاس سنة 1240 هـ ، استهلها بقوله :

يا اماما الى المكارم تحلي	وبفضل الالاه صار اعزازه
وهماما به الزمان تحلي	وتصدي الى الكمال مجازة
وسها في مضمار العلم حلي	كل ذي نهاية وفهم فجازه
عبدك الملتجي لفضلك يرجو	من علا مجدكم عموم اجازة
يدرك الفوز بالفضائل عنها	وتكون الى السعود مجازي
دم بربع السعود قاموس علم	كل ثام ينال منك مفازة

وان هاتين الوثقتين لازالتا محفوظتين الاولى عند أحفاد الشيخ محمد بن علي أبو طالب والثانية عند أحفاد المستجاز الشيخ أبو عبد الله محمد المهدي المدعو بالكتروسي ، بقيت مدرسة مازونة محط رحال طلبة المغرب الاقصى الى الحرب العالمية الثانية حيث حورب التعليم الديني التقليدي في المدن والبوادي الا ان مدرسة مازونة ولو تدهور وضعف فيها التعليم ، فانها امتازت بالتخصص في دراسة الفقه ، كما كان سكانها يأوون الطلبة وكان المغاربة منهم يقيمون طيلة سنوات الدراسة بالمدرسة ، لا يرجعون لأهلهم الا بعد تحصيلهم على الاجازة ، وكان الكثير من طلبة المغرب فقراء ، فيلقون المبرة والاكرام من سكان الضواحي حيث يصلون بهم التراويح في شهر رمضان ، ويعلمون أبناءهم في العطل الصيفية بدلا من زرع (1) قنطار أو اثنين لكل طالب فيستعين بها على شراء الكتب والملابس ثم ان المتخرج من مازونة يحفظ متن خليل على ظاهر قلب ، فهو يمتاز عن المتخرجين من القرويين باصدار الفتاوى والأحكام بمجالس حكمة في الأسواق فيهرع المتخاصمون اليه بدلا من زميله الذي لا يصدر الاحكام والنوازل بل وحتى التركات والفرائض الا بعد مراجعة النصوص .

---

(1) ويدعون ذلك في الاصطلاح عزلة أي الفلاح يقوم بجميع الأعمال من زرع وحصاد ودراس .

الفصل الثالث

تراجم بعض العلماء وذكر مدرسة مازونة



ولنختم هذا الفصل عن مدرسة مازونة الذي يشمل نظرة اجمالية التعليم في مازونة بصفة خاصة وفي بعض بلاد المغرب العربي بصفة عامة تعرض له الشيخ محمد بن علي السنوسي في فهرسته المتقدمة الذكر «الشموس الشارقة فيما لنا من أسانيد المغاربة والمشارقة» ، فقد أثبت فيها قائمة معظم من اخذ منهم وركزها على شيخه محمد أبو راس الناصري المؤرخ المتخرج من مدرسة مازونة . فبعد ان ذكر السنوسي سنده عن علماء مدينة الجزائر قال : «ومنهم صاحبنا الأبر وحبنا الأعز أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزيري ، وهو يروي عن اعلام أفاضل أئمة أماثل من اهل بلده من اجلهم الشيخ محمد بن جعدون ، والشيخ ابن مالك ، والشيخ ابن الأمين ، والشيخ ابن الشاهد والشيخ ابن الحفاف وغيرهم من اهل بلده باسانيدهم المتصلة بالشيخ سعيد قدورة (1) بأسانيده والعارف بالله الثعالبي ، وكان ارغب شيء اليه الرحلة اليهم والأخذ عنهم ولم تساعد الأقدار لذلك فمنّ الله باللقاء ، فاستجازنا وأجازنا بما له وعنه بحق أخذه عنهم وأجازتهم اياه» ... الخ .

ثمّ قال السنوسي : «ومنهم شيخنا وشيخ مشائخنا ، الهمام الحافظ للامام سيدي محمد أبو راس المعسكري البلد الناصرى الحتد رحمه الله كنت اتردد اليه كثيرا واستفيد منه استفادة عظيمة تمام حفظه واتقانه لكل فن ، حافظا لمذاهب الأئمة الأربعة ، جوانب كل ما يسأل عنه بين شفتيه وغالب من أخذنا عنه من اهل ناحيته أخذ عنه محققا لمذهب الامام مالك غاية ، لا سيما مختصر خليل فله فيه الملكة بحيث يلقيه على طلبته في أربعين يوما كل سنة يتحيّن بذلك وقت الخريف ، فاذا جاء وقته كتب كتبا لأهل قطره فيأتونه لذلك فيختمه

(1) خلّد أسانيد سعيد قدورة العالم محمد بن سليمان الروداني السوسي في فهرسته «وهي مشهورة عند علماء الحديث شرقا وغربا» .

لهم في المدة المذكورة ، يقتصر في ذلك على تقرير المتن منطوقا ومفهوما وما يعرض لذلك من ازالة اشكال أو غرور مقال ، وربما ظنّ من سمعه ، ان ذلك منه قصور مع براعته في كل علم سيما علم الفقه وخصوصا المختصر الخليلي ، والألفية دابه فيها عشرة أيام كذلك على ما جرت به عادة أهل قطرة من تنويع القراءة الى نوعين .

فعادتهم في النوع الأول انهم يقرأون تلك القراءة يقتصرون فيها على تقرير المتن وحل المشاكل ويطلبون الدروس مع ذلك بحيث يجعلون من طلوع الشمس أو قبلها أو بعدها ليسير الى قرب الزوال درسا واحدا ، ومن بعد صلاة الظهر الى قبيل المغرب درسا ، ولا يستطيع ذلك الّا مهرة ممّن لا يحتاج غالبا الى مراجعة في تقرير المتن وحلّ أشكاله ، ويسمون تلك سردا ، فبذلك تيّسر القاء مثل مختصر الشيخ خليل في أربعين يوما والألفية في عشرة أيام من تجزئة المختصر بأربعين جزءا لكلّ يوم جزءا نصفه في درس أوّل النهار ونصفه في درس أخره ، ومن تجزئة الألفية بعشرة أجزاء لكل يوم جزء كذلك . ولا أنفع من هذه القراءة مع تحصيل المطلوب في أقرب مدة ، وقد حصل لنا بذلك نفع كثير في علوم شتى ، وعادتهم في النوع الثاني يفتتحون الكتب المرادة لهم أواخر الخريف أو أوائل الشتاء فيقلّلون الحصص ويبالغون في مطالعة الشروح وما عليها من الحواشي واكثار مواد الفن ، ولا يأتي احدهم لالقاء الدرس الّا بعد تحقيقه وتدقيقه ، ويخيله في ذهنه قبل الشروع فيه بما يحتاج اليه من الابحاث الفائقة ، وأجوبة الايرادات الرائقة ، فاذا شرع فيه أتى بالعجب العجاب في درسه ذلك من التحقيقات العجيبة ، والنقول الغريبة فلا يصادره أحد ببحث الّا شفي فيه الغليل وأورد أوام العليل ، فمن كان منهم يقرىء المختصر درسين في اليوم ، فالغالب انه يختمه في قريب من سنة تلك ، ومن كان يقتصر على درس واحد في اليوم فيختمه في سنتين لكل سنة نصف والغالب ان لم يكن منهم من قرأ المختصر هذه القراءة لا يستطيع قراءة السرد المتقدمة ، لما لم يكن مستخصرا في الذهن قراءة النوع الثاني المسمّاة بالأصل لكون السرد فرعا عنها ، فمن حصلت له أمكن له السرد ، ومن لا فلا ، وبهذين النوعين يقرأون سائر ما لديهم من العلوم من ألفية وغيرها ، وكان شيخنا حافظ عصره ، وامام قطره ، المذكور من أماثل أئمتهم في ذلك ، فان الشائع عنه انه لا يزيد على مرة في مطالعة أي درس أو أي كتاب لما منحه الله من سيلان ذهنه وسعة حافظته ،وله رحمه الله مؤلفات عديدة تزيد على الخمسين ، منها تفسير القرآن ومنها حاشيته على شرح المختصر خليل للشيخ الخرشي وحاشية المكودى شارح الألفية وشرح العقيقة والحاوي الجامع بين التوحيد والتصوف والفتاوي وغيرها ممّا يطول ذكره وهو يروي عن جماعة مغاربة ومشارقة فمن اجلهم شيخنا أبو المواهب محمد بن علي بن أبي طالب المازوني ونور الدّين بن الجندوز المستغانمي وغيرهما من اهل قطره ومن اجل مشايخه المشارقة الشيخ المرتضي اليمني الأصل المصري الدار والنوفاة وغيره من معاصريه ؛ مات رحمه الله في حدود السبع

والثلاثين ، وقد ناهز التسعين (1) سنة ، وعادته المذكورة وأشياخه في الاقتصار على تقرير المتن وحلّ المشكل هي عادة أكابر العلماء كالشيخ مصطفى الرماصي والامام الشيخ عبد القادر الفاسي والامام ابي عبد الله محمد بن ناصر قال في الدرر المرصعة في اخبار صلحاء درعة وفي ترجمته ما نصه وقد أخبرني ... قال في منظومته له في ادب الاقراء :

تقريـــر متـــــن ثمّ حل مشكـــــل نافـــع الاقـــــراء وسواه عطـــــل

نكتفي بهذه الفقرات من فهرسة الامام محمد بن علي السنوسي ولنتقل الى تتميم الحديث عن طريقة التعليم بالجزائر في العهد العثماني ، اذ أنه كان لا يختلف عن التعليم ببقية البلاد الاسلامية بصفة عامة وعنه في بلاد المغرب العربي بصفة خاصة ، كما أشار الى ذلك السنوسي عند حديثة على طريقة التعليم لشيخه الحافظ أبو راس ، وذكر أنها هي الطريقة التى كان يتبعها العالمان الشهيران مصطفى الرماصي وعبد القادر الفاسي وهذه الطريقة المتبعة في جميع مراحل التعليم ، ابتدائي وثانوي وعال ، كانت مراكز التعليم في مراحلة المذكورة بالمساجد .

فالتعليم الثانوي والعالي تعقد له حلقات في صحن المسجد أو براحه ، أما التعليم الابتدائي وهو ما يعرف بالتعليم القرآني في عهدنا هذا ، فتخصص له بيوت تابعة لمرافق المسجد ويطلق على هذه البيوت تارة اسم الكتاب أو المسيد والمعمّرة وكان المشرف على هذا التعليم امام المسجد ويتولى مباشرته نخبة من حفظة القرآن تراعي فيهم عدة مقاييس من بينها الاستقامة وحسن السيرة والسمعة الطيبة . وفي بعض الجهات تزكية المرشح بالتعديل والتجريح والكفاءة والورع ، كما كان لهذا التعليم نظام داخلي تحدد فيه بدقة أوقات العمل والاستراحة والعطل ثم تحديد أجرة المعلم ، اذ كان في الغالب يتولى دفعها أباء التلاميذ وتجزأ هذه الأجرة الى أجزاء ، فجزء منها يدفع أسبوعيا اذ العطلة الاسبوعية تبتديء منْ عصر يوم الأربعاء الى صباح يوم الجمعة ، وجزء آخر يقدمه التلميذ بمناسبة المواسم والأعياد زيادة على ما يدفعه التلميذ بمناسبة ختم بعض السور ، ابتداء من سورة الاخلاص فالاعلى والجن والنبأ ، فالملك الى سورة البقرة . وتنتهي هذه الاختام بنهاية حفظ التلميذ للقرآن ، فحينئذ يقيم ولي التلميذ حفلة تكتسي بهجة حسب مكانة ووضعية الأسرة يشارك فيهاالأقارب والأصدقاء ، ولنذكر على سبيل المثال وثيقة اصلية شبه رسمية فيها بيان

---

(1) هذا وان كان تاريخ وفاته ـــ رحمه الله ـــ محل اتفاق بين مترجميه أي 1237 هـ ، فإن تاريخ ازدياده مختلف فيه ، اذ الكثير يذكر تاريخ الازدياد 1165 ، فعلى هذا لم يصل الى التسعين ، ورواية السنوسي لها وزنها اذ كان رواة يتحرون في [illegible] .

مسهب عن حفلة من هذه الحفلات أثبتها الرحالة المصري عبد البسيط (1) وصف فيها حفلة ختم القرآن بمدينة وهران سنة 869 هـ ـــ 1465م . قال : «وفيه عملت وليمة بمدينة وهران في منزل خطيبها لأجل ختم ولده القرآن العظيم ، وحضرها جماعة من الأعيان بوهران وأكل منها غالب أهل البلد ، وحصل الشيخ عبد الرحمن بن عزوز امام زاوية الشيخ ابراهيم (2) التازى وفقيه المكتب الذي أنشأه الشيخ المذكور وهو فقيه هذا الولد الذي احفظه القرآن ، زيادة على المائة دينار (3) ذهب ، كما كان تلامذة الكتاب القرآني يقدمون بالتناوب فطور الصباح من قهوة ومرطبات وفي القرى واحياء بعض المدن يجمع معلم الصبيان بين خطتي التعليم وامامة الصلوات ويتولى دفع الأجرة أولياء التلاميذة والسكان . هذا وان التعليم القرآني لم يكن مقتصرا على حفظ سور من القرآن وتعليم القراءة والكتابة بل يضاف الى ذلك تعليم المباديء الدينية كاحكام الطهارة والعبادات والعقائد ، ومن ذلك ماحكاه الامام محمد بن علي السنوسي (4) السابق الذكر في فهرسته ، انه بدأ القراءة بمسقط رأسه (نواحي مستغانم) على عمته السيدة فاطمة ، اذهي التي كفلته بعد موت أبيه وهو في السنة الثانية من عمره ، وكانت عمته تعلمه زيادة على حفظ سور القرآن مباديء العلوم اللغوية والتوحيد والفقه بحيث انه لما التحق بالمعاهد الثانوية لم يستفد منها ازيد ما سبقت له استفادته من عمته وقد ذكر مثل ما ذكره السنوسي سعيد المقري التلمساني أستاذ وعم أحمد المقري صاحب «نفح الطيب» انه لما ورد العالم المقري أحمد حجي بابا الوهراني الى تلمسان لاجئا بعد سقوط وهران في أيدي الاسبان خرج سكان تلمسان لاستقباله ، وكان سعيد المقري صغيرا فقادته أمه ليستضيفه المقري على التمر والماء فقال المقري متحدثا عن أمه أن النسوة في ذلك العهد كن يعتنين بتربية أولادهن تربية دينية .

والخلاصة أن التعليم كان منتشرا في المدن والقرى وهو وان لم يكن يخضع لقوانين رسمية ، فكان يخضع للعادات والتقاليد فان كل طالب علم ذي كفاءة يمكنه ان ينتصب للتدريس فيجمع عددا من الطلبة ببعض المساجد أو المساكن ، يتولى تموينهم السكان ،

---

(1) رحلة ترجم بعض فصولها المستشرق الفرنسي برانشويق Brunchwig «Deux voyages inedits en Afrique du Nord» Edit Larose 1932 Paris

(2) ابراهيم التازي عالم شهير ، توفي بواهران 866 هـ ـــ 1462 م ترك مآثر عمرانية بوهران وتآليف ، وهو أول من ادخل الماء الى مدينة .

(3) ذكر المستشرق مترجم الرحلة على هامشها ان الدينار الذهبي وزنه حينئذ مثقال وهو 4،72 قرامات .

(4) محمد بن علي السنوسي الجزائر دفين ليبيا (1202 هـ ـــ 1276 هـ)

ويعقد سنويا ختما يدعى لحضوره أعيان السكان وفي طليعتهم الفقهاء ، فيستضيفهم السكان ويلقي الشيخ درسه امام هيئة علمية وفي الغالب يكون موضوعه مختصر خليل وعند الانتهاء من الدرس تفتح باب المناقشة وتطرح الأسئلة على الأستاذ ثم تجمع التبرعات للأستاذ وهذه الطريقة كانت منتشرة في كامل البلاد ، وادركها الاحتلال فضيّق عليها الخناق وفرض عليها القوانين الاستثنائية وختمت بمنعها قانونيا ، الّا أنها بقيت ضئيلة محاطة بالكتمان .

هذه لقطات مبعثرة من دراستنا المعنونة «بجوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني» . واننا ركزناها على اثبات بعض الوثائق الأصيلة جلّها مجهول عند القراء ، وهي في مجموعها تلقي أضواء على الحياة الثقافية في العهد المذكور الذي كثيرا ما تصرف فيه بعض الباحثين تصرفا يخالف الواقع التاريخي ، ولهذا اخترنا ان نقدم بين يدي القارىء بعض هذه الوثائق الأصلية يعتمد عليها مباشرة فيحكم حكمه المستقل وقد كان من جملة هذه الوثائق الاجازات العلمية ، كجائزة معهد ابن مصباح بني يعلى (وادي بجاية) ، التي استوعبت معظم الفنون التي كانت تدرس به وهي لا تقل عن الفنون التي كانت تدرس بجل المعاهد الشهيرة ببلاد الاسلام . كما تمتاز بعض هذه الوثائق التي اثبتناها في التأليف بالتعرض الى تراجم شخصيات لعبت ادوارا في تاريخ البلاد الثقافي والسياسي ولا نبالغ ان قلنا ان هذه الشخصيات كانت في طليعة الكتاب وادباء العهد العثماني ، ولم يتعرض لها المؤرخون والمترجمون ، كالكاتب محمد بن راس العين ، الذي اثبتنا رسالته التي كتبها باسم باشا العاصمة الى سكان تلمسان استدللنا بها على منهاج الدولة العثمانية في القضية الدينية أوائل عهدهم ووعدنا بأن نتعرض لبعض رسائل محمد بن راس العين .

ومجال هذه الدراسة التي التزمنا فيها دراسة الحياة الثقافية اذ ذاك ، اضفنا الى وثيقة محمد بن راس العين فقرات من وثائق أخرى الاولى كتبها الى الخلافة العثمانية باسم سكان الجزائر تتعلق بقضية تاريخية اضطربت فيها آراء المؤرخين الى وقت قريب وهي قضية ثورة قبيلة الذواودة على باي قسنطينة ، وقد كانت كتابة محمد بن راس العين فيها مفيدة جدا ولها علاقة بموضوع بحثنا اذ اثبتناها للاستدلال بأسلوبها البليغ الراقي الممتاز على ناحيتها الثقافية كنموذج اذ موضوعها يتعلق بالحياة السياسية ، ومن هذه الناحية وجدنا فيها حجة ودليلا على أن كثيرا من القضايا الشائكة في ذلك العهد كان باشوات الجزائر يحاولون اخفاءها على الخلافة بالاستانة ، كما أن شخصية محمد بن راس العين هذا كانت من الشخصيات اللامعة ، ومجموع رسائله الذي عثرنا عليه لازال محاطابالغموض عن خطته التي تولاها في باشوية الجزائر ، حيث انه في رسالته الاولى التي أثبتناها ، فانه كتبها باسم الجزائر منطوقا ومفهوما ، وفي الرسالة الثانية التي كتبها إلى الخلافة صرح انه كتبها باسم سكان الجزائر ، والذي يهمنا منها في موضوعها ، أسلوبها البليغ الممتاز في ذلك العهد ، حيث نجد صاحبها في طليعة كتاب

عصره ، واضفنا اليها نبذا من رسائل خاصة بينه وبين اصدقائه آملين ان يخصص هذا العبقري بدراسة خاصة ، ولنتحدث عن قضية ثورة الذواودة على باي قسنطينة التي كتب من اجلها محمد بن راس العين الى الخلافة العثمانية راسا من الجزائر تارة يذكر انه كتبها باسم سكان الجزائر وتارة باسم باشا الجزائر ، وقد لفتت هذه القضية اهتمام بعض المؤرخين الأجانب في عصر الاحتلال ، من بينهم المؤرخ الفرنسي(1) (Berbrugger) الذي اعتمد على وثائق شبه رسمية ، ورغم هذه المحاولات بقيت القضية مكتنفة بالغموض الى أن عثرنا على رسائل ابن راس العين فألقت بعض الأضواء عليها ولستفدنا منها ان باشوات الجزائر كانوا كثيرا ما يتآلأون على اخفاء القضايا الهامة على الخلافة ، وتصويرها على غير حقيقتها ، كما تولى دراسة هذه القضية الرائد الفرنسي فيرو (2) (Ferand) .

نشر المؤرخ (Berbrugger) في المجلة الافريقية المؤرخة في سنة 1866 ، تحت عنوان : «ثورة أحمد بن الصخري شيخ العرب» . وبعد ما ذكر ما كتبه الرائد فيرو ، في الموضوع وذلك ان لهذه الثورة اسبابا من جملتها انتقام أحمد بن الصخري من مراد باي قسنطينة الذي اغتال أخاه محمد بن الصخري ، وبعض رؤساء القبيلة ـــ الذواودة ـــ وذلك في عهد يوسف باشا ، حسب بعض الوثائق التاريخية اذ وجدت وثائق أخرى تذكر ان ثورة احمد بن الصخري المذكور كانت في عهد علي باشا الّا أن المؤرخ بربريجير (Berbrugger) ذكر انه يختار الرجوع الى ما سبق له قوله وهو وقوعها في عهد يوسف باشا ، اعتمادا على ما كتبه الأب دان (Dan) الذي كان يحكم منصبه وزيرا وعميد الثالوث وفدي الأسرى المؤسس في قصر (Fontainebleau) له اطلاع واسع على هذه الأحداث التي كانوا يتبعونها باهتمام.
(Ministre et supérieur du couvent de la sainte Trinité et rédemption de captifs fondée en château de Fontainebleau) وصل الأب دان الى الجزائر سنة 1634 ، وفي الجزائر ألّف كتابه المسمّى «تاريخ البربر» ، (Histoire de La Barbarie) وطبع هذا الكتاب طبعتين ، الأولى سنة 1637 ، والثانية سنة 1649 ، وتمتاز الطبعة الثانية عن الاولى انها تشتمل على زيادات وتصحيحات ـــ يقصد المؤلف بعنوان كتابة «تاريخ بربر» تاريخ الجزائر حيث ان الاوربيين خصوصا المسيحين كانوا يطلقون عليها (La Barbarie) قال الأب دان في تأليفه فيما يتعلق بموضوع بحثنا «في شهر سبتمر سنة 1638 ، امتنع سكان قسنطينة من دفع الضرائب (اللزمة) للدولة فأرسل اليهم يوسف باشا ، كوكبة من الجيش النظامي لقمعهم ، فاستعد السكان للدفاع عن أنفسهم رياسة

---

(1) خصص مقالا في الموضوع بالمجلة الافريقية بعددها المؤرخ في سنة 1866 ص 341 ـــ 347 .

(2) فيرو كان ضابطا مترجما واطلع على عدة وثائق اصيلة ترجمها ونشرها بعدة مجلات منها المجلة الافريقية بالجزائر .

المحاربين ــ أي السكان ــ خالد وابن علي (الذواودة) فحينئذ طلب الباي مراد المدد من العاصمة فأجابه يوسف لطلبه ، وأرسل اليه عشرين خيمة تحمل كل خيمة عشرين جنديا فكان عدد الجيش المرسل من الجزائر أربعة آلاف جنديا ، تحت قيادة يوسف باشا ، وكان عدد فرق الثوار عشرة آلاف جنديا ، وكانت عادة الجيش النظامي العثماني التغلب على هذا العدد بسهولة .

فلمّا التقى الجمعان تبيّن ليوسف باشا أن الثوار مصممون على الدفاع والاستماتة ، كما لاحظ ان هذه القوة التي ظهرت في الميدان لم يكن السبب في تجمعها الامتناع من دفع الضرائب ، كما ادعى ذلك مراد باي قسنطينة . ولهذا تولى يوسف باشا استقصاء الخبر ، فكانت نتيجته ان الدافع للثورة هو الانتقام واخذ الثأر لموتاهم الذين نصب لهم الباي مراد كمينا قتل فيه بعض رؤسائهم غدرا ، وقد كان يوسف باشا تسرب اليه هذا الخبر قبل خروجه من الجزائر كما كان بعض افراد ديوانه على علم من ان سبب ثورة الذواودة تهور الباي مراد ، فحينئذ اتصل يوسف باشا ببعض رؤسائهم خفية ووعدهم بتمكينهم من اخذ الثأر ، وقد كانت نتيجة الملاقاة الاولى بين الجيشين في صالح الثوار ، حيث هزموا الجيش النظامي هزيمة شنعاء ، ولم ينج يوسف باشا من القتل أو الاسر الّا بمعجزات ، وبعد الهزيمة كان كل من الباشا يوسف والباي مراد تهم الخديعة لبعضهم بعض ، وقيل ان سبب الهزيمة ، مكيدة دبرها أحمد بن الصخري وفاجأ بها الجيش العثماني اذ هيأ عددا من الابل حمّلها أكياسا من الرمال كمتارس وبعد تهييجها صوّب وجهتها الى الجيش العثماني فاضطرب ودخله الرعب والهلع وكان العرب لهم بالمرصاد ، فانهالوا عليهم واثخنوهم قتلا وتشريدا ، كانت هذه المعركة سنة 1938 . وفي سنة 1639 (أي بعد المعركة الاولى بسنة) أرسلت الجزائر جيشا آخر للانتقام من الهزيمة التي لحقته سنة 1638 ، فكانت المعركة الثانية في صالح الثوار (الذواودة) وحينئذ تدخل أحد المرابطين في الصلح بين الفريقين فاشترط الثوار على العثمانيين شروطا من بينها :

أولا : ان لا يطالب العثمانيون العرب بالضرائب (اللزمة) .

ثانيا : يرجع الجيش النظامي الى الجزائر رأسا من دون تغيير للطريق حتى لا يتعرضوا للنهب أو قتل .

ثالثا : يجدد العثمانيون المركز التجاري بالقالة لاستئناف التبادل التجاري مع الفرنسيين .

رابعا : يأذن الباشا للكراغلة الذين غادروا العاصمة الرجوع اليها ويلتحقون بوظائفهم الخ ... .

وقد قبل الجيش النظامي هذه الشروط وفي طريق عودته الى العاصمة قتل أحمد خوجة ، حيث اتهموه بموالاة الثوار ، ولهذا قتلوه قبل وصولهم الى الجزائر وسجنوا المرابط الذي سعى لهم في الصلح مع الثوار .

ثمّ قال بربريجر (Berbrugger) هذا رأي الأب دان (Dan) الذي نقله عنه ، ثم قال ونقله أيضا : M. de Rotelier La Primandie

ثمّ أضاف الى ما ذكر قوله : «أما المصادر العربية فقد ذكرت ما يلي : في سنة 1641 ، خرج يوسف باشا من الجزائر الى الشرق على طريق البحر ، ثم رجع بعد ذلك سنة 1642 ، وأدخل السجن ثم أخرج منه سنة 1053 هـ (أي سنة 1643 — 1644 م) .

ثمّ قال وقد ذكر احد الأسرى المسيحيين (Emmanuel de Grenada) فقال : في سنة 1641 ، ثار ملك بربري على حكومة الجزائر يعرف بابن علي ، وقد استعمل باشا الجزائر السفن البحرية ، وفي سنة 1642 ، اعلن في الجزائر ان ابن علي ملك كوكو ثار على الباشا وفي سنة 1642 امتنع احد الملوك التابعين للباشا من دفع الغرامة فذهب اليه الباشا يوسف وقد اذن له جيشه في الذهاب على سفينة ، ثم ذكر احد المؤرخين الأهالي انه في سنة 1643 ، انهزم جيش الباشا يوسف والقائد مراد والقائد شعبان بالشرق .

وحينئذ تساءل بربريجر (Berbrugger) عن الثورتين هل بطلهما واحد وهو أحمد الصخري أو احداهما قام بها الصخري والأخرى قام بها صاحب جبل كوكو ، لغرضين مختلفين ،فأجاب الى أنهما ثورتان ، وانما ورد اسم ابن علي لأن الصخري ينتمي الى أهل ابن علي (الذواودة) ، ثم تعرض الى الخلاف الواقع في شخصية باشا الجزائر اذ ذاك هل هو يوسف أو علي ، فأجاب عن هذا السؤال الذي طرحه بقوله «ان وثائق كثيرة تثبت ان يوسف باشا كان على رأس باشوية الجزائر ابتداء من يوليو 1634 ، وهو تاريخ وصوله الى الجزائر من اصطنبول وبقي بها الى سنة 1646 .

الّا أنه في الوثيقة التي اثبتها فيرو (L. Ferand) انه في صفر 1047 هـ — أي بين 21 يونيو و 20 يوليو 1637 — طلب باي قسنطينة مراد الاذن من باشا الجزائر عليّ ، وطلب من الديوان أيضا الاذن في اعدام شيخ (1) العرب محمد بن الصخري ، ومن جهة أخرى نجد عدة وثائق أهلية تذكر انه في أول صفر 1047 هـ الموافق لـ 27 يونيو 1637 ، وصل الى الجزائر باشا يسمى عليا ، كما توجد وثيقة صحيحة تثبت انه في أوت 1637 ،

---

(1) لقب «شيخ» كان يطلق على رؤساء القبائل سواء منها العربية أو البربرية من عهد دولة الموحدين وكثيرا من هؤلاء الشيوخ تولوا المملكة كيغمراسن مؤسس دولة بني زيان وغيره .

بنيت قشلة الانكشارية الجديدة بنهج ميدي (Medée) الأعلى ، دشنها أبو الحسن علي باشا ، وهذا ممكن حيث جرت العادة أن الباشوات المعينين من طرف الخلافة باصطنبول يتولون مدة ثلاث سنوات فيوسف باشا وصل الى الجزائر سنة 1634 فعيّن خلفه سنة 1637 .

وقد تساءل الكاتب بربرنجير (Berbrugger) حيث اشتبه عليه اسم يوسف الذي كان كثيرا ما يزج به في السجن ويخلفه غيره طوال سنوات 1634 الى 1642 . اهـ .

اثبتنا مقال بربرنجير (Berbrugger) على طوله وربما يعده بعض القراء خارجا عن الموضوع حيث يتعلق بالتاريخ السياسي ، ونحن بصدد دراسة التاريخ الثقافي ، وقد جرنا الى ذلك اغتنام فرصة العثور على وثائق الكاتب محمد بن راس العين وهي كما ذكرنا قبل عدة مرات أننا ان اثبتنا بعض هذه الوثائق الاصيلة خصوصا المجهولة فلم نقصد فحواها فقط بل كذلك اسلوبها ووثائق محمد بن راس العين كرسالته التي سبق لنا اثباتها في أول الدراسة التي سطر فيها منهاج الباشا في القضية الدينية التي اثارها سكان تلمسان وكان الكاتب محمد بن راس العين في طليعة كتاب وادباء عصره ومع الأسف لم يتعرض له المؤرخون والمترجمون فألحقنا هذه الوثيقة الثانية لأهميتها من حيث التاريخ العثماني اذ قشعت الغموض الذي كان يكتنف قضية ثورة ابن الصخرى التي تناولها المؤرخون بعد الاحتلال وبيّنوا التناقضات التي كانت في المصادر التي اعتمدوها فاكتشفت وثائق ابن راس العين ، فوضحت نوعا ما نظرية باشوية الجزائر عن الثورة ولم يخف كاتبها ابن راس العين محاولاته التخفيف من شأنها واخفاء الهزائم التي لحقت الجيش العثماني ، فاستفدنا من هذه الرسائل ان الخلافة كانت تجهل كثيرا من الأحداث بالجزائر ، وبالخصوص الثورات والتمردات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الدور الذي قام به محمد بن راس العين بالجزائر في بلاط الباشا اذ ذكر في رسالته المتقدمة الذكر التي كتبها الى أهل تلمسان الرسائل الملحقة بها ومنها هذه المتعلقة بقضية يوسف باشا ، وكان يكاتب الخلافة رأساً تارة باسم سكان الجزائر وتارة باسمه الخاص من دون ان تحدد وظيفته الادارية التي قام بها إذا ذاك ، كما ظهر لنا من رسائله انه كان من صف المدافعين عن يوسف باشا الذي كان له انصار وخصوم ، والذي يهمنا في الأخير من اثبات هذه الوثائق هو ناحية اسلوبها الدال على قيمة كاتبها الذي يعد في مصاف كبار الكتاب لا الجزائريين فحسب بل كتاب العالم العربي فلم نرد اهمال هذه الفرصة ولو على حساب المنهجية والموضوعية وما الى ذلك .

ولنرجع الى الحديث عن ثورة ابن الصخري من خلال وثائق محمد بن راس العين التي هي عبارة عن رسائل يتراوح تاريخها بين 1057 و 1059 هـ . يقول كاتب الوثيقة أي ناسخها من خط محمد بن راس العين ما يلي : «ومن خطة ــ اى خط محمد بن راس العين أيضا ما صورته :

«وفي أواخر ذي القعدة عام 1059 هـ كتبت عن أهل الجزائر المحروسة الى وزير المقام العالي السلطاني الكبير المحمدي العثماني الخاقاني ضاعف الله تأييده طالبين أن يقر لهم المولي يوسف باشا حمد الله أولى ما استفتح به الخطاب وشيا أمام الخطاب وجعل فاتحة كل كتاب» وختما واحراما استزيدت به المواهب ، وقبلت به الرغائب ، وقضيت به المآرب «قدما» وخدمته الموالي فنالت من احسانهم الموالي «قسما» فله الحمد على ما أولى ، من جعل بعض عبيده من بعضهم أولى ، فاستخلفهم في أرضه تعالى وولى «حتما» واستوزرهم سبحانه الخلفاء وجعلهم للعدل والاحسان نعم الخلفاء ، واسترعاهم من عباده الضعفاء ، رحما ، وافضل صلواة الله الطيبة ورحماته الواكفة الطيبة ورضوانا به المقربة المعقبة «غنما» وأزكي سلامة الاثم ، المتأرج الاثمي الاثم المزدري بمسك النوافح الأصم «شما» .

على من أيده الله بالروح الأمين ، وأنزل عليه نصر من الله وفتح قريب واسري به الى اعلى عليين «جسما» فرفع منار الاسلام ، وفل حزب عبدة الأوثان والأصنام ، وخضعت له رقاب المتمردين الطغام «رغما» والرضا عن أله واصحابه ووزرائه واطهاره وانصاره ورفقائه الذين اظهروا لنصر لوائه «عزما» وعن تابعيه وتابعيهم باحسان المقتفين اثرهم ، فلا زيادة لهم ولا نقصان ، المجادلين بالمشرفيه القاطعة البرهان «خصما» وعن العلماء الأعلام ، هداة الملة ومصابيح الاسلام ، الذين لا يخافون في الملك العلام «لوما» وعن الصالحين السائحين في القفار الصائحين بالتكبير والتهليل والاستغفار الذين لا ينامون في ليل ولا نهار نوما ، وعن الخلفاء الراشدين والأئمة الهداة المهديين المجاهدين في سبيل رب العالمين دوما الذين منهم مولانا الهمام ، مالك لارقاب الانام ، وحامي حمى الاسلام ، مشيد ركني الصلاة والصيام على شريعته عليه الصلاة والسلام المجاهدين في سبيل الملك العلام كاسر شوكة الملحدين شمل الكفرة والمعتدين ، مزيح الفساد ، مريح البلاد والعباد ، مطوق الأنام أطراق المنن والانعام .

اقـــامت في الرقـــاب له ايـــــادي　　هي الاطـــواق والنـــاس الحمـــــام

مجيب دعوة المضطرين مجيد الجميل صنعه للعافين والوافدين ، منيل الرغائب ومنجح المطالب ...... مالك المشرقين لخدمة الحرمين الشريفين ، ذو الطول والاحسان والعدل والأمانة والأمان ، من القت السلاطين العظام ، والخواقين الفخام بزمام ، فقادها اليه طوعا أو كرها ، ولم يضق بها بل ضاقت به ذرعا ، ألا وهو سلطان السلاطين ، وشاه كل خاقان ، وخاقان كل شاهين أمير المومنين ، وخليفة رب العالمي ، ذلك مولانا وسيدنا السلطان ابن السلطان محمد خان أيد الله اعلامه ، ونصر اخوانه وخدامه ، ولازالت اياديه الكريمة ، ومننه الجسيمة ، وعوارفه الوسيمة ، وآراؤه السديدة ، وأثاره الرشيدة على عبيد حضرته السامية البعيدة كاملة ووافرة ومديدة ، وعن الوزراء الموالي ، ما يزري قضية المجد والمعالي ، أركان الدولة وأرباب الصولة وعيبة السلاطين وأعمدة الأساطين ، وقواعد المملكة

ودائرة الحركة ، الحركة الدائرة الذين منهم سيدنا المولى ، ذوو المقام الأعلى ، والعدل الواضح الاجلى ، والرفق بالرعايا ، والنظر بعين الرأفة والرحمة الى سائر البرايا والذكر الذي سار في البلاد ، وعمّ الاغوار منها والانجاد ، والنثر الذي ضيّق الآفاق ، والنشر الذي كل من على الأرض به فاق والثناء الذي يستغرق النفس واليراع والاوراق مدبر المملكة التي اعيا تدبيرها فحول الوزراء ، ممهد سورها العالي بجديدالتخمين ورشيد الآراء يدبر الملك من مصر الى عدن الى العراق وارض الروم والتوب ذلك مولانا وزير باشا ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يزري بالمسك فتيقا والعنبر سحيقا والياقوت فخرا ، والأبريز شذرا ، من مقبلي بساطاتك الشريفة ومعفرى الوجوه في عتباتكم المثيقة ، عبيد الأبواب ، وخدام الاعتاب ، المتطفلين على المقام العالي بمثل هذا الخطاب ، الراجين من الرحيب جوابكم حسن الجواب .

كن كيف شئت تصل اليك ركابنا فالارض واحـــدة وانت الاوحـــد

أهل بلد الجزائر حاطها الله واريحيتهم المولوي كفيلة بنيل أمانيهم ، وتشييد مبانيهم ، اما بعد ادام الله رفع بنودكم ونصر اعوانكم وجنودكم وخفق راياتكم ، وظهور أياتكم ، واشرق لياليكم .

فبلدتنا هذه كانت قبل اليوم محط رحال ، ومحط رجال مناخ جمال ، ومعدن جمال ومرسى جمال ، ومقر مواكب ومجرى سوائق والابارق ، ذات بساتين وانهار ، واوضات واطيار وغدران واشجار ، واصال واسحار واعياد ومواسم ، وثغور بواسم ونفحات ونواسم ، وجهاد وملاحم ، وكرات ومزاحم ، مشائخها تقاة ، وكهولها نقات وولدانها طغاة ، وعساكرها غزاة ، وفرسانها عقبان تسبق الارواح ، فتخف على الارواح ولايقف لبأسهم واقف ، ولايذعن لرجعيتهم راجف ، ما بغي عليهم باغية ، الا خاصموه ولا اطاغية الا حاربوه فهزموه وقطموه ، الله اكبر ما اصعب حملتهم ، واعصب جملتهم ديار بارض الغرب شاع جهادها على مدن الكفار قد اضرمت خزيا (ملى) الدهر للحنكار تدعو بنصره ومن يمين الوسمى تلتمس الريا والآن ضعنت الرعية فعظمت البلية وحلت الرزية ، وضاقت الفقراء اذ حاوت الامراء ، وعظم الخطب وتضاعف الكرب ، ونغص العيش طاغية (1) من طواغي البادية فعظم الخطب وحلت الداهية ، واضاق الوطن ، بعد ان ضرب الناس جميعا بعطن ، وجعل ينهب الرعية ، حتى ملأ قلوبهم فزعا ، ورعبا ، ويسلبهم الزرع والضرع ولم يبق لهم من نفع ، وأشكل أمر البلد ، وأوشك أهلها ان يفروا بالأهل والولد ، وحال الحال ، واكاد اصلاحها ان يكون من المحال .

وراح عن الايـــام نور بهجـــة وطبـــق البـــلاد ظلام

---

(1) يقصد بالطاغية أحمد الصخري فيما أظن .

وكان الله علينا حكيما ، منعما محسنا حليما ، فبينا القوم في ابرام ونقض ، ورفع وخفض واثبات ومحو ، وغيام وصحو ، ومليت القلوب ذعرا ، ولم يجدوا عذرا ، من ضرب زيد عمرا ، اذاقني الله بالليث المصور ، والضرغام المنصور ، ليث المعامع المفرد الجامع ، فأقسم لولا ان في كل شعرة له ضيغما ، قلنا له انت اليوم ضيغم ، الحازم الجازر الجارم .

من الحزم حتى لو تعمد تركه لا لحقه تضييعه الحرم بالجزم
فتغبط الارض منها حيث حل بها وتحسب الخيل منها ايما ركبا

قامع الجبابرة الطغاة المعتدين كجامع اشتات فضائل الاقدمين ، مؤيد دولة أمير المومنين .

اذ بيت لاعدائه انه كان استماعهم صرير العوالي قبل قعقعة اللجم

ذلك أميرنا الصوال ، مطهر الاقوال والافعال أبو الجمال يوسف باشا دامت ايامه فينا ، حتى يعيد سالف ايامنا وليالينا هو الخلف بينا مدة الدهر بيتن .

وما لعبت ريح الصبا والشمائل فاستقر اعزه الله داخل البلد الا ريثما خلع نعليه ، وغسل رجليه فدوى الديوان والعساكر ، وضرب الطبول والمزامر ، فما كان الا كلمح البصر أو أقرب ، حتى اذاق سم شوكتها العقرب ، وشد عليه الغارة ، ورد عليه لغارة عاره ، وادار عليه الدارة ، وفرق شمله وخرب داره ، وشق عصاه على راسه ، وهدم بنيانه المشيد بفاسه ، وها هو اعزه الله الى الآن يتبعه في المهامه ، ليريه سواد ايامه ويدور معه اينما دارا ، ليذقه ما اذاق اسكندر دارا ، واستخلف على البلد الاروع التقي النقي الاورع ، ذا المآثر الحميدة والمناقب الواقدة المديدة ، أسد العرين ، وملجأ الفقير الضعيف المسكين فهو الحازم اليقظ الاريب العالم الفطن اللبيب الاريحي الا روما ذلك مولانا ابو البركات شعبان كأخيه دام علاه وأعانه على ما عليه وأولاه وولاه ، فقام مقامه ، وجمل بحسن السيرة ايامه ، فجزاهما الله عن المسلمين خيرا ووقاهما اذ رقهما ضيرا ، فقد لاحت في ايامهما مخائل النظر ، وأشرقت شمائل الاقبال جانب القصر ، والملتمس من الجناب العالي المولوى ان يكون سببا عند الخنكار ، في اصلاح هذه الدار بأن يقر أعيننا بقرار والينا ويمدنا بالاسعاف في ذلك ويوالينا فانهما لاتزال بخير ما دام بها مقيما ، وكهفا يفزع اليه في الشدائد وقيما ، والله المسؤول أن يسبغ على العبيد ظلال الجناب الأسمى ، والبلاد الاحمى الوريقة ويتم عليهم نعمة الوسيمة ، وآلائه الجسيمة الشريفة ، فلاتزال ايامه ايام سرور ، ومراسم فرح ومرح وحبور ، ما نجحت أمال راغب ورجحت اعمال طالب ان شاء الله اهـ .

ولنضف الى هذه الرسالة رسالة ثانية كتبها الأديب المذكور الى الخلافة باسم سكان الجزائر في نفس الموضوع أي تأييد يوسف باشا والتماس من الخلافة ان تقره في منصبه —

باشا الجزائر – وهاتان الرسالتان وان كانتا موّجهتين الى الخليفة محمد خان ، فان الاولى ذكر فيها الوزير باشا والثانية الى قبطان باشا .

وهذا نص فقرات من الرسالة الثانية قال ناسخها بعد انتهائه من الرسالة الأولى :

«وفي التاريخ المذكور كتبت عنهم الى السيد المولى قبطان باشا نصره الله على اعداء دينه في المعنى» وهذا نصها :

«المقام الذي تطرق من هيبته الرؤوس وترتعد من صولته المفاصل وتمتثل أوامره العواصب والزوائل ، مقام سيدنا الهمام ، حامي حوزة الاسلام ، بوقع السهام ، المجاهد في سبيل ذي الجلال والاكرام ، سيف أمير المومنين المسلول ، ودائله العضب المهند المصقل ، وداهيته الدهيا ومرقبته العليا ، وصاعقته الممطرة على اعداء دين الله خزيا ، وصاعقته الطامة على العظام الكفرة ، ورحمته العامة على الكرام البررة ، فدأبه ليلا ركوع وسجود وقرآن ، ونهارا أمر بمعروف ونهي عن منكر وسعي في احسان ، فهو من القوم الذين أنزل في شأنهم من لايزال رحمانا أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا» .

فلولاه بعـد اللـه ما عرف النـدا ولا جال بيـن الخافقيـن قتـام
ولا سل في قصر المكـارم صارم ولا شن (؟؟؟؟؟؟؟)

الى أن قال «ذلك سيدنا ومولانا لازالت عين عنايته ترعانا مولانا قبطان باشا نصر الله ألويته الخفاقة ، لازالت بحول الله تعالى راقبة رائقة وسيوفه القواصب جازمة كل معاند ومحارب من عبيد حضرتكم الشريفة المتفيئين ظلال ادواحها الوريقة المطوقين أنعاماتها الجسام اطواق الحمام ، الراجين من المنبع جنابها الوثيق المباني ، بلوغ الأماني ، اهل الجزائر كلاهما الله سلاما شريف تتأرج النسمات لطيف على ذلك المقام (وبعدان ذكر السلطان بن السلطان محمد خان ، دامت ايامه ، ونصرت اعلامه ، لازال ذكره الجميل ينشر وعدوه الخبيث يقوض وينشر) فقال :

«فهذه بلدتنا الشهيرة بالجهاد ، من دون سائر البلدان ، السائرة ذكرها مع مواخر المراكب وأواخر الركبان ....» الى أن قال : «وأذاقها بعد العزة والأمان كاسي فرق وهوان ، وتغيث عليها الغربان ، وأحاطت بها القربان وحمد الله فيها العربان ، وعظم على أربابها جور السلطان ، فما منهم الّا من ينهب ويخطف ، ويتلف ولا يخلف ، فلما ضاق الخناق ، وحان الفراق ، من العشيرة والرفاق اتاح الله لها حديد النضال ، شريف الخصال ، فقعد قواعدها ونشد شواردها ، وانتهز الفرص ، لاذهاب القصص ، وهو القسور المقدام ، والهزبر الصدام ، ذو الأراء السديدة والعروة الشديدة ، مولانا ابو الجمال يوسف باشا ، بأن جهز

الجيوش والكتائب ، وهيأ العتاق والنجائب ، وخرج ...... بنفسه الزكية الى براز الاعراب الذين اظهروا في الارض الخراب ، فمزقهم أيده الله سبا ، ولم يفل من مهند عزمه شبّا ، فهو يقفو اثره في الشعاب والاكام ، ليجرعه كأس الحمام ، وقد كان استخلف على البلد ، من تفديه الانفس بالأهل والولد ، كأخيه الند في الأرض ، من له مليلة عزم ، وسريع حزم من السيف أمضى أبا البركات شعبان كأخيه بلغه الله في اصلاح البلاد أمانيه فضبط البلاد وأحسن السيرة مع العباد ، فجزاهما الله خيرا عن صنيعهما الجميل ، بالسمع والطاعة والتوقير والتبجيل ، بمنه ، والمطلوب الآن من خلال مولانا الشريفة ان يكون لنا عونا عند الخليفة ، بأن يقر لنا سلطاننا ، يمهد لنا أوطاننا فانها والعالم الله ان أخطأها لفته ، لا تساوي لفتة ، أو كانت يده منها منفوضة ، لا تساوي جناح بعوضة ، ان انقطع عنها خبره ، لا يعالج كلاها غيره ، فليسعف مولانا العبيد بما اقترفوه على الجناب ، وليصفح عن مخاطبتهم اياه بمثل هذا الخطاب ، فانه لذلك احرا ، والمعهود من سجيته الغرا ، لازال فناه الرحب محط رحال الوفود ومصرع الباغي المعاند الحسود ان شاء الله الخ ...» ا هـ .

نقتصر على هذه الفترات من الرسالة الثانية لمحمد بن راس العين ولا شك ان هذه الثورة التي خصصت بعدة دراسات والظروف التي وقعت فيها لم ترض الخلاف عن يوسف باشا الذي استمد العون لتعزيز مركزه .

بقي لنا أن نعرف الدور الذي لعبه محمد بن راس العين ووظيفته الرسمية بالجزائر فلم نهتد الى ذلك اذ كل ما وصلنا من مجموع رسائله رسائل ارسلها الى بعض اصدقائه وتبادل مساجلات أدبية وعلمية ومن هذه الشخصيات شيخ الاسلام محمد المهدي بن رمضان ، والأديب ابن شياح ومحمد بن سليمان حفيد نقيب الأشراف الزهار نختم بها ترجمته قال في ختامها :

تنغص عيشي يوما بانوا احبتي	وبان اصطباره والتجلد في الجسم
وما رمقي باق ولا الروح في الحشا	ولا نفسي الموجودة الا لأنني
اعلل نفسي بالتمني مع الرجا	فاتقد أوقاتي بليت وعلني
بحقك وحقك يا ابن الهاشمي محمد	ويا من سمي عن بدر افقا وفرقد
لطلعتك الغراء وان الشمس والضحى	ألذ لعيني من مقام مسهد
ولكن صروف الدهر ما برحت على	فؤاد المعنى الصب تعلو وتعتدي
فمنظوم شمل الوصل قد نثرت ولم	تراع حقوقنا للاخاء المؤكد
وما صدني عنكم وحقكم سوى	أب وأم لي وقلة مسعدي
اذا كنت في خطب تود لو انها	بمهجتها والروح والنفس تفتدي
ولا سيما وقت كهذا الذي ترى	اجارك ربي من تقلبه الردي
ولولا الذي قدمته من معاذر	لكنت على رأسي أروح واغتدي

كان تاريخ هذه الرسالة 1057 هـ ، وقال الناسخ معلقا عليها ما يلي :

« تهنئة لأخينا في الله السيد محمد بن سليمان ابن قطب الجزائر ولي الله حقا سيدي محمد الشريف حين تزوج بينت الولي الصالح محمي (1) الدّين بن قطب الأقطاب سيدي علي بن مبارك ، نفع الله ببركاته آمين » .

هذا وأني كنت اريد الاقتصار على رسالتي الأديب محمد بن راس العين اللتين ارسلهما الى الخلافة في صالح يوسف باشا وهما وان كانتا سياسيتين وموضوع كتابنا تاريخ الحياة الثقافية في العهد العثماني فاننا اثبتناهما للاستدلال على اعادة النظر في تاريخ هذا العهد الذي نحن عالة فيه على ما كتبه الأجانب سواء المنقول منه أو المستنبط .

وقد رأينا محاولة المؤرخ الفرنسي بربريجير (Berbrugger) في قضية ثورة آل ابن الصخري كيف تمالا الباشا وانصاره اخفاءها (2) على الخلافة وعلى رأسهم الكاتب محمد بن راس العين ، وهذا لم يمنعنا من استغلال كتابة محمد بن راس العين في الموضوع حيث كان شاهد عيان في قضية من القضايا الشائكة التي تعرضت للعثمانيين في عهد حكمهم ومن ناحية أخرى كان أسلوب الأديب المذكور الذي صاغ فيه رسائله في صميم الموضوع حيث افادنا مبلغ درجة النثر الفني في ذلك العهد ، ولهذا قبل الختام الذي سنخصصه لمدرسة من المدارس التي لها مكانة في تاريخ البلاد وهي المدرسة التي تخرج منها الأمير عبد القادر وكانت من مؤسسات جده الشيخ مصطفى بن المختار الراشدي واخترت ختام هذه الدراسة بالحديث عن هذا المعهد لا لكونه كان حلقة اتصال بين العهد العثماني وعهد الاحتلال فحسب ، بل لأن كثيرا ممّن كتبوا عنه ارتكبوا اغلاطا فادحة ، فضلّوا وأضلّوا ، وقبل تناول معهد القيطنة بالبحث أواصل حديثي عن الأديب محمد بن راس العين في المجال الأدبي المحض فنثبت له بعض اصدقائه لهم مكانة في الميادين الثقافية بالبلاد الجزائرية وبلاد الخلافة العثمانية ، وقبل التطرق الى صميم الموضوع اذكر نبذة ممّا وصلنا من ترجمة محمد بن راس العين تتمة لما سبق لنا ذكره اذ مجموع المخطوطة التي عثرنا عليها وان صرح ناقل الرسالة الخاصة بقضية يوسف باشا باسم المرسل اليهم فبقية الرسائل كان يرمز اليها بفلان ابن فلان كما ان بعض هذه الرسائل كان ينقلها الناسخ من خط صاحبها بعضها منقول في حياته وبعضها بعد مماته يقول في الأولى : « ومن خط الظريف الأديب سيدي محمد بن راس العين ما نصه : رسالة بعثت بها إلى بعض اخواننا صانه الله تعالى جوابا الخ .

---

(1) محمي الدين بن علي بن مبارك توفي سنة 1058 هـ ووالد سنة 1040 هـ .

(2) امكن لابن الصخري أثناء تمرده أي يحدث امارة مستقلة كانت قاعدتها مجانة وقد احتفظ التاريخ بأثر هذه القاعدة حيث اكتشفا مخطوطا كتبه صاحبه لخزانة أمير مجانة ابن الصخري .

ويذكر أيضا «ومن خطه رحمه الله نقلت» الخ .

وجلّ ما نقله من رسائله كان بين سنوات 1057 و 1059 هـ .

ولا شك ان الناقل كان من المقربين اليه كتلميذ مثلا وتجنب التورط في ذكر اسماء كان يوسف باشا يتهمهم بالكيد له ومن بين هذه الرسائل هذه الرسالة التي علق عليها ناسخها بقوله : «ومن خطه عن بعض الاكابر الى رئيس» أرق من النسيم ، وأعذب من التسنيم ، وأعذب من الروض باكر حيان ، واسنى من الحب اسفر محياه ، واقر الالعيون من فراق رقيب وأوقع في القلوب من ذكرى حبيب ، واجلى من الوصال ، واعلى من اللآلىء ، تحية صب راعي ألم البعد ، فاعرب عما في الضميرمن الوجد ، وزاد به التهيام ان شطت الاولى (بياض) في اكؤس الود .

لئمن كان قوم اسلوا حفظ عهدهم فاني وحق العهد باق على العهد

ايه ايها الرئيس البهلول ، والمهند الذي هو في كل نائبة مسلول ، والدرع السابغ المتين زردا ، والكهف الذي من آوى اليه هيء له من اكره رشدا ، من جمع ما جمع المولى من العزة والمكانة ، أو احتوى ما احتوى عليه من العفة والديانة ، طاهر الاذيال ميمون النقيبة ، طاهر العفة مازن قريبه ، من رأى اخلاقه أو خلقه قال ذي والله اشياء عجيبة ، فهنيته من خلق زانك خلقه ، ورداء واتاك على الاطلاق طوقه ، وبعد يا مولاي وصل الله سعادتك مدى الدنيا ، واحكم من الهداية والتقريب والكمال والخلاصة والتهذيب ، يا كنز الوجود المرقبة العليا ، تأمل العبد معانيه الفائقة ، وما احتوى عليه من لطائف راقية أورائقة ، ادناها يزري بازهار الرياض ، وينسيك سحر المباسم البلج والعيون المراض ، فعقدها وقف المملوك على قدم الاعظم والاجلال ، واقترح على القريحة ما تيسر على وجه الارتجال وقال :

اتاني خطاب السيد السند الفرد
فحرك مني ساكنا يا أولي الود
وأضرم في الاحشاء نار صبابة
فزاد على ما في الفؤاد من الوجد
وذكرني ودع الحبيب وداره
وهيهات تذكار المنازل لا يجد
فقبلته ألفا وقمت كرامة
وشمرت اجلالا له ساعد الجد
وحققت ما قد بينته سطوره
من الكد والضر المبرح والجهد
وصرف زمان جائر الحكم لم يزل
يحط رفيعا أو يرفع ذا وهد

يا له زمانا ما اشد جوره ، نغذ في ذوي المروءة ونهيى وأمره كما قيل يا زمانا ألبس الاحرا
ذلا ومهانه لست عندي بزمان انما انت زمانه فياليته ان وضع الاعالي لم يرفع الاسافل
حيث ارزأ اليوم لم يعد في القبائل ، فلله در القائل على الاول قالت علا الناس الّا انت
لها كذاك يسفل في الميزان من رجحا وعلى الثاني .

رب يوم بكيت منه فلما | صرت في غيره بكيت علي

قالي من يشكو مولانا ، الى خبير من الاكدار ، لم يطرق الهم والنكد يوما له باب دار
والله بل لعبت به ايدي الليال ، وكال له الدهر من صروفه بأوفر مكيال ، يقطع
زفرات ، ويكاد يشق الجيب ، استغفروا الله حسرات ، لكن الصبر اجمل ، والظر
سبحانه وتعالى اكمل ، والّا فما اضيق العيش وما ضيع الحياة لولا رجاء الله وفسحة الا
كما قال .

اعلل النفس بالآمال راقبها
ما اضيق العيش لولا فسحة الامل

وكان الصبر عند الشدائد احمد ، والمستمسك بعروته المتينة من غضب ال
ابعد ، فالصبر تفاوتت في المعادن القيم ، وبقدر الهموم عظمت يا مولاي الهمم

وقائلة اعترتك الهموم | وامرك متمثل في الام
فقلت ذرني على حالتي | فان الهموم بقدر الهم

فهون عليك يا مولاي وكن كما قال :

كن عن همومك معرضا | وكل الامور الى ال
وابشر بخير عاجل | تنسى به ما قد مض
فلرب أمر مسخط | لك في عواقبه ال

أو كما قال الآخر :

وراس مالك وهي الروح (1) ان سلمت | لا تأسفن لشيء بعدها ذهب

وانا أقول :

يا من عدالي خير صاحب | افديك من كل النو
كن من الاهك والقا | بالصبر في كل المصا
واعلم بأنك عبده | والعبد طوع الرب دا

(1) ممّا ذكره بربيجير في دراسته على يوسف باشا انه القي عليه القبض والزم بالاقامة الاج
والمتأمل في هذه الرسالة يجد ان ذلك له نصيب من الصحة .

وما ذكر مولانا من أمر مولانا (فلان الفلاني) من انه الحصن الحصين ، الحائل بينه وبين اعداء الله المعتدين وانه أعزه الله القمة مذ طغى ما له ، والقى عصا قهره فتلقفت عصيه وحياله ، فانقلب خاسئا وهو حسير ، ومهتى هم ان يحلق نحو المولى خانه جناح كسير ، فهو أعزه الله حقيق بمثل هذه المفاخر ، اذ ليس المولى بفضله بأولى ولا من طوله بآخر ، وكيف لا وهو الذي ضيق نشر ثنائه الافاق وأفرغ ذكره الجميل المحابر وأحفى الاقلام ، واستغرق الاوراق ، وقد انتهى غيره من للكرام لغاية لم يزل هو الى يوم القيامة في أوج الكمال واق ، فهو الذي سار الحداة بذكره ، وعلم ان باب القريض مديحا وعلم زهر الروض نشر ثناؤه وعاد حمام الروح فيه فصيحا ، فلتمسك هنا اعنة الاقلام ، وتقتصر على مآثر هذا الفرس الهمام ، لازالت اعلامه خافقة ، وسحائب انعامه واكرامه دافقة ، أمين لكن بعد ان نبلغكم اتمّ سلام ، مزر بمسك الختام ، من السيد السند الامام الهمام ، العالم العلم الهمام ، اخينا ومولانا سيد فلان الفلاني ، ونحن واياه مسلمون على كافة الاتباع والحاشية ، ومن تعلق بالاهداب الشريفة ، واستلم الاعتاب العالية ، من كافة الاصحاب ، وسائر الرفقة والأحبة خصوصا اخيكم الاود ، وساعدكم الاشدّ ، ولنختم الكلام باهداء السلام ، الى السيد الهمام ، والهزبر الضرغام ، من قلد جميع الانام ، من بره واحسانه قلائد الانعام ، وطوقهم بآلائه الجسام ، اطواق الحمام ، كما قيل .

اقــامت في الرقــاب له ايــاد هي الاطــواق والنــاس الحمــام

ألا وهو سيدنا ومولانا فلان الفلاني اطال الله سعادته ، وخلد دولته بيمنه أمين ، ونسأل الله لمولانا عزة وسعادة ، وان يمده بالحسنى وزيادة ان شاء الله » .ا هـ .

ولنرجع الى اثبات بعض رسائله الأدبية التي كاتب بها بعض اصدقائه من بينهم شيخ الاسلام الحنفي محمد المهدي بن رمضان الذي تولى مشيخة الاسلام حوالي منتصف القرن الحادي عشر وشيخ الاسلام هذا له اتصال وثيق بتاريخ الأدب الجزائري اذ هو جد الأديب محمد بن محمد ابن سيدي ابن علي الذي ترجمه زميله أحمد بن عمّار في رحلته واثبت فيها عدّة قصائد وموشحات كما ترجمه الرحالة عبد الرحمن الجامعي الفاسي في رحلته وقال فيها سبق لنا ذكره ـــ : « وأما مدينة الجزائر فأول بلد لقيت بها مثل من فارقته من اذباء بلدى وبها تذكرت بعض ما كان نسيه خلدي ، لاجتماعي فيها بالأديب الماهر الدال وجوده على صحة القول بوجود الجوهر الفرد في سائر الجواهر وأديب العلماء ، وعالم الأدباء ، محي طريقة لسان الدين ابن الخطيب ، الامام الخطيب ، ابن الامام الخطيب ذي القدر العلي ، أبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن علي ، ابقى الله وجوده بالالطاف محفوفا ، وبالنفحات الأدبية منحوفا متحوفا » اهـ .

وان والد الأديب كان فقيها ، وألف نوال في الفقه الحنفي افرغها في قالب اسئلة وأجوبة لازالت موجودة بخططة ، وقد ترجمه ابن رجب في مذكراته التي ترجمها الى الفرنسية الكاتب الفرنسي (Devoulx) الذي سبق لنا ذكره مرارا — ونشرها في المجلة الافريقية عدد 61 المؤرخة في سنة 1867 كما نشر مذكرات ابن رجب الشيخ المرحوم عبد القادر نور الدين المدرس المتقاعد بالجزائر رحمه الله تحت عنوان «صفحات في تاريخ مدينة الجزائر» (نشر كلية الآداب بالجزائر سنة 1965) قال ابن رجب في تعداد المفتين الحنفيين «توفي ابن قارمان الثاني 1066 هـ ، وعاش بعده سيدي محمد بن رمضان بن يوسف العلج منفصلا عن الفتوى بأعوام» .

أما دوفولكس ، فقال في ما نقله عن مذكرات ابن رجب السابقة الذكر : «العلامة مفتي الاسلام سيدي محمد بن سيدي رمضان بن يوسف العلج الحنفي — كان اسيرا نصرانيا واسلم — كان يتناوب الافتاء الحنفي مع محمود بن حسين قارة مان ، فمرة هذا ومرة الآخر ثم تنحى بالمرة سيدي محمد بن رمضان وترك ذلك المنصب لابن قارة مان» ا هـ .

وقد ترجم ابن رجب في مذكراته حفيد شيخ الاسلام المذكور محمد بن رمضان والد الشاعر فقال : «وفي سنة 1150 هـ تولى سيدى محمد بن علي ابن سيدي المهدي ابن سيدي رمضان بن يوسف العلج ، وله نظم يروق على الاسماع ، ويعقد على فضله الاجماع مكان المرحوم في وظائفه مفتيا وخطيبا ومدرسا بالجامع الجديد اطال الله بقاءه ونفع به المسلمين» ا هـ .

وهذه الرسالة التي كاتب بها محمد بن راس العين شيخ الاسلام محمد بن رمضان ، ويظهر ان محمد بن رمضان نقل الى مدينة أزمير اذ ذاك وهذا نص ما امكن نقله :

لحتم في جبهة الدهر غرر ... ولعين العصر كنتم كالحور
وطعتم انجما في فلك السعـ ... ـد غشا نورها كل قمر
وامتطيتم صهوة المجد التي ... ما امتطاها احنف فيما غبر
وركضتم في ميادين العلا ... طرفا عن اسحم الحرف اغر
وكررتم فظفرتم بالمنى ... وسواكم قائل هل من مفر
وحرزتم قصب السبق بها ... فامتطيتم كل سقم وغير
وشجوتم كل من كان حلا ... وامضتم كل من كان مكر
هكذا نيل المعالي فليكن ... هكذا فليفخرن من فخر
حسب واف وطول وافر ... نسب عال وفضل منتشر
حسن اخلاق وخلق وحجا ... وعفاف وعفاء وخفر

من كاسماعيـــل جاهـــا وعـــلا ومقامـــا واعـــزازا وظفـــر
يذكر الخل على شحـط الديـا ر فنعـم السيـد المولـى الأبـر
ويضافيــــه فيقريـــه سلا ما شريفـا طيـا مع من خطـر
ليتنـي نحـو حمـاه سائـرا لاقضي السول منـه والوطـر
وارمـي بدر الرياحـي مستقـرا حامدا في سيرتـي عقب السفـر

سيدي وصل كلامك الذي قام مقام العيان ، وحل محل المورد العذب من الصادي الضمئان ، وورد سلامك الذي حيا فأحيا ، وملأ على البيت نورا وطيّب الآفاق ريا ، فجدد للنفس المشوقة فرحا ، وكاد العبد من فرط ما مسّه من السرور يطير ، وأوشك ان يركب من كثرة ما لحقه من الحبور الأمر الخطير ......

ولمّا اطلع المملوك على المرسوم الشريف وهو قائم على قدمي التوقير ، والتشريف ، قابله سلامكم الابهج اللطيف ، الابداع الارفع المنيف ، سناؤه ، قبل ان يسحره لا لاؤه ، فصار في مدح أوصافكم الجميلة اعشى همدان ، اذ كنتم بجودة قرائحكم الجليلة ، نابغة ذبيان وفقتم الاخوان بسور القرآن ، وسحبتم ذيل النسيان عن كل انسان ، فاذا هو سلام كريم طيب مبارك عميم ، صيب ، اخبرني القلب انه عن محض المودة يعرب ، وبما اهداه من خالص المحبة يرقص ويطرب ، فسبحان مؤلف الارواح ، وان تناءت الاشباح ، وجامع النفوس وان تفرقت الرؤوس .. .

ثمّ يتعرض لقيمته العلمية فيقول :

«أمّا الأدب فانت الحائز حصل سباقه ، وسائق سابقي غابة سباقه وقس البيان وسبحانه ، واليك يؤول حكمه ، وعليك حسبانه ، يا معشر الادباء ، اما صار مكم فقد نبأ ، ورمي ادبكم اليوم بالكساد ، وصناعة شعركم بالفساد ، ان نثر ياخجلة الدرارى والدرر ، أو نظم يا فضيحة لامية العجم ، برع والله في الادب وفنونه ، وظفر منه بنفسه وثمينه ، واخذ بهازمه ، واعرش عن ملزومه ولازمه ، وكيف لا وهو الفذ الذي يشحذ القرائح اللطيفة ويحرك الطبائع الشريفة ، ويهذب الاخلاق ، ويلائم النفوس الرقاق ، ويؤنس الغريب ، ويؤلف بين المحب والحبيب ، وأما الفقه فان لم تكن النعمان فأنت شقيقه ، أو ابا يوسف فانت رفيقه ، فاقت محاسنك ما حسّن ابن الحسن وأنست مسائلك ما جمعه زيد في الدفاتير ودوّن ، وبالجملة فكل جواد جاراك زل ، وكل صارم ناضلك كلّ ، حزت من اللطائف والعيون ، الخ .... .

(وهذه الرسالة التي ارسلها له عندما ذهب الى أزمير» .

«شرفتم ، شرفتم البقاع ، وحملتم القراطيس والبراع ، وطابت بكم أزمير لما حللتها ، وحرّت من اللتيه الذيول على مصر أو ما رضيت بغداد شنبا ولا بصرة ، دلالا ولا بالشام قرطا

ولا احمرا ، وحليق ببلدة انت ساكنها ان تطيب مساكنها ، وانما بالاحسان يزيد الوداد وينقص ، وبالجيران تغلو الديار وترخص ، فيالها بلدة كانت من الدنيا عينا ، وكنت انسانها وحسنها المقتدي به في المهمات وسقيانها ، وحدير ببقعة كنت فيها مخيما ، ان تصير كعبة الانام ومعلما ، فياليت شعري ، هل احج هذه الكعبة واطوف بها سبعا ، واستلم الركن اليماني منها واسعى ، وهل يسعفني اليها القدر ، ويهي لي وسعا ، وأقول :

خليلـــي امـــا هذه فديارهـــم   وامـــا غرامـــي فوق ما تريانـــي

أم هل يعكس أمالي ، ويخيب اعمالي على اني لا اقطع الاياس ، ولا افترعن تصاعد الانفاس ويتلوها لساني تاليا .

وقد يجمع الله الشتيتين بعدهـــا   يظنـــان كل الظـــن ان لا تلاقيـــا

هذا وان شطت بي الدار ، فاني قانع بالتذكار .

تسليت طرا عنكـــم بعـــد بعدكـــم   بذكراكـــم حتـــى كانكـــم عنـــدى

ويا مولاي زادكم الله علوا ، وضاعف لشمس معارفهم السنية سناء وسموا قولكم في كتابكم المشيد المباني البديع الالفاظ والمعاني ، المحكم الآيات ، المشرق الايات(1) ، في اوصاف عبد الباب ، المتطفل على الشريفة الاعتاب ، بعتي وهدر من الخطاب ، فهنيئا لابن رأس العين ، عنيت برأس العين ، شيخ الاسلام ، وعمدة الانام وفريد الاعصار ، ونزهة الامصار ، سيدنا ومولانا انسان عين بكل انسان سيدي محمد المهدي بن رمضان ، نعم شربت من رأس العين أدابه المعينة كما وصفت ، ولم اصل الى القدر الذي في ظنكم أني وصلت ، وانما هذه معانيه التي أنا صائغها ، وفي قوالبه التي أعارني له أفرغها ، وفصوصه الرفيعة أرصعها في خواتمه ، البديعة ، ليس لي فيها آلا العمل والله يبلغ الملوك السؤل والأمل» اهـ .

(1) الاياة : نور الشمس وحسنها وهي بالفتح والكسر صح (اصل) .

الفصل الرابع

أهم العلماء في كل قرن
وذكر الحياة الثقافية لدولة الأمير

لنختم هذا الفصل برسالة أدبية كاتب بها الأديب محمد بن الشباح قال فيها :

« مولاي يا انسان عين زمانه ، وساعد دون مودته وعضد اخوانه .... قضية السبق في مضماري الفصاحة والبراعة خير من باشرت يسراه قرطاسا ، ويمناه يراعة ، من غدا ترجمان الادب لا يل عضده وساعده من عدم فيه مجاريه ومباريه ومساعده ، وبكت فيه الخليل وسحبان وقس بن ساعدة فكلهم لديه باقل ، على انهم في الماضي وهو في القابل ، فتحقق بهذا قول ذي المثل السائر ، كم ترك الاول للآخر ، ذلك الاخ الأنيس ، والعلق النفيس ، قطب دائرة الآداب ، فخر جميع الاصدقاء والاحباب ، راس السلك ، وخلاصة السبك ، غيث السماح وروح الأرواح ، وسر الاشباح ، أخي بل مولاي سيدي محمد بن شباح ، سلام طيب زاك اضحى نشره منصوعا ذاك يفصح ازهار الربى ويتشبث باذيال الصبا ، ليوافي حضرة مولانا الشريفة فيتفيأ ظلال دوحها الوريقة في أمن وأمان وقبول واحسان ، ومولانا اعزه الله خير من أكرم الرسائل ، وقبل الوسائل وحقق المسائل ، ومنح السائل ، الذي في طرف القبول والبشاشة منكم يسير والمسألة تأتي بعد هذا ان شاء الله بيسير ، ومحض الاخاء وسيلتي ، وهذه الورقة رسالتي ، فهذا شرح الاربعة الالفاظ ، يا احفظ الحفاظ ، ثم سيدي الذي انهيه الى حسكم الباذخ ، وجنابكم الشامخ ، انكم لما منحتم العبد من بعض دركم النفيس كان الله لكم من خير كافل وأنيس ، وهو ديوان العلامة صفوان بن ادريس ، ففسح العبد النواظر في حدائقه النواضر ، وأرسل فيه طرفه فصال وطال ، وكال وسال وجال في ذلك المجال ، وتأمل العبد عجيب تلك الرواية (الرؤية) وبديع ذلك الارتجال ، وقال سبحان

المانع ، ان للبلاغة لرجال ، هذا وأن لم اشم للادب بارقا ، ولم أكن في ميدان فرسان تلك الحلبة لاحقا ، ولكن كل ذي حسن طروب فيهتز لما جبل عليه اذا ذكر المحبوب ، كلانا من كان ، في كل محفل ومكان ، من الاخلاق الكريمة ، والشيم الحميدة الكاملة الوافرة ، البسيطة المديدة ، وذكرت انه طوع يديك ، وامره وان طال راجع اليك ، والذي استقرأه العبد ، انك لاتبخل بما ادبك ، فان كنت اخذته قوله العبد ، والا فاجتهد لنا في اخذه وان بالغ في الثمن العد ، فان طابت نفسك بذاك ، فيا حبذاك ، والا فنظر مولانا أوسع ، لانه منى أولى ، أجاب العبد في ذلك بنعم أولا ، ولاسلام .

ثم واصل ابن راس العين كتابه فقال :

« فكتب بعد صدر الكتاب ما صورته « وبعد سيدى لقد صدق على ابليس الظن ، ولم اتبعه فيما ظن ، وذلك قولك فيما زعمي ، جذع الله انفه ورغمه ، اني لست اهلا لذلك الكتاب فيما يشير ، ولبئس المولى ولبئس العشير ، وانه لا يليق بساحتي ولابناني وراحتي ، ولا ادرى كيف اناول قدحه ولم أميز هجوه ومدحه ، فوالذي منحك الحسن ، وطيب اخلاقك كما تطيب الازهار بالمزن ، مازندك الارار ، ولم تكن في الحق متوار ، فطر في الليل عن رفع النقاب ، على محيا تلك الخود الكعاب ، فأجبته يديها .

ابـــــن شيـــــاح سيـــــدي	يا حبـــــذاك ماجـــــدا
عجـــبت من تصديـــق مثـــ	لك اللعيـــــن المـــــاردا
وانـــــه يميـــــل غصـــــ	نك النظيـــــر المائـــــدا
كونـــوا كمـــا شئتـــم فمـــا	العبـــد عليكـــم واجـــدا

ما كان قصدى علم الله ما صدق عليه ظن ابليسك اللعين ، الذي هم بتكدير المورد الصافي العذب ذى الماء المعين ، وياللعجب منه كيف صدق ظنه على ذلك وارتضاه حتى سل صارمه العصب عليّ وانتقاه وفي الورقة ما ينبو عن ذلك ويأباه ، اباء العنق الخجل ، والتاج القرم ، ولكنه دمره الله يجرى من الانسان مجرى الدم ، ولكن قصدى والعالم الله ان مثل سيادتك العلية ، تدرك ذلك وضمانه عليه ، لايحتاج الى مثل ذلك الكتاب انيسا ، اذ عندى من أدابه العميقة واخلاقه الكريمة ، اخا وصاحبا وجليسا ، اذكر حر فكرك المتلاطم الزاخر لازالت تلك المعالي تجري فيه مواخر درره المكنونة وبنياته المصونة ، ما كان لاى بحر ان يركب اليها نتج ، هذا البحر ، وان يتطفل على ذلك الجناب ، وان كان طامي العباب ، وان يكون لها كفيلا كفؤا ، اذ لا يستطيع ان يؤدى من بعض جزاء مهورها جزاء ، وكيف يتأتي الأمران أم كيف يستوى البحران ، لا بل فياض بحره غدا هنا جدولا ، اذ قد جاء ما انساه أخرا وان كان هو أولا ، نعم يصلح ان يكون خديما لا نديما ، وعدة لاعمدة ، ورابطة لا واسطة ، ودثارا لاشعارا ، لان صب آداب مولانا

الهتان ، لا يفتقر الى ما قاله صفوان ، فرغب العبد في ذلك ، اذ ذاك ، لينتفع باللفظ في ذلك الشط وان تناىء أو شط ، ويتعلم السباحة ، في تلك الساحة ، على انني لا احسن ذلك ، وانت اعلم بما هنالك ، ولكنني اجرى في ذلك المضمار ، على قدر عودى المزبل ، والنملة تعذر في حملها الشيء القليل ، فهذا قصدى والله المطاع عليه ، لا إنني قصدت بذلك الاولوية ، أو أن في كلامي بعض لية ، أو أخذه وارده لية ، لا والله الّا ما ذكرت ، ثم سيدي لاجزع فالخطب في هذا سهل ، والذي قد عقدناه بنحل ، فعش انت واسلم ، فاني رأيت التسليم اسلم ، والسلام .

نكتفي بهذا القدر من رسائل محمد بن راس العين آملا ان تمن علينا الايام ببعض ماثره ولا يفوتنا ان نذكر انه كان من تلامذة العلامة علي الانصاري بن عبد الواحد (1) ؟ ، وعلي الانصاري من اصل مغربي استوطن الجزائر وألف فيها عدة كتب وتوفي بها سنة 1057 هـ ، وكان من تلامذة أحمد المقرى التلمساني صاحب «نفح الطيب» وقد اثبت المقرى بعض الرسائل في نفح الطيب تبادلها معه (2) .

ولننتقل الآن الى الحديث عن معهد القيطنة الذي تخرج منه الأمير عبد القادر لنكشف عنه الغطاء حيث لازال يكتنفه بعض الغموض انعكس على جوانب من تاريخ الجزائر ، فمعهد القيطنة الذي أسسه جد الأمير عبد القادر الشيخ مصطفى بن المختار كان آخر معهد بالقطاع الغربي ، يعد صلة وصل بين العهد العثماني وعهد الاحتلال ، بل لفظ انفاسه مع العهد العثماني ومعهد القيطنة هذا تسربت اليه عدة اغلاط مرجعها الى أن جل من كتبوا عن تلك الفترة اى نشأة الأمير وتوليه المقاومة اعتمدوا على المصادر الأجنبية ولم يخل من بين هؤلاء الكتاب حتى ابن الأمير في كتابه «تحفة الزائر» وقد اطلعنا على وثائق اصيلة تمكننا على اضوائها من اعادة النظر فيما كتب في هذا الموضوع فقد وقع اضطراب في تاريخ تأسيس المعهد ثم في الفنون التي كانت تدرس به فصاحب تحفة الزائر ذكر ان تأسيس معهد القيطنة كان في سنة 1206 هـ ونقل عنه هذا التاريخ جل من كتب عن الأمير واثبت حتى في النصب التذكاري — بعد الاستقلال — الموجود في ساحة الأمير حاليا .

ومن جملة الوثائق الاصلية التي اعتمدناها لابطال هذا الزعم وصف مسهب لمعهد القيطنة انفرد بذكره المؤرخ محمد ابو راس الناصري المتوفي سنة 1237 هـ ، في رحلته فقد زار

---

(1) ذكر هذا «دوفولكس» (Devoulx) في المجلة الافريقية رقم 67 المؤرخة في 1866 ، عندما ذكر ان محمد بن راس العين كان احد الأئمة الأربعة الذين عينهم سعيد قدورة للنيابة عنه .

(2) كما ذكر الانصاري عدة تلاميذ امثالهم ابو مهدي عيسى الثعالبي صاحب الفهرس المشهور الذي اثبته ابو القاسم العياشي الرحالة .

هذا المعهد في عهد مؤسسة الشيخ مصطفى بن المختار جد الأمير عبد القادر وقال في ذلك : «وقد ذهبت للقيطنة ذات يوم ووقفت بباب الجامع فاذا هو نوالة كبيرة بمحرابها ــ النوالة تطلق الى الآن على الكوخ ــ وعن يمينه بيت الشيخ المشرفي فرأيت الشيخ مصطفى ابن المختار أحد تلامذة الشيخ المذكور يدرس في الاول من المختصر ــ خليل ــ ثم رجعت في ساعة فرأيت الشيخ يدرس في الثاني ولم يبال في أحد من الطلبة كأني نسيا منسيا» ا هـ .

ما ذكره ابو راس في رحلته ولعله المؤرخ الوحيد الذي تعرض لوصف معهد القيطنة في عهد مؤسسه ومديره الشيخ المشرفي ، والشيخ عبد القادر بن عبد الله المشرفي الشهير بامام الراشدية توفي سنة 1192 ، وقد رثاه أبو راس في قصيدة طويلة ضمنها تاريخ وفاته حيث قال فيها :

همام نوى صحن الخميس لعاشر ... من شهر رمضان الهدى والمغافر
من سنة اثنين وتسعين قيدوا ... من بعد المائة والألف اهل البصائر

وقد أيد هذه النظرية الأمير نفسه في المذكرات التي كتبها لما كان في الأسر بقصر امبواز واكتشفت أخيرا أي بعد استقلال البلاد وكان جلها بخط قريبة الشيخ مصطفى بن التهامي فذكر ان مسجد القيطنة أسس في أواخر القرن الثاني عشر وقد أدخل عليه التغيير والتجديد ومما لا شك فيه أن الباي محمد بن عثمان الفاتح الذي كان من تلامذة الشيخ مصطفى بن المختار جدد وبني عدة مساجد بعد فتح وهران ويكون هذا التاريخ أي سنة 1206 تاريخ تجديد لا تاريخ البناء وقد توفي الشيخ مصطفى بن المختار سنة 1212 هـ في طريق رجوعه من الحج ببرقة وخلفه ولده السيد محي الدين وقد تسرب ايضا خطأ من ان معهد القيطنة المذكور كان يعلم القرآن والفقه الى ان عثرنا على وثيقة اصيلة هامة وهي عبارة عن مرثية رثى فيها احد خريجي هذا المعهد شيخه السيد محي الدين عند وفاته سنة 1249 هـ ، ولم يمر على مبايعة ولده عبد القادر الا عام واحد وصاحب المرثية عالم جليل كان من كبار رواة الحديث في عهده ، وهذه المرثية وان كانت لغتها مهلهلة الا انها مفيدة جدا حيث تعرض فيها صاحبها للفنون التي كانت تقرأ بمعهد القيطنة في عهد الشيخ محي الدين وفي ذلك قال :

وبعد فان الله انجز وعده ... بفقد سخي الكف شيخ الطريقة
نصيح لكل المومنين دليلهم ... لسنة خير الخلق ازكى البرية
فصل عليه يا الهي وسلمي ... ونجنا من اهوال يوم القيامة
بحق لعيني ان تسيل دموعها ... على سيد ذي حكمة وبراعة
سمى وأرتقى وساد اهل زمانه ... بذا يشهد العدول كالمستفيضة

الى ان قال في صميم الموضوع :

ترى كتب ابـــن حاجب وخليلنـــا	وألفيـــة ابــــن مالك مع غنيـــة
وسعـد وسلـم وجمـــع جوامـــع	وتفسير ما يتلـى كتـاب وسنـــة
يقولـون من لنـــا بكشف رموزنـــا	وحل غريب اللفظ عنـد القـراءة
ومعرفـة الصحيـــح من ضده اذا	تعـارضت الآثار من غيـــر ميـزة
هلموا الـــى دار العلـوم لتكثـــروا	تأسفكـم علـــى امـام الأئمـــة
ويـا أسفـــي علـــى ربيـــع قلوبنـــا	مزيل الصدى عنها بعلم وحكمـــة
ويـا أسفـــي علـــى خليفـــة مالك	امامنا محي الدين شيخي وعمدتي

ثم يذكر ولده محمد السعيد الذي خلف والده في ادارة المعهد فقال :

خليفتـــه السعيـــد فابشر به ترى	نفائس علـم مع لذيـذ معيـشة
سعدنا به فالتـم شملنـــا بعدمـــا	تفـرق صاح من عظيـــم مصيبـــة
وقـد زال عنـــا ما اصابنـــا أولا	وصرنا بحمـد اللـه في خيرمنحـــة

ثم ختم مرثيته بذكر الأمير عبد القادر الذي بويع قبل وفاة والده بسنة واحدة فقال :

وزادنـــا ربنـــا العظيـــم سعـــادة	بنشأة شمس النصر شمس الخلافة
بدت بعد ان عمّ السحاب سماءها	فضاءت على الاقطار غربا وقبلـــة
وقصدى به المنصور عبد القـــادر	به افتخـــرت أم العساكـــر جهـــرة

ثم أرخ قصيدته هذه بقوله :

وعامنا هذا فيـه ساحت دموعنا

وقد ضمن تاريخ المرثية في أوائل حروف كلمات الشطر الثاني من البيت :

« من اجل رجال حافظين شريعة »

على طريقة حساب الحروف الابجدية ، فكان المجموع 1249 أي سنة 1249 .

وقد ضمّ الى رثاء محي الدين اربعة علماء كانوا يديرون معاهد مشهورة ، بونشريس ، ماتوا في تلك السنة وصاحب المرثية هو الشيخ محمد بن معروف بن هني الونشريسي عيّنه الأمير بعد توليته لاختيار القضاة بمنطقة وانشريس وشلف ، ثم هاجر الى تونس بعد انتهاء المقاومة وتوفي سنة 1265 هـ حسبما ذكر ذلك تلميذ تلامذته الشيخ علي بن الحاج موسى امام جامع الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في فهرسته .

ولنرجع الى الوراء قليلا فنذكر ان هذا المعهد البسيط الذي وصفه لنا المؤرخ محمد ابو راس النصري كان مؤسسه من كبار علماء عهده فقها ولغة وحديثا ومن جملة أثاره قصيدة كتبها في ختام مخطوطة نسخها لبعض مشائخه وقال فيها :

كتبتــه لصاحب المجـد العلــي	الهاشمــي قدوتنـا ابــن علــي
امامنــا ذي الشرف المؤثــل	شيــخ التقــي والعلــم والتبتــل
الــراشدي موطنــا ومولــدا	الحسينــي حسبــا ومحتــدا
قطب بدور صفـــوة الالاة	بقطرنـــا من آمر وناهـــي
رئـيس اهــل العلــم والدرايــة	والفقــه والتفسيــر والولايــة
مولى المــواهب الجزيلـة العــدد	رفعــه رافعهــا بلا عمــد

أمّا شيخه الذي اسند اليه ادارة معهد القيطنة الشيخ عبد القادر بن عبد الله المشرفي المتوفي سنة 1192 هـ كما سبق لنا ذكره كان أعلم اهل عصره حتى لقب بامام الراشدية ، وكان من كبار المؤلفين خصوصا كتابه «بهجة الناظر في اخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان من الاعراب كبني عامر» خصصه للمتعاونين مع الاسبان مدة احتلالهم لوهران أي من سنة 914 هـ الى 1119 هـ .

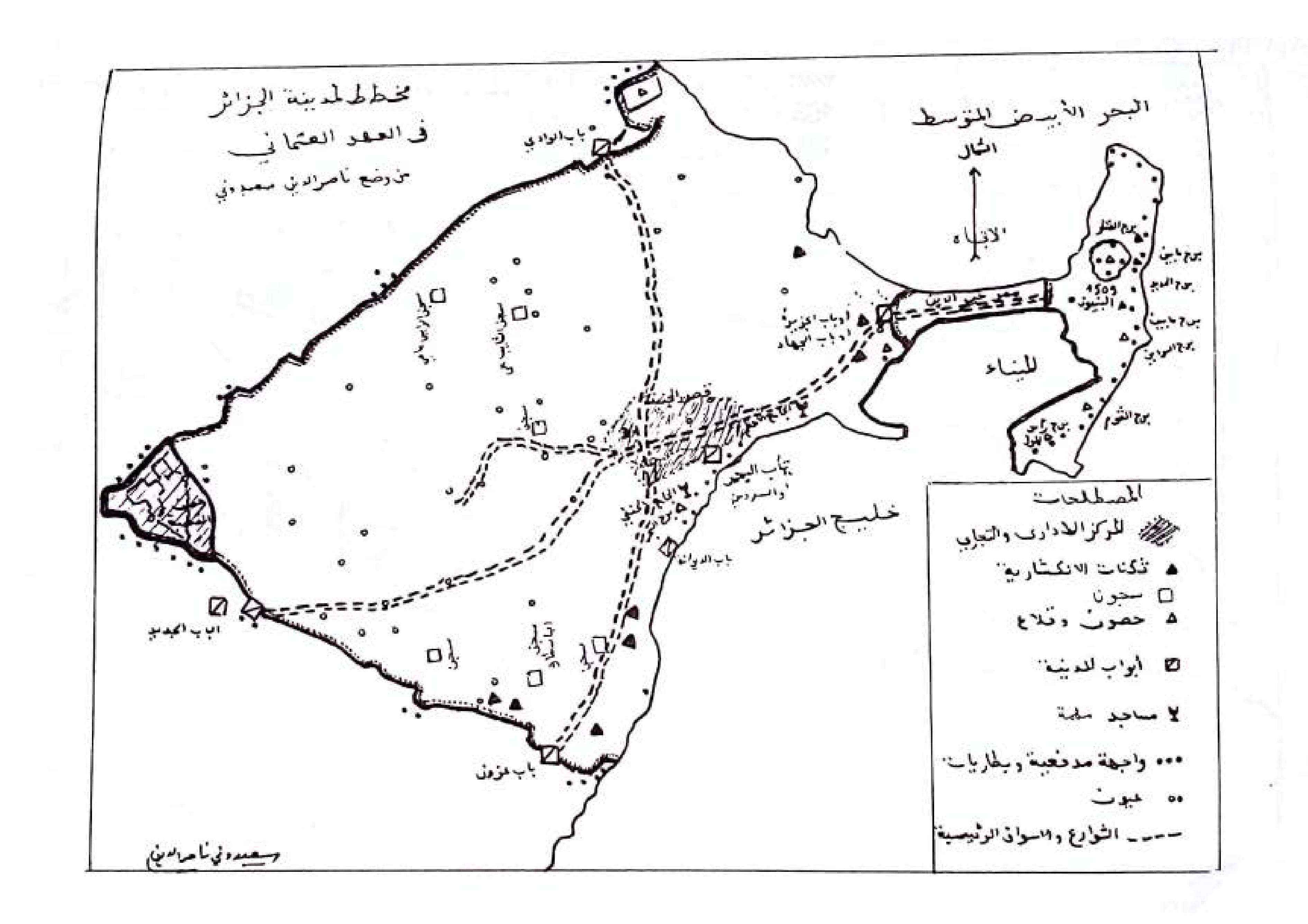
وكان من شارك في الاحداث التي اعقبت الفتح المشرفي هذا وطرحت قضية هؤلاء المتعاونين وحكم الله فيهم والذي استفاد به التاريخ من هذا التأليف علاوة على حكم الله في هؤلاء المتعاونين احصاء القبائل التعاونة اصولها وفصولها هذه صفحات خصصناها لمعهد القيطنة اعتمدنا فيها على وثائق اصيلة لم يتعرض لها مؤرخو هذه الفترة ونتج عن هذا الاهمال اغلاط وأخطاء منها تاريخ تأسيس المعهد والفنون التي كانت تدرس فيه ومكانة المدرسين فيه الذين كان امثلهم الشيخ محي الدين ، وتتميما للفائدة ما دمنا نتحدث عن معهد القيطنة نذكر وثيقة من هذه الوثائق الاصيلة لها وزنها في موضوع بحثنا ولم يذكرها احد وهي لها اهمية حيث وصف لنا صاحبها حالة البلاد اثر انهيار الدولة العثمانية والفوضى التي اعقبتها ، وهذا المؤلف من اقارب الأمير عبد القادر يجتمع معه في الجد الرابع سمّى تأليفه «زهر البساتين في بيان الاسم الأعظم بالادلة والبراهين» بيّن مؤلفه محتواه في تقديمه فقال : «وبعد فيقول العبد الفقير الى الله محمد العربي بن أويس بن محمد بن عبد القادر بن احمد المختار بن عبد القادر بن احمد المعروف بأبن خدة الراشدي اصلا ، لطف الله به اللطف الجميل وخار له في المقام والرحيل لما وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ، وبلغت من الكبر ما ينيف على نيف وستين ، وعلمت النفس علم يقين انها راحلة في عسكر الراحلين ، وعضل الداء وعزّ الدواء ، وفقد الاطباء ، ولا سيما هذه السنة التي هي المحرم فاتح 1248 هـ ، قد اشتدت فيها المحن ، وكثرت الفتن

من يوم خربت الجزائر وثغر وهران بسبب الروم الفرانصيص ، وذلك بأول محرم الحرام فاتح 1246 هـ ، فخلت الارض من الحكام ، وكثر القتل والهرج والخصام وتعطلت الشرائع وعمّت الذرائع ، وذلك من عمالة تونس الى بلاد وجدة والمومن في الحيرة كالشاة في الليلة المطيرة ، وان كان للحكام ظلم وجور فهم أولى من اهل الفسوق والفجور ويفقد الحكام يفسد الدين والدنيا ويموت الانسان ميتة جاهلية ، فالتجأت الى الله في جمع تأليف يكون اعانة للطالب في كل المطالب وفي كل طريق كالرفيق الشفيق ، وكنت في أوان الشباب ، قد فتح الله علينا في كثير من علم الاسماء والحروف والاوفاق والحساب بعد التضلع في السنة والكتاب ، اردت بحول الله وقوته ان اجمع سفرا وسيطا لا مختصرا ولا بسيطا ، مشتملا على فضل الدعاء ورفعة شأنه ، والاسم الاعظم وتبيانه مضيفا الى ذلك ما شاء الله من ادعية الاجابة والقبول واسباب بلوغ المقصود والمأمول مؤيدا بآيات قرآنية ، واحاديث نبوية وحكايات صوفية ، واشعار حكمية وسمّيته : « زهر البساتين في بيان الاسم الأعظم بالادلة والبراهين » مؤلف هذا الكتاب كما ذكر يجتمع مع الأمير في جده الرابع أي عبد القادر بن المختار المشهور بسيدي قادة ، الّا أننا لم نجد له ذكرا فيما وصلنا من كتب ذلك العهد وقد أيد ما قاله هذا المؤلف كثير من المؤرخين الذين تعرضوا لوصف حالة البلاد الناجمة عن انهيار وتفكك ادارة الحكم العثماني ، واسترجاع رؤساء القبائل والاقطاع نفوذهم وشن الغارات على بعضهم بعضا لاتفه الاسباب وكان من جملة من تعرض لوصف حالة البلاد المذكورة العلماء الذين حضروا البيعة الثانية للأمير وعلّلوا توقيعاتهم في صك المبايعة على حياة الفوضى والاضطراب التي اجتاحت البلاد .

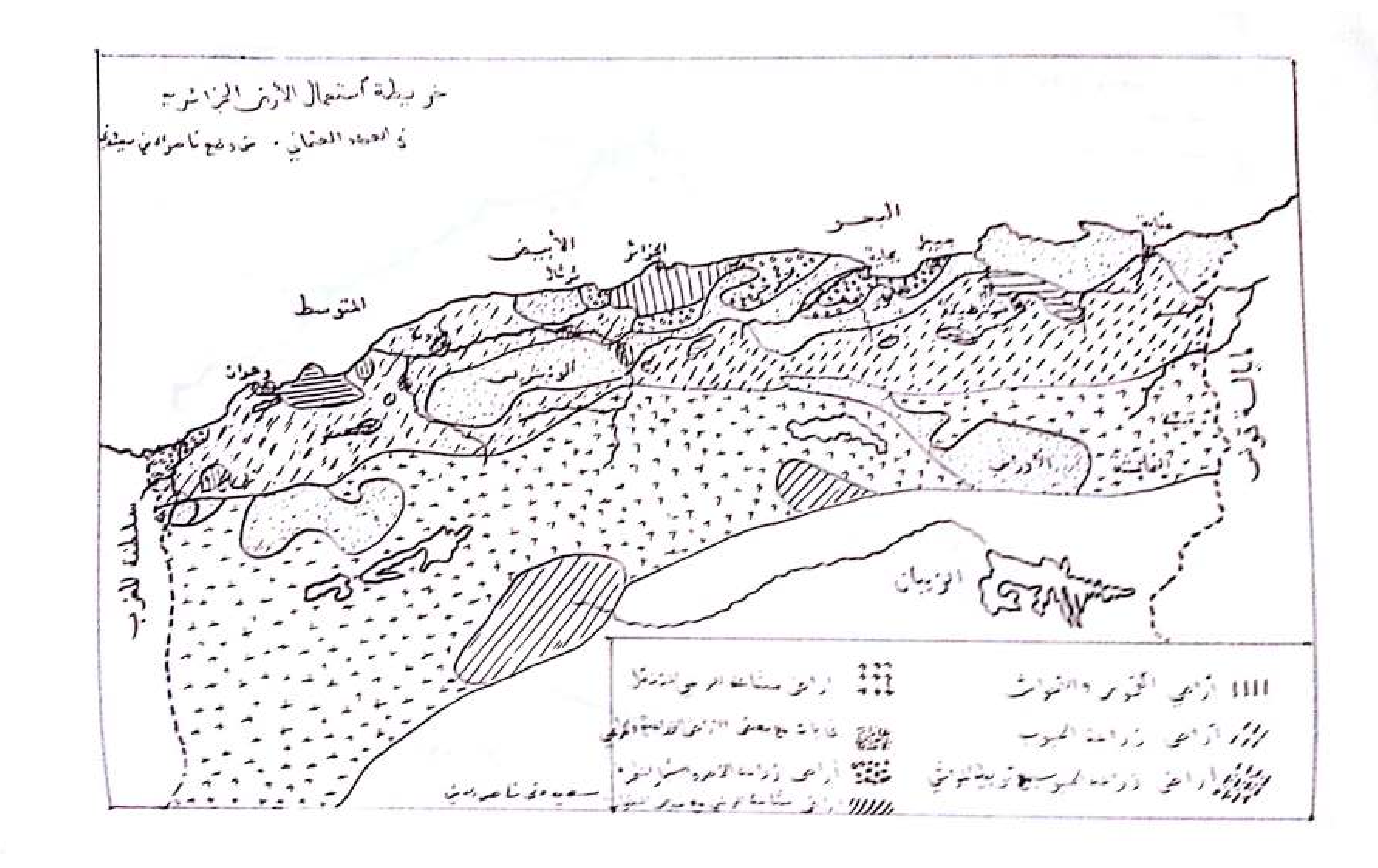
خـــرائـــط

الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني

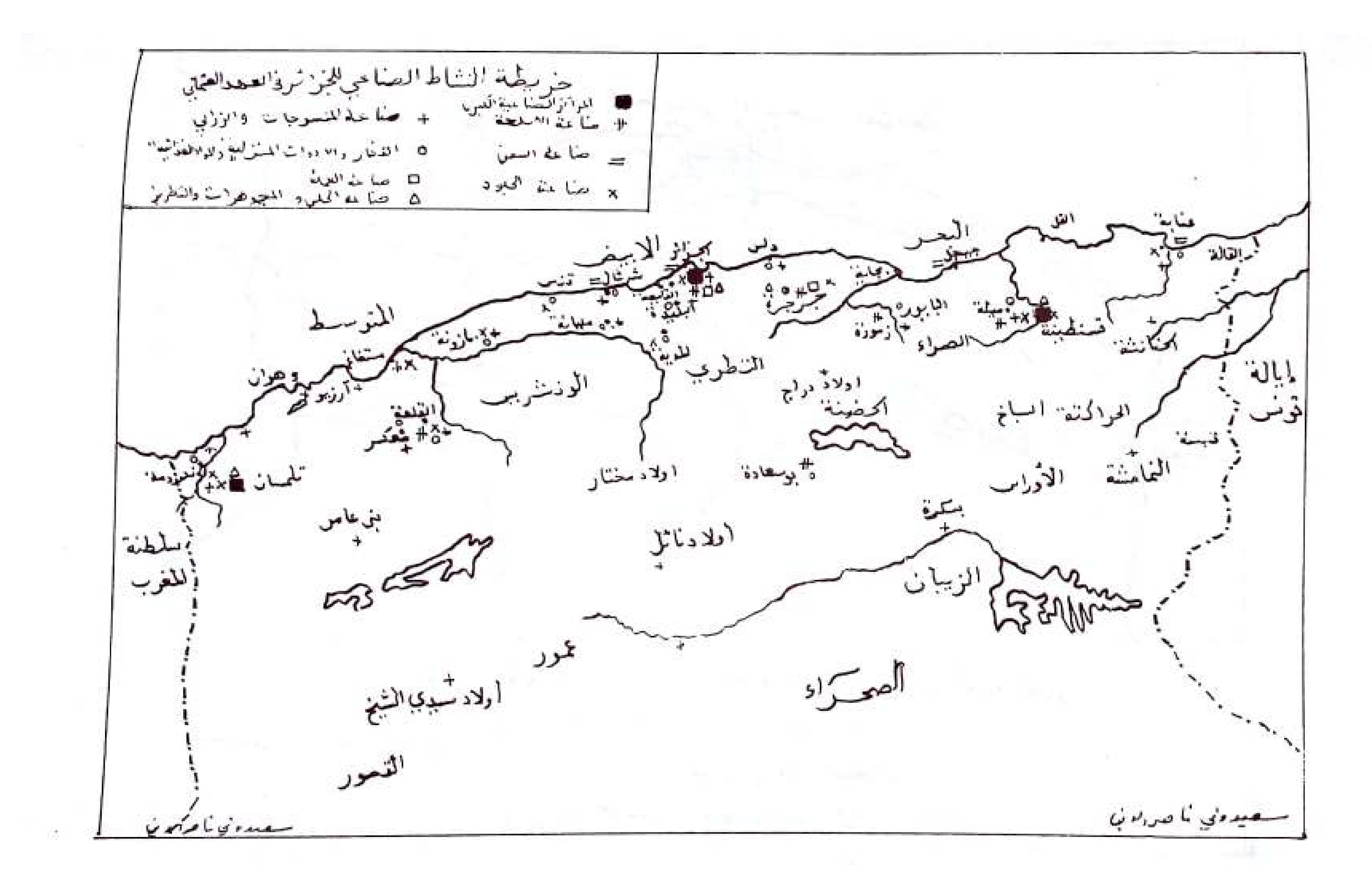
(الفصل الثاني والثالث)



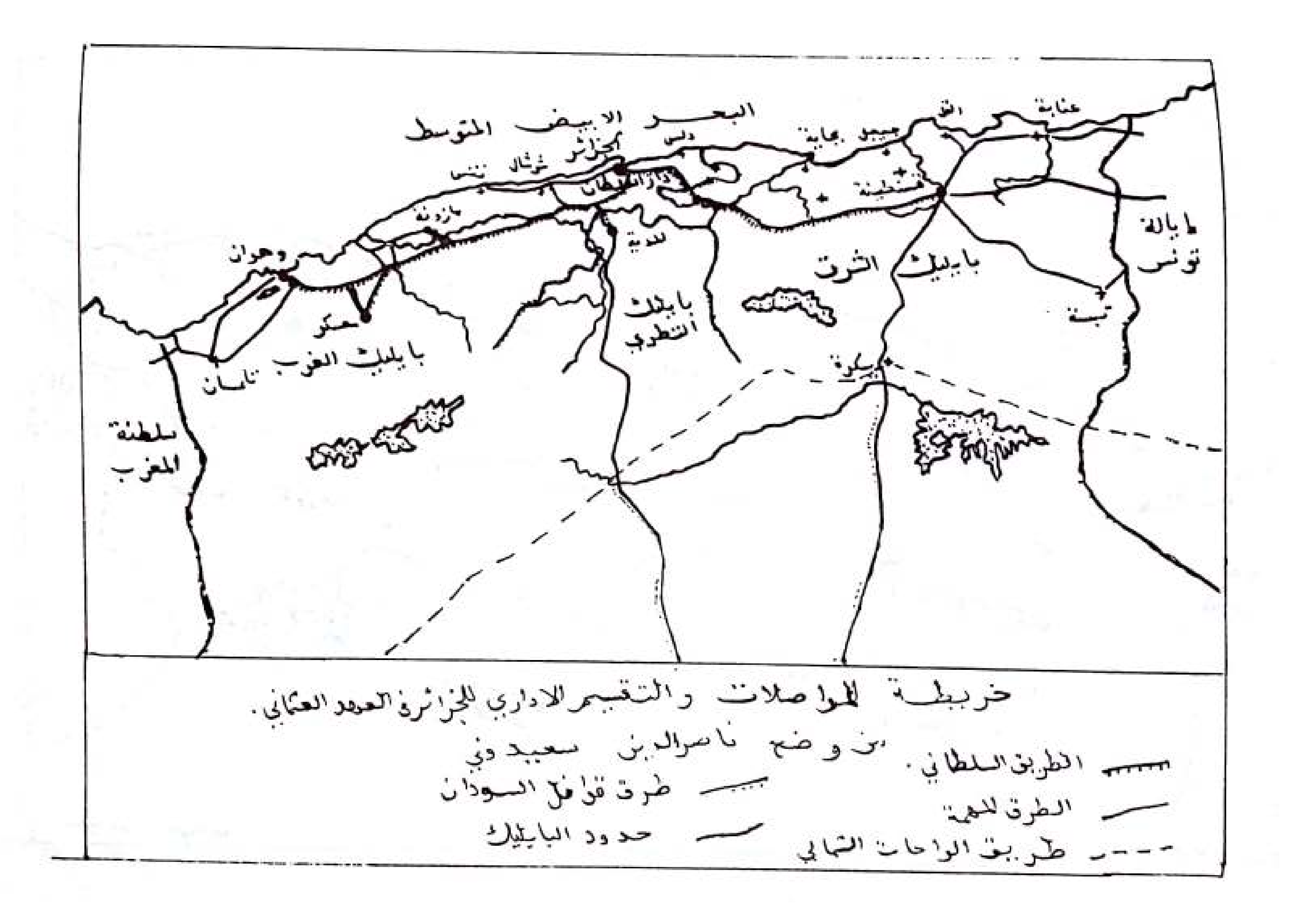
مخطط لمدينة الجزائر
في العهد العثماني
من وضع ناصر الدين سعيدوني
البحر الأبيض المتوسط
الشمال
اللبناء
خليج الجزائر
باب الوادي
الباب الجديد
باب عزون
باب الديوان
باب البحر
المصطلحات
المركز الاداري والتجاري
ثكنات الانكشارية
سجون
حصون وقلاع
أبواب المدينة
مساجد ملة
واجهة مدفعية وبطاريات
عيون
الشوارع والأسواق الرئيسية
سعيدوني ناصر الدين



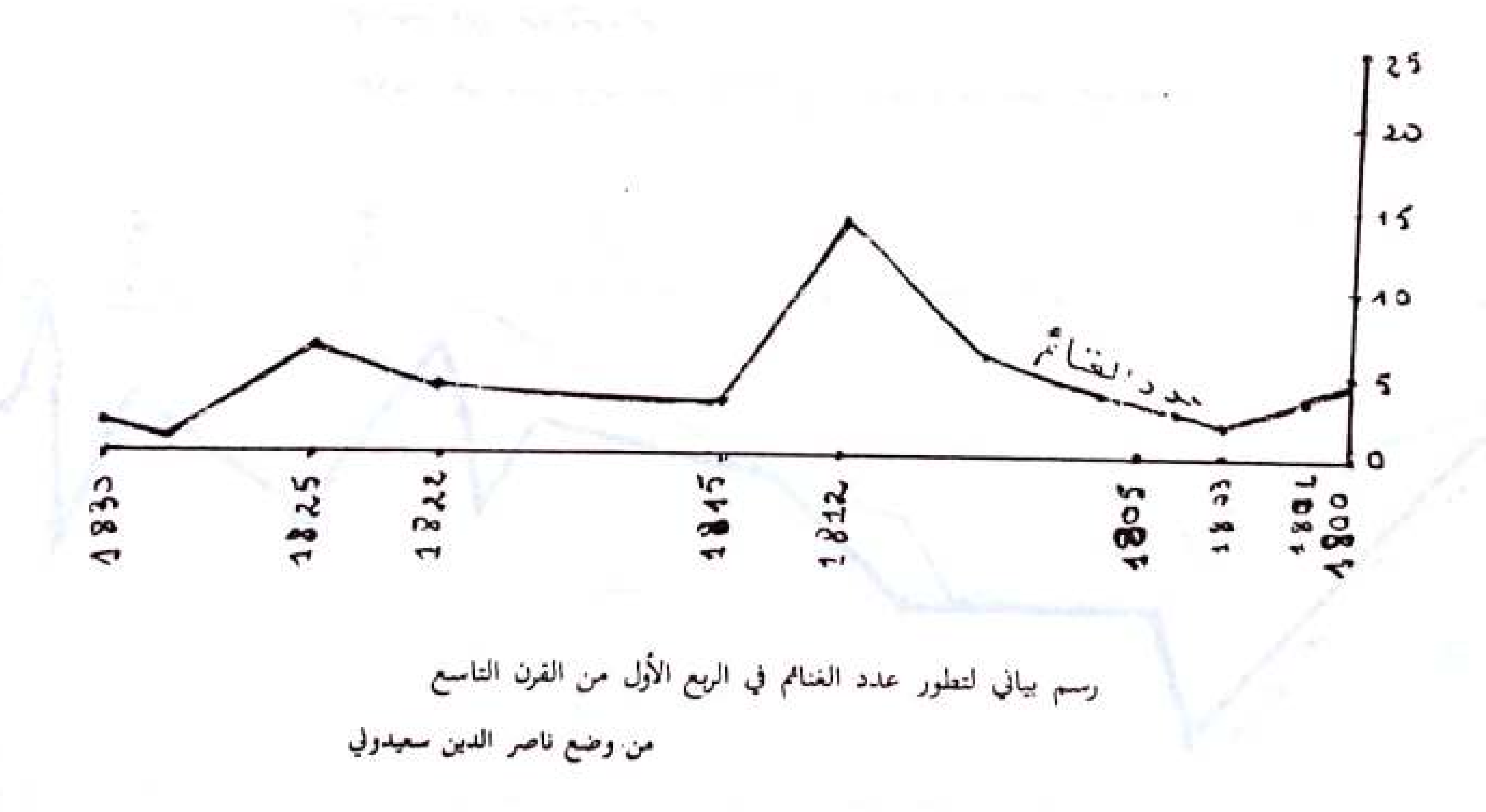
خريطة استعمال الأرض الجزائرية
في العهد العثماني . عن وضع ناصر الدين سعيدوني
البحر
الأبيض
المتوسط
الجزائر
وهران
بجاية
جيجل
عنابة
الونشريس
الأوراس
الزيبان
سلطنة المغرب
أراضي زراعة الحبوب



خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني
المراكز الصناعية الكبرى
صناعة الأسلحة
صناعة المنسوجات والزرابي
صناعة السفن
صناعة الجلود
البحر المتوسط
الجزائر
شرشال
تنس
دلس
بجاية
جيجل
القل
عنابة
القالة
قسنطينة
ميلة
الصراء
زمورة
جرجرة
المدية
مليانة
مازونة
مستغانم
وهران
أرزيو
القلعة
معسكر
تلمسان
ندرومة
الونشريس
التطري
أولاد دراج
الحضنة
بوسعادة
أولاد مختار
أولاد نائل
بني عامس
الأوراس
النمامشة
تبسة
الحراكتة
إيالة تونس
سلطنة المغرب
بسكرة
الزيبان
عمور
أولاد سيدي الشيخ
الصحراء
سعيدوني ناصر الدين

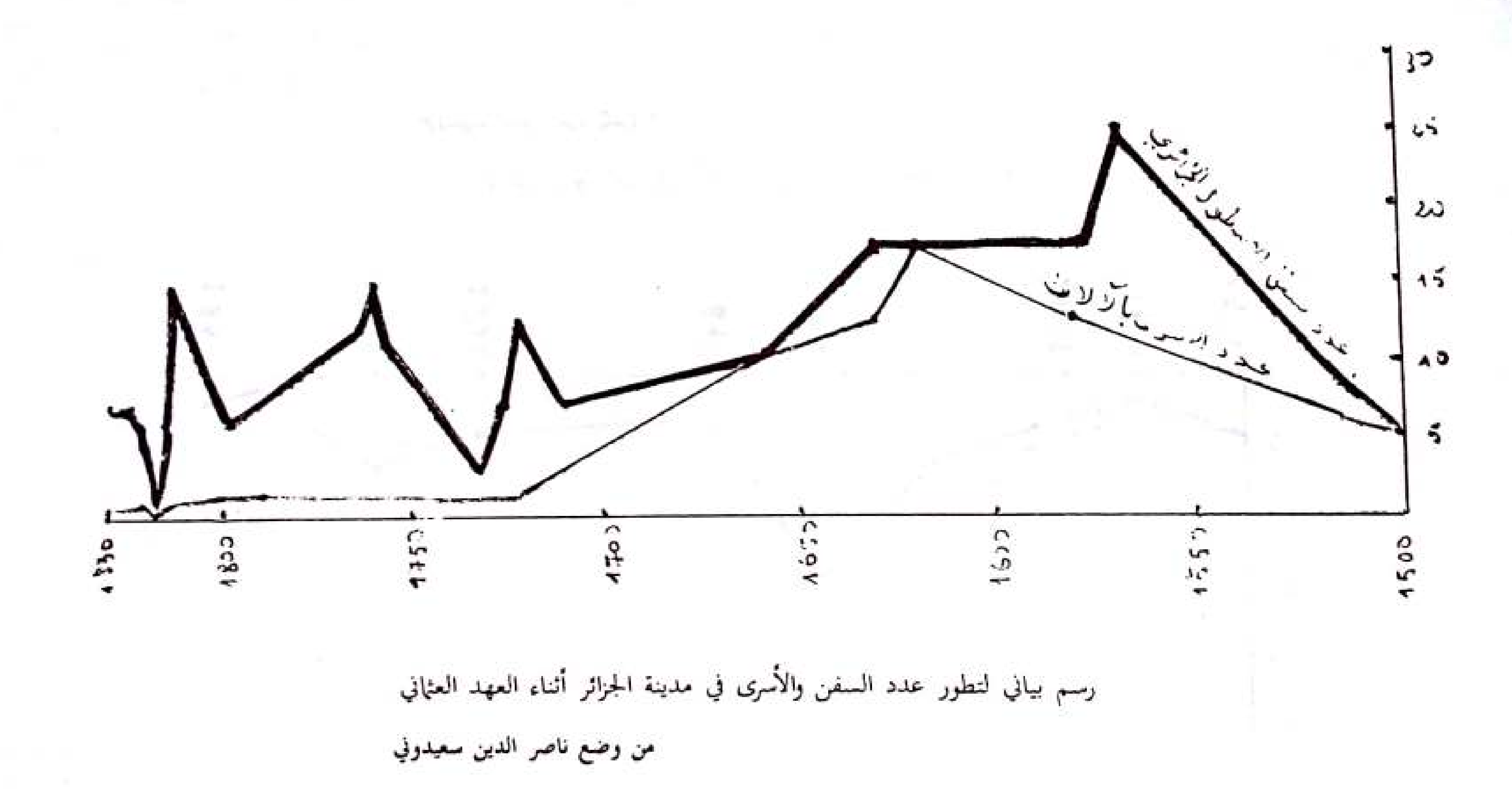


خريطة المواصلات والتقسيم الاداري للجزائر في العهد العثماني.
من وضع ناصر الدين سعيدوني



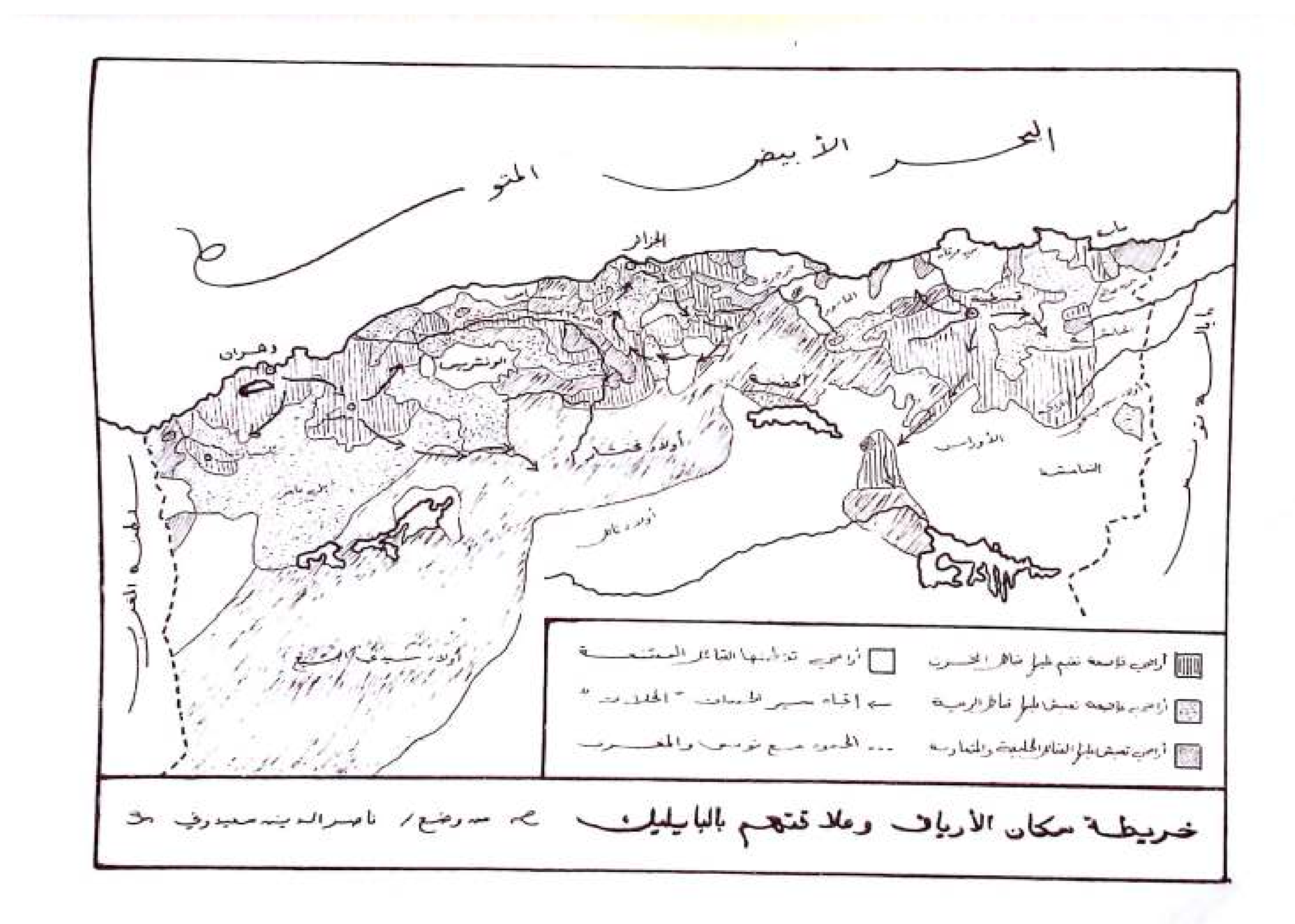
رسم بياني لتطور عدد الغنائم في الربع الأول من القرن التاسع

من وضع ناصر الدين سعيدوني



رسم بياني لتطور عدد السفن والأسرى في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني

من وضع ناصر الدين سعيدوني



خريطة سكان الأرياف وعلاقتهم بالبايليك

من وضع / ناصر الدين سعيدوني

محتويات الكتاب

الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني

القسم الأول

القسم الثاني

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية — 1984